

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

باب ترك غسل الشهيد

(٧٨٩) قال النبي صلى الله عليه وسلم « إن صاحبكم لتغسله الملائكة : يعنى حفظه ، فاستلوا أهله - ما غفلت عنه ؟ فسألت صاحبته - فقالت - خرج وهو محضب - نين سمع الهائمة ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لذلك غسلته الملائكة » .
رواه محمد بن إسحاق في المغازي بإسناده عن عاصم بن عمر بن قتادة عن محمود بن لبيد .

(٧٩٠) وعن أبي سلام عن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قال « أغرنا على حى من جبينه ، فطلب رجل من المسلمين رجلا منهم فضر به فأخطأه وأصاب نفسه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أخوك يا معشر المسلمين ، فابتدره الناس فوجدوه قد مات ، فلقه رسول الله بثيابه ودمائه وصلى عليه ودفنه ، فقالوا يا رسول الله أشهيد هو؟ قال نعم وأنا له شهيد » . رواه أبوداود .

باب ترك غسل الشهيد : الحديث (٧٨٩) يدل على عدم وجوب غسل الشهيد إذا كان جنباً ، وإليه ذهب الشافعي ؛ وقالوا لا يغسل خلافاً لأبي حنيفة وخبرهم اعموم الدليل لأنه لو كان واجبا علينا ما اكتفى بغسل الملائكة ، وفعلهم ليس من تكليفنا ولا أمرنا بالاعتداء بهم .

الحديث (٧٩٠) يدل على أن من قتل نفسه في المعركة خطأ حكمه حكم من قله غيره ، ويدل على أن من قتل نفسه خطأ فهو شهيد . قال الشوكاني : إن ظاهره يدل على أنه لم يغسل ولا أمر بغسله فيكون من أدلة القائلين بأن الشهيد لا يغسل .

باب صفة الغسل

(٧٩١) عن أم عطية قالت « دخل علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم حين توفيت ابنته فقال : اغسلها ثلاثا أو خمسا أو أكثر من ذلك إن رأيتن ذلك بماء وسدر واجعلن في الأخيرة كافورا ، فإذا فرغتن فاذنيتي ، فلما فرغنا أذناه فأعطانا حقوه فقال : أشعرها بإياها » يعني إزاره ، رواه الجماعة .

(٧٩٣) وفي رواية لهم « ابدأن بيمينها ومواضع الوضوء منها » وفي لفظ « اغسلها وترأ ثلثا أو خسا أو سبعا أو أكثر من ذلك إن رأيته » وفيه قالت « فضرنا شعرها ثلاثة قرون فألقيناها خلفها » متفق عليهما ، لتكن لسم فيه « فألقيناها خلفها » .

(۷۹۳) وعن عائشة قالت « لما أرادوا غسل رسول الله صلى الله عليه وسلم اختلفوا فيه، فقالوا : والله ما ندري كيف نصنع، أيجرد رسول الله صلى الله عليه وسلم كما تجرد موتانا أم نخسل وعليه ثيابه ؟ » .

باب صفة العسل: الحديث (٧٩١) استدلووا بلفظ: اغسلوها. على وجوب غسل اليدين
وقال ابن دقيق العيد: قوله ثلاثاً الخ ليس للوجوب على المشهور من مذاهب العلماء
فيتوقف الاستدلال به على تجوز إرادة الغسلين المختلفين بلفظ واحد، لأن ثلاثاً غير
مستقل عنه فلا بد أن يكون داخل تحت صيغة الأمر فيراد بلفظ الأمر الوجوب بالنسبة
إلى أصل العمل، والنسب بالنسبة إلى الإتيان اهـ. فمن جوز ذلك جوز الاستدلال بهذا
الأمر في الوجوب بهيئته آخر. ودفع الكوفيون وأهل الظاهر والزمي إلى إيجاب
ثلاث، وبذلك قوله: (من ركب ذلك) أي اتعرض إلى احتقاد الناسل، ويكون ذلك
حسب الحاجة إلى منعه من امتناع رقبته: (ووجهه) أي: (دخيرة كانوا) ذلك
على وجه الكفر في تركه تهمز. وفي معنى الكوفيين: إنما
سعى الكوفي في تركه رقبته: (والله) أي أعلمني، والخق: مذهب الأزار، وأطلق
هـ. أي يترك تركه تركه: (لأنه) أي على سنجاب البداءة باليأس
حذف حصة.

أبواب الكفن وتوابعه

(٧٩٤) عن خباب بن الأرت « أن مصعب بن عمير قتل يوم أحد ولم يترك إلا نمرة ، فكننا إذا غطينا بها رأسه بدت رجلاه وإذا غطينا رجله بدا رأسه ، فأمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نغطي بها رأسه ونجعل على رجله شيئاً من الإذخر » رواه الجماعة إلا ابن ماجه .

(٧٩٥) وعن خباب أيضاً « أن حمزة لم يوجد له كفن إلا بردة ملحاء إذا جعلت على قدميه قلصت عن رأسه حتى مدت على رأسه وجعل على قدميه الإذخر » رواه أحمد .

باب استحباب إحسان الكفن من غير مغالة

(٧٩٦) عن أبي قتادة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « إذا ولي أحدكم أخاه فليحسن كفنه » رواه ابن ماجه والترمذى .

أبواب الكفن وتوابعه : النمرة : هى ثملة فيها خطوط بيض وسود وبردة من صوف (قوله فى حديث (٧٩٤) أن نغطي بها رأسه) فيه دليل على أنه إذا ضاق الكفن عن ستر جميع البدن ، ولم يوجد غيره ، جعل مما بلى الرأس ، وجعل القص مما بلى الرجلين . قال النووى : فإن ضاق عن ذلك سترت العورة ، فإن فضل شئ جعل فوقها ، وإن ضاق عن العورة سترت السوءتان لأنهما أهم ، وهما الأصل فى العورة .

وقد استدل بعضهم بهذا الحديث على أن الواجب فى الكفن ستر العورة فقط ، ولا يحجب استيعاب البدن عند التمكن ؛ وقد استدلوا بهذين الحديثين . على أن الكفن يكون من رأس السال . لأن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بالتسكين فى النمرة . ولا مال غيرها . قال ابن النضر : قال بذلك جميع أهل العلم ، وقوله : (ونجعل على رجله شيئاً من الإذخر) يدل على استحباب استعمال الإذخر إذا لم يوجد سائر البتة .

باب استحباب إحسان الكفن من غير مغالة : قال الشوكانى : لئلا يراد بإحسان الكفن نظافته وقاوته وكشفه وستره وتوسطه وكونه من حسن لاسه فى الحياة لا أنظر منه ولا أحقر . وقال العلماء : وليس المراد بإحسانه الشرف والمغالة ومعاسته ، وإنما

(٨٠٠) وعن عائشة قالت «كفن رسول الله صلى الله عليه وسلم في ثلاثة أثواب بيض سحولية جدد يمانية ، ليس فيها قميص ولا عمامة ، أدرج فيها إدراجا» رواه الجماعة . ولم إلا أحمد والبخاري ، ولفظه لمسلم «وأما الحلة فأنما شبه على الناس فيها إنما اشترت ليكفن فيها ، فتركت الحلة وكفن في ثلاثة أثواب بيض سحولية . ولمسلم ، قالت «أدرج رسول الله صلى الله عليه وسلم في حلة يمانية كانت لعبد الله بن أبي بكر ، ثم نزعته عنه وكفن في ثلاثة أثواب بيض سحولية يمانية ليس فيها عمامة ولا قميص» .

(٨٠١) وعن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «البسوا من ثيابكم البياض فإنها من خير ثيابكم ، وكفنوا فيها موتاكم» رواه الحمزة إلا النسائي وصححه الترمذي .

(٨٠٢) وعن ليلي بنت عائف الثقفية قالت «كنت فيمن غسل أم كلثوم بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم عند وفاتها ، وكان أول ما أعطنا رسول الله صلى الله عليه

مستحب ، واستدلوا بقول عائشة «ليس فيها قميص ولا عمامة» وأحاطوا عن حديث ابن عباس بأنه ضعيف الإسناد (قوله بيض) يدل على استحباب التكفين في الأبيض . قال النووي وهو جمع عليه (قوله سحولية) نسبة إلى سحول: قرية باليمن ، وهي ثياب بيض تية . وقد اختلف العلماء في أفضل الكفن بعد الاتفاق على أنه لا يجب أكثر من ثوب واحد يسترجع البدن فذهب الجمهور إلى أن أفضلها ثلاثة أثواب بيض ، واستدلوا بحديث عائشة المذكور . وعن الحمزة أن المستحب أن يكون في أحدها ثوب حبرة ، وتمسكوا بحديث جابر وهو أنه صلى الله عليه وسلم «كفن في ثوبين وبردة حبرة» وإسناده كذا حافظ حسن ، ولكنه يعارض بالنسبة عليه من حديث عائشة . وقال الحاكم «توارت الأخبار عن علي وابن عباس وابن عمر وعبد الله بن فضيل وعائشة في تكفين لبي صلى الله عليه وسلم في ثلاثة أثواب بيض ليس فيها قميص ولا عمامة . الحديث (٨٠٠) . بس على مشروعية لبس البياض ، وعلى مشروعية تكفين المؤمنين في الثياب البيض . وهو مجمع . قال الشوكاني : والأمر بالبأس والتكفين في الثياب البيضاء محمول على السب .

وسلم الحقا ثم الدرع ثم الخمار ثم للملحفة، ثم أدرجه بعد ذلك في الثوب الآخر
قالت: ورسول الله عند الباب معه كنفها يناولنا ثوبا ثوبا» رواه أحمد وأبو داود.
قال البخاري: قال الحسن: الخرقه الخامسة بشدبها الفخذان والوركان تحت الدرع.

وجوب تكفين الشهيد في ثيابه التي قتل فيها

(٨٠٣) عن ابن عباس قال «أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم أحد بالشهداء أن
ينزع عنهم الحديد والجلود وقال: ادفنهم بدمائهم وثيابهم» رواه أحمد
وأبو داود وابن ماجه.

(٨٠٤) عن عبد الله بن ثعلبة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يوم أحد «زملوهم في
ثيابهم؛ وجعل يدفن في القبر الرهط ويقول: قدموا أكثرهم قرأنا» رواه أحمد.

تطبيب بدن الميت وكفنه إلا المحرم

(٨٠٥) عن جابر قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «إذا أجمرت الميت فأجروه
ثلاثا» رواه أحمد، قيل رجاله رجال الصحيح. وعن ابن عباس قال «ينما رجل

(قوله الحق) قيل هو لمة في الحق. وهو الإزار، ويدل الحديث على أن الشروع
في كفن المرأة أن يكون إزاراً ودرعاً وخماراً وملحفة ودرجاً. قال في الفتح: وهذا يدل على
أن أول الكلام أن ثمة تكفين في حمة أثواب، وروى الخوارزمي من طريق إبراهيم
بن حبيب بن الشهيد عن هشام بن حسان عن خصة عن أم عطية أنها قالت «وكفنها
في حمة أثواب وجردها كما نحر الحى» ولا يكره القميص عند الشافعية والحنابلة.
وجوب تكفين الشهيد في ثيابه التي قتل فيها. قال الشوكاني: الحديثان المذكوران

في كتاب وغيره (٨٠٣) و (٨٠٤) وما في معناهما فيها شريعة دفن الشهيد بما قتل فيه من
شباب وترع الحديد والجلود عنه وكل موهو آلة حرب، وقد روى زيد بن علي عن أبيه
وحده عن أبيه قال «ينزع من شهيد القرو والحف والقنسوة والعمامة واللطقة
والمرزوق لأن يكون ثوباً سهلاً ويل دم» وفي إسناده أبو خالد الواسطي والكلام
فيه معروف. ذكر الشوكاني: وتظهر أن الأمر بدفن الشهيد بما قتل فيه من الثياب
و الحرب (توبه وحده يدفن في اقتر) قد تقدم الكلام عليه في باب ترك غسل الشهيد.
تحبيب بدن ميت وكفنه إلا المحرم: (قوله إذا أجمرت الميت) أي بحرتموه، يدل

على استحباب تحجير ميت ثلاثاً.

واقف مع رسول الله صلى الله عليه وسلم إذ وقع عن راحلته فوقصته فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم ، فقال : اغسلوه بماء وسدر وكفنوه في ثوبيه ، ولا تحنطوه ، ولا تخمروا رأسه ، فإن الله تعالى يبعثه يوم القيامة مليياً » رواه الجماعة (٨:٦) وللنسائي عن ابن عباس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « اغسلوا المحرم في ثوبيه اللذين أحرم فيهما ، واغسلوه بماء وسدر ، وكفنوه في ثوبيه ، ولا تمسوه بطيب ، ولا تخمروا رأسه فإنه يبعث يوم القيامة محرماً » .

أبواب الصلاة على الميت

(٨٠٧) عن ابن عباس قال : « دخل الناس على رسول الله صلى الله عليه وسلم أرسلوا

(قوله فوقصته) أى كسرتة ، والوقص : الكسر (قوله اغسلوه بماء وسدر) فيه دليل على وجوب العسل بالماء والسدر (قوله كفنوه في ثوبيه) يدل على تكفين المحرم في ثيابه التي مات فيها ، وقيل إنما اقتصر على تكفينه في ثوبيه لكونه مات فيهما وهو متلبس بتلك العبادة الفاضلة ، ويحتمل أنه لم يجد غيرها (قوله ولا تحنطوه) هو من الحنوط : وهو الطيب الذي يوضع للميت (قوله ولا تخمروا رأسه) أى لا تخطوه . قال الشوكاني : وفيه دليل على بقاء حكم الإحرام ، وكذلك قوله « ولا تحنطوه » لا يجرح ذلك التعليل بقوله « فإن الله تعالى يبعثه يوم القيامة مليياً » وخالف ذلك المالكية والحنفية قالوا إنها واقعة عين لا عموم لها فتحقق به . وأحيب بأن الحديث ظاهر في أن العلة كونه في النسك وهي عامة في كل محرم . والأصل أن كل ما ثبت لواحد في زمان النبي صلى الله عليه وسلم ثبت لغيره حتى يثبت التخصيص . قال ابن اللذري يدل الحديث (٨٠٥) على إباحة غسل المحرم الحى بالسدر خلافا لمن كرهه ، وأن الوتر في الكفن ليس بشرط ، وأن الكفن من رأس المأل لأمره صلى الله عليه وسلم بتكفيه في ثوبيه ولم يوصل هل عليه دين مستغرق ثم لا ، وفيه استجواب تكفين المحرم في إحرامه ، وأن إحرامه باق وأنه لا يكفن في الخيط كما تقدم ، وأنه يجوز التكفين في ثيابه لللبوسة وأن الإحرام يتعلق بالرأس .

أبواب الصلاة على الميت : يدل هذا الحديث على أن الصلاة كانت عليه صلى الله عليه وسلم : فرادى : الرجل ، ثم النساء . ثم الصبيان . قال ابن عبد الله . وصلاة الناس عليه أفراداً مجمع عليه عند أهل السير ، وجماعة أهل النقل لا يختلفون فيه ، وبه جزم الشافعي ، قال ابن وهب : كان يصلون عليه ثلاثين ألفاً .

يصلون عليه ، حتى إذا فرغوا أدخلوا النساء ، حتى إذا فرغوا أدخلوا الصبيان ، ولم يؤتم الناس على رسول الله صلى الله عليه وسلم أحد » رواه ابن ماجه .

ترك الصلاة على الشهيد

(٨٠٨) عن أنس « أن شهداء أحد لم يغسلوا ، ودفنوا بدمائهم ، ولم يصل عليهم » رواه أحمد وأبو داود والترمذى . قال الترمذى : إنه حديث غريب لا نعرفه من حديث أنس إلا من هذا الوجه .

الصلاة على السقط والطفل

(٨٠٩) عن الغيرة بن شعبة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « الراكب خلف الجنازة والماشى أمامها قريباً منها عن يمينها أو عن يسارها ، والسقط يصل على ويدعى لوالديه بالمغفرة والرحمة » . رواه أحمد وأبو داود ، وقال فيه : والماشى يمشى خلفها وأمامها وعن يمينها ويسارها قريباً منها . وفي رواية « الراكب خلف الجنازة ، والماشى حيث شاء منها ، والطفل يصل عليه » رواه أحمد والنسائي والترمذى وصححه .

ترك الصلاة على الشهيد : قال صاحب منتقى الأخبار : قد رويت الصلاة على الشهداء بأسانيد لم تثبت ؛ وقد اختلف أهل العلم في ذلك ؛ فقال بعضهم : يصل على الشهيد ، وقال بعضهم : لا يصل عليه ، وضعفوا الأحاديث المتواترة في الصلاة على الشهيد ، وقال البيهقي : إن المراد بالصلاة : الدعاء .

الصلاة على السقط والطفل : فيه دليل مشروعية الصلاة على السقط ، وإليه ذهب الفقهاء والمترعون ، لكن إنما تشرع الصلاة عليه إذا كان قد استهل . والاستهلال : الصياح أو العفاس ؛ أو حركة يعلم بها حياة الطفل . وقيل إنما يصل عليه إذا نفخ فيه الروح ، ودبر أن يستكمل أربعة شهور ، فأما إن سقط لدونها فلا ؛ لأنه ليس بميت إذ لم ينفخ فيه الروح . وأصل ذلك حديث ابن مسعود ، وهو « إن خلق أحدكم يجمع في بطن أمه أربعين يوماً نطفة ثم يكون علقه مثل ذلك ، ثم يكون مضغة مثل ذلك . ثم يبعث الله إليه ملكاً بأربع كلمات يكتب رزقه وأجله وعمله وشقى أو سعيد . ثم ينفخ فيه الروح » متفق عليه .

باب ترك الصلاة على الغال وقاتل نفسه

(٨١٠) عن زيد بن خالد الجهني «أن رجلاً من المسلمين توفي بخير وأنه ذكر لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال : صلوا على صاحبكم ، فتغيرت وجوه القوم لذلك فلما رأى النبي بهم ، قال : إن صاحبكم غلّ في سبيل الله ، ففتشنا متاعه فوجدنا فيه خرزاً من خرز اليهود ما يساوي درهمين » رواه الخمسة إلا الترمذي .

(٨١١) وعن جابر بن سمرة «أن رجلاً قتل نفسه بمشاقص ، فلم يصل عليه النبي صلى الله عليه وسلم » رواه الجماعة إلا البخاري .

الصلاة على من قُتل في حدّ

(٨١٢) عن جابر «أن رجلاً من أسلم جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم فاعترف بالزنا ،

ترك الصلاة على الغال وقاتل نفسه . قال الشوكاني (قوله صلوا على صاحبكم) فيه جواز الصلاة على العصاة . وأما ترك النبي صلى الله عليه وسلم للصلاة عليه فلعله للزجر عن الغلول ؛ كما امتنع من الصلاة على المديون وأمرهم بالصلاة عليه وقال في قوله : (فتفتشنا متاعه) معجزة لرسول الله صلى الله عليه وسلم لإخباره بذلك وانكشاف الأمر (قوله ما يساوي درهمين) فيه دليل على تحريم الغلول وإن كان شيئاً حقيراً (قوله بمشاقص) جمع مشقص كمنبر : فصل عريض أو سهم فيه رمى به الوحش (قوله في حديث (٨١١) فلم يصل عليه) فيه دليل لمن قال إنه لا يصل على الفاسق ، وهم العترة وعمر بن عبد العزيز والأوراعي ؛ ووافقهم أبو حنيفة وأصحابه في الباعين والمخاريين ؛ ووافقهم الشافعي في قول له في قاطع الطريق ؛ وذهب مالك والشافعي وأبو حنيفة وجمهور العلماء إلى أنه لا يصل على النافس ، وأحابوا عن حديث جابر (٨١١) بأن النبي صلى الله عليه وسلم إنما لم يصل عليه زجراً للناس . وصنت عليه الصحابة . ويؤيد ذلك ما عده النسائي بلفظ «أما أنا فلا أصلي عليه» ومجرد الترك لا يدل على الحرمة المدعاة ، ويدل على حوار الصلاة على الفاسق حديث «صلوا على من قال : لا إله إلا الله» وقد تقدم الكلام عليه في باب إمامة الفاسق في الجزء الأول .

الصلاة على من قتل في حدّ : يدل هذا الحديث على جواز الصلاة على المرجوم وأما باعتبار ما وقع عند أحمد وأهل السنن من أنه لم يصل عليه فرواية الصلاة عليه

فأعرض عنه حتى شهد على نفسه أربع مرات ، فقال أبك جنون ؟ قال لا ، قال
أحصنت ؟ قال نعم ، فأمر فرجم بالمصل ، فلما أذلقته الحجارة فرّ فأدرك فرجم
حتى مات ، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم خيراً وصلى عليه » رواه البخارى
في صحيحه ، ورواه أحمد وأبو داود والنسائى وصححه وقالوا « ولم يصل عليه » ورواية
الإثبات أولى ، وقد صح عنه عليه الصلاة والسلام أنه صلى على الغامدية ، وقال
الإمام أحمد : ما يلم أن النبي ترك الصلاة على أحد إلا على الغال وقاتل نفسه .

الصلاة على الغائب

(٨١٣) عن جابر « أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى على أحممة النجاشى فكبر عليه
أربعاً » وفى لفظ قال . « توفى اليوم رجل صالح من الحبش ، فهلوا فصلوا عليه
فصنفتنا خلفه فصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه ونحن صفوف »
متفق عليهما .

(٨١٤) وعن أبى هريرة « أن النبي صلى الله عليه وسلم نعى النجاشى فى اليوم الذى
مات فيه وخرج بهم إلى المصلى فصصف بهم وكبر عليه أربع تكبيرات »

أرجح من جهات : الأولى كونها فى الصحيح . والثانية كونها مثبتة . والثالثة قد وقع
الإجماع على الصلاة على المرجوم . قال النووى وقال القاضى : مذهب العلماء كافة الصلاة
على كل مسلم ومحدود ومرجوم وقاتل نفسه وولد الزنا . وقال الزهرى : لا يصلى على المرجوم .
وقادة يقول : لا يصلى على ولد الزنا ؛ وأما قاتل نفسه فقد تقدم الخلاف فيه ، ومن حملة
المرححات ما حكى عن أحمد أنه قال : ما نعلم أن النبي صلى الله عليه وسلم ترك الصلاة على
أحد إلا على الغال وقاتل نفسه .

الصلاة على الغائب : (أحممة) هو اسم النجاشى ، (قوله صلى الله عليه وسلم)
فكبر عليه ربما) فيه دليل على مشروعية أربع تكبيرات (قوله وخرج بهم إلى المصلى)
حديث (٨٧١) تمسك به من قال بكراهة صلاة الحنازة فى المسجد ؛ وقد استدلل بهذه القصة
القائلون بـ مشروعية الصلاة على الغائب عن البلد ، قال فى الفتوح : وبذلك قال الشافعى وأحمد

رواه الجماعة . وفي لفظ « نعى النجاشي لأصحابه ثم قال : أستغفر له ، ثم خرج بأصحابه إلى الصلي ، ثم قام فصلى بهم كما يصلي على الجنائز » رواه أحمد .
(٨١٥) وعن عمران بن حصين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « إن أخاكم النجاشي قد مات قوموا فصلوا عليه ؛ قال قمنا فصنمنا عليه كما يصف على الميت وصلينا عليه كما يصلي على الميت » رواه أحمد والنسائي والترمذي وصححه .

الصلاة على القبر

(٨١٦) عن ابن عباس قال « انتهى رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى قبر رطب فصلى عليه ، وصنموا خلقه وكبر أربعاً » .
(٨١٧) وعن أبي هريرة « أن امرأة سوداء كانت تقم المسجد أوشاباً فهداها رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فسأل عنها أو عنه فقالوا مات ، قال أفلا آذنتوني؟ فقال فكأنهم صغروا أمرها أو أمره فقال دلوني على قبرها فدلوه فصلى عليها ثم قال : إن هذه القبور مملوءة ظلمة على أهلها وإن الله ينورها لهم بصلاتي » متفق عليهما ، وليس للبخاري « إن هذه القبور مملوءة ظلمة إلى آخر الخبر »

وجمهور السلف ، وقال ابن حزم : لم يأت عن أحد من الصحابة منعه ، وذهبت الحنفية والمالكية ، وحكا في البحر عن العترة أنها لا تشرع الصلاة على النائب مطلقاً .
واعترض من لم يقل بالصلاة على النائب عن هذه القصة بأعذار : منها أنه كان بأرض لم يصل عليه بها أحد . ومنها أن ذلك خاص بالنجاشي لأنه لم يثبت أنه صلى الله عليه وسلم صلى على ميت غائب غيره . قال الشوكاني : لم يأت الماتون من الصلاة على الغائب شيء . يتدبره ، سوى الاعتذار بأن ذلك مختص بمن كان في أرض لا يصلى عليه فيها ، وهو أيضاً حجة على قصة النجاشي يدفعه الأثر والنظر .

الصلاة على القبر : (قوله إلى قبر رطب) أي لم ييس ترابه لقرب الدفن فيه (قوله وكبر أربعاً) يدل على مشروعية أربع تكبيرات في صلاة الجنائز (قوله كانت تقم) أي تجمع القمامة . وهي الكناسة (وقوله ثم قال إن هذه القبور مملوءة ظلمة الخ) احتج بهذه الرواية من قال بعدم مشروعية الصلاة على القبر ، وهو الشافعي ومالك وأبو حنيفة ، والمهادنة قالوا إن قوله صلى الله عليه وسلم : وإن الله ينورها جهنم يدل على أن ذلك من خصائصه ، وتعقب ذلك ابن حبان فقال في ترك إنكاره على من معه

(٨١٨) وعن ابن عباس «أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى على قبر بعد شهر» وعنه أن النبي صلى الله عليه وسلم «صلى على ميت بعد ثلاث» رواهما الدارقطني .
(٨١٩) وعن سعيد بن المسيب «أن أم سعيد ماتت، والنبي صلى الله عليه وسلم غائب فلما قدم صلى عليها وقد مضى لذلك شهر» رواه الترمذي .

باب فضل الصلاة على الميت وما يرجي له بكثرة الجمع

(٨٢٠) عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «من شهد الجنائزة حتى يصلى عليها فله قيراط ، ومن شهدا حتى تدفن فله قيراطان ، قيل وما القيراطان؟

صلى الله عليه وسلم الصلاة على القبريان جواز ذلك لغيره ، وأنه ليس من خصائصه ، وتعقب هذا التعقيب بأن الذي يقع بالتبعية لا ينتهز دليلاً للأصالة ، ومن جملة ما أجاب به الجمهور عن هذه الزيادة أنها مدرجة في هذا الإسناد ، وهي من مراسيل ثابت . قال الشوكاني : إن الاختصاص لا يثبت إلا بدليل ، ومجرد كون الله ينور القبور بصلاته صلى الله عليه وسلم على أهلها لا يبنى مشروعية الصلاة على القبر لغيره ؛ لاسيما بعد قوله صلى الله عليه وسلم «صالحوا كما رأيتموني أصلي» وهذا باعتبار من كان قد صلى عليه قبل الدفن وأما من لم يصل عليه ففرض الصلاة عليه الثابت بالأدلة وإجماع الأئمة باق ، وجعل الدفن مسقطاً لهذا الفرض محتاج إلى دليل ، وقد قال بمشروعية الصلاة على القبر الجمهور ، وقد استدلل بحديث الباب على رد قول من فصل فقال يصلى على قبر من لم يكن قد صلى عليه قبل الدفن ، لأن القصة وردت في من قد صلى عليه ، والمصل هو بعض المائتين الذين تقدم ذكرهم . واختلفوا في معنى ذلك . فقيده بعضهم إلى شهر ، وقيل ما لم يبل الجسد ، وقيل يجوز أبداً .

باب فضل الصلاة على الميت وما يرجي له بكثرة الجمع : القيراط : هو نصف دانق :

والدانق : سدس الدرهم . قال الشوكاني : وذكر القيراط تقريباً لفهم ؛ لما كان الإنسان يعرف القيراط ويعمل العمل في مقابلته فضرِب له للثلث بما يقيم ، ثم لما كان مقدار القيراط المتعارف حقيراً أنه على عظم القيراط الحاصل لمن فعل ذلك فقال «مثل أحد» كما في بعض

قال: مثل الجليلين العظيمين « متفق عليه، ولأحمد ومسلم « حتى توضع في اللحد » بدل: « تدفن » .

(٨٢١) وعن مالك بن هيرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « ما من مؤمن يموت فيصلى عليه أمة من المسلمين يبلغون أن يكونوا ثلاثة صفوف إلا غفر له » فكان مالك بن هيرة يتحرى إذا قلّ أهل الجنائز أن يحلهم ثلاثة صفوف، رواه الحنفية إلا النسائي .

(٨٢٢) وعن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم « ما من ميت يصلى عليه أمة من المسلمين يبلغون مئة كلهم يشفعون له إلا شفّعوا فيه » رواه أحمد ومسلم والنسائي والترمذي وصححه .

(٨٢٣) عن ابن عباس قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « ما من رجل مسلم يموت فيقام على جنازته أربعون رجلاً لا يشركون بالله شيئاً إلا شفّعهم الله فيه » رواه أحمد ومسلم وأبو داود .

الروايات ، وفي أخرى : أصغرهما مثل أحد ، وفي حديث الباب مثل الجليلين العظيمين ، وقوله : ومن شهدنا حتى تدفن . ظاهره أن حصول القبراط متوقف على فراغ الدفن هو أصح الأوجه عند الشافعية وغيرهم ، ويستفاد من الرواية أن المراد به زنة الثواب المترتب على ذلك (قوله يبلغون أن يكونوا ثلاثة صفوف) يدل على أن من صلى عليه ثلاثة صفوف من المسلمين غفر له ، وأقل ما يسمى صفارجلان ولا حدّ لأكثره ، وقد جاء في حديث (٨٢٢- يبلغون مئة) ما يدل على استحباب تكثير جماعة الجنائز ويطلب بلوغهم إلى هذا العدد الذي يكون من موجبات الفوز . قل القاضي : قيل هذه الأحاديث خرجت أحوية للسائلين سألوها عن ذلك فأجاب كل واحد عن سؤاله . قال النووي : ويحتمل أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم أخبر بقول شفاعته مائة فأخبر به ، ثم يقبل شفاعته أربعين فأخبر به ، ثم ثلاثة صفوف . وإن قل عددهم فأخبر به . قال : ويحتمل أيضاً أن يقال هذا مفهوم عدد ، ولا يحتاج به جماهير الأصوليين ؛ فلا يلزم من الإخبار عن قبول شفاعته مئة مع قبول مادون ذلك ، وكذا في الأربعين مع ثلاثة صفوف وحينئذ كل الأحاديث معمول بها ، وتحصل الشفاعته بأقل الأمرين من ثلاثة صفوف وأربعين .

(٨٢٤) وعن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « ما من مسلم يموت فيشهد له أربعة آيات من جيرانه الأدينين إلا قال الله تعالى : قد قبلت عليهم فيه وغفرت له ما لا يعلمون » رواه أحمد .

ما جاء في كراهة النعي

(٨٢٥) عن ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « إياكم والنعي ، فإن النعي عمل الجاهلية » رواه الترمذى كذلك ورواه موقوفاً وذكر أنه أصح .

(٨٢٦) وعن حذيفة أنه قال : إذا مت فلا تؤذنوا بى أحدا ، إني أخاف أن يكون نعيًا « إني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهى عن النعي » رواه أحمد وابن ماجه والترمذى وصححه .

(٨٢٧) وعن إبراهيم أنه قال « لا بأس إذا مات الرجل أن يؤذن صديقه وأصحابه

(قوله في حديث (٨٢٤) أربعة آيات) يدل أن شهادة أربعة من جيران الميت من موجبات مغفرة الله تعالى له .

ويؤيد ذلك ما أخرجه البخارى وغيره عن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « وأيما مسلم شهد له أربعة بخير أدخله الله الجنة فقلنا وثلاثة . قال : وثلاثة ، فقلنا واثنان . قال : واثنان ، ثم لم نسأله عن الواحد » . قال الراوى : المتعذر في ذلك شهادة أهل الفضل والصدق لا الفسقة لأنهم قد يشون على من يكون مثلهم ، ولا من به وبين الميت عداوة : لأن شهادة العدو لا تقبل .

ما جاء في كراهة النعي : (قوله إياكم والنعي) هو الإخبار بموت الرجل . قال في الفتح : إنما هي عما كان أهل الجاهلية يصنعونه ، وكانوا يرسلون من يعلن بخبر موت الميت على أبواب الدور والأسواق . وقال ابن للرباط : إن النعي أشهى هو إعلام الناس بموت قريبهم مباح ، وإن كان فيه إدخال الكرب والصائب على أهله ؛ لكن في تلك الفسادة مصالحة لما يترتب على معرفة ذلك من البادرة ، لشهود جنازته وتهنئة أمره ، والصلاة عليه ، والمساءلة له ، والاستغفار ، وتنفيذ وصاياه ، وما يترتب على ذلك من الأحكام ؛ ويستند بجواز مجرد الإعلام بمحذات أى هريرة (٨١٤) في النجاشى ، وبحديث (٨١٧) فهذه الأحاديث كلها تدل على أن مجرد الإعلام بالموت لا يكون نعيًا محرما وإن كان باعتبار

إنما كان يكره أن يطاف في المجالس فيقال: أنى فلاناً فعل أهل الجاهلية»
رواه سعيد في سننه .

(٨٢٨) وعن أنس قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «أخذ الراية زيد فأصيب، ثم أخذها جعفر فأصيب، ثم أخذها عبد الله بن رواحة فأصيب، وإن عيسى رسول الله صلى الله عليه وسلم لتذرطان، ثم أخذها خالد بن الوليد من غير إمرة فتحت له» رواه أحمد والبخارى .

عدد تكبير صلاة الجنائز

(٨٢٩) عن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال: «كان زيد بن أرقم يكبر على جنازتنا أربعاً وإنه كبر خمساً على جنازة فساناه، فقال: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يكبرها» رواه الجماعة إلا البخارى .

(٨٣٠) وعن حذيفة «أنه صلى على جنازة فكبر خمساً ثم التفت فقال: ما نسيت ولا وسمت؛ ولكن كبرت كما كبر النبي صلى الله عليه وسلم على جنازة فكبر خمساً» رواه أحمد .

(٨٣١) وعن علي «أنه كبر على سهل بن حنيف ستاً فقال: إنه شهد بدمراً» رواه البخارى .
(٨٣٢) وعن الحكم بن عتيبة أنه قال «كانوا يكبرون على أهل بدر خمساً وستاً وسبعاً» رواه سعيد في سننه .

اللفظة بما يصدق عليه اسم النعى. قال ابن العربي: يؤخذ من مجموع الأحاديث ثلاث حالات: الأولى إعلام الأهل والأنحاب وأهل الصلاح فهذا سنة. الثانية الدعوة للفاخرة بالسكينة فهذا مكروه. الثالثة إعلام بنوع خاص كالنباذة ونحو ذلك فهذا يحرم. قال الشوكاني: إن الإعلام للأهل والتكفين والصلاة والحمل والدفن مخصوص من عموم النعى، لأن إعلام من لا تتم هذه الأمور إلا به مما وقع الإجماع على فعله في زمن النبوة وما بعده . وما جاوز هذا القدر فهو داخل تحت عموم النعى .

عدد تكبير صلاة الجنائز: قد ثبت أربع تكبيرات أيضاً من حديث جابر (٨١٣) وأبي هريرة (٨١٤) وابن عباس (٨١٦) وقد روى ابن عبد الله في الاستذكار من (٢)

١ باب القراءة والصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم فيها

(٨٣٣) عن ابن عباس « أنه صلى على جنازة قرأ بفاتحة الكتاب ، وقال : تعلموا أنه من السنة » . رواه البخارى وأبو داود والترمذى وصححه ، والنسائى وقال فيه : « قرأ بفاتحة الكتاب وسورة وجهر ، فلما فرغ قال : سنة وحق » .

(٨٣٤) وعن أبى أمامة بن سهل « أنه أخبره رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم

طريق أبى بكر بن سليمان بن أبى حشمة عن أبيه « كان النبي صلى الله عليه وسلم يكبر على الجنازة أربعاً وخمسة وسبعاً وثمانياً حتى جاء موت النجاشى فخرج فكبر أربعاً ثم ثبت النبي صلى الله عليه وسلم على أربع حتى توفاه الله تعالى » وكذا قال القاضى عياض . وإلى مشروعية الأربع التكثيرات فى الجنازة ذهب الجمهور . وقال الترمذى : العمل عليه عند أكثر أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم . قال القاضى عياض : اختلف الصحابة فى ذلك من ثلاث تكثيرات إلى التسع . قال عبد الله : أوفد الإجماع بعد ذلك على أربع ، وأجمع الفقهاء وأهل الفتوى بالأمصار على أربع على ما جاء فى الأحاديث الصحاح وما سوى ذلك عندهم شذوذ لا يلتفت إليه . وحديث حذيفة (٨٣٠) فى إسناده يحى بن عبد الله الجابرى ، وهو متكلم عليه . والحديث (٨٣١) يدل على استحباب تخصيص من له أفصلية بكثرة التكبير عليه ، كذلك فى رواية الحكم فى حديث (٨٣٢) وقد تقدم من فعله صلى الله عليه وسلم بصلاته على حمزة ما يدل على ذلك .

باب القراءة والصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم فيها : (قوله انه دلوا أنه من السنة) يدل على مشروعية قراءة فاتحة الكتاب فى صلاة الجنازة ، وبه قال الشافعى وأحمد وإسحاق . وقل ابن المنذر عن أبى هريرة وابن عمر أنه ليس فيه قراءة وهو قول مالك وأبى حنيفة وأصحابه . قال الشوكانى : وأحاديث الباب ترد عليهم . واختلفوا فى قراءة الفاتحة هل هى واجبة أم لا ؟ فذهب إلى الأول الشافعى وأحمد وغيرها واستدلوا بحديث أم سريان والأحاديث للتقدمة فى كتاب الصلاة كحديث « لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب » ونحوه ، وصلاة الجنازة صلاة ، وهو الحق (قوله وجهر) فيه دليل على الجهر فى قراءة صلاة الجنازة . وقال بعض أصحاب الشافعى : إنه يحجر بالليل كالليلية . وذهب الجمهور إلى أنه لا يستحب الجهر فى صلاة الجنازة وتمسكوا بحديث أبى أمامة (٨٣٤) وقوله فى هذا الحديث (ثم صلى على النبي) فيه مشروعية الصلاة على

أن السنة في الصلاة على الجنازة أن يكبر الإمام ، ثم يقرأ بفاتحة الكتاب بعد التكبيرة الأولى سرّاً في نفسه، ثم يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ويخلص الدعاء للجنازة في التكبيرات ولا يقرأ في شيء منهن، ثم يسلم سرّاً في نفسه ، رواه الشافعي في مسنده .

(٨٣٥) وعن فضالة بن أبي أمية قال «قرأ الذي صلى على أبي وعمر بفاتحة الكتاب» رواه البخاري في تاريخه .

باب الدعاء للميت وما ورد فيه

(٨٣٦) عن أبي هريرة قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «إذا صليت على الميت فأخلصوا له الدعاء» رواه أبو داود وابن ماجه .

(٨٣٧) وعن أبي هريرة قال «كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا صلى على جنازة قال: اللهم اغفر لحينا وميتنا وشاهدنا وغائبنا وصغيرنا وكبيرنا وذكُرنا وأنثانا ؛ من أحبيته منا فأحيه على الإسلام ، ومن توفيته فتوفه على الإيمان» رواه أحمد والترمذي، ورواه أبو داود وابن ماجه، وزاد «اللهم لا تحرمنا أجره ولا تفتلنا بعده» .

النبي صلى الله عليه وسلم في صلاة الجنازة، ويؤيد ذلك الأحاديث المتقدمة في الصلاة لحديث «لأصلاة لمن لا يصلي على» ونحوه. وقوله (ثم يسلم سرّاً الخ) فيه دليل على مشروعية السلام في صلاة الجنازة والإسرار به، وهو مجمع عليه. وقد اختلفوا في رفع اليدين عند كل تكبيرة قال الشوكاني: إنه لم يثبت في غير التكبيرة الأولى شيء يصلح للاحتجاج به عن النبي صلى الله عليه وسلم، وأفعال الصحابة وأقوالهم لاحجة فيها، فينبغي أن يقتصر على الرفع عند تكبيرة الإحرام، لأنه لم يشرع في غيرها إلا عند الانتقال من ركن إلى ركن كما في سائر المناسبات ، ولا انتقال في صلاة الجنازة .

باب الدعاء للميت وما ورد فيه : (قوله فأخلصوا له الدعاء) يدل على عدم تعيين

دعاء مخصوص ، وأنه ينبغي أن يخلص الدعاء له سواء كان محسناً أو مسيئاً ، وقد ذكر الفقهاء أدعية غير مأثورة عن النبي صلى الله عليه وسلم ، والذي أمر به النبي هو إخلاص الدعاء فقط (قوله فأحيه على الإسلام) هذا اللفظ ثابت عند الأكثر ؛ وفي سنن أبي داود « فأحيه على الإيمان وتوفه على الإسلام » وإذا كان للصلي عليه طفلاً استحب أن يقول المصلي « اللهم اجعله لنا مسلماً وفرطاً وأجرأ » روى ذلك البيهقي من حديث أبي هريرة ، وروى مثله سفيان في جامعه عن الحسن .

(٨٣٨) وعن عوف بن مالك قال « سمعت النبي صلى الله عليه وسلم صلى على جنازة يقول: اللهم اغفر له وارحمه ، واعف عنه وعافه ، وأكرم نزله ، ووسع مدخله واغسله بماء وثلج وبرّد ، وثقه من الخطايا كما ينقى الثوب الأبيض من الدنس وأبدله داراً خيراً من داره ، وأهلاً خيراً من أهله ، وزوجاً خيراً من زوجته ، وقه فتنة القبر وعذاب النار » قال عوف : فتمنيت أن لو كنتُ أنا الميتَ لدعاه رسول الله صلى الله عليه وسلم لتلك الميت . رواه مسلم والنسائي .

(٨٣٩) عن واثلة بن الأسقع قال « صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم على رجل من المسلمين ، فسمعتَه يقول: اللهم إن فلان ابن فلان في ذمتك وحبل جوارك ، فقه فتنة القبر وعذاب النار وأنت أهل الوفاء والحمد ، اللهم اغفر له وارحمه إنك أنت الغفور الرحيم » رواه أبو داود .

(٨٤٠) وعن عبد الله بن أبي أوفى « أنه ماتت ابنة له فكبر عليها أربعاً ، ثم قام بعد

(قوله في حديث (٨٣٨) سمعت النبي صلى الله عليه وسلم) وكذلك قوله « فسمعتَه » وفي رواية لمسلم من حديث عوف « حفظت من دعائه » جميع ذلك يدل على أن النبي جهر بالدعاء ، وهو خلاف ما صرح به جماعة من استحباب الإسرار بالدعاء ؛ وقد قيل إن جهره صلى الله عليه وسلم بالدعاء لقصد تعليمهم . قال الشوكاني : والظاهر أن الجهر والإسرار بالدعاء جائزان وقال لم يرو تعيين موضع هذه الأدعية ، فإن شاء للصلي حاء عما يختار منها وفعله إما بعد فراغه من التكبيرة الأولى أو الثانية أو الثالثة ، أو الفرق بينهما كل تكبيرتين ، أو يدعو من كل تكبيرتين بواحد من هذه الأدعية ليكون مؤدياً لجميع ما روى عنه صلى الله عليه وسلم .

(قوله في حديث (٨٣٩) اللهم إن فلان ابن فلان) يدل على استحباب تسمية الميت باسمه واسم أبيه وهذا إن كان معروفاً ، وإلا جعل مكان ذلك اللهم إن عبدك هذا أو نحوه . قال الشوكاني : والظاهر أنه يدعو بهذه الألفاظ الواردة في هذه الأحاديث سواء كان الميت ذكراً أو أنثى . ولا يحول الضمائر للذكورة إلى صفة التأنيث إن كان الميت أنثى ، لأن مرجعها الميت وهو يقال للذكر والأنثى .

وفيه دليل على استحباب الدعاء بعد التكبيرة الأخيرة قبل التسليم ، وفيه خلاف ؛

الرابعة قدر ما بين التكييرتين يدعو، ثم قال: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصنع في الجنائز هكذا» رواه أحمد وابن ملجم بمناه.

باب موقف الإمام من الرجل والمرأة وكيف يصنع إذا جمعت أنواع؟

(٨٤١) عن سمرة قال: «صليت وراء رسول الله صلى الله عليه وسلم على امرأة ماتت في نفاسها، فقام عليها رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصلاة وسطها» رواه الجماعة.

(٨٤٢) وعن أبي غالب الحنط قال: «شهد أنس بن مالك صلى على جنازة رجل فقام عند رأسه، فلما رقت أوقى بجنازة امرأة فصلى عليها، فقام وسطها، وفيما الملاء بن زياد العلوي، فلما رأى اختلاف قيامه على الرجل والمرأة، قال: يا أبا حمزة! هكذا كان رسول الله يقوم من الرجل حيث قمت، ومن المرأة حيث قمت؟ قال: نعم». رواه أحمد وابن ماجه والترمذي وأبو داود، وفي لفظه «قال الملاء بن زياد: هكذا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي على الجنائز كصلاتك يكبر عليها أربعاً، ويقوم عند رأس الرجل وعجيزة المرأة؟ فقال: نعم».

والراجع الاستجاب لهذا الحديث، قاله الشوكاني. وقال الشافعي: إنه يقول بعدها: اللهم لأنعمنا أجره ولا تفتنا بعده.

باب موقف الإمام من الرجل والمرأة وكيف يصنع إذا جمعت أنواع:

(قوله وسطها) فيه دليل على أن الصلي على المرأة اثنية يستقبل وسطها، ولا منافاة بين هذا الحديث وبين قوله في حديث أنس (٨٤٣) «وعجيزة للمرأة» لأن العجيزة يقال لها الوسط والحديث يدل على مشروعية وقوف الإمام حذاء رأس الرجل؛ وذهب الشافعي إلى مشروعية القيام عند رأس الرجل ووسط المرأة، وهو الحق. وقال أبو حنيفة: حذاء صدرها، وفي رواية «حذاء وسطها» وقال مالك: حذاء الرأس منهما. قال الشوكاني: إن الأدلة دلت على ما ذهب إليه الشافعي، وأن ما عداه لا مسند له من الرفوع إلا مجرد الخطأ في الاستدلال أو التحويل على محض الرأي، أو ترجيح مقلعه الصحابي على مقلعه النبي صلى الله عليه وسلم.

(٨٤٣) وعن عمار مولى الحارث بن نوفل قال: «حضرت جنازة صبي وامرأة، فقدم الصبي مما يلي القوم، ووضعت المرأة وراءه فصلى عليهما، وفي القوم أبو سعيد الخدري وابن عباس وأبو قتادة وأبو هريرة فسألته عن ذلك، فقالوا: السنة»
رواه النسائي وأبو داود.

(٨٤٤) وعن عمار أيضاً «أن أم كلثوم بنت علي وابنها زيد بن عمر أخرجت جنازتهما فصلى عليهما أمير المدينة، فجعل المرأة بين يدي الرجل وأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يومئذ كثير وثمت الحسن والحسين».

(٨٤٥) وعن الشعبي «أن أم كلثوم بنت علي وابنها زيد بن عمر توفيا جميعاً، فأخرجت جنازتهما فصلى عليهما أمير المدينة فسوى بين رأسيهما ورجليهما حين صلى عليهما». رواهما سعيد في سننه.

باب الصلاة على الجنازة في المسجد

(٨٤٦) عن عائشة أنها قالت «لما توفي سعد بن أبي وقاص: دخلوا به المسجد حتى صلى عليه، فأنكروا ذلك عليها، فقالت: والله لقد صلى رسول الله على ابني بيضاء في المسجد: سهيل، وأحيه». رواه مسلم.

الحديث (٨٤٣) يدل على أن السنة إذا اجتمعت جناز - أن يصلى عليها صلاة واحدة، وقد تقدم في كيفية صلاته صلى الله عليه وسلم على قتلى أحد «أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى على كل واحد منهم صلاة وحزرة مع كل واحد، وأنه كان يصلى على كل عشرة صلاة» وفي الحديث أيضاً أن الصبي إذا صلى عليه مع امرأة كان الصبي مما يلي الإمام والمرأة مما يلي القبلة، وكذلك إذا اجتمع رجل وامرأة أو أكثر من ذلك كما تقدم عن ابن عمر؛ وقد ذهب الشافعي والحنفية إلى ذلك الحديث (٨٤٣). والحديث (٨٤٤) فيه دليل على أن الأولى بالتقدم للصلاة على الجنازة ذو الولاية ونائبه.

باب الصلاة على الجنازة في المسجد: يدل الحديث (٨٤٦) على جواز إدخال الميت إلى المسجد، والصلاة عليه فيه؛ وبه قال الشافعي وأحمد وإسحق والجمهور؛ وكرهه أبو حنيفة ومالك في الشهور عنه وكل من قال بنجاسة الميت. وأجابوا عن حديث الباب بأنه محمول

(٨٤٧) وفي رواية « ما صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم على سهيل بن بيضاء إلا في جوف المسجد » رواه الجماعة إلا البخاري .

(٨٤٨) عن عروة قال « صلى على أبي بكر في المسجد » .

(٨٤٩) وعن ابن عمر قال « صلى على عمر في المسجد » . رواها سعيد ، وروى الثاني مالك .

حمل الجنازة والسير بها

(٨٥٠) عن ابن مسعود قال « من اتبع جنازة فليحمل بجوانب السرير كلها ؛ فإنه من السنة ، ثم إن شاء فليطوع ، وإن شاء فليدع » رواه ابن ماجه .

باب الإسراع بها

(٨٥١) عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « أسرعوا بالجنازة ، فإن كانت صالحة قربتموها إلى الخير ، وإن كانت غير ذلك فشرّ تضعونه عن رقابكم » رواه الجماعة .

(٨٥٢) وعن أبي موسى قال : « مرت برسول الله صلى الله عليه وسلم جنازة تمخض مخض الرق ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : عليكم القصد » رواه أحمد .

على أن الصلاة على النبي بيضاء وهما كانا خارج المسجد والمصلون داخله ، وذلك جائز بالاتفاق . قال الشوكاني : والعلة التي لأجلها كرهوا الصلاة على الميت في المسجد هي زعمهم أنه نجس ، وهي باطلة ؛ ونهض ما استدلوا به على الكراهة ما أخرج أبو داود عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « من صلى على جنازة في المسجد فلا شيء له » ، وأجاب عنه الجمهور بأن هذا الحديث ضعيف لا يصح الاحتجاج به . والثاني قالوا إن الذي في النسخ المشهورة المحققة المسموعة من سنن أبي داود « من صلى على جنازة في المسجد فلا شيء عليه » فلا حجة لهم حينئذ ؛ ويدل على جواز إدخال الميت والصلاة عليه في المسجد حديث عروة (٨٤٨) وحديث ابن عمر (٨٤٩) .

حمل الجنازة والسير بها : روى حمل الجنازة عن جماعة من الصحابة والتابعين .

والحديث يدل على مشروعية حمل الميت ، وأن السنة أن يكون بجوانب السرير .

باب الإسراع بها : (قوله أسرعوا) قال ابن قدامة : هذا الأمر للاستجاب

بلا خلاف بين العلماء ؛ وشذ ابن حزم وقال بوجوبه ؛ وللرأد بالإسراع شدة المشي ، وعن

(٨٥٣) وعن أبي بكرة قال : « لقد رأيتنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأنا لنكاد نرمل بالجنائزة رملا » . رواه أحمد والنسائي .

(٨٥٤) وعن محمود بن لبيد عن رافع قال : « أسرع النبي صلى الله عليه وسلم حتى تقطعت نعالنا يوم مات سعد بن معاذ » أخرجه البخاري في تاريخه .

المشي أمام الجنائزة والركوب معها

قد تقدم ذلك في حديث الغيرة (٨٠٩) .

(٨٥٥) عن ابن عمر « أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم وأبا بكر وعمر يمشون أمام الجنائزة » رواه الحنفية ، واحتج به أحمد .

(٨٥٦) عن جابر بن سمرة « أن النبي صلى الله عليه وسلم اتبع جنازة ابن الدحداح ماشيا ورجع على فرس » رواه الترمذي ، وفي رواية « وأتى بفرس معروف فركبه حين انصرفنا من جنازة ابن الدحداح ، ونحن نمشي حوله » رواه أحمد ومسلم والنسائي .

الجمهور المراد بالإسراع ما فوق سجية المشي المعتاد . وقال في الفتح : والحاصل أنه يستحب الإسراع بها بحيث لا ينتهي إلى شدة يخاف معها حدوث مفسدة لليت أو مشقة على الحامل أو الشيع ثلاثين في القصور من النظافة وإدخال المشقة على المسلم ، وحديث أبي بكرة (٨٥٣) وحديث محمود بن لبيد (٨٥٤) يدلان على السرعة الشديدة المقاربة للرمل ؛ وحديث أبي موسى يدل على أن المشي المشروع بالجنائزة هو القصد ؛ والتقصير ضد الإفراط كما في القاموس ، وقيل المعنى الإسراع بتجهيزها فهو أعم من الأول ، وقد قوى الحفاظ هذا القول بما أخرجه الطبراني بإسناد حسن عن ابن عمر قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « إذا مات أحدكم فلا تجسوه وأسرعوا به إلى قبره » وبما أخرجه أبو داود مرفوعا « لا ينبغي لحيفة مسلم أن تبقى بين ظهراني أهلها » .

المشي أمام الجنائزة والركوب معها : قال الشوكاني : قد اختلف أهل العلم هل

الأفضل لمتبع الجنائزة أن يمشي خلفها أو أمامها ؟ قال الزهري ومالك والشافعي وأحمد والجمهور وجماعة من الصحابة : إن المشي أمام الجنائزة أفضل ، واستدلوا بحديث ابن عمر (٨٥٥) ويدل حديث جابر (٨٥٦) على أنه لا بأس بالركوب عند الرجوع من دفن الميت .
معروف : من اعزريت الفرس إذا ركبت عريانا ؛ وقوله (ونحن نمشي حوله) فيه جواز مشي الجماعة مع كبير الركاب ، وأنه لا كراهة فيه في حقه ولا في حقه إذا لم يكن فيه

(٨٥٧) وعن ثوبان قال : « خرجنا مع النبي صلى الله عليه وسلم في جنازة فرأى ناسا ركبانا فقال : ألا تستحيون أن ملائكة الله على أقدامهم وأنتم على ظهور الدواب » . رواه ابن ماجه والترمذى .

(٨٥٨) وعن ثوبان أيضا : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أتى بدابة وهو مع جنازة فأبى أن يركبها ؛ فلما انصرف أتى بدابة فركب ، فقيل له فقال : إن الملائكة كانت تمشى ، فلم أكن لأركب وهم يمشون ، فلما ذهبوا ركبت » . رواه أبو داود .

ما يكره مع الجنازة من نياحة أو نار

(٨٥٩) عن ابن عمر قال : « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تتبع جنازة معها رائحة » رواه أحمد وابن ماجه .

(٨٦٠) وعن أبي بردة قال « أوصى أبو موسى حين حضره الموت : لا تتبعونى بمجمر قالوا : وصمت فيه شيئا ؟ قال : نعم من رسول الله صلى الله عليه وسلم » . رواه ابن ماجه ، ولكن فى إسناده أبو هريرة ، قال فى التقرير : إنه شامى مجهول ، وقال فى الخلاصة : إنه مجهول .

مفسدة ، وإنما يكره ذلك إذا حصل فيه انتهاك للتابعين ، وقوله (ألا تستحيون) فيه كراهة الركوب لمن كان متبعا للجنازة ؛ وقيل إن الركوب حائز مع الكراهة ، وقالوا : إن إنكار النبي صلى الله عليه وسلم على من ركب وركبه للركوب إنما كان لأجل مشى الملائكة ، ومشيه مع الجنازة التى مشى معها رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يستلزم مشيه مع كل جنازة لإمكان أن يكون ذلك منهم تبركا به ، فيكون الركوب على هذا حائزا غير مكروه قاله الشوكانى .

ما يكره مع الجنازة من نياحة أو نار : (قوله معها رائحة) أى مصوطة ، وفيه دليل على تحريم اتباع الجنازة التى معها مصوطة أو نائحة . الجمر : الذى يوضع فيه الجمر ويدل على أنه لا يجوز اتباع الحائز بالجواهر وما يشابهها .

باب من اتبع الجنائزة

(٨٦١) عن أبي سعيد قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « إذا رأيتم الجنائزة قوموا لها فمن اتبعها فلا يجلس حتى توضع » . رواه الجماعة إلا ابن ماجه ، لكن إنما لأبي داود له منه « إذا تبعتم الجنائزة فلا تجلسوا حتى توضع » ، وقال روى هذا الحديث الثوري عن سهيل عن أبيه عن أبي هريرة ، قال فيه « حتى توضع في الأرض » ورواه أبو معاوية عن سهيل : حتى توضع في اللحد . وسفيان أخطأ من معاوية .

(٨٦٢) وعن علي بن أبي طالب عليه السلام أنه ذكر القيام في الجنائز حتى توضع ، فقال علي عليه السلام « قام رسول الله ثم قد » رواه النسائي والترمذي وصححه ، ولمسلم معناه .

القيام للجنائزة إذا مرت

(٨٦٣) عن ابن عمر عن عامر بن ربيعة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إذا رأيتم الجنائزة قوموا لها حتى تخلفكم أو توضع » . رواه الجماعة .

باب من اتبع الجنائزة : (قوله إذا رأيتم الجنائزة الخ) فيه مشروعية القيام للجنائزة إذا مرت لمن كان قاعدا ، وقوله (فمن اتبعها الخ) فيه النهي عن جلوس الناس مع الجنائزة قبل أن توضع على الأرض . وقال الأوزاعي وغيره : إنه مستحب حتى ذلك عنهم النووي والحافظ في الفتح ونقله ابن المنذر عن أكثر الصحابة والتابعين ؛ قالوا : والنسخ إنما هو في قيام من مرت به ، لا في قيام من شيئا ؛ وحكى في الفتح عن الشعبي والنخعي أنه يكره التعود قبل أن توضع . قال الشوكاني : فالأولى الاستدلال بحديث الباب فإن فيه النهي عن التعود قبل وضعها ، وهو حقيقة للتحريم ، وترك الحرام واجب .

الحديث (٨٦٢) عن علي عليه السلام يدل على نسخ مشروعية القيام لمن تبع الجنائزة حتى توضع ؛ وقد استدلل به الترمذي على نسخ القيام .

القيام للجنائزة إذا مرت : (قوله تخلفكم) أي ترككم وراءها . اختلف العلماء في هذه المسألة ؛ فذهب أحمد وإسحاق وابن حبيب وابن الماجشون إلى أن القيام للجنائزة

(٨٦٤) ولأحمد «وكان ابن عمر إذا رأى جنازة قام حتى تجاوزه» وله أيضا عنه «أنه ربما تقدم الجنازة فقعده حتى إذا رآها قد أشرفت قام حتى توضع» .
 (٨٦٥) وعن جابر قال: «مرت بنا جنازة، فقام بها النبي صلى الله عليه وسلم وقنأ معه، فقلنا يا رسول الله إنها جنازة يهودى، فقال: إذا رأيتم الجنازة تقوموا لها» .
 وعن سهل بن حنيف وقيس بن سعد أنهما كانا قاعدين بالقادسية فرأى عليهما جنازة فقاما، فقيل لهما: إنها من أهل الأرض، أى من أهل الذمة، فقالا «إن رسول الله صلى الله عليه وسلم مرت به جنازة فقام، فقيل له إنها جنازة يهودى . فقال: أليست نفسا؟» متفق عليهما .

(٨٦٦) والبخارى عن ابن أبي ليلي قال: كان أبو مسعود وقيس يقومان للجنازة .
 وعن علي بن أبي طالب عليه السلام قال: «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم ينسخ، والقعود منه صلى الله عليه وسلم كما في حديث عليّ (٨٦٢) إنما هو لبيان الجواز، فمن جلس فهو في سعة، ومن قام فله أجر، وكذا قال ابن حزم إن قعوده صلى الله عليه بعد أمره بالقيام يدل على أن الأمر للندب، ولا يجوز أن يكون نسخا. قال النووي: والختار أنه مستحب. وقال أبو حيفة ومالك والشافعي: إن القيام منسوخ بحديث عليّ (٨٦٢) قال الشوكاني: وظاهر أحاديث الباب أنه يشرع القيام للجنازة للمسلم والكافر؛ وقال: إن حديث علي المذكور قبل هذا (٨٦٢) باللفظ الذى سبق في الباب الأول لا يدل على النسخ لما عرفتناك من أن فعله لا ينسخ القول الخاص بالأمة . وفي الباب عن عبادة بن الصامت عند أبي داود والترمذى وابن ماجه والبراز «أن يهوديا قال لما كان النبي صلى الله عليه وسلم يقوم للجنازة هكذا نفل، فقال النبي صلى الله عليه وسلم اجلسوا وخلقوهم» وفي إسناده بشر بن رافع وليس بالقوى . قال الشوكاني: وأما حديث عبادة بن الصامت فهو صريح في النسخ لولا ضعف إسناده، وقال: واقتصار جمهور المحرّجين لحديث علي عليه السلام وحفاظهم على مجرد القعود بدون ذكر زيادة الأمر بالجلوس مما يوجب عدم الاطمئنان إليها، والتمسك بها في النسخ لما هو من الصحة في الغاية لاسيما بعد أن شذمت عضدها عمل جماعة من الصحابة بها بعد كل البعد أن يخفى على مثلهم النسخ ووقوع ذلك منهم بعد عصر النبوة . وقال: وحديث عبادة وإن كان ضعيفا فهو لا يقصر عن كونه شاهدا لحديث الأمر بالجلوس .

أمرنا بالقيام في الجنائز ثم جلس بعد ذلك وأمرنا بالجلوس . رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه بنحوه .

(٨٦٧) وعن ابن سيرين « أن جنازة مرت بالحسن وابن عباس فقام الحسن ولم يقيم ابن عباس فقال الحسن لابن عباس: أما قام لها رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : قام وقعد » رواه أحمد والنسائي .

أبواب الدفن وأحكام القبور

باب تمييز القبر واختياره على الشق

(٨٦٨) عن رجل من الأنصار قال : « خرجنا في جنازة فجلس رسول الله صلى الله عليه وسلم على حفرة القبر فجعل يوصي الخافر ويقول: أوسع من قبل الرأس ، وأوسع من قبل الرجلين ، رب عذق له في الجنة » رواه أحمد وأبو داود .

(٨٦٩) وعن هشام بن عامر قال : « شكونا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم أحد فقلنا : يا رسول الله احفر علينا لكل إنسان شديدا ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: احفروا وأعمقوا وأحسنوا وادفنوا الاثنين والثلاثة في قبر واحد ، فقالوا فمن يقدم يا رسول الله ؟ قال : قدموا أكثرهم قرآنا ، وكان أبي ثالث ثلاثة في قبر واحد » رواه النسائي والترمذي بنحوه وصححه .

أبواب الدفن وأحكام القبور

باب تمييز القبر واختياره على الشق: يدل هذا الحديث على مشروعية توسيع القبر .

والعذق : بفتح العين النحلة ، والجمع أعذق وأعذاق ، وبكسر العين : العنقود من العنب والجمع أعذاق وعذوق ، (قوله في حديث (٨٦٩) وأعمقوا وأحسنوا) يدل على مشروعية إعماق القبر وإحسانه . وقد اختلف في حد إعماق القبر ، فقال الشافعي قامة . وقال عمر بن عبد العزيز إلى السرة . وقال مالك لاحد لإعماقه . وأخرج ابن أبي شيبة وابن النذر عن عمر بن الخطاب أنه قال « أعمقوا القبر إلى قدر قامة وبسطة » وقوله (وادفنوا الاثنين إلخ) فيه جواز الجمع بين جماعة في قبر واحد ولكن إذا دعت إلى ذلك حاجة كما في مثل هذه الواقعة ، وإلا كان مكروها كما ذهب إليه الشافعي وأبو حنيفة والهادي والقاسم . وقوله (قدموا أكثرهم قرآنا) فيه دليل على أنه يقدم في اللحد من كان

(٨٧٠) وعن عامر بن سعد قال قال سعد: «الحدوا لي لحداً وانصبوا عليّ اللبن نصباً كما صنّع برسول الله صلى الله عليه وسلم» رواه أحمد ومسلم والنسائي وابن ماجه .

(٨٧١) وعن أنس قال : « لما توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم كان رجل يلحد وآخر يصرح ، فقالوا : نستخير ربنا ونبحث إليهما فأيهما سبق تركناه ، فأرسل إليهما فسبق صاحب اللحد فلحدوا له » رواه أحمد وابن ماجه ، ولا ابن ماجه هذا المعنى من حديث ابن عباس ، وفيه «أن أبا عبيدة بن الجراح كان يصرح ، وأن أبا طلحة كان يلحد » .

(٨٧٢) وعن ابن عباس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « اللحد لنا والشق لغيرنا » . رواه الخمسة ، قال الترمذى : غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه .

باب من أين يدخل الميت قبره وما يقال عند ذلك والحقى في القبر

(٨٧٣) عن أبي إسحق قال «أوصى الحارث أن يصلى عليه عبد الله بن يزيد ، فصلى عليه ثم أدخله القبر من قبل رجل القبر ، وقال : هذا من السنة» رواه أبو داود

؟ كثرتم أخذنا بالقرآن (قوله في حديث (٨٧٠) الحدوا لي) من لحد يلحد كذهب يذهب : أى احضروا لي الحد ، والحد إلحادا : بمعنى لحد ، وصرح يصرح : أى شق . وصرح القبر : أى حفره ، والصرح : القبر ، وصرح الميت : حفر له قبراً . (قوله انصبوا عليّ اللبن) يدل على استحباب ، نصب اللبن لأنه انتهى صنع رسول الله صلى الله عليه وسلم باتفاق الصحابة ، والأحاديث للذكر تدل على استحباب اللحد وأنه أولى من الصرح . وإلى ذلك ذهب الأكثر : وحكى النووي في شرح مسلم إجماع العلماء على حواز اللحد والشق .

باب من أين يدخل الميت قبره ، وما يقال عند ذلك والحقى في القبر : هذا الحديث يدل على أنه يستحب أن يدخل الميت من قبل رجل القبر أى موضع رجلي الميت منه

وسعيد في سننه، ثم قال « أنشطوا الثوب فإنما يصنع هذا بالتساء ». (٨٧٤)
وعن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « كان إذا وضع الميت في القبر
قال : بسم الله وعلى ملة رسول الله » وفي لفظ « على سنة رسول الله » رواه
المجلسة إلا التسنائي .

(٨٧٥) وعن أبي هريرة « أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى على جنازة ثم أتى على
قبر الميت فحفي عليه من قبل رأسه ثلاثا » رواه ابن ماجه .

باب تسنيم القبر ورشه بالماء وكرهه البناء والكتابة عليه
(٨٧٦) وعن سفيان الثمار « أنه رأى قبر النبي صلى الله عليه وسلم مسنما » رواه البخاري
في صحيحه .

(٨٧٧) وعن القاسم قال : دخلت على عائشة، فقالت « يألمه بالله اكشفي لي عن قبر النبي
صلى الله عليه وسلم وصاحبيه فكشفت له عن ثلاثة قبور لا مشرفة ولا لاطئة
مبطوحة ببطحاء العرصة الحمراء » رواه أبو داود .

عند وضعه فيه وإلى ذلك ذهب الشافعي وأحمد والهادي والناصر. وقال أبو حنيفة : إنه
يدخل القبر من جهة القبلة بعرض ، إدهو أيسر ، واتباع السنة أولى من الرأي ، وقد
استدل لأبي حنيفة بما رواه البيهقي من حديث ابن عباس وابن مسعود وبريدة « أنهم
أدخلوا النبي صلى الله عليه وسلم من جهة القبلة » وبحجاب بأن البيهقي ضعهما . (قوله أنشطوا
الثوب) أي اختلسوه (قوله قال بسم الله) يدل على استحباب هذا الذي ذكره عند وضع الميت
في قبره (قوله من قبل رأسه) يدل على أن الشروع أن يحني على الميت من جهة رأسه
ويستحب عند ذلك أن يقول « منها خلقناكم وفيها نعيدكم ومنها نخرجكم بآرة أخرى »
ذكره أصحاب الشافعي .

باب تسنيم القبر ورشه بالماء وكرهه البناء والكتابة عليه : (قوله مسنما) أي مرتفعا
قل في القاموس : التسنيم ضد التسطيع ، وقال سطحه ؛ كنهه : بسطه ، وسنم القبر ضد سطحه
وقوله (ولا لاطئة) أي ولا لازقة بالأرض ، من لطاء بالأرض : لصق بها . وقد اختلف أهل
العلم هل الأفضل التسنيم أو التسطيع بعد الاتحاق على جواز الكل ؟ فذهب الشافعي إلى أن
التسنيم أفضل ، والهادي والقاسم إلا أن التسطيع أفضل واستدلوا بحديث (٨٧٧) قالوا قل
سفيان الثمار حديث (٨٧٦) لأحجة فيه كما قال البيهقي ، لاحتمال أن قبره صلى الله عليه وسلم لم
يكن أولا مسنما بل كان مسطحا ، ثم لما بنى حنار القبر في إمارة عمر بن عبد العزيز على

(٨٧٨) وعن أبي هياج الأسدي عن علي قال « أبشك على ما بشى عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا تدع تمثالا إلا طمسته ولا قبراً مشرفاً إلا سوتته »
رواه الجماعة إلا البخاري وابن ماجه .

(٨٧٩) وعن جعفر بن محمد عن أبيه « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رش على قبر ابنه إبراهيم ووضع عليه حصباء » رواه الشافعي .

(٨٨٠) وعن أنس « أن النبي صلى الله عليه وسلم أعلم قبر عثمان بن مظعون بصخرة »
رواه ابن ماجه .

(٨٨١) وعن جابر قال « نهى النبي صلى الله عليه وسلم أن يخصص القبر ، وأن يقعد عليه ، وأن يبنى عليه » رواه أحمد ومسلم والنسائي وأبو داود والترمذي وصححه

المدينة صبروها مرتفعة . وحديث علي (٨٧٨) يدل على أن التسطيط هو المرجح ، وذهب أبو حنيفة ومالك وأحمد والزيدي وكثير من الشافعية على ترجيح التسطيط . ونقل القاضي عياض عن أكثر العلماء أن التسليم أفضل وتمسكوا بقول سفيان الثمار . حديث (٨٧٨) (لا تدع تمثالا) فيه أمر بتغيير صور ذات الأرواح ، وقوله (ولا قبراً مشرفاً إلا سوتته) يدل على أن العمر لا يرفع كثيراً . وقال الشوكاني : والظاهر أن رفع القبور زيادة على الهدر المأدون فيه محرم ، وقد صرح بذلك جماعة من أصحاب الشافعي وأصحاب أحمد ومالك ، والقول بأنه غير محظور لوقوعه من السلف والحلف بلا نكير كما قال الإمام يحيى ولهدي في القيت لا يصح ، لأن غاية ما فيه أنهم سكتوا عن ذلك والسكوت لا يكون دليلاً إذا كان في الأمور الظنية ، وتحريم رفع القبور ظني . ومن رفع القبور الداخل تحت الحديث دخولا أولاً القبر والشاهد المعمورة على القبور وأيضاً هو من اتخاذ القصور مساجد . وقد لمن النبي صلى الله عليه وسلم فاعل ذلك كما سيأتي ، وقوله في حديث (٨٧٩) (رش على قبره) يدل على مشروعية رش القبر ، وإليه ذهب الشافعي وأبو حنيفة والقاسمية . والحديث (٨٨٠) فيه دليل على جوار حمل علامة على قبر البت كمنصب حجر أو نحوه . قال الشوكاني : في حديث جابر (٨٨١) : أهل العلم من أئمة المسلمين من المشرق إلى المغرب على خلاف ذلك ، وقد رخص قوم من أهل العلم في تطيين القصور منهم الحسن البصري والشافعي ، وقال الإمام يحيى وأبو حنيفة بكراهته . وأما قوله (وأن يقعد عليه) فيدل على تحريم القعود على القبر وإليه ذهب الجمهور وقوله (وأن يبنى عليه)

ولفظه « نهى أن تجصص القبور، وأن يكتب عليها، وأن يبنى عليها وأن توطأ »
وفي لفظ النسائي « ونهى أن يبنى على القبر أو يزاد عليه أو يجصص
أو يكتب عليه » .

باب : من يستحب أن يدفن المرأة ؟

(٨٨٢) عن أنس قال « شهدت بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم تدفن وهو جالس
على القبر، فرأيت عينيه تدمعان، فقال : هل فيكم من أحد لم يقارف الليلة ؟ فقال
أبو طلحة أنا ، قال : فانزل في قبرها فنزل في قبرها » رواه أحمد والبخاري .

باب آداب الجلوس في المقبرة

(٨٨٣) عن البراء بن عازب قال « خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في جنازة
رجل من الأنصار، فأتيناه إلى القبر ولم يلحد بعد ، فجلس رسول الله صلى
الله عليه وسلم مستقبل القبلة وجلسنا معه » رواه أبو داود .

(٨٨٤) وعن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لأن يجلس أحدكم
على جرة فحرق ثيابه فتخلص إلى جلده خير له من أن يجلس على قبر »
رواه الجماعة إلا البخاري والترمذي .

فيه دليل على تحريم البناء على القبر، وقوله (وأن يكتب عليها) فيه تحريم الكتابة على
القبور ، وقوله (وأن توطأ) يدل على تحريم وطء القبر وقوله (أو يزاد عليه) يوب على
هذه الزيادة البيهقي : باب لا يزاد على القبر أكثر من ترابه لئلا يرتفع .

باب : من يستحب أن يدفن المرأة ؟ : (قوله لم يقارف) من قارفه أى قاربه : راربه .
الذنب : داناه، قيل معناه لم يذنب أولم يخاصم، وبه جزم ابن حزم، وقال معاذ الله أن يتحسح
أبو طلحة عند رسول الله صلى الله عليه وسلم بأنه لم يذنب تلك الليلة ، والحديث يدل على
جواز دخول الرجال من الأجانب .

باب آداب الجلوس في المقبرة : (قوله مستقبل القبلة) يدل على استحباب الاستقبال
في جلوس المنتظر دفن الجنازة ، وقوله (لأن يجلس الخ) يدل على عدم جواز الحنوس

(٨٨٥) وعن عمرو بن حزم قال : « رآني رسول الله صلى الله عليه وسلم متكئا قبرا ، فقال : لا تؤذ صاحب هذا القبر ، أو لا تؤذه » رواه أحمد .

(٨٨٦) وعن بشير بن الخصاصية « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى رجلا في نعلين بين القبور ، فقال : يا صاحب السبقتين ألقهما » رواه الخمسة إلا الترمذي .

الدفن ليلا

(٨٨٧) عن ابن عباس قال « مات إنسان كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعمده ، فمات بالليل فدفنوه ليلا ، فلما أصبح أخبروه ، فقال : ما منعكم أن تعلموني ؟ قالوا كان الليل ففكرنا - وكانت ظلمة - أن نشق عليك فأتى قبره فصلى عليه » رواه البخاري وابن ماجه ؛ قال البخاري : ودفن أبو بكر ليلا .

(٨٨٨) وعن عائشة قالت « ما علمنا بدفن رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى سمعنا صوت المساحي من آخر الليل ليلة الأربعاء » قال محمد بن إسحاق : والمساحي : المرور ، رواه أحمد .

على القبر ؛ وقد ذهب الجمهور إلى تحريمه . وقوله (لا تؤذ صاحب هذا القبر) قال الشوكاني : فيه دليل لما ذهب إليه الجمهور من أن المراد بالجلوس تقوّد (قوله السبقتين) المراد بهما حاوذا القبر وكل جلد مدفون ، وذلك دليل على أنه لا يجوز المشي بين القبور بالنعال . وقال ابن حزم : يجوز وطء القبور بالرجال التي ليست سائمة الحديث « إن الميت يسمع حتى يلقى الله » . ومن المذهب بالسبقة وجهه هذا جهة ابن أبي شيبة .

الدفن ليلا . لا يثبت ثواب . بل على معارف . فافهم . بل الجسد ؛ وقوله دفن أبو بكر بالليل . ذكر البخاري . قال الحافظ في التاريخ : روي أن عليا دفن ذميمة ليلا . وقال الحسن البصري بكرنته ، واستدل بحديث جابر المتروك (١٦٠٠) . وفيه أن النبي صلى الله عليه وسلم زجر أن يتبر الرجل سرا حتى يصلى عليه . وأحيب منه ، بأن المراد منه صلى الله عليه وسلم . إنما كان ترك الصلاة لئلا يذنب بالليل ، فإذا لم يقع تصوير في صلاة على الميت وتكفينه . فليس بالدفن ليلا .

(٨٨٩) وعن جابر قال « رأى ناس نارا في المقبرة فاتوها ، فإذا رسول الله صلى الله عليه وسلم في القبر يقول ناولوني صاحبكم ، وإذ هو الذي كان يرفع صوته بالذكر »
رواه أبو داود .

باب الدعاء للميت بعد دفنه

(٨٩٠) عن عثمان قال « كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا فرغ من دفن الميت وقف عليه فقال : استغفروا لأخيكم وسلوا له التثبيت فإنه الآن يسأل » رواه أبو داود .
(٨٩١) وعن راشد بن سعد وضمرة بن حبيب وحكيم بن عمار قالوا « إذا سوى على الميت قبره وانصرف الناس عنه كانوا يستحبون أن يقال للميت عند قبره يا فلان قل : أشهد أن لا إله إلا الله ثلاث مرات ، يا فلان قل ربى الله ودينى الإسلام ونبى محمد صلى الله عليه وسلم ثم ينصرف » رواه سعيد في سننه .

باب النهى عن اتخاذ المساجد والسرير في المقبرة

(٨٩٢) عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « فإل الله اليهود اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد » متفق عليه .

باب الدعاء للميت بعد دفنه : (قوله إذا فرغ من دفن الميت) قال الشوكاني : فيه مشروعية الاستغفار للميت عند الفراغ من دفنه . وسؤال التثبيت له لأنه يسأل في تلك الساعة ، وفيه دليل على ثبوت الحياة في القبر ، وقد وردت بذلك أحاديث كثيرة بلغت حد التواتر ، وفيه دليل على أن الميت يسأل في قبره وقد وردت بذلك أحاديث صحيحة في الصحيحين وغيرهما ، وورد أيضا ما يدل على أن السؤال في القبر يختص بهذه الأمة كحديث زيد بن ثابت عند مسلم « إن هذه الأمة تبلى في قبورها » وقال ابن القيم : السؤال عام للأمة وغيرها وليس في الأحاديث ما يدل على الاختصاص ، وقوله (كانوا يستحبون) ذهب إلى استحباب ذلك الشافعى .

باب النهى عن اتخاذ المساجد والسرير في المقبرة : (قوله قاتل الله اليهود) أى لعن ، يقال قاتله الله : أى لعنه ، وذلك في مقام الدعاء عليه ، وقوله (اتخذوا الح) ظاهره أنهم كانوا

(٨٩٣) وعن ابن عباس قال « لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم زائرات القبور والمتخذين عليها المساجد والسرج » رواه الخمسة إلا ابن ماجه .

باب وصول ثواب القرب المهداة إلى الموتي

(٨٩٤) عن عبد الله بن عمرو « أن العاصي بن وائل نذر في الجاهلية أن ينحر مائة بدنة ، وأن هشام بن العاص نحر حصته خمسين ، وأن عمرا سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك ؟ قال : أما أبوك فلو أقر بالتوحيد فصمت وتصدقت عنه نفعه ذلك » رواه أحمد .

(٨٩٥) وعن أبي هريرة « أن رجلا قال للنبي صلى الله عليه وسلم إن أبي مات ولم يوص أفينفعه أن أصدق عنه ؟ قال نعم » رواه أحمد ومسلم والنسائي وابن ماجه .

(٨٩٦) وعن عائشة « أن رجلا قال للنبي صلى الله عليه وسلم : إن أمي افتلتت نفسها وأراها لو تكلمت تصدقت ، فهل لها أجر إن تصدقت عنها ؟ قال نعم » متفق عليه .

يتخذونها مساجد يصلون فيها ، وفيه دليل على تحريم اتخاذ القبور مساجد ، وقد زعم بعضهم أن ذلك إنما كان في ذلك الزمان لقرب العهد بعبادة الأوثان ، أورده ابن دقيق العيد و(قوله لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم زائرات القبور) فيه تحريم زيارة القبور ، وقوله (والسرج) يدل على تحريم اتخاذ السرج .

باب وصول ثواب القرب المهداة إلى الموتي : الحديث يدل على أن الكافر الذي لا يقر بالتوحيد لا ينتفع من ثواب الصدقة . وقال الشوكاني : وفيه دليل على أن نذر الكافر بما هو قربة لا يلزم إذا مات على كفره ، وأما إذا أسلم وقد وقع نذره في الجاهلية ففيه خلاف ، والظاهر أنه يلزمه الوفاء بنذره لما أخرجه الشيخان من حديث ابن عمر قال : « يا رسول الله إني نذرت في الجاهلية أن أعتكف ليلة في المسجد الحرام ، فقال له صلى الله عليه وسلم أوف بنذكرك » (قوله أفينفعه) يدل على أن ما يفعله الولد لأبيه السلم من الصوم والصدقة يلحقه ثوابه (قوله افتلتت نفسها) أي ماتت جفاة « وأراها » بمعنى أظنها .

باب تعزية المصاب وثواب صبره

(٨٩٩) عن عبد الله بن محمد بن أبي بكر بن عمرو بن حزم عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم قال «مامن مؤمن يعزى أخاه بمصيبة إلا كساه الله عز وجل من حلل الكرامة يوم القيامة» رواه ابن ماجه .

(٩٠٠) وعن الأسود بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم قال «من عزى مصابا فله مثل أجره» رواه ابن ماجه والترمذى .

(٩٠١) وعن الحسين بن علي عن النبي صلى الله عليه وسلم قال «مامن مسلم ولا مسلمة يصاب بمصيبة فيذكرها وإن قدم عهدا فيحدث لذلك استرجاعا إلا جدد الله تبارك وتعالى له عند ذلك فأعطاه مثل أجرها يوم أصيب» رواه أحمد وابن ماجه .

(٩٠٢) وعن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال «إن الصبر عند الصدمة الأولى» رواه الجماعة .

باب تعزية المصاب وثواب صبره : (قوله من عزى مصابا) قال الشوكاني : فيه دليل على أن تعزية المصاب من موجبات الكسوة من الله تعالى لمن فعل ذلك من حلل كرامته (قوله مثل أجره) فيه دليل على أنه حصل للعزى بمجرد التعزية مثل أجر المصاب . قال الهادي والقاسم والشافعي : وهي مد الدفن أفضل لعظم المصاب بالمفارقة . وقال حيفة والثوري : إنعاهى قبله لقوله صلى الله عليه وسلم «فلذا وحب فلا تبكين بأكية» أخرجه مالك والشافعي وأحمد وأبو داود وغيرهم ، والمراد بالوجوب دخول القبر كواقع في رواية لأحمد . والتعزية تسلية فينفى أن تكون وقت الصدمة التي يشرع الصبر عندها (قوله فأعطاه مثل أجرها الخ) يدل على أن استرجاع المصاب عند ذكر المصيبة يكون مبيها لاستحقاقه لمثل الأجر الذي كتبه الله له في الوقت الذي أصيب فيه بتلك المصيبة وإن تفادى عهدا . والاسترجاع هو قول القائل «إنا لله وإنا إليه راجعون» (قوله إن الصبر عند الصدمة الأولى) معناه إنا ثبتت الإنسان عند هجوم الصدمة على القلب فذلك هو

(٩٠٣) وعن جعفر بن محمد عن أبيه وجده قال « لما توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وجاءت التعزية سمعوا قائلاً يقول : إن في الله عزاء من كل مصيبة وخلفاً من كل هالك ودركاً من كل فائت ، فبالله فقوا ، وإياه فارجوا ، إن المصاب من حرم الثواب » رواه الشافعي وفيه ضعف .

(٩٠٤) وعن أم سلمة قالت : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « ما من عبد تصيبه مصيبة فيقول : إنا لله وإنا إليه راجعون ، اللهم أجرني في مصيبتى ، واخلف لي خيراً منها إلا آجره الله في مصيبته وأخلف له خيراً منها ، قالت فلما توفي أبوسلمة قالت : من خير من أبى سلمة صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ قالت : ثم عزم الله لي قتلها : اللهم أجرني في مصيبتى واخلف لي خيراً منها ، قالت فتزوجت رسول الله صلى الله عليه وسلم » رواه أحمد ومسلم وابن ماجه .

باب صنع الطعام لأهل الميت وكرهيته للناس

(٩٠٥) عن عبد الله بن جعفر قال : لما جاء نعى جعفر حين قتل قال النى صلى الله عليه وسلم « اصنعوا لآل جعفر طعاماً فقد أتاهم ما يشغلهم » رواه الخمسة إلا النسائي .
(٩٠٦) وعن جرير بن عبد الله البجلي قال « كنا نعد الاجتماع إلى أهل الميت وصنعة الطعام بعد دفنه من النياحة » رواه أحمد .

الصبر الكامل الذى يترتب عليه الأجر (قوله إن في الله عزاء من كل مصيبة) يدل على استحباب التعزية لأهل الميت . والعزاء فى اللغة : الصبر الحسن ، والتعزية : التصبر . وعزاء صبره ، فكل ما يجلب للمصاب صبراً يقال له تعزية بأى لفظ كان (قوله اللهم أجرني) من آجره الله : أعطاه أجره وجزاء صبره وهمه فى مصيبته ، وقوله (واخلف لي خيراً) يقال لمن ذهب له مال أو ولد أو قريب أو شئ . يتوقع حصول مثله . أخلف الله عليك : أى رد عليك مثله ، فإن ذهب ما لا يتوقع مثله بأن ذهب والد أو عم قيل له خلف الله عليك بغير ألف : أى كان الله خليفة منه عليك ، وقوله (ثم عزم الله) أى خلق فى عزمنا .

باب صنع الطعام لأهل الميت وكرهيته للناس : (قوله اصنعوا لآل جعفر الخ) يدل

على مشروعية القيام بمؤنة أهل الميت مما يحتاجون إليه من الطعام لاشتغالهم بالمصيبة : (قوله كنا نعد الاجتماع الخ) كانوا يعدون الاجتماع عند أهل الميت وأكل الطعام عندهم نوعاً من النياحة ، لما فى ذلك من التثليل على أهل الميت ، وما فيه من مخالفة السنة ، لأهم

(٩٠٧) وعن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « لا عقر في الإسلام » رواه أحمد وأبو داود .

باب ما جاء في البكاء على الميت وبيان المكروه منه

(٩٠٨) عن جابر قال « أصيب أبي يوم أحد ، فجلت أبكى ، فجلوا ينهاوني ، ورسول الله صلى الله عليه وسلم لا ينهاي ، فجلت عمتي فاطمة تبكي ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : تبكين أو لا تبكين ، ما زالت الملائكة تظله بأجنحتها حتى رفثتموه » متفق عليه .

(٩٠٩) وعن ابن عباس قال « ماتت زينب بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم فبكت النساء ، فجعل عمر يضربهن بسوطه ، فأخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم بيده ، وقال مهلا يا عمر ، ثم قال : إيا كن ونسيق الشيطان ، ثم قال : إنه مهما كان من العين والقلب ، فمن الله عز وجل ومن الرحمة ؛ وما كان من اليد واللسان فمن الشيطان » رواه أحمد .

(٩١٠) وعن عمر قال « اشتكى سعد بن عباد شكري له ، فأثاه النبي صلى الله عليه وسلم يعود مع عبد الرحمن بن عوف وسعد بن أبي وقاص وعبد الله ابن مسعود ، فلما دخل عليه وجده في غشية ، فقال قد قضى ؟ فقالوا

مأمورون بأن يصنعوا طعاما لأهل الميت (قوله لا عقر في الإسلام) يدل على عدم جواز العقر في الإسلام كما كان في الجاهلية .

باب ما جاء في البكاء على الميت وبيان المكروه منه : (قوله ورسول الله صلى الله عليه وسلم لا ينهاي) يدل على جواز البكاء الذي لا صوت معه ، وقوله (تبكين أو لا تبكين) قيل هذا شك من الراوي هل استفهم أو نهى ؟ قال الشوكاني : والظاهر أنه نيس بشك وإنما المراد به التحجير ، وقوله (إنه مهما كان من العين إلخ) يدل على جواز البكاء المجرد عما لا يجوز من فعل اليد ، كشق الحيب ، والاطم ، والصراخ ، ودعوى الويل والنبور . (قوله وجده في غشية) وفي رواية البخاري « في غشيه » وفي قولان : أحدهما من يغشاه من أهله ، وغشى المرأة : دخل عليها . والثاني ما يغشاه من كرب الموت : من الغشية .

لا يارسول الله ، فبكى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فلما رأى القوم بكاءه بكوا ، فقال : إلى تسمعون ، إن الله لا يعذب بدمع العين ، ولا يحزن القلب ولكن يعذب بهذا - وأشار إلى لسانه - أو يرحم « متفق عليه .

(٩١١) وعن أسامة بن زيد قال « كنا عند النبي صلى الله عليه وسلم فأرسلت إليه إحدى بناته تدعوه وتخبره أن صبيا لها في الموت ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ارجع إليها فأخبرها أن الله ما أخذ وله ما أعطى وكل شيء عنده بأجل مسمى ؛ فرها فلتصبر ولتحتسب ، فنادى الرسول فقال : إنها أقسمت لتأتينها ، قال فقام النبي صلى الله عليه وسلم وفام معه سعد بن عباد ومعاذ ابن جبل ، قال فانطلقت معهم ، فرفع النبي الصبي ونفسه تقعقع كأنها في شنة ففاضت عيناه ، فقال سعد ما هذا يا رسول الله ؟ قال : هذه رحمة جعلها الله في قلوب عباده ، وإنما يرحم الله من عباده الرحماء « متفق عليه .

والغشيان : تعطل أكثر القوى المحركة والحاسة لضعف القلب ، وقوله (فلما رأى القوم بكاءه بكوا) يدل على أن محرد الكاء بدمع العين لا يضره ، وقوله (إن الله لا يعذب بالبح) يدل على جوار الكاء والحرن . وقوله (ولكن يعذب بهذا) قال الشوكاني : معناه إن قال سوءا ، أو يرحم إن قال حيرا .

(قوله إن الله ما أخذ) أى إن الذى أراد الله أن يأخذه يأخذه ، فلا ينبغى الجزع من أخذه أخذ مأهولة (قوله ولتحتسب) أى تو صبرها طائبة الثواب من ربها . وقوله (ونفسه تقعقع) من تقعقع : أى اضطرب وتحرك . والققععة : حكاية صوت الشن اليابس إذا حرك . والتنة : القربة الخلفة اليابسة . وقوله (هذه رحمة) أى الدفعة أثر الرحمة . وفيه دليل على حوار ذلك ، وإنما النبى عنه الجزع وعدم الصبر ، وقوله (وإنما يرحم الله من عباده الرحماء) الرحماء : جمع رحيم . ومقتضاه أن رحمة الله تختص بمن انصف بالرحمة .

(٩١٢) وعن عائشة «أن سعد بن معاذ لما مات حضره رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبو بكر وعمر، قالت: فوالذي نفسي بيده إني لأعرف بكاء أبي بكر من بكاء عمر، وأنا في حجرتي» رواه أحمد.

(٩١٣) وعن ابن عمر «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما قدم من أحد سمع نساء من عبد الأشهل يبكين على هلكاهن، فقال: لكن حمزة لا يواكي له، فجن نساء الأنصار فبكين على حمزة عنده، فاستيقظ رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: ويحهن أبتن هاهنا يبكين حتى الآن؟ مروهن فليرجعن ولا يبكين على هالك بعد اليوم» رواه أحمد وابن ماجه.

(٩١٤) وعن جابر بن عتيك «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جاء يعود عبد الله بن ثابت فوجده قد غلب عليه، فصاح به فلم يجبه، فاسترجع وقال: غلبنا عليك يا أبا الربيع، فصاح النسوة وبكين، فجعل ابن عتيك يسكتهن، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: دعهن فإذا وجب فلا تبكين باكية، قالوا: وما الوجوب يا رسول الله؟ فقال: الموت» رواه أبو داود والنسائي.

(قوله وأبو بكر وعمر) قال الشوكاني: محل الحجة من هذا الحديث تقرير النبي صلى الله عليه وسلم لهما على البكاء. وعدم إنكاره عليهما مع أنه قد حصل منهما زيادة على مجرد دمع العين؛ ولهذا فرقت عائشة وهي في حجرتهما بين بكاء أبي بكر وعمر، ولعل الواقع منهما مما لا يمكن دفعه ولا يقدر على كتمه، ولم يبلغ إلى الحد الذي عنه. وعدم إنكاره على البكاء الواقع من نساء عبد الأشهل على هلكاهن يدل على حواز مجرد البكاء. وقال الشوكاني: في قوله (ولا يبكين على هالك) ظاهره المنع من مطلق البكاء وكذلك في قوله (فإذا وجب فلا تبكين باكية) وذلك يعارض الأحاديث للتقدمة من (٩٠٨) إلى (٩١٣) ويجمع بين الأحاديث بحمل النهي عن البكاء مطلقا ومقيدا ببعد الموت على البكاء المفضي إلى مالايجوز من النوح والصراخ وغير ذلك، والإذن به على مجرد البكاء الذي هو دمع العين وما لا يمكن دفعه من الصوت؛ وقال الشافعي بكراهة البكاء بعد الموت.

باب النهي عن النياحة وخمش الوجوه

- (٩١٥) عن ابن مسعود أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « ليس منا من ضرب الخدود وشق الجيوب ودعا بدعوى الجاهلية » متفق عليه .
- (٩١٦) وعن أبي بردة قال « وجع أبو موسى وجما فضي عليه ، ورأسه في حجر امرأة من أهله ، فصاحت امرأة من أهله فلم يستطع أن يرد عليها شيئاً ، فلما أفاق قال : أنا برىء ممن برىء منه رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم برىء من الصالقة والحالقة والشاقة » متفق عليه .
- (٩١٧) وعن المغيرة بن شعبه قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « إبه من يُنح عليه يعذب بما ينح عليه » متفق عليه .
- (٩١٨) عن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إن الميت يعذب ببكاء الحي » وفي رواية « ببعض بكاء أهله » متفق عليه .
- (٩١٩) وعن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم « إن الميت يعذب ببكاء أهله عليه » متفق عليه .

باب النهي عن النياحة وخمش الوجوه : (قوله ليس منا) قال الشوكاني : أى من أهل سنتنا وطريقتنا ، وليس المراد به إخراجه من الدين ، وفائدة إيراد هذا اللفظ المبالغة في الردع عن الوقوع في مثل ذلك ؛ كما يقول الرجل لولده عند معاتبته : لست منك ولست منى : أى ما أنت على طريقي . وقال الحافظ : يظهر لى أن هذا النهي يفسره التبرؤ الذي في حديث أبي موسى . وأصل البراءة الانفصال عن الشيء . وكأنه توعد به بأن لا يدخله في شفاعته مثلاً (وقوله ضرب الحدود) خص الحدود بذلك لكونه الغالب وإلا فضرب بقية الوجه مثله ، والمراد بدعوى الجاهلية النياحة ونحوها ، وقوله (الصالقة) أى التي زفع صوتها بالبكاء ، وقيل الصلق : صرب الوجه . والحالقة : هي التي تخلق شعرها عند اللصية . والشاقة : التي تشق ثوبها . والحديثان بدلان على تحريم هذه الأفعال (قوله من ينح عليه يعذب بما ينح عليه) قال الشوكاني : ظاهره وظاهر حديث عمر وابنه للذكورين بعده أن الميت يعذب بكاء أهله عليه ، وروى عن أبي هريرة أنه رد هذه الأحاديث وعارضها

(٩٢٠) وعن عائشة قالت : إنما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « إن الله يزيذ الكافر عذابا يبكاء أهله عليه » متفق عليه .

(٩٢١) وعن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « الميت يعذب في قبره بما نيع عليه » ، رواه أحمد ومسلم .

(٩٢٢) وعن ابن مالك الأشعري أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « أربع في أمي من أمر الجاهلية لا يتركوهن : الفخر بالأحساب ، والظن في الأنساب ، والاستسقاء بالنجوم ، والنياحة » وقال « النائحة إذا لم تنب قبل موتها تقام يوم القيامة وعليها سربال من قطران ودرع من جرب » رواه أحمد ومسلم .

(٩٢٣) وعن أبي موسى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « الميت يعذب ببكاء الحى ، إذا فالت النائحة : واعضداه ، قيل له : أنت ناصرها أنت كاسبها » رواه أحمد . وفي لفظ « ما من ميت يموت فتقوم بأكية فتقول : واجبله واسنده أوحو ذلك ، إلا وكل به ملكان يلهاه : أهكذا كنت » رواه الترمذى .

قوله تعالى « ولا تزر وازرة وزر أخرى » وذهب جمهور العلماء إلى تأويل هذه الأحاديث لخافتها للعمومات القرآنية وإثباتها لتعذيب من لا ذنب له ؛ والإشكال هنا إثبات التعذيب بلا ذنب ، وهو مخالف لعدل الله وحكمته ، وقيل معنى التعذيب : تألم الميت بما يقع من أهله من النياحة وغيرها وهذا ما اختاره أبو جعفر الطبرى ، ونصره ابن تيمية وجماعة من المتأخرين ، ورجحه ابن المراتب وعباس (قوله والاستسقاء بالحوم) قال الشوكانى : وهو قول القائل : مطرنا بنوء كذا أو سؤال المطر من الأنواء ، فإن كان ذلك على جهة اعتقاد أنها المؤثرة في نزول المطر فهو كفر ؛ وقد ثبت في الصحيح من حديث ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « يقول الله : أصح من عبادى مؤمن بى وكافر ، فأما من قال مطرنا بفضل الله ورحمته فذلك مؤمن بى كافر بالكواكب ، وأما من قال مطرنا بنوء كذا فذلك كافر بى مؤمن بالكواكب » (قوله واعضداه) أى أنه كان لها كالعضد ، وكان لها ناصر وكاسب ، وكان لها كالجليل تأوى إليه عند طروق الحوادث فتعصم به . والعلماء كافة يجرمون النياحة إلا بعض المالكية وحجتهم فيها واهية ، لأن الأحاديث تدل على تحريم النياحة كما ذكره النووى ، وقوله (يلهاه) من لها فلانا : لكزه ، وقيل ضربه

(٩٢٤) وعن النعمان بن بشير قال : « أغشى على عبد الله بن رواحة ، فجعلت أخته عمرة تبكي : واجبله واكذا واكذا تعدد عليه ، قال حين أفاق : ما قلت شيئا حتى قيل لي : أنت كذلك ، فلما مات لم تبك عليه » رواه البخارى .

(٩٢٥) وعن أنس قال : « ولما ثقل النبي صلى الله عليه وسلم جعل يتغشاها الكرب ، فقالت فاطمة : واكرب أبتاه ، فقال : ليس على أبيك كرب بعد اليوم ، فلما مات قالت : يا أبتاه ، أجاب ربا دعاه ، يا أبتاه جنة الفردوس مأواه ، يا أبتاه إلى جبريل ننعاه ، فلما دفن قالت فاطمة : أطابت أنفسكم أن تحموا على رسول الله صلى الله عليه وسلم التراب » رواه البخارى .

(٩٢٦) وعن أنس « أن أبا بكر دخل على النبي صلى الله عليه وسلم بعد وفاته فوضع فيه بين عينيه ووضع يديه على صدغيه وقال وانبياؤه واخليلاه واصفياء » ، رواه أحمد .

باب الكف عن ذكر مساوى الأموات

(٩٢٧) عن عائشة قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لا تسبوا الأموات

يجمع كفيه في الهمزة والرقبة . واللهمة : عظم نأى في الالحى تحت الأذن ؛ وأما حجة من قال بجواز النياحة فهي استدلالهم بحديث أم عطية قالت : لما نزلت هذه الآية « يا أيها النبي إذا جاءك المؤمنات يبأسكن على أن لا يشركن بالله شيئا - إلى ولا يعصينك في معروف » قالت كان منه النياحة ، قالت فقلت : يا رسول الله إلا آل فلان فإنهم كانوا أسعدوني في الجاهلية فلا بد لي من أن أسعدهم ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إلا آل فلان « وغاية ما في الحديث الترخيص لأم عطية في آل فلان خاصة فلهذا لا يكون حكما عاما فلهذا لا يجوز أن يخص من شاء بما شاء كما صرح به انقاص عياض . ويؤخذ من قول فاطمة رضي الله عنها حواز ذكر الميت بما هو متصف به ، وليس هذا من نوح الجاهلية من الكذب ورفع الصوت وغيره ، إنما هو نذبة مباحة قاله الشوكاني :

باب الكف عن ذكر مساوى الأموات : (قوله لا تسبوا الأموات) يدل على الهى

عن سب الأموات على العموم . وقيل إن أُل في الأموات عهدية والمراد بهم المسلمون ، قال الشوكاني : أما السكمار فما يتقرب إلى الله بسبهم ، وقال يجوز جرح المحروحين . في الرواة أحياء وأمواتا : لإجماع العلماء على حواز ذلك لأن ذلك من باب الشهادة ؛ لا من باب

فإنهم قد أفضوا إلى ما قدموا » ، رواه أحمد والبخاري والنسائي .
(٩٢٨) وعن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لا تنسوا أمواتنا فتؤذوا أحياءنا » رواه أحمد والنسائي .

باب استحباب زيارة القبور للرجال دون النساء

(٩٢٩) عن بريدة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « قد كنت نهيتكم عن زيارة القبور ، فقد أذن لحمد في زيارة قبر أمه ، فزوروها فإنها تذكركم الآخرة » رواه الترمذي وصححه .

(٩٣٠) وعن أبي هريرة قال « زار النبي صلى الله عليه وسلم قبر أمه فبكى وأبكى من حوله . فقال : استأذنت ربي أن أستغفر لها فلم يأذن لي ، واستأذنته في أن أزور قبرها فأذن لي ، فزوروا القبور فإنها تذكركم الموت » رواه الجماعة إلا البخاري .

(٩٣١) عن أبي هريرة « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لعن زوارات القبور » رواه أحمد وابن ماجه والترمذي .

السب ، وقوله (فإنهم قد أفضوا) أي وصلوا إلى ما عملوا من خير وشر (قوله فتؤذوا أحياءنا) أي يتسبب عن سبهم أدية الأحياء من أفرائهم ، ولا يدل هذا على جواز سب الأموات عند عدم تأدي الأحياء ؛ فالحديث المتقدم يدل على الهوى مطلقاً عن سب الأموات

باب استحباب زيارة القبور للرجال دون النساء : يدل أحاديث الباب على مشروعية زيارة القبور ونسخ النهي عن الزيارة ، وقد حكى الحازمي والصبدي والووي اتفاق أهل العلم على أن زيارة القبور المرحال جائزة (قوله فقد أذن لحمد) فيه دليل على جواز زيارة القبور للعرب الذي لم يدرك الإسلام (قوله فلم يأذن لي) فيه دليل على عدم جواز الاستعصار لمن مات على غير ملة الإسلام . وقد اختلف العلماء في زيارة النساء للقبور ، فذهب إلى كراهة الزيارة للنساء جماعة من أهل العلم وتمسكوا بأحاديث الباب . وذهب الأكثر إلى الجواز إذا أمت الفتنة . وقال القرطبي : لا لعن للذكور في الحديث إنما هو للمكبرات من الزيارة لما تقتضيه النصيحة من المبالغة . ولعل السبب ما يفتنى إليه ذلك من تضييع حق الزوج والتبرج وما ينشأ من الصباح ونحو ذلك ، وقد يتألم إذا أمن جميع ذلك فلا مانع من الإذن لمن لأن مذكورة تلوث محتاج إليها الرجال والنساء انتهى . قال الشوكاني : وهذا الكلام هو الذي ينبغي اعتباره في الجمع بين أحاديث الباب المتعارضة في الظاهر .

(٩٣٢) عن عبدالله بن أبي مليكة « أن عائشة أقبلت ذات يوم من المقابر فقلت لها: يا أم المؤمنين من أين أقبلت؟ قالت: من قبر أخي عبدالرحمن، فقلت لها: أليس كان نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن زيارة القبور؟ قالت: نعم كان نهى عن زيارة القبور ثم أمر بزيارتها »، رواه الأثرم في سننه .

(٩٣٣) وعن أبي هريرة « أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى القبرة فقال: السلام عليكم دار قوم مؤمنين وإنا إن شاء الله بكم لاحقون » رواه أحمد ومسلم والنسائي، ولأحمد من حديث عائشة مثله، وزاد « اللهم لا تحرمنا أجرهم، ولا تفتنا بعدهم » .

(٩٣٤) وعن بريدة قال « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلمهم إذا خرجوا إلى المقابر أن يقول فائهم: السلام عليكم أهل الديار من المؤمنين والمسلمين، وإنا إن شاء الله بكم للاحقون، سأل الله لنا ولكم العافية » رواه مسلم وأحمد وابن ماجه .

باب ما جاء في نبش الميت ونقله

(٩٣٥) عن جابر قال « أتى النبي صلى الله عليه وسلم عبدالله بن أبي بعد ما دفن، فأخرجه فنفث فيه من ريقه وألبسه قميصه » وفي رواية « أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم عبدالله بن أبي بعد ما أدخل حفرته فأمر به فأخرج، فوضعه على ركبتيه فنفث فيه من ريقه وألبسه قميصه فألله أعلم، وكان كسا عباساً قميصاً . قال سفيان: فيرون النبي صلى الله عليه وسلم ألبس عبدالله

قال الخطابي: إن اسم الدار يقع على المقابر، فالدار في الالة تقع على الربع للسكون وعلى الخراب غير المأهول، وحديث (٩٣٣) وحديث (٩٣٤) فيهما دليل على استحباب التسليم على أهل القبور والدعاء لهم بالعافية. قل الخطابي وغيره: إن السلام على الأموات والأحياء سواء في تقديم السلام على عليكم .

باب ما جاء في نبش الميت ونقله : الحديث يدل على حواز إخراج الميت من قبره لمصلحة (قوله وكان كسا عباساً) يعنى ابن عبد المطلب ، وذلك يوم بدر لما أتى بالأسارى

قيصه مكافأة بما صنع » رواها البخارى .

(٩٣٦) وعن جابر قال « أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بقتلى أحد أن يردوا إلى مصارعهم ، وكانوا نقلوا إلى المدينة » رواه الخمسة وصححه الترمذى .

(٩٣٧) وعن جابر قال « دفن مع أبى رجل ، فلم تطب نفسى حتى أخرجته فجعلته فى قبر على حدة » رواه البخارى والنسائى .

(٩٣٨) ولما لك فى الموطأ : « أنه سمع غير واحد يقول : إن سعد بن أبى وقاص وسعيد ابن زياد ماتا بالعقيق فخُملا إلى المدينة ودفنا بها » .

(٩٣٩) ولسعيد فى سننه عن شريح بن عبيد الحضرمى « أن رجلا قبروا صاحباً لهم لم يفسلوه ولم يجدوا له كفناً ثم لقوا معاذ بن جبل فأخبروه ، فأمرهم أن يخرجوه فأخرجوه من قبره ثم غسل وكفن وحنط ثم صلى عليه » .

وأنى بالعباس ولم يكن عليه ثوب فوجدوا قيص عبد الله بن أبى فكساه البى صلى الله عليه وسلم إياه فلذلك أُلِّسه النبي صلى الله عليه وسلم قيصه ؛ هكذا ساقه البخارى فى الجهاد ، فيمكن أن يكون هذا هو السبب فى إلسائه قيصه ، أو طلب ولده عبد الله قيصه كما روى . (قوله وكانوا نقلوا إلى المدينة) يدل على جواز إرجاع الشهيد إلى اللوضع الذى أصيب فيه بعد نقله منه . وليس فى هذا أهم كانوا قد دفنوا بالمدينة ، ثم أخرجوا من القبور ونقلوا (قوله فلم تطب نفسى) فيه دليل على جواز نشأ الميت لأمر يتعلق بالحى لأنه لا صرر على الميت فى دفن ميت آخر معه . وقد بين جابر ذلك بقوله « فلم تطب نفسى » ولكن هذا إن نت أن البى صلى الله عليه وسلم أدن له بذلك أو قرره عليه ، وإلا فلا حجة فى فعل الصحابي [نبيل الأوطار] (قوله فخُملا إلى المدينة) يدل على جواز نقل الميت من الموطن الذى مات فيه إلى موطن آخر يدفن فيه ؛ والأصل الجواز فلا يمنع من ذلك إلا لدليل (قوله فأمرهم أن يخرجوه) قال الشوكانى : فيه أنه يحوز نبش الميت لنفسه وتكفينه والصلاة عليه . وهذا وإن كان قول صحابي ولا حجة فيه ولكن جعل الدفن مسقطاً لما علم من وحب غسل الميت أو تكفينه ، أو الصلاة عليه محتاج إلى دليل ولا دليل عليه .

باب الحث على الزكاة والتشديد في منعها

(٩٤٠) عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما بعث معاذًا إلى اليمن قال: «إنك تأتي قومًا من أهل الكتاب فادعهم إلى شهادة أن لا إله إلا الله وأني رسول الله، فإن هم أطاعوك لذلك فأعلمهم أن الله افترض عليهم خمس صلوات في كل يوم وليلة، فإن هم أطاعوك لذلك، فأعلمهم أن الله افترض عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد على قرائهم، فإن هم أطاعوك لذلك فإياك وكرائم أموالهم، واتق دعوة المظلوم فإنه ليس بينها وبين الله حجاب» رواه الجماعة.

(٩٤١) وعن بهز بن حكيم عن أبيه عن جده قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول «في كل إبل سائمة في كل أربعين ابنة لبون، لا تفرق إبل

باب الحث على الزكاة والتشديد في منعها: (قوله فإن هم أطاعوك لذلك) استدل به على أن الكفار غير مخاطبين بالفروع حيث دعوا أولاً إلى الإيمان فقط ثم إلى العمل ورتب ذلك عليه بالغنا، وقوله ثانياً (فإن هم أطاعوك لذلك) قال ابن دقيق العيد: يحتمل وجهين: أحدهما أن يكون المراد إن هم أطاعوك بالإقرار بوجوبها عليهم والزامهم بها. والثاني أن يكون المراد الطاعة بالفعل، وقال الحافظ: المراد القدر المشترك بين الأمرين. ثم أمثل بالإقرار أو بالفعل كقوله: أو بهما قبل الأولى، وقوله (تؤخذ من أغنيائهم) استدلال به على أن الإمام هو الذي يتولى قسمة الزكاة وصرفها إما سنة أو سنة - من استع منه أخذت منه غيرها (وقوله على قرائهم) يدل على اشتراك إلهاء التميز لأن الضمير يعود على المطيعين، و«كرائم الأموال» تعني ما ليس به دليل على أن لا يجوز له صدقة من أمواله. وقوله (واتق دعوة المظلوم) فيه إشارة إلى اللبس من جميع أنواع الظلم. وهذا اختصار في قول أبو حاتم: لا يعتج به، وروى الحكم بن الشاذلي أنه قال: ليس بهز حديثه هذا. الحديث لا يشبه أهل العلم بالحديث، وقد ثبت قتلها، وكان قال به في التمدد ثم رجع. وقال الحاكم حديثه صحيح (قوله في كل إبل سائمة) يدل على أنه لا زكاة في السائمة، وإنما (في كل أربعين) مائة أي تفرق إبل، أي لا يفرق أحد الخليطين ما لم يملكه عن

عن حسابها ، من أعطائها مؤجراً فله أجرها ، ومن منعها فأنا آخذها وشرط
إليه عزمة من عزمات ربنا تبارك وتعالى ، لا يحل لآل محمد منها شيء » رواه
أحمد والنسائي ، وأبو داود وقال « وشرط ماله » وهو حجة في أخذها من الممتنع
ووقوفها موقفاً .

باب صدقة المواسي ، ونصاب الإبل ، ونصاب الغنم

(٩٤٢) عن أنس : أن أبا بكر كتب لهم « أن هذه فرائض الصدقة التي فرض رسول الله
صلى الله عليه وسلم على المسلمين التي أمر الله بها ورسوله ، فمن سئلها من المسلمين على
وجهها فليعطها ، ومن سئل فوقها فلا يعط فيها دون خمس وعشرين من الإبل :
الغنم في كل خمس ذود شاة ، فإذا بلغت خمساً وعشرين ففيها ابنة نخاض إلى خمس

ملاك صاحبه وسياً في تمصيله ، وقوله (مؤجراً) أي طالباً للأجر ، وقوله (فأنا آخذها) استدله
على أنه يجوز للإمام أن يأخذ الزكاة فहरماً إذا لم يرض رب المال ، وعلى أنه يكتفي بنية
الإمام كما ذهب إليه الشافعي ، وعلى أن ولاية قبض الزكاة إلى الإمام ، وقد ذهب إليه
العترة وأبو حنيفة ومالك والشافعي في أحد أقواله ، وقوله (وشرط إبله) أي بعضه ، وقد
استدل به على أنه يجوز للإمام أن يعاقب بأخذ المال ، وقد نقل الطحاوي والغزالي الإجماع
على نسخ العقوبة بالمال ، وقد ذهب إلى جواز المعاقبة بالمال الإمام يحيى والمهادوية ، وقال
في العيث : لأعلم في حوار ذلك خلافاً بين أهل البيت (قوله عزمة من عزمات ربنا) ومعنى
العزمة : الجد في الأمر ، وفيه دليل على أن أخذ ذلك واجب مفروض من الأحكام .

باب صدقة المواسي ، ونصاب الإبل ، ونصاب الغنم : هذا الحديث أخرجه أيضاً

الشافعي والبيهقي والحاكم ، قال ابن حزم : هذا كتاب في نهاية الصحة عمل به الصديق بحضرة
العلماء ولم يخالفه أحد (قوله فرض) قال الجمهور : إن الفرض مرادف للواجب ، وقال
الراغب : كل شيء ورد في القرآن فرض على فلان فهو بمعنى الإلزام (قوله ومن سئل
فوقها فلا يعط) أي من سئل زائداً على ذلك في سن أو عدد فله الميع (قوله من الإبل
الغنم) يدل على أن إخراج الغنم فيما دون خمس وعشرين من الإبل متعين ، وإليه ذهب
مالك وأحمد فلا يحزى عدداً إخراج بعير عن أربع وعشرين . وقال الشافعي والجمهور :
يحزى ؛ لأنه إذا أجزأ في خمس وعشرين فإجراؤه فيما دونها أولى (قوله في كل خمس ذود
شاة) الذود هو من الثلاثة إلى العشرة ، وقال ابن قتيبة : إنه يتخرج عن الواحد فقط ، وقوله
(فإذا بلغت) بنت النخاض هي التي أنى عابها حزن ودخلت في النار وحات أميها . والنخاض :

وثلاثين ، فان لم تكن ابنة مخاض فابن لبون ذكر فإذا بلغت ستا وثلاثين
ففيها ابنة لبون إلى خمس وأربعين ، فإذا بلغت ستا وأربعين ففيها حقة طروقة
الفحل إلى ستين ، فإذا بلغت واحدة وستين ففيها جذعة إلى خمس وسبعين ،
فإذا بلغت ستا وسبعين ففيها بنتا لبون إلى تسعين ، فإذا بلغت واحدة وتسعين
ففيها حقتان طروقتا الفحل إلى عشرين ومائة ، فإذا زادت على عشرين
ومائة ، ففي كل أربعين بنت لبون ، وفي كل خمسين حقة . فإذا تباين
أسنان الإبل في فرائض الصدقات ؛ فمن بلغت عنده صدقة الجذعة وليست
عنده جذعة وعنده حقة فإنها تقبل منه ويجعل معها شاتين إن استيسرتا له
أو عشرين درهما ، ومن بلغت عنده صدقة الحقة وليست عنده إلا جذعة
فإنها تقبل منه ويعطيه المصدق عشرين درهما أو شاتين ، ومن بلغت عنده
صدقة الحقة وليست عنده وعنده ابنة لبون فإنها تقبل منه ويجعل معها
شاتين إن استيسرتا له أو عشرين درهما ، ومن بلغت عنده صدقة ابن لبون
وليست عنده إلا حقة فإنها تقبل منه ، ويعطيه المصدق عشرين درهما أو
شاتين ، ومن بلغت عنده صدقة ابن لبون وليس عنده ابن لبون وعنده
ابنة مخاض فإنها تقبل منه ويجعل معها شاتين إن استيسرتا له أو عشرين
درهما ، ومن بلغت عنده صدقة ابنة مخاض وليس عنده إلا ابن لبون ذكر فانه
يقبل منه وليس معه شيء ، ومن لم يكن معه إلا أربع من الإبل فليس فيها
شيء إلا أن يشاء ربها .

الحامل ، والمراد أنه قد دخل وقت حملها وإن لم تحمل ، وهذا يدل على أنه يجب في الجنس
والعشرين إلى الخمس والثلاثين بنت مخض ، وإليه ذهب الجمهور (قوله فابن لبون ذكر)
هو الذي دخل في السنة الثالثة وصارت أمه لونا أي دات لبن موضع الحمل ، وقوله (حقة)
طروقة الفحل (الحق والحقة : الطاعن في الرابة للذكر والأنثى ، سمى بذلك لاستحقاقه أن
يحمل عليها وينتفع به ، وطروقة الفحل أي مطروقة ، والمراد أنها بلغت أن يطرقتها الفحل .
والجذعة هي التي أنى عليها أربع ستين ، ودخلت في الخامسة ، وقوله (ففي كل أربعين بنت
لبون) فيكون الواجب بعد مجاوزة المائة والعشرين نواحدة في كل أربعين بنت لبون
فيكون الواحد في كل مائة وواحد وعشرين ثلاث نوات لبون ، وإلى هذا ذهب الجمهور ،
والاعتبار في التجاوزة بدون واحدة كصف وثلاث أو ربع وقوله (إلا أن يشاء ربها) أي

وفي صدقة الغنم في سائمتها إذا كانت أربعين ففيها شاة إلى عشرين ومئة ، فإذا زادت ففيها شاتان إلى مئتين ، فإذا زادت واحدة ففيها ثلاث شياه إلى ثلاثمائة ، فإذا زادت ففي كل مئة شاة ، ولا يؤخذ في الصدقة هرمة ، ولا ذات عوار ولا تيس إلا أن يشاء المصدق ، ولا يجمع بين مفترق ، ولا يفرق بين مجتمع خشية الصدقة ، وما كان من خليطين فإنهما يتراجعا بينهما بالسوية ، وإذا كانت سائمة الرجل ناقصة من أربعين شاة ، شاة واحدة فليس فيها شيء إلا أن يشاء ربها .

إلأن يتطوع متبرعا ، وقوله (ففي كل مئة شاة) قال الشوكاني : مقتضاه أنها لا تجب الشاة الراجعة حتى توفي أربعائة شاة ، وهو مذهب الجمهور (قوله ولا ذات عوار) العوار بالفتح : العيب . أى معية . واختلف في مقدار ذلك فالأكثر على أنه مائت به الرد في البيع ، وقيل : ما يمنع الإجزاء في الأضحية ؛ ويدخل في العيب الرضة والهرمة التي سقطت أسنانها . وقوله (إلأن يشاء المصدق) قال في الفتح في ضبطه ، يعنى المصدق : الأكثر على أنه بالتشديد والمراد المالك ، ومنهم من ضبطه بتخفيف الصاد ، وهو الساعي ، وكأنه أشير بذلك إلى التفويض إليه لكونه يجري مجرى الوكيل فلا يتصرف بغير الصلحة فيتعبد بما تقتضيه القواعد ، وهذا قول الشافعى ، وقوله (ولا يجمع بين مفترق الخ) قال في الفتح : قال مالك في الوطأ : معنى هذا أن يكون نفر الثلاثة لكل واحد منهم أربعون شاة وجبت الزكاة على كل واحد منهم فيجمعونها حتى لا يجب عليهم كلهم فيها إلا شاة واحدة أو يكون للخليطين مائتا شاة وشاة فيكون عليهما فيها ثلاث شياه فيعرقونها حتى لا يكون على كل واحد منهما إلا شاة واحدة ، وقوله (وما كان من خليطين فإنهما يتراجعا الخ) قال في الفتح : اختلف في المراد بالخليطين ، فعند أبي حنيفة أنهما الشريكان ، وقال : ولا يجب على كل منهما فيما يملك إلا مثل الذى كان يجب عليهما لو لم يكن خلط ، وتعقبه ابن جرير وقال بأنه لو كان تفريقها مثل جمعها في الحكم لبطلت فائدة الحديث ، وإنما سئى عن أمر لو صله كان فيه فائدة . ولو كان كما قال لم يكن لتراجع الخليطين بينهما بالسوية معنى .

ومثل تفسير أى حنيفة ما روى البخارى عن سمعان وبه قال مالك . وقال الشافعى وأحمد وأصحاب الحديث : إذا بلغت ماشيتهما النصاب ركبا . قال الشوكاني : والخلط عندهم أن يجتمعا في المرح والمذب وأغوص والمحل ، والشركة أحص منها . ومعنى التراجع

وفي الرقة ربع الشعر، فإذا لم يكن للمال إلا تسعين ومئة، فليس فيها شيء إلا أن يشاء ربها» رواه أحمد والنسائي وأبو داود والبخاري، وقطعه في عشرة مواضع، ورواه الدارقطني كذلك، وله فيه رواية في صدقة الإبل «فإذا بلغت إحدى وعشرين ومئة، ففي كل أربعين بنت لبون، وفي كل خمسين حقة». قال الدارقطني: هذا إسناد صحيح، ورواته كلهم ثقات.

نصاب البقر

(٩٤٣) عن معاذ بن جبل قال: «بشئ رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى اليمن وأمرني أن آخذ من كل ثلاثين من البقر تبيعاً أو تبعة، ومن كل أربعين مسنة، ومن كل حالمٍ ديناراً أو عدله معافراً» رواه الحمسة، وليس لابن ماجه حكم الحالم.

(٩٤٤) وعن يحيى بن الحكم أن معاذاً قال: «بشئ رسول الله صلى الله عليه وسلم

كما قال الخطابي: أن يكون بينهما أربعون شاة مثلاً لكل واحد منهما عشرون قد عرف كل واحد منهما عين ماله فيأخذ المصدق من أحدهما شاة فيرجع المأخوذ من ماله على خيلته بقيمة نصف شاة وهي تسمى خلطة الجوار، وقوله (وفي الرقة) هي القصة الحالصة سواء كانت مضروبة أو غير مضروبة، وقيل مأخوذة من الورق لحذفت الواو وعوضت عنها الهاء، وقيل تطلق على الذهب والفضة بخلاف الورق وسيجيء البحث عنها في ركعة النقيدين.

نصاب البقر: حكى الحافظ عن عبد الحق أنه قال: ليس في زكاة البقر حديث

متفق على صحته، يعني في النصب، وحكى أيضاً عن ابن جرير الطبري أنه قال: صح الإجماع للثيقن للقطوع به الذي لا خلاف فيه: أن في كل خمسين بقرة بقرة فوجب الأخذ بهذا وما دون ذلك مختلف فيه ولا يصح في إيجابه. وحكى عن ابن عبد البر أنه قال في الاستذكار: لا خلاف بين العلماء أن السنة في زكاة البقر على ما في حديث معاذ أنه النصاب المجمع عليه فيها (قوله من كل ثلاثين الخ) يدل على أن الزكاة لا تجب فيما دون الثلاثين، وإليه ذهب القرة والفقهاء كما قال الشوكاني (قوله تبيعاً أو تبعة) قال صاحب القاموس: التبيع ما كان في أول سنة (قوله مسنة) حكى في النهاية عن الأزهري: أن البقرة والشاة يقع عليهما اسم السن إذا كانا في السنة الثانية (قوله ومن كل حالم ديناراً) فسر أبو داود بالمحتمل، والمراد به أخذ الجزية ممن لم يسلم (قوله معافراً) حتى من همدان وإليه تنسب الثياب

أصدق أهل اليمن، فأمرني أن آخذ من البقر من كل ثلاثين تبيعاً، ومن كل أربعين مسنة، مرضوا على أن آخذ ما بين الأربعين والخمسين، وما بين الستين والسبعين، وما بين الثمانين والتسعين، فآخبرت النبي صلى الله عليه وسلم فأمرني أن لا آخذ فيما بين ذلك، وزعم أن الأوقاص لا فريضة فيها» رواه أحمد.

- (٩٤٥) وعن رجل يقال له سعد عن مصدق رسول الله صلى الله عليه وسلم أنهما قالا: «نهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نأخذ شافها» والشافع التي في بطنها ولدها.
- (٩٤٦) وعن سويد بن غفلة قال: «أتانا مصدق رسول الله صلى الله عليه وسلم فسمته يقول: إن في عهدي أنا لا نأخذ من راضع لبن ولا نفرق بين مجتمع ولا نجتمع بين مفترق، وأتاه رجل بناقة كوماه فأبى أن يأخذها» رواها أحمد وأبو داود والنسائي.

الأحكام الشرعية

إعطاء الزكاة عن طيب نفس

- (٩٤٧) عن عبد الله بن معاوية الفاضري عن غاضرة قيس قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «ثلاث من فعلهن طعم الإيمان: من عبد الله وحده وأنه لا إله إلا الله، وأعطى زكاة ما له طيبة بها نفسه رافدة عليه كل عام،

المعافرة، والمراد بها الثياب المعافرة كما فسره بذلك أبو داود. والأوقاص جمع وقص وهو ما بين الفرضين عند الجمهور، واستعمله الشافعي فيادون الصاب الأول، وقد وقع الاتفاق على أنه لا يجب فيها شيء من البقر إلا في رواية عن أبي حنيفة فإنه أوجب فيما بين الأربعين والستين ربع مسنة، وروى عنه وهو الصحيح له: أنه يجب قسطه [نيل الأوطار] (قوله في حديث (٩٤٦) من راضع لبن) يدل على أنها لا تؤخذ في الزكاة الصغار التي ترضع اللبن (قوله كوماه) هي الماقة العظيمة السنام قال الشوكاني: والحديثان يدلان على أنه لا يجوز للمصدق أن يأخذ من خيار الماشية، وقد أخرج الشيخان «أن النبي صلى الله عليه وسلم لما سئل معاداً إلى اليمن قال له: إياك وكرائم أموالهم» انظر حديث (٩٤٠).

الأحكام الشرعية

إعطاء الزكاة عن طيب نفس: (قوله رافدة) أي للعينة والعطية. قال الشوكاني:

ولا يُعطى الهرمة ولا الدرنة ولا المريضة ولا الشرط اللثيمة ، ولكن من وسط أموالكم ، فإن الله لم يسألكم خيره ولم يأمركم بشره » رواه أبو داود .
(٩٤٨) وعن أبي بن كعب قال : « بعثني رسول الله صلى الله عليه وسلم مصدقا فررت برجل فلم أجد عليه في ماله إلا ابنة مخاض فأخبرته أنها صدقته ، فقال ذاك ما لا لبن فيه ولا ظهر ، وما كنت لأفرض الله ما لا لبن فيه ولا ظهر ولكن هذه ناقة سمينة فخذها ، قلت : ما أنا بأخذ ما لم أؤمر به ، فهذا رسول الله صلى الله عليه وسلم منك قريب ، فخرج معي وخرج بالناقة حتى قدمنا على رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : ذلك الذي عليك ، وإن تطوعت بخير قبلناه منك وأجرناك الله فيه ، قال فخذها ، فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بقبضها ودعا له بالبركة » رواه أحمد .

(٩٤٩) وعن سفيان بن عبد الله الثقفي : أن عمر بن الخطاب قال : تعد عليهم بالسخلة يحملها الراعي ولا تأخذها ولا تأخذ الأوكولة ولا الرزني ولا الماخض ولا الخل الغنم وتأخذ الجذعة والثنية وذلك عدل بين غداء المال وخياره ، رواه مالك في الموطأ .

المراد هنا للمعنى الأول أي معينة له على أداء الركة (قوله ولا الدرنة) أي الحرياء ، وأصل الدرنة : الوسخ وقوله (ولا الشرط اللثيمة) الشرط : ردال المال وصغاره ، واللثيمة : البخيلة باللبن ، وقوله (من وسط أموالكم) قال الشوكاني : فيه دليل على أنه ينبغي أن يخرج الركة من أوساط المال ، لا من شراره ولا من خياره (قوله ولا يظهر) أي بنت المخاض ليست ذات لبن ولا صالحة للركوب عليها ، وقوله (ولكن هذه ناقة سمينة) ولفظ أبي داود «ولكن هذه ناقة فتية عظيمة سمينة» (قوله منك قريب) راد أبو داود «فإن أحببت أن تأتيه فتعرض عليه ما عرضت على فافعل . فإن قلبه منك قلته وإن رده عليك رددته قال فأني فاعل فخرج معي بالناقة التي عرضت على الخ» قال الشوكاني : والحديث يدل على جواز أخذ من أفضل من سن التي تجب على المالك إذا رضى بذلك ، وهو بما لا أعلم فيه خلافاً (قوله تعد عليهم بالسخلة) السخلة : ولد الشاة ، واستدلوا به على وجوب الزكاة في الصغار ، وقد تقدم في حديث (٩٤٦) ما يخالفه (قوله الأوكولة) العاقر من الشياه (والرني) الشاة التي تربي في البيت وقوله (ولا الخل الغنم) قال الشوكاني : إنما منه من أخذه مع كونه لا يعد من الخيار ؛ لأن المالك يحتاج إليه ليروى على الغنم ، وقوله (وتأخذ الجذعة والثنية) قال الشوكاني : المراد الجذعة من الضأن ، والثنية من العزالم . وقد استدل بهذا الأثر على أن للماشية التي تؤخذ في الصدقة هي للتوسط بين الخيار والشرار .

باب : لا زكاة في الرقيق والحمل والحر

(٩٥٠) عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « ليس على المسلم

صدقة في عبده ولا فرسه » رواه الجماعة . ولأبي داود « ليس في الحمل والرقيق

زكاة إلا زكاة الفطر » ولأحمد ومسلم « ليس للعبد صدقة إلا صدقة الفطر »

(٩٥١) وعن عمر « جاءه ناس من أهل الشام فقالوا : إنا قد أصبنا أموالاً أخيلاً ورقيقاً

يجب أن يكون لنا فيها زكاة وطهوراً ، قال : ما فعله صاحبائى قبلى فأفعله

واستشار أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم ، وفيهم على رضى الله عنه ، فقال على

هو حسن إن لم تكن جزية راتبة يؤخذون بها من بعدك » رواه أحمد .

(٩٥٢) وعن أبي هريرة قال : سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الخير فيها

باب : لا زكاة في الرقيق والحمل والحر : (قوله ليس على المسلم صدقة الخ) قال ابن

رشيد : أراد بذلك المجلس في الفرس والعبد لا الفرد الواحد ؛ إذ لا خلاف في ذلك في العبد

المتصرف والفرس العبد للركوب ، ولا خلاف أيضاً في أنها لا تؤخذ من لرقاب ولكن قيل

تؤخذ منها بالقيمة . وقال أبو حنيفة : إنها تجب في الحمل إذا كانت ذكراً وإماتاً نظراً إلى

النسل . قال الحافظ : ثم عنده أن المالك يتخير بين أن يخرج عن كل فرس ديناراً أو يقوم

ويخرج ربع الشتر ولكن الحديث يرد عليه . ومن جملة ما يرد به عليه حديث على الآتي

(٩٥٣) وقد استدلوا بأحاديث ضعيفة على وجوب الزكاة في الحمل لا تقوى على معارضة

حديث الباب الصحيح ، وقد احتج الظاهرية بحديث الباب فقالوا : لا تجب الزكاة في الحمل

والرقيق لا للتجارة ولا لغيرها . وأجيب عنهم بأن زكاة التجارة ثمانية بالإجماع ، كما نقله

ابن المدر وغيره ، يخص به عموم هذا الحديث . قال الشوكاني : ولا يخفى أن الإجماع على

وجوب زكاة التجارة في الجملة لا يستلزم وجوبها في كل نوع من أنواع المال ، لأن مخالفة

الظاهر في وجوبها في الحمل والرقيق الذى هو محل التراجع مما يبطل الاحتجاج عليهم

بالإجماع على وجوبها فيها لظاهر ما ذهب إليه أدله (قوله في حديث (٩٥١) إن لم تكن

جزية الخ) قال الشوكاني : ظاهر هذا أن علياً لا يقول بحواز أخذ الزكاة من هذين النوعين

وإنما حسن الأخذ من الجماعة المذكورتين لكونهم قنطلوا من عمر ذلك ، وقد استدلت بحديث

أبي هريرة (٩٥٢) على عدم وجوب الزكاة في الحر ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم سئل

عن زكاتها فلم يذكر أن فيها زكاة . قال الشوكاني : والبراءة الأصلية مستصحة والأحكام التكليفية

زكاة؟ قال: «ما جاءني فيها شيء إلا هذه الآية الفاذة . فمن يعمل مثقال ذرة خيراً يره ، ومن يعمل مثقال ذرة شراً يره » رواه أحمد ، وفي الصحيحين معناه .

باب زكاة الذهب والفضة

(٩٥٣) عن علي عليه السلام قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «قد عفوت لكم عن صدقة الخليل والرقيق ، فهاؤوا صدقة الرقة من كل أربعين درهما درهما ، وليس في تسعين ومئة شيء ، فإذا بلغت مائتين فتيها خمسة دراهم» رواه أحمد وأبو داود والترمذي . وفي لفظ « قد عفوت لكم عن الخليل والرقيق ، وليس فيما دون المائتين زكاة » رواه أحمد والنسائي .

(٩٥٤) وعن جابر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « ليس فيما دون خمس أواق من الورق صدقة ، وليس فيما دون خمس ذود من الإبل صدقة ، وليس فيما دون خمسة أوسق من التمر صدقة » رواه أحمد ومسلم ، وهو لأحمد والبخاري من حديث أبي سعيد .

لا تثبت بدون دليل ، ولا أعرف قائلاً يقول من أهل العلم بوجوب الزكاة في الحر لغير تجارة ولا استعمال .

باب زكاة الذهب والفضة : (قوله قد عفوت الخ) يدل على أنه لازكاة في الخليل والرقيق ، وقد تقدم الكلام على ذلك (قوله من كل أربعين درهما درهما) قيل الدرهم هو الخالص من الفضة سواء كان مضروباً أو غير مضروب . وقال القاضي عياض : قال أبو عبيدة إن الدرهم لم يكن معلوم القدر حتى جاء عبد الملك بن مروان فجمع العلماء فجعلوا كل عشرة دراهم سبعة مثاقيل قال وهذا يلزم منه أن يكون صلى الله عليه وسلم أحال نصاب الزكاة على أمر مجهول ، وهو مشكل ، والصواب أن معنى ما نقل من ذلك أنه لم يكن شيء منها من صرب الإسلام وكانت مختلفة في الوزن فعشرة مثاقيل عشرة ، وعشرة وزن ثمانية . فاتفق الرأي على أن تنقش بالكتابة العربية ويصير وزنها وزناً واحداً . وقال غيره : لم يتغير المثال في الحاهلية والإسلام . قال الشوكاني : وأما الدرهم فاجمعوا على أن كل سبعة مثاقيل عشرة دراهم (قوله خمس أواق) جمع أوقية . قال في الفتح : ومقدار الأوقية في هذا الحديث : أربعون درهماً بالاتفق (قوله من الورق) أي من الفضة (قوله خمسة أوسق) جمع وسق وهو ستون صاعاً بالاتفق ، وهذا يدل على أن الزكاة لا تحب فيادون خمسة أوسق .

(٩٥٥) وعن علي بن أبي طالب عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «إذا كنت لك مائتا درهم وحال عليها الحول فقيها خمسة دراهم ، وليس عليك شيء ؛ يعني في الذهب حتى يكون لك عشرون ديناراً ، فإذا كانت لك عشرون ديناراً وحال عليها الحول فقيها نصف دينار» رواه أبو داود .

باب زكاة الزرع والثمار

(٩٥٦) عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: « فياسقت الأنهار والغيم العشور» رواه أحمد ومسلم والنسائي ، وأبو داود وقال « الأنهار والعيون والسانية » .

(٩٥٧) وعن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « فيما سقت السماء والعيون أو كان عثريا العشر ، وفيما سقى بالنضح نصف العشر» رواه الجماعة إلا مسلماً ،

وسبأني البحث عن ذلك (قوله عشرون ديناراً) قال الشوكاني : الدينار مثقال ، والمثقال درهم وثلاثة أسباع درهم ، والدرهم ستة دوانق ، والدانق فيراطلان ، والفيراط طسوحان ، والطسوج حبتان ، والجة سدس من درهم ، وهو جزء من ثمانية وأربعين جزءاً من درهم ، كذا في القاموس ؛ وفيه دليل على أن نصاب الذهب عشرون ديناراً ، وللعلماء فيه أقوال ولكن الحديث لم يصرح بقدر النصاب . والزكاة في الذهب نصف دينار في العشرين أي ربع العشر . قال الشوكاني : لا أعلم فيه خلافاً .

باب زكاة الزرع والثمار : (قوله والغيم) هو المطر ، وفيل الماء الجاري على الأرض ،

(قوله العشور) صم العين جمع عشر كما ذكر ذلك النووي . وقال صاحب المطالع : أكثر الشيوخ يقولونه بالضم ، وصوابه الفتح : قال القامح عياض : هو بالفتح اسم للمخرج من ذلك (قوله والسانية) هي البعير الذي يستقى به الماء من البئر ، ويقال له الناضح من نضح البعير الماء : حملة من شر أو نهر لسقى الزرع ، يقال منه سنا ينو إذا استسقى به (قوله فيما سقت السماء) قال الشوكاني : المراد بذلك المطر أو النالج أو البارد أو الطل ، والمراد بالعيون : الأنهار الحارية التي يستقى منها من دون اغتراف بآله بل تساح إساحة (قوله أو كان عثريا) قال الخطابي : هو الذي يشرب بعروقه من غير سقى ، واشتقاقه من العاثر : وهي المساقية التي يجري فيها الماء لأن الماشي يتعثر فيها ، قال : ومثله الذي يشرب من الأنهار بعير مؤه أو ينسرب بعروقه كأن يعرس في الأرض ويكون الماء قريباً من وجهها فتصل إليه عروق الشجر فستغنى عن السقى . قال الحافظ : وهذا التعبير أولى من إطلاق أي عبيد أنت العثري هو ما سقته السماء لأن سباق الحديب يدل على المغارة ، وقوله (بالنضح) أي بالسانية ؛

لكن لفظ النسائي وأبي داود وابن ماجه «بلا» بدل «عثرا» .

(٩٥٨) وعن أبي سعيد عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة، ولا فيما دون خمس خود صدقة» رواه الجماعة، وفي لفظ لأحمد ومسلم والنسائي «ليس فيما دون خمسة أوسق من تمر ولا حب صدقة» . ولمسلم في رواية «من تمر» بالباء ذات النقط الثلاث .

(٩٥٩) وعن أبي سعيد أيضا: أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «الوسق ستون صاعا» رواه أحمد وابن ماجه، ولأحمد وأبي داود «ليس فيما دون خمسة أوسق زكاة والوسق ستون محتوما» .

وقوله (بلا) قال في القاموس: البعل الأرض للرفعة تعطر في السنة مرة وكل نخل وزرع لا يسقى . أو ماسقته السماء، وقبل هو الأشجار التي تسرب جروقها من الأرض. والحديثان يدلان كما ذكر الشوكاني: على أنه يجب العشر فيما سقى بماء السماء والأمطار ونحوهما مما اسى فيه مؤنة كبيرة، ونصف العشر فيما سقى بالنواضح ونحوها مما فيه مؤنة كبيرة. وقال النووي: وهذا متفق عليه وإن وجد مما سقى بالنضح نارة وبالمطر أخرى فإن كان ذلك على حمة الاستواء وجب ثلاثة أرباع العشر، وهو قول أهل العلم. قال ابن قدامة: لانعلم فيه خلافا وإن كان أحدهما أكثر كان حكم الأقل تبعاً للأكثر عند أحمد والثوري وأبي حنيفة وأحد قولي الشافعي؛ وقيل يؤخذ بالتقسيم. قال الحافظ: ويحتمل أن يقال إن أمكن فصل كل واحد منهما أخذ بحسابه. وعن ابن القاسم صاحب مالك: العرة بما تم به الررع ولو كان أقل.

بدل الحديث (٩٥٨) على أن الزكاة لا تجب فيما دون خمسة أوسق، وإلى هذا ذهب الجمهور؛ وحكى ابن المنذر الإجماع على أن الزكاة لا تجب فيما دون خمسة أوسق مما أخرجت الأرض، وذهب ابن عباس وزيد بن علي وأبو حنيفة إلى العمل بالعالم، فقالوا: تجب الزكاة في القليل والكثير ولا يعتبر النصاب، وأجابوا عن حديث الأوساق بأنه لا ينهض لتخصيص حديث العموم لأنه مشهور وله حكم المعلوم. قال الشوكاني: وهذا إيمانهم على مذهب الحنفية القائمين بأن دلالة العموم قطعية. وأن العمومات القطعية لا تخص بالظنيات، ولكن ذلك لا يحرى فيما نحن بصدده فإن العام والخاص ظنيان كلاهما والخاص أرجح دلالة وإسناداً فيقدم على العام تقدم أو تأخر أو قارن على ما هو الحق من أنه يبيى العام على الخاص مطلقاً .

(٩٦٠) وعن عطاء بن السائب قال « أراد عبد الله بن الخيرة أن يأخذ من أرض موسى بن طلحة من الخضروات صدقة، فقال له موسى بن طلحة : ليس لك ذلك، إن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقول: ليس في ذلك صدقة » رواه الأثرم في سننه، وهو من أقوى المراسيل لاحتجاج من أرسبه به وما يؤيد هذا الحديث :

(٩٦١) عن موسى ومعاذ حين بعثهما النبي صلى الله عليه وسلم إلى اليمن يطمأن الناس أمور دينهم، فقال « لا تأخذا الصدقة إلا من هذه الأربعة : الشعير والحنطة والزبيب والتمر » أخرجه الحاكم والبيهقي وقال : رواه ثقات، وهو متصل .

باب خرص النخل والعنب

(٩٦٢) عن عائشة قالت « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يبعث عبد الله بن رواحة الحديث (٩٦٠) يدل على عدم وجوب الزكاة في الخضروات، وإلى ذلك ذهب مالك والشافعي وقالوا: إنما يجب الزكاة فيما يكال ويدخر للاقتيات، وعن أحمد أنها تخرج بما يكال ويدخر ولو كن لا يقتات، وبه قال أبو يوسف رحمه . وأوجبها في الخضروات الهادى والقاسم إلا الحشيش والخطب لحديث « الناس شركاء في ثلاث » ووافقهما أبو حنيفة إلا أنه استثنى السموم والبن؛ واستدلوا على وجوب الزكاة في الخضروات بعموم قوله تعالى «خذ من أموالهم صدقة» وقوله «ومما أخرجنا لكم من الأرض» وقوله «وآتوا حقهم يوم حصاده» وبعموم حديث (٩٥٧) فيما سقت السماء العشر - ونحوه وقالوا : حديث الباب (٩٦٠) ضعيف لا يصلح لتخصيص هذه العمومات. وأجيب بأن طرده يقوى بعضها بعضاً فينهض لتخصيص هذه العمومات ويقوى الحديث (٩٦٠) حديث (٩٦١) وما أخرجه الطبراني عن عمر قال «إنما سن رسول الله صلى الله عليه وسلم الزكاة في هذه الأربعة» وذكرها وقد وردت مراسيل أخرى تقوى الأحاديث المتضمنة فلا أقل من انتهاص هذه الأحاديث لتخصيص تلك العمومات .

باب خرص النخل والعنب : الأحاديث المذكورة تدل على مشروعيتها الخرص في العنب والنخل، وقد قال الشافعي في أحد قوله بوجوبه مستدلاً بما في حديث عتاب من ثن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بذلك . وذهب المعتز ومالك وروى عن الشافعي إلى أنه

فيحرص النخل حين يطيب قبل أن يؤكل منه ، ثم يخير اليهود يأخذونه بذلك الحرص أو يدفعونه إليهم بذلك الحرص لكي يحصى الزكاة قبل أن تؤكل وتفرق » رواه أحمد وأبو داود .

(٩٦٣) وعن عتاب بن أسيد « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يبعث على الناس من يحرص عليهم كرومهم وثمارهم » رواه الترمذي وابن ماجه .

(٩٦٤) وعنه أيضا قال : « أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يحرص العنب كما يحرص النخل فتؤخذ زكاته زبيبا كما تؤخذ صدقة النخل تمرا » رواه أبو داود والترمذي .

(٩٦٥) وعن سهل بن أبي حثمة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « إذا خرصتم فخذوا ودعوا الثلث ، فإن لم تدعوا الثلث فدعوا الربع » رواه الخمسة إلا ابن ماجه .

وعن الزهري عن أبي أمامة بن سهل عن أبيه قال : « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الجور ولون الحبيب أن يؤخذ في الصدقة » قال الزهري : تمرين من تمر المدينة . رواه أبو داود .

(٩٦٦) وعن أبي أمامة بن سهل في الآية التي قال الله عز وجل « ولا يميموا

جائر قط ، وقيل إنه مندوب . وقال أبو حنيفة لا ؛ لأنه رجم بالغيب . والأحاديث المذكورة ترد عليه ، وقد قصر جواز الحرص على ورود النص الظاهرية فقالوا : لا يجوز إلا في النخل والعنب ، وقيل يقاس عليه غيره مما يمكن ضبطه بالحرص . واختلفوا في خرص الزرع ، فأجازه المصلحة الإمام يحيى ، ومنعه الهادوية والشافعية ، وقوله (ودعوا الثلث) قال الشافعي : هو أن يدع ثلث الزكاة أو ربعها ليفرقها هو نفسه ، وقيل يدع له ولأهله قدر ما يأكلون ولا يحرص .

وأخرج أبو نعيم في الصحابة من طريق الصلت بن زيد بن الصلت عن أبيه عن جده « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم استعمله على الحرص فقال : أئمت لما النصف

الخطيب منه تنفقون » قال : هو الجرور ولون الحقيق « فنهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يؤخذ في الصدقة الرذالة » رواه النسائي .

باب زكاة العسل

(٩٦٧) عن أبي سياره للمعنى قال : « قلت يا رسول الله إن لى نحلا ، قال : مَادَّ العشور ، قال : قلت يا رسول الله : احم لى جبلها ، قال : غمى لى جبلها » رواه أحمد وابن ماجه .

(٩٦٨) وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم « أنه أخذ من العسل العشر » رواه ابن ماجه ، وفي رواية له « جاء هلال أحد بنى متعاك إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم بعشور نحل له ، وكان سألته أن يحمى واديا يقال له سلبة غمى له ذلك الوادى ، فلما ولى عمر بن الخطاب كتب سفیان بن وهب إلى عمر يسأله عن ذلك ، فكتب عمر : إن أدى إليك ما كان يؤدى إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم من عشور نحله فاحم له سلبة ، وإلا فإما هو ذباب عيث يأكله من يشاء » رواه أبو داود والنسائي .
ولأبى داود فى رواية بنحوه ، وقال : « من كل عشر قرب قرب »

فإهم بسرفون ولا تصل إليهم » (قوله : الجرور) قال فى القاموس : هو تمر ردى .
ولون الحقيق أيضاً : تمر دقل ، والرذالة : هو ما انتقى حده .

الحديثان (٩٦٦) ومأقبلة يدلان على أنه لا يجوز لهالك أن يخرج الردىء عن الحيد الذى وحت فيه الزكاة ، ولا يجوز للصدق أن يأخذ ذلك ، وقد قال الله تعالى « بأئها الذين آمنوا أتعلموا من طيات ما كسبتم وما أخرجنا لكم من الأرض ولا تيمموا الخبيث منه تنفقون ولستم بأخذنه إلا أن تعضوا فيه » .

باب زكاة العسل : حديث أبى سياره مقطوع لأه من رواية سليمان بن موسى قال البخارى : لم يدر سليمان أحد من الصحابة وليس فى زكاة العسل شىء يصح . قال الشوكانى : واستدل بأحاديث الباب على وجوب العشر فى العسل أبو حنيفة وأحمد وإسحاق وغيرهم ، وقد حكى البخارى وابن أبى شيبة وعبد الرزاق عن عمر بن عبد العزيز : أنه لا يجب فى العسل من الزكاة شىء ، وذهب الشافعى ومالك والثورى وحكاه ابن عبد البر عن الجمهور

باب في زكاة الركاز والمعدن

(٩٦٩) عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « العجاء جرحها جبار ، والبئر جبار ، والمعدن جبار ، وفي الركاز الخمس » رواه الجماعة .

(٩٧٠) عن ربيعة بن عبد الرحمن عن غير واحد « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أقطع بلال بن الحارث المزني معادن القبيلة ، وهي من ناحية العرع ، فقلك للمعدن لا يؤخذ منها إلا الزكاة إلى اليوم » رواه أبو داود ومالك في الموطأ . قال الشافعي: هذا الحديث ليس مما يثبت أهل الحديث ، ولم يكن فيه رواية عن النبي صلى الله عليه وسلم إلا إقطاعه .

إلى عدم وجوب الزكاة في العسل . قال الشوكاني : إن حذب ابن سيارة وحذيب هلال إن كان غير أبي سيارة لا يدلان على وجوب الزكاة في العسل لأنهما تظوعا بها ، وحمى لهما بدل ما أخذ ، وعقل عمر النملة فأمر بمثل ذلك ، ولو كان سبيله سبيل الصدقات لم يحير في ذلك ، وبقية أحاديث الباب لا تنتهز للاحتجاج بها .

باب في زكاة الركاز والمعدن : العجاء : البهيمة ، وسميت عجاء لأنها لا تتكلم ، وجبار : معناه هدر ، والركاز بكسر الراء مأخوذ من الركز ، وما ركزه الله : أي أحده ودقنه في المعدن من ذهب وفضة وغيرها . وقال مالك والشافعي : الركاز دفين الجاهلية ، وقال أبو حنيفة والثوري وغيرهما : إن للمعدن ركاز ، وخالفهم في ذلك الجمهور ، فقالوا : لا يقال للمعدن ركاز ، واحتجوا بما وقع في حديث الباب من التفرقة بينهما بالعطف ، فدل ذلك على الغلظة . والحديث (٩٦٩) يدل على أن زكاة الركاز الخمس على الخلاف في معنى الركاز ، وظاهره سواء كان الواجد له مسلماً أو ذمياً ، وإلى ذلك ذهب الجمهور ، وانفردوا على أنه لا يشترط فيه الحول ، بل يجب إخراج الخمس في الحال ، ومصرف هذا الخمس مصرف خمس الفء عند مالك وأبي حنيفة والجمهور ، وعند الشافعي : مصرف الزكاة . وظاهر الحديث عدم اعتبار النصاب ، وإلى ذلك ذهب الحنفية والمعتزلة .

المبادرة إلى إخراج الزكاة

(٩٧١) عن عقبة بن الحارث قال : « صلى النبي صلى الله عليه وسلم العصر فأمرع ثم دخل البيت فلم يلبث أن خرج ، فقلت أوقيل له ، فقال : كنت خلفت في البيت تبرأ من الصدقة فكرهت أن أئبته فقسمته » رواه البخارى .

(٩٧٢) وعن عائشة قالت : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « ما خالطت الصدقة مالاً إلا أهلكته » رواه الشافعى والبخارى فى تاريخه ، والحيدى ، وزاد : قال « يكون قد وجب فى مالك صدقة فلا تمزجها فیهلك الحرام الحلال » . وقد احتج به من یرى تعلق الزكاة بالمین .

تعجيل الزكاة

(٩٧٣) عن على عليه السلام « أن العباس بن عبد المطلب سأل النبي صلى الله عليه وسلم فى تعجيل صدقته قبل أن يحل الحول فرخص له فى ذلك » رواه الحنابلة إلا النسائى .

المبادرة إلى إخراج الزكاة - التبر : هو الذهب الذى لم يصف ولم يضرب (قوله أن أئبته) أى أتركه أن يبيت عندى ، وهذا الحديث يدل على مشروعية المبادرة بإخراج الصدقة . وقال الشوكانى : الحديث (٩٧٢) يدل على أن مجرد مخالطة الصدقة بغيرها من الأموال سبب لإهلاكه ، وطاهره وإن كان الذى خاطها بغيرها من الأموال عازماً على إخراجها بعد حين ؛ لأن التراخى عن الإخراج مما لا يبعد أن يكون سبباً لهذه العقوبة ، أعنى هلاك المال ، واحتجاج من احتج به على تعلق الزكاة بالمین صحيح ؛ لأنها لو كانت متعلقة بالنمة لم يستقل هذا الحديث ؛ لأنها لا تكون فى جزء من أجزاء المال فلا يستقيم احتلاطها بغيرها ، ولا لكونها سبباً لإهلاك ما خاطته .

تعجيل الزكاة : الحديث الأول يدل على تعجيل الزكاة ، والحديث الثانى يؤيده . ويدلان على تعجيل الزكاة قبل الحول ولو لعامین ، وإلى ذلك ذهب الشافعى وأحمد وأبو حنيفة ، وقيل لا يجوز حتى يحول الحول ، واستدلوا بالأحاديث التى فيها تعاقب الوجوب بالحول . انظر حديث (٩٥٥) . قال الشوكانى : وتسليم ذلك لا يضر من ذل بصحة التعجيل ؛ لأن الوجوب متعلق بالحول بلا نزاع ، وإنما النزاع فى الإجزاء قبله

(٩٧٤) وعن أبي هريرة قال: « بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم عمر على الصدقة، فقيل: منع ابن جميل وخالد بن الوليد وعباس عم النبي صلى الله عليه وسلم؛ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ما ينقم ابن جميل إلا أنه كان فقيراً فأغناه الله، أما خالد فإنكم تظلمون خالداً قد احتبس أدراعه وأعتاده في سبيل الله تعالى، وأما العباس فهي على ومثلها معها، ثم قال: يا عمر أما شرحت أن عم الرجل صنو أبيه » رواه أحمد ومسلم وأخرجه البخاري، وليس فيه ذكر عمر ولا ما قيل له في العباس، وقال فيه « فهي عليه ومثلها معها » قال أبو عبيد: أرى - والله أعلم - أنه أحر عنه الصدقة عامين لحاجة عرّضت للعباس، وللإمام أن يؤخر على وجه النظر ثم يأخذه، ومن روى « فهي على ومثلها » يقال كان تسلف منه صدقة عامين ذلك العام والذي قبله.

تفرقة الزكاة في بلدها

(٩٧٥) عن أبي جحيفة قال: « قدم علينا مصدق رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخذ الصدقة من أغنيائنا، فكنت غلاماً يتيماً فأعطاني منها قلوفاً » رواه الترمذي وقال حديث حسن.

(قوله وأعتاده) جمع عتاد: وهي آلات الحرب، ومعنى ذلك أنهم طابوا من خالده ركاة أعتاده، فقال لهم: لا زكاة فيها. فحذر النبي صلى الله عليه وسلم أنكم تطلبوه، لأنه حبسها في سبيل الله. قال الشوكاني: في هذا الحديث دليل على صحة 'توقف' وصحة وقف المنقول، وبه قال الأئمة بأسرها إلا أبا حنيفة وبعض الكوفيين. رقباه (فهى عليه ومثلها معها) أى أنه لا يمتنع إذا طلبت منه، والمراد بهذا أن النبي صلى الله عليه وسلم أخرهم أنه تعجل من العباس صدقة عامين.

تفرقة الزكاة في بلدها: القلوص: الشابة من الإبل. وبدل هذا الحديث على مشروعية صرف زكاة كل بلد في فقراء أهله. وكراهة صرفها في غيرهم، وقد روى عن مالك والشافعي والثوري أنه لا يجوز صرفها في غير فقراء البلد. وقال غيره: إنه يجوز مع الكراهة لما علم بالضرورة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يستدعي الصدقات من الأعراب

(٩٧٦) وعن عمران بن حصين «أنه استعمل على الصدقة، فلما رجع قيل له: أين المال؟

قال : وللمال أرسلتني ؟ أخذناه من حيث كنا نأخذه على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ووضعناه حيث كنا نضعه» رواه أبو داود وابن ماجه .

(٩٧٧) وعن طاووس قال : كان في كتاب معاذ «من أخرج من مخلاف إلى مخلاف فإن صدقته وعشره في مخلاف عشيرته» رواه الأثرم في سننه .

(٩٧٨) وعن معاذ بن جبل أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بشه إلى اليمن فقال :

« خذ الحب من الحب ، والشاة من الغنم ، والبعير من الإبل ، والبقرة من البقر » رواه أبو داود وابن ماجه .

والجبرانات المقدره في حديث أبي بكر تدل على أن القيمة لا تشرع ، وإلا كانت تلك الجبرانات عبثاً .

(٩٧٩) وعن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « إذا أعطيتم

الزكاة فلا تنسوا ثوابها أن تقولوا : اللهم اجعلها مغنا ولا تجعلها مغرماً » رواه ابن ماجه .

إلى المدينة ويصرفها في فقراء المهاجرين والأنصار (قوله من مخلاف) المخلاف : البقعة التي تجمع فيها الساكن والقرى . قال الشوكاني : فيه دليل على أن من انتقل من بلد إلى بلد كان زكاة ماله لأهل البلد التي انتقل منه مهما أمكن إيصال ذلك إليهم . قال الشوكاني : استدلل بحديث (٩٧٨) من قال إنها تجب الزكاة من العين ، ولا يعدل عنها إلى القيمة إلا عند عدمها وعدم الجنس ، وبذلك قال الهادي والقاسم والشافعي والإمام محيي . وقال أبو حنيفة واللويد بالله : إنها تحزى مطلقاً . وبه قال الناصر والمصور بالله وأبو عباس وزيد بن علي . قال الشوكاني : فالحق أن الزكاة واجبة من العين لا يعدل عنها إلى القيمة إلا لعذر (قوله والجبرانات) قال الشوكاني : جميع جبران ، وهو ما يجبر به الشيء ، وذلك نحو قوله في حديث أبي بكر السابق (٩٤٢) : وبجعل معها شاتين إن استيسرنا له أو عشرين غيرها ؛ فإن ذلك ونحوه يدل أن الزكاة واجبة في العين ، ولو كانت القيمة هي الواجبة لكان ذكر ذلك عبثاً . لأنها تختلف باختلاف الأزمنة والأمكنة ، فتقدير الجبران بمقدار معلوم لا يناسب تعلق الوجوب بالقيمة ، وقد تقدمت الإشارة إلى طرف من هذا (قوله فلا تنسوا ثوابها) كأنه حصل قوله : اللهم اجعلها الح نفس الثواب .

(٩٨٠) وعن عبد الله بن أبي أوفى قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أتاه قوم بصدقة ، قال : اللهم صلّ عليهم ، فأناه أبو أوفى بصدقته ، فقال : اللهم صلّ على آل أبي أوفى » متفق عليه .

(٩٨١) وعن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « قال رجل : لأتصدق بصدقة فخرج بصدقته فوضعها في يد سارق فأصبحوا يتحدثون : تصدق على سارق ، فقال : اللهم لك الحمد على سارق ، لأتصدق بصدقة فخرج بصدقته فوضعها في يد زانية فأصبحوا يتحدثون : تصدق الليلة على زانية ، فقال : اللهم لك الحمد على زانية ، فقال : لأتصدق بصدقة فخرج بصدقته فوضعها في يد غنى فأصبحوا يتحدثون : تصدق على غنى » ، فقال : اللهم لك الحمد على سارق وعلى زانية وعلى غنى ، فأتى فقيل له : أما صدقتك فقد قبلت . أما الزانية فلعلها تستعف بها من زناها ، ولعل السارق أن يستعف بها عن سرقة ، ولعل الغنى أن يعتبر فينفق مما أتاه الله عز وجل » متفق عليه .

والحديث (٩٨٠) يدل على جواز الصلاة على غير الأنبياء ، وكرهه مالك والجمهور ، وفيه دليل على استحباب الدعاء عند أخذ الزكاة لمعطيا (قوله في يد سارق) أى وهو لا يعلم أنه سارق ، وكذلك على غنى (قوله اللهم لك الحمد) يظهر أنه سلم ورضى بقضاء الله فحمده سبحانه وتعالى (قوله فأتى فقيل له) في روايه الطبرانى : « فساءه ذلك فأتى في سامه » . قال الكرماني : قوله فأتى ، أى رآه في المنام أو سمع هاتفا ملكا أو غيره أو أخبره نبي أو أتاه عالم (قوله أما صدقتك فقد قبلت) فيه أن نية للتصدق إذا كانت صالحة قبلت صدقته ولو لم تقع الوقع ؛ فإن الأعمال بالنيات قال في الصحيح : فإن قيل إن الخبر إنما تضمن قصة خاصة وقع الاطلاع فيها على قبول الصدقة برؤيا صادقة انماقية ، فمن أين يقع تعميم الحكم ؟ . فالجواب أن التخصيص في هذا الخبر على رجاء الاستغفار هو الدال على تعدد الحكم فيقتضى ارتباط القبول بهذه الأسباب .

برائة رب المال بعد الدفع

(٩٨٢) عن أنس « أن رجلا قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم : إذا أدبتُ الزكاة إلى رسولك فقد برئتُ منها إلى الله ورسوله ؟ قال : نعم إذا أدبتها إلى رسولك فقد برئتُ منها إلى الله ورسوله فلك أجرها ، وإعما على من بدلها » مختصر لأحمد ، وقد احتج بعمومه من يرى أن المجلة إلى الإمام إذا هلكت عنده من ضمان الفقراء دون الملاك .

(٩٨٣) وعن ابن مسعود أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « إنها ستكون بعدي أثره وأمور تنكرونها ، قالوا : يا رسول الله فما تأمرنا ؟ قال : تؤدون الحق الذي عليكم ، وتسالون الله الذي لكم » متفق عليه .

(٩٨٤) وعن وائل بن حجر قال : « سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ورجل يسأله فقال : أرأيتَ إن كان علينا أسراء يضمنوننا حقنا ويسألونا حقهم ؟ فقال : اسمعوا وأطيعوا فإنما عليهم ما حملوا ، وعليكم ما حملتم » رواه مسلم والترمذي وصححه .
(٩٨٥) وعن بشير بن الخصاصية قال : « قلنا يا رسول الله : إن قوما من أصحاب الصدقة يعتدون علينا ، أفنكهم من أموالنا بقدر ما يعتدون علينا ؟ فقال : لا » رواه أبو داود .

برائة رب المال بعد الدفع : الأحاديث المذكورة في الباب استدلت بها الجمهور على جواز دفع الزكاة إلى سلاطين الجور وإجرائها . وحكى للهدى في البحر عن العترة وأحد قولي الشافعي أنه لا يجوز دفع الزكاة إلى الظلمة ولا يجزئ ، واستدلوا بقوله تعالى « لا ينال عهدى الظالمين » قال الشوكاني : ومن جملة ما احتج به صاحب البحر للقائلين بالجواز أنها لم تزل تؤخذ كذلك ولا تباد ، وأن عليا لم يئن على من أعطى الخوارج . وأجاب عن الأول بأنه ليس بإجماع ، وعن الثاني بأن ذلك كان لعذر أو مصلحة ، إذ لا تصرح بالإجزاء ، ولا غنى ضعف هذا الجواب . والحق ما ذهب إليه الجمهور من الجواز والإجزاء . والحديث (٩٨٥) قال الشوكاني : استدلت به على أنه لا يجوز كتم شيء عن المصدقين وإن ظنوا وتعدوا ، وقد عورض ذلك بقوله صلى الله عليه وسلم « ومن سئل فوق ذلك فلا يعط » كما تقدم في حديث أنس (٩٤٢) ، قال ابن رسلان : لعل المراد بالمنع من السكتم

أمر الساعى أن يعد الماشية عند الماء

(٩٨٦) عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « تؤخذ صدقات المسلمين على مياهم » رواه أحمد . وفي رواية لأحمد وأبى داود « لا جلب ولا جنب ، ولا تؤخذ صدقاتهم إلا في ديارهم » .

(٩٨٧) عن أنس قال « غدت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم بعبد الله ابن أبي طلحة ليحنكه فوافيته في يده لليسم يسم إبل الصدقة » ولأحمد وابن ماجه : « دخلت على النبي صلى الله عليه وسلم وهو يسم غنما في آذانها » .

(٩٨٨) وعن زيد بن أسلم عن أبيه أنه قال لعمر « إن في الظهر ناقة عياء ، فقال : أمن نَم الصدقة ، أو من نم الجزية ؟ قال : إن عليها ميسم الجزية » رواه الشافعى .

أن مأخذه الساعى ظمأ يكون في دمه لرب المال ، فإن قدر المالك على استرجاعه منه استرجعه ، وإلا استقر في ذمته .

أمر الساعى أن يعد الماشية عند الماء : الحديث (٩٨٦) يدل على أن الصدوق هو الذى يأتى للصدقات ويأخذها على مياه أهلها لأن ذلك أسهل لهم . والجلب والجنب بالتحريك : نزول الساعى بمكان بعيد من الواشى فزكاة الواشى تؤخذ منها ، وهى فى أماكنها .

اليسم : الحديدة التى يوسم بها ، أى يعلم بها . قال الشوكانى : وفيه دليل على جوار وسم إبل الصدقة ، ويلحق بها غيرها من الأنعام ، وكره بعض الحنفية الوسم باليسم لدخوله فى عموم الهى عن الثلاثة .

وحديث الباب يخص هذا العموم فهو حجة عليه . وفي الحديث اعتناء الإمام بأموال الصدقة وتوليها بنفسه ، وجواز تأخير القسمة ؛ لأنه لو عجلها لاستغنى عن الوسم (قوله إن عليها ميسم الجزية) قال الشوكانى : فيه دليل على أن وسم إبل الجزية كان يفعل فى أيام الصحابة كما كان توسم إبل الصدقة .

باب : فيمن تحمل له الزكاة والصدقة

(٩٨٩) قال الله تعالى : « إنما الصدقات للفقراء ، وللساكين ، والماملين عليها ، وللمؤلفة قلوبهم ، وفي الرقاب ، والفارمين ، وفي سبيل الله ، وابن السبيل ، فريضة من الله ، والله عليم حكيم » .

باب : فيمن تحمل له الزكاة والصدقة : أى إنما تصرف الزكاة للأشكال الآتية (الفقير) هو الذى لا مملك ولا كسب له أصلاً ، أو له كسب ولكن لا يكفيه نصف الكفاية ، هذا قول الشافعى وأحمد . والفقر عند الحنفية : هو الذى يملك أقل من النصاب ؛ وعند المالكية هو من يملك أقل من كفاية العام ولوزاد على النصاب . (وللساكين) هو من له مال أو كسب لا يكفيه تمام الكفاية ، وإنما يكفيه نصف عمره القالب أو أكثر ، وهذا قول الشافعى والجمهور لقوله تعالى « أما السفينة فكانت لمساكين » فوصفهم بالسكنة مع ملكهم السفينة . وقال الحنفية والمالكية : السكين الذى لا يملك شيئاً أصلاً ، فهو عندهما أسوأ حالا من الفقر لقوله تعالى « أو مسكينا ذامترا » . وأجاب الجمهور بأن الوصف قد يفارقه كأصحاب السفينة . ولا يمنع من الفقر والسكنة مركوب وخدام ومسكن وملابس ونحوها لا تامة به . (والماملين عليها) وهم الذين يعملون فى إدارة الزكاة كجامع أو كاتب أو حافظ مثلاً (والمؤلفة قلوبهم) جمع مؤلف ، وهو من أسلم حديثاً وإسلامه ضعيف فيعطى ليقوى إيمانه ، ومن أسلم وله شرف فى قومه فيعطى من الزكاة إذا رجا منه إسلام غيره أو رجا منه دفع شر الأشرار من مائى زكاة أو ثوبار (وفى الرقاب) وهم للكتابيون يعطون ليستعينوا على تحرير رقابهم ، من كاتب مملوك : أى كتب على نفسه بشعنه فإذا اكتسب وأداه عتق .

وقد اختلف العلماء فى قوله تعالى « وفى الرقاب » فروى عن أكثر أهل العلم أن المراد به الكتابيون يباونون من الزكاة على الكتابة . وقيل إن الراد بذلك أنها تشتري رقاب لعتق (والفارم) هو من استدان فى مباح على نفسه وأولاده ، ومن استدان بسبب ضمان غيره فيعطى لسداد دينه ، ومن استدان للإصلاح بين متخاصمين فيعطى لسداد دينه ولو غنيا . ومضى (فى سبيل الله) يشير إلى التطوعين فى الجهاد ولو أغنياء (وابن السبيل) للسافر المحتاج وإن كان غنياً فى بلده . و(فريضة) أى فرض الله ذلك فريضة عليكم (والله عليم) بجلالة (حكيم) فى فعله . نه من الكثرة مع تصرف قليل .

الأحاديث الواردة في الأصناف الثمانية

باب ما جاء في الفقير والمسكين

(٩٩٠) عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « ليس المسكين الذى تردّه التمرة والتمرّتان ، ولا القمة واللقمتان ، إنما المسكين الذى يتعفف ، اقرءوا إن شئتم : لا يسألون الناس إلحافاً » .
وفى لفظ : « ليس المسكين الذى يطوف على الناس تردّه القمة واللقمتان والتمرّة والتمرّتان ، ولكن المسكين الذى لا يجد غنى يغنيه ، ولا يفتن به فيتصدق عليه ، ولا يقوم فيسأل الناس » متفق عليهما .

باب العاملين عليها

(٩٩١) عن بشر بن سعيد « أن ابن السدى المالكى قال : استعملنى عمر على الصدقة ، فلما فرغت منها وأديتها إليه أمر بعمالة ، فقلت : إنما عملت لله ، فقال : خذ ما أعطيت ، فإني عملت على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فعملنى ، فقلت : مثل قولك ، فقال لى رسول الله صلى الله عليه وسلم : إذا أعطيت شيئاً من غير أن تسأل فكل وتصدق » متفق عليه .

الأحاديث الواردة في الأصناف الثمانية

باب ما جاء في الفقير والمسكين : قد سبق القول في الفقير والمسكين في تفسير قوله تعالى إنما الصدقات الآية (٩٨٩) وقالوا : إن المسكين هو الذى لا يجد كفايته ولا يعرفه الناس ولا يسألهم تنفعا . بل يحسبه الجاهلون غنيا من عفته ، فهذا هو الذى يعطى من الصدقات ، وقيل : الفقير الذى يسأل . والمسكين الذى لا يسأل . قال الشوكانى : والذى ينبغي أن يعول عليه أن يقال : المسكين من اجتمعت فيه الأوصاف المذكورة في الحديث (٩٩٠) والفقير ما كان ضد الغنى كما في القاموس والصحيح .

باب العاملين عليها : (قوله بعمالة) العمالة . بالضم : رزق العامل على عمله ، ومنه : فعملنى بتشديد اللام : أى أعطانى أجرة عملى وجعل لى عمالة ، وقوله (من غير أن تسأل) قال الشوكانى : فيه دليل على أنه لا يحل أكل ما حصل من المال عن مسئلة ، وفيه دليل على أن عمل الساعى

(٩٩٢) وعن المطلب بن ربيعة بن الحارث بن عبد المطلب أنه والفضل بن العباس انطلقا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: « ثم تكلم أحدنا فقال: يا رسول الله جئناك لتؤثرتنا على هذه الصدقات فنصيب ما يصبب الناس من النعمة، وتؤدى إليك ما يؤدى الناس، قال: « إن الصدقة لا تنبى لمحمد ولا لآل محمد، وإنما هي لأوساخ الناس » مختصر لأحمد ومسلم، وفي لفظ لهما « لا تحمل لمحمد ولا لآل محمد » .

(٩٩٣) وعن بريدة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: « من استعملناه على عمل فرزقناه رزقا، فما أخذ بعد فهو غُلُول » رواه أبو داود .

باب المؤلفات قلوبهم

(٩٩٤) عن أنس « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يكن يُسأل شيئا على الإسلام إلا أعطاه، قال: فأثاه رجل، فسأله فأمر له بشاء كثير بين جبلين من شاء الصدقة، قال فرجع إلى قومه فقال: يا قوم أسلموا، فإن محمدا يعطي عطاء من لا يخشى الفاقة » رواه أحمد بإسناد صحيح .

سبب لاستحقاق الأجرة، وفيه دليل على أن من نوى التبرع يجوز له أخذ الأجرة بذلك. الحديث (٩٩٢) يدل على أن الصدقة محرمة على الآل، وسيجيء بحقه، وقيل المحرم على الآل الصدقة الواجبة فقط التي يحصل بها تطهير للآل، وأما صدقة التطوع فقيل إنها محل للآل. قال الشوكاني: وظاهر هذا الحديث أنها لا تحمل لهم ولو كان أخذهم لها من باب العالة، وإليه ذهب الجمهور .

الحديث (٩٩٣) يدل كما ذكر الشوكاني على أنه لا يحمل للعامل زيادة على ما فرض له من استعمله وأن ما أخذه بعد ذلك فهو من الغلول، وذلك بناء على أنها إجارة ولكنها فاسدة ياتر فيها أجرة المثل؛ ولهذا ذهب البعض إلى أن الأجرة للفروضة من المستعمل للعامل تؤخذ على حسب العمل، فلا يأخذ زيادة على ما يستحقه .

قال الشوكاني: هذا الحديث يدل على أنه يجوز للعامل أن يأخذ حقه من تحت يده باب المؤلفات قلوبهم: حديث (٩٩٤) و(٩٩٥) يدلان على جواز إعطاء من لم يرسخ إيمانه

(٩٩٥) وعن عمرو بن تغلب « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أتى بمال أو سبي فقلعه فأعطى رجالا وترك رجالا ، فبلغه أن الذين ترك غضبوا ، فحمد الله وأثنى عليه ، ثم قال : أما بعد ، فوالله إني لأعطي الرجل ، وأدع الرجل ، والذي أدع أحب إليّ من الذي أعطى ، ولكني أعطى أقواما لما أرى في قلوبهم من الجزع والهلل ، وأكل أقواما إلى ما جُعِل في قلوبهم من الغنى والخير ، منهم عمرو بن تغلب ، فوالله ما أحب أن لي بكلمة رسول الله صلى الله عليه وسلم حُرّ النعم » رواه أحمد والبخارى .

باب قوله تعالى : وفي الرقاب

قد سبق ذكره في تفسير الآية (٩٨٩) وهو يشمل المكاتب وغيره .
(٩٩٦) عن البراء بن عازب قال : « جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : دلى على عمل يقربني إلى الجنة ويبعدني من النار ؟ فقال : أعتق النسمة وفك الرقبة ، قال : يا رسول الله أو ليسا واحدا ؟ قال : لا ، أعتق النسمة : أن تفرد بمسقتها ، وفك الرقبة : أن تعين في ثمنها » رواه أحمد والدارقطني .

من مال الله عز وجل للتأليف . قال الشوكاني : وقد ورد في ذلك أحاديث كثيرة ، وقد ذهب إلى جواز التأليف العترة والجباي والملي وابن البشر ، وقال الشافعي : لا تألف كافرا . فأما الفاسق فيعطى من سهم التأليف . وقال أبو حنيفة : قد سقط باتشار الإسلام وغلبته . قال الشوكاني : والظاهر جواز التأليف عند الحاجة إليه ، فإذا كان في زمن الإمام قوم لا يطيعونه إلا للدنيا ولا يقدر على إدخالهم تحت طاعته بالفسر والتلب فله أن يتألفهم ولا يكون نقسوا الإسلام تأثير ، لأنه لم ينفع في خصوص هذه الواقعة .

ناب قوله تعالى : وفي الرقاب : قد اختلف العلماء في المراد بقوله (وفي الرقاب)

فروى عن علي بن أبي طالب والعترة والحفية والشاعية وأكثر أجل العلم : أن المراد به المكاتبون يعزنون من الزكاة على الكتابة ، وروى عن مالك وأحمد بن حنبل وغيرها أن المراد بذلك أنها تشتري رقاب لتعتق . وقال الزهري : إنه جمع بين الأمرين وحديث الآخر - (٩٩٦) يدل على أن فك الرقاب غير عتقتها ، وعلى أن العتق وإنما

(٩٩٧) وعن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « ثلاثة كلهم حق على الله عونهم : الغازي في سبيل الله ، والمكاتب الذي يريد الأداء ، والناكح المتنفذ » رواه الحمزة إلا أبا داود .

باب الفارمين

(٩٩٨) عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إن المسئلة لا تحمل إلا لثلاثة : لذي فقر مدقع ، أو لذي غرم مفظع ، أو لذي دم موجع » رواه أحمد وأبو داود .

(٩٩٩) وعن قبيصة بن مخارق الهلالي قال : « تحملت حمالة فأتيته رسول الله صلى الله عليه وسلم أسأله فيها ، فقال : أم حتى تأتينا الصدقة فنأمر لك بها ، ثم قال : يا قبيصة إن المسئلة لا تحمل إلا لأحد ثلاثة : رجل تحمل حمالة فحلت له المسئلة حتى يصيبها ثم يمسك ، ورجل أصابته جائحة اجتاحت ماله فحلت له المسئلة حتى يصيب قواماً من العيش ، أو قال سداداً من عيش ، ورجل

للسكاتبين على مال السكاتب من الأعمال المقرّبة من الجنة والمبعدة من النار (قوله حق على الله الخ) يدل على أن الله يتولى إعانة هؤلاء الثلاثة ، ويفضل عليهم بأن لا يهوجهم . وقد اختلف في المكاتب إذا كان فارساً ، فذهب المادوية إلى أنه لا يمان ، وقال الشافعي والإمام يحيى والمؤيد بالله : إنه يمان .

باب الفارمين : قد تقدم بيان العام في تفسير الآية ٩٨٩ (قوله مدقع) هو الفقر الشديد . والفقر بضم الفين : هو ما يرم أدائه تكلفاً . لافي مقابلة عوص . والمفطع : هو الشديد الشنيع الذي جاور الحد . ودم موجع : هو الذي يتحمل دية عن قريبه أو حميمه أو سيئه القاتل يدفعها إلى أولياء للقتول ، وإن لم يدفعها تتل قريبه أو حميمه الذي يتوحد قتله وإراقة دمه . وقوله (حمالة) بفتح الحاء : هو ما يتحملة الإنسان ويلتزمه في ذمته بلا استئذنة ليدفعه في إصلاح ذات البين فيعطى له من الزكاة بشرط أن يستدين لغير معصية ، وإلى هذا ذهب الحسن الصري وغيره ، وروى عن الفقهاء الأربعة أنه يمان لأن الآية لم تفصل (قوله جائحة) هي ما اجتاحت المال وأتلفه إطلافاً ظاهراً ؛ كالسيل والحريق . وقوله (قواماً) : هو ما تقوم به حاجته ويستعنى به . والسداد : مانس

أصابته فاقة حتى يقول ثلاثة من خوى الحبط من قومه : لقد أصابت فلانا فاقة فقلت له السألة حتى يصيب قولما من العيش ، أو قال : سدادا من عيش ، فاسواهن من السألة يا قبيصة فسحت^١ يأكلها صاحبها سحقا »
رواه أحمد ومسلم والنسائي وأبو داود .

باب الصرف في سبيل الله وابن السبيل

(١٠٠٠) عن أبي سعيد قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لا تحمل الصدقة لثني إلا في سبيل الله ، أو ابن السبيل ، أو جارٍ فقير يتصدق عليه فيهدي لك أو يدعوك » رواه أبو داود .

وفي لفظ « لا تحمل الصدقة إلا لحسة : العامل عليها ، أو رجل اشتراها بماله ، أو غارم ، أو غار في سبيل الله ، أو مسكين تصدق عليه بها فأهدى منها لثني » رواه أبو داود وابن ماجه .

(١٠٠١) وعن ابن لاس الخزازي قال : « حملنا النبي صلى الله عليه وسلم على إبل من الصدقة إلى الحج » رواه أحمد ، وذكره البخاري تعليقا .

(١٠٠٢) وعن أم مقل الأسدية « أن زوجها حمل بكرا في سبيل الله ولما أرادت به الحاجة والحلل . وقوله (من ذوى الحجا) أى ذوى العقول ، وقوله (فسحت) هو الحرام ؛ لأنه يسحت أى يحق البركة .

باب الصرف في سبيل الله وابن السبيل : (قوله في سبيل الله) أى للغازي في سبيل الله كما في آخر الرواية (قوله أو ابن السبيل) قال المفسرون : هو المسافر النقطع يأخذ من الصدقة وإن كان غنيا في بلده ، وقال مجاهد : هو الذى قطع عليه الطريق ، وقال الشافعي : ابن السبيل المستحق للصدقة : هو الذى يريد السفر في غير معصية فيعجز عن بلوغ مقصده إلا بمعونة (قوله النامل) قال ابن عباس : يدخل في العامل الساعى والكاتب والقاسم والخاشع الذى يجمع الأموال وحافظ المال والعريف ، وهو كالنقيب للقبيلة ، وكلهم عمال ولكن أشهرهم الساعى ، والمراد بالتارم : هو من غرم لالنفس بل لنيره ، كاصلاح ذات البين وقد سبق ذكره في تفسير الآية ٩٨٩ (قوله فأهدى منها لثني) يدل على جواز إهداء الفقير الذى صرفت إليه الزكاة بضا منى إلى الأغنياء ، لأن صفة الزكاة قد زالت عنها ،

العمرة ، فسألت زوجها البكر فأبى ، فأتيت النبي صلى الله عليه وسلم فذكرت له فأمره أن يعطيها ، وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : الحج والعمرة في سبيل الله « رواه أحمد .

(١٠٠٣) عن يوسف بن عبد الله بن سلام عن جدته أم معقل قالت : « لما حج رسول الله صلى الله عليه وسلم حجة الوداع ، وكان لنا جمل فجعله أبو معقل في سبيل الله ، وأصابنا مرض ، وهلك أبو معقل ، وخرج النبي صلى الله عليه وسلم ، فلما فرغ من حجته جئته ، فقال : يا أم معقل ما منعك أن تخرجي ؟ قالت : لقد تهيأنا فهلك أبو معقل ، وكان لنا جمل هو الذي يحج عليه فأوصى به أبو معقل في سبيل الله ، قال : فهلا خرجت عليه ، فإن الحج من سبيل الله « رواه أبو داود ، وفي إسناده رجل مجهول .

باب تحريم الصدقة على بني هاشم

(١٠٠٤) عن أبي هريرة قال : « أخذ الحسن بن علي تمرًا من تمر الصدقة ، فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : كخ كخ ، أرم بها ، أما علمت أنا لانا كل الصدقة « متفق عليه .

وبدل أيضا على جواز قبول هدية الفقير للنبي . وحديث (١٠٠٢) و (١٠٠٣) يدلان على أن الحج والعمرة من سبيل الله ، وأن من جعل شيئا من ماله في سبيل الله جاز له صرفه في تجهيز الحاج والمعتمرين ، وإذا كان شيئا مركوبا جاز حمل الحاج والمعتمرين عليه ويدلان أيضا على أنه يجوز صرف شيء من سهم في سبيل الله من الزكاة إلى قاصدي الحج والعمرة .

باب تحريم الصدقة على بني هاشم : (قوله كخ كخ) كلة لزرع الصبي عن تعاطي المستقدر . والحديث يدل على تحريم الصدقة عليه صلى الله عليه وسلم وعلى آله . واختلف في معنى الآل ، فقال الشافعي وجماعة من العلماء : إنهم بنو هاشم وبنو المطلب ، واستدل الشافعي على ذلك بأن النبي صلى الله عليه وسلم أشرك بني المطلب مع بني هاشم في سهم ذوي القربى ، ولم يعط أحدا من قبائل قريش غيرهم ، وتلك العطية عوض عوضه بدلا عما حرموه من الصدقة كما أخرج البخاري من حديث جبير بن مطعم قال « مشيت أنا وعثمان بن عفان إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، قلنا : يا رسول الله أعطيت بني المطلب

ولمسلم « لا تحمل لنا الصدقة » .

(١٠٠٥) وعن أنس « أن النبي صلى الله عليه وسلم مرَّ بتمرة في الطريق فقال : لولا أن تكون من الصدقة لأكلتها » رواه مسلم وأبو داود .

(١٠٠٦) عن عائشة قالت : « أتى النبي صلى الله عليه وسلم بلحم ، فقلت : هذا ما تصدق به على بريرة ، فقال : هو لها صدقة ، ولنا هدية » رواه الخمسة إلا الترمذى .

(١٠٠٧) وعن أبي رافع مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم « أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث رجلا من بني مخزوم على الصدقة ، فقال لأبي رافع : اصحبني كما نصيب منها ، قال : لا حتى آتي رسول الله صلى الله عليه وسلم فأسأله ، فانطلق فسأله ، فقال : إن الصدقة لا تحمل لنا ، وإن موالى القوم من أنفسهم » رواه الخمسة إلا ابن ماجه وصححه الترمذى .

(١٠٠٨) وعن أم عطية قالت : « بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم شاة من الصدقة ، فبعثت إلى عائشة منها بشئ ، فلما جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : هل عندكم من شئ ؟ قالت لا ، إلا أن نسيبه بعثت إلينا من الشاة التي بعثتم بها إليها ، فقال : إنها قد بلغت بحملها » . متفق عليه .

من خمس خير وتركنا ، ونحن وهم بمنزلة واحدة ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم . إنما بنو المطلب وبنو هاشم شئ واحد » . وقال أبو حنيفة ومالك : هم بنو هاشم فقط ، وقد نقل الطبري الجواز عن أبي حنيفة ، وقيل عنه : يجوز لهم إذا حرموا سهم ذوى القربى ، وقال في الفتح : وهو وجه لبعض الشافعية . قال الشوكاني : والأحاديث الدالة على التحريم على العموم ترد على الجميع ، وقد قيل إنها متواترة تواترا معنويا ، ويزيد على ذلك قوله تعالى (لا أسئلكم عليه أجرا إلا الودة في القربى) وأما آل النبي صلى الله عليه وسلم فقال أكثر الخفية وهو الصحيح عن الشافعية والحنابلة : إنها تجوز لهم صدقة التطوع دون الفرض ، قالوا : لأن المحرم عليهم إنما هو أوساخ الناس ، وذلك هو الزكاة ، لاصدقة التطوع كائنت عنه صلى الله عليه وسلم « إن الصدقة أوساخ الناس » كما رواه مسلم .

(١٠٠٩) وعن جويرية بنت الحارث : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل عليها فقال : هل من طعام ؟ فقالت : لا ، والله ما عندنا طعام إلا عظم من شاة أعطيتها مولاتي من الصدقة ، فقال : قدميها فقد بلغت بحملها » رواه أحمد ومسلم .

باب نهى للتصدق عن شراء ما تصدق به

(١٠١٠) عن عمر بن الخطاب قال : « حملت على فرس في سبيل الله ، فأضاعه النبي كان عنده فأردت أن أشتريه وظنفت أنه يبيعه برخص فسألت النبي صلى الله عليه وسلم فقال : لا تشتره ولا تصد في صدقتك وإن أعطاكه بدينهم ؛ فإن العائد في صدقته كالعائد في قبضه » متفق عليه .

والحديث (١٠٠٧) يدل على تحريم الصدقة على موالى آل بنى هاشم . قال الشافعي : حرم على مواليه من الصدقة ما حرم على نفسه ، وبه قال أبو حنيفة . والأحاديث (١٠٠٦) و (١٠٠٨) و (١٠٠٩) تدل على جواز أكل الصدقة بعد مصرفها إلى الصرف . وانتقالها عنه بجهة أو هدية أو نحوهما ، فالمراد بقوله صلى الله عليه وسلم في حديث (١٠٠٨) و (١٠٠٩) قد بلغت حملها ، أى أنها لما تصرفت فيها بالهدية لصحة ملكها لها انتقلت عن حكم الصدقة فخلت محل الهدية ، وكانت محل لرسول صلى الله عليه وسلم ، بخلاف الصدقة كما تقدم كذا قال ابن بطال ، والحديث (١٠٠٦) يدل على ذلك بالصراحة .

باب نهى للتصدق عن شراء ما تصدق به : (قوله حملت على فرس) قال الشوكاني :

المراد أنه ملكه إياه ولذلك ساع له يبعه ، ومنهم من قال : كان عمر قد حبسه وإعاساغ للرجل يبعه لأنه حصل فيه هذا العجز بسببه عن اللحاق بالخيول وضعف عن ذلك وانتهى إلى حالة عدم الانتفاع به ، ويرجح الأول قوله (لا تصد في صدقتك) ولو كان حبسا لعلمه به . (قوله فأضاعه) أى لم يحسن الأيام عليه وقصر في مؤنته وخدمته ، وقوله (كالعائد في قبضه) قال الشوكاني : استدله على تحريم ذلك لأن النقي تناوله حرام ، ويحتمل أن يكون التشبيه للتفسير لأن النقي شيء مستفاد ، وهو قول الأكثر فخلوا المنع على كراهة التنزيه ، ويدل عليه : بيع ابن عمر ، وهو راوى الخبر ولو فهم منه التحريم لما فعله وتقرب بصدقة تستند إليه .

(١٠١١) عن ابن عمر «أن عمر حمل على فرس في سبيل الله ، وفي لفظ: تصدق بفرس في سبيل الله ثم رآها تباع ، فأراد أن يشتريها فسأل النبي صلى الله عليه وسلم فقال : لا تصدق صدقتك يا عمر » رواه الجماعة ، زاد البخاري «فبذلك كان ابن عمر لا يترك أن يتباع شيئا تصدق به إلا جعله صدقة » .

باب فضل الصدقة على الزوج والأقارب

(١٠١٢) عن زينب امرأة عبد الله بن مسعود قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « تصدقن يا معشر النساء ولومن حليكن ، قالت : فرجعت إلى عبد الله فقلت : إنك رجل خفيف ذات اليد ، وإن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أمرنا بالصدقة فأنه فاسأله فإن كان ذلك يجرى عني ، وإلا صرفتها إلى غيركم ، قالت : فقال عبد الله : بل انتي أنت ، قالت : فانطلقت فاذا امرأة من الأنصار بيباب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، حاجتي حاجتها ، قالت : وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد ألقى عليه المهابة ، قالت : فخرج علينا بلال فقلنا له انت رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبره أن امرأتين بالباب يسألك : أجزئ الصدقة عنهما على أزواجهما وعلى أيتام

باب فضل الصدقة على الزوج والأقارب : (قوله إنك رجل خفيف ذات اليد)

هذا كناية عن الفقر ، واستدل بهذا الحديث كما ذكر الشوكاني : على أنه يجوز للمرأة أن تدفع زكاتها لزوجها ، وبه قال الثوري والشافعي وصاحب أبي حنيفة . قال الشوكاني : والظاهر أنه يجوز للزوجة صرف زكاتها إلى زوجها ، أما أولا فلعدم المانع من ذلك ، ومن قال إنه لا يجوز فطيه الدليل ، وأما ثانيا فلأن نزل استنصاه صلى الله عليه وسلم لها ينزل منزلة العموم ، فلما لم يستفصلها عن الصدقة هل هي تطوع أو واجبة ؟ فكأنه قال يجرى عنك فرضا كان أو تطوعا . وقد اختلف في الزوج هل يجوز له أن يدفع زكاته إلى زوجته؟ فقال ابن النذر : أجمعوا على أن الرجل لا يعطى زوجته من الزكاة شيئا لأن نفقتها واجبة عليه ، ويمكن أن يقال إن التمثيل بالوجوب

في حجبورها، ولا تخبر من نحن، فدخل بلال فسأله، فقال له: من ما؟ فقال:
امرأة من الأنصار وزينب، فقال: أي الزينب؟ فقال: امرأة عبد الله،
فقال: لما أجزان أجر القرابة وأجر الصدقة؟ متفق عليه.

ولفظ البخاري «أيجزى» عن أن أنفق على زوجي وعلى أيتام لي في حجري؟». (١٠١٣)
وعن سليمان بن عامر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «الصدقة على
المسكين صدقة، وهي على ذي الرحم ثنتان: صدقة وصلة» رواه أحمد
وابن ماجه والترمذي.

(١٠١٤) وعن أبي أيوب قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «إن أفضل
الصدقة، الصدقة على ذي الرحم الكاشح» رواه أحمد، وله مثله من حديث
ابن حزم.

(١٠١٥) وعن ابن عباس قال: «إذا كان ذوو قرابة لا تعولهم فأعطهم من زكاة مالك،
وإن كنت تعولهم فلا تعطهم ولا تجعلها لمن تعول» رواه الأثرم في سننه.

على الزوج لا يوجب امتناع الصرف إليها؛ لأن نفقتها واجبة عليه غنية كانت أو فقيرة
فالصرف إليها لا يسقط عنه شيئا (قوله الكاشح) هو المضر للعداوة. قال الشوكاني:
قد استدلل بالحديثين (١٠١٣) و (١٠١٤) على جواز صرف الزكاة إلى الأقارب
سواء كانوا ممن تازم لهم النفقة أم لا؛ لأن الصدقة المذكورة فيها لم تقيد بصدقة التطوع
وقد روى عن مالك أنه يجوز الصرف في بني البنين وفيما فوق الحد والجدة، وأما غير
الأصول والفصول من القرابة الذين تلزم نفقتهم، فذهب مالك والشافعي وغيرهما إلى أنه
يجزى الصرف إليهم، ويؤيد الحواجز ما جاء في البخاري عن أبي سعيد أن النبي صلى الله
عليه وسلم قال لما «زوجك ووليك أحق من تصدقت عليهم» قال الشوكاني: وترك
الاستفصال في مقام الاحتمال ينزل منزله العموم في المقال كما سلف، ثم الأصل عدم المناع
فمن زعم أن القرابة أو وجوب النفقة مانعان فعليه الدليل ولا دليل.

باب: في زكاة الفطر

- (١٠١٦) قال الله تعالى : « قد أفلح من تزكى . وذكر اسم ربه فصلى » .
- (١٠١٧) عن كثير بن عبد الله عن أبيه عن جده أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن هذه الآية فقال : « زات في زكاة الفطر » رواه ابن خزيمة .
- (١٠١٨) وعن ابن عباس قال : « فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر طهرة للصائم من اللغو والرفث وطعمة للمساكين ، من أداها قبل الصلاة فهي زكاة مقبولة ، ومن أداها بعد الصلاة فهي صدقة من الصدقات » رواه أبو داود وابن ماجة والحاكم ومجحه .
- (١٠١٩) وعن ابن عمر قال : « فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر من رمضان صاعا من شعير على العبد والحر والذكر والأنثى ، والصغير

باب: في زكاة الفطر: (قوله في حديث (١٠١٨) وحديث (١٠١٩) فرض) يدل على أن صدقة الفطر من الفرائض وهي واجبة عند الأئمة الأربعة على كل مسلم ذكر أو أنثى كبير أو صغير حر أو عبد ، وهي على الصبي من ماله إن ملك شيئا . وإلا فعلى من عليه نفقته ، وعلى السيد إخراجها من عبده . وقوله (طهرة) أى تطهير النفس . والرفث هنا: هو الفحش . والطعمة: الطعام وقوله (من أداها قبل الصلاة الخ) أى قبل صلاة العبد . (قوله فهي زكاة مقبولة) المراد بالزكاة صدقة الفطر . قال الشوكاني : والظاهر أن من أخرج الفطرة بعد صلاة العيد كان كمن لم يخرجها باعتبار اشتراكهما في ترك هذه الصدقة الواجبة ، وقد ذهب الجمهور إلى أن إخراجها قبل صلاة العيد إنما هو مستحب فقط ، وجزموا بأنها تجزئ إلى آخر يوم الفطر ، والحديث يردّ عليهم . وأما تأخيرها عن يوم العيد ، فقال ابن رسلان : إنه حرام بالاتفاق لأنها زكاة فوجب أن يكون في تأخيرها إثم كما في إخراج الصلاة عن وقتها ، ويدخل وقت وجوبها بغروب شمس ليلة العيد ، وقيل بطلوع فجره ، ويمتد إلى غروبه ، وقد استدلوا على الوقت بقوله (زكاة الفطرة) فقالوا إن وقت وجوبها غروب الشمس ليلة الفطر لأنه وقت الفطر من رمضان ، ومن قال وجوبها بطلوع الفجر من يوم العيد استدل بأن الليل ليس محلا للصوم وإنما يتبين الفطر الحقيقي بالأكل بعد طلوع الفجر . واستدل بحديث ابن عمر (١٠١٩) على كراهة

والكبير من المسلمين » رواه الجماعة ، وزاد البخارى . « وكانوا يطون قبل
القطر بيوم أو يومين » .

(١٠٢٠) وعن أبى سعيد قال : « كنا نخرج زكاة القطر صاعا من طعام ، أو صاعا من
شعير ، أو صاعا من تمر ، أو صاعا من أقط ، أو صاعا من زبيب » أخرجه
البخارى ومسلم .

وفى رواية : حتى قدم علينا معاوية حاجاً أو معتمراً فكلم الناس على
المنبر ، ومما كلمهم به : إني أرى مدين من سمراء الشام تعدل صاعا من تمر ،
فأخذ الناس بذلك ، قال أبو سعيد : فأما أنا فلا أزال أخرجه كذلك .

تأخيرها عن الصلاة . وحمله ابن حزم على التحرر .

قوله فى حديث (١٠١٩) صاعاً أى قدره عن كل فرد صاع وهو أربعة أمداد . قال
صاحب الكنز : وقدر الصاع بالكيل المصرى قدح وثلاث ، وعقد للمالكية قدحان ،
وعند الشافعية أربع حفنات يكفى الرجل المعتدل ، وقدحان وثلاث عند الحنفية .
فيخرج الصاع حاً أو دقيقاً بقدره عند بعضهم ، ويمحور لإخراج قيمته تقداً عند
الحنفية ، ويشترط فى إخراجها أن تكون فاضلة عن نفقته وعياله ، بل واشترط
الحنفية فى وحبها أن يكون مالكا للنصاب ، وقوله (على العبد والحر) يدل على وجوب
الزكاة على العبد والحر ، وقوله (والذكر والأنثى) يدل على وجوب الزكاة عليهما .
واختلفوا فى العبد أخرج هو عن نفسه أو تجب زكاته على سيده ، فذهب الجمهور على أن
زكاة العبد واجبة على سيده واستدلوا بحديث « ليس على الرء فى عبده ولا فرسه صدقة إلا
صدقة القطر » وقالوا بوجوب الزكاة على المرأة سواء كان لها زوج أم لا وبه قال الثورى
وأبو حنيفة وابن المنذر . وقال مالك والشافعى والليث وأحمد : تجب على زوجها تبعاً
للفقة ، وقوله (والصغير والكبير) يدل على وجوبها على الصغير أيضاً ، والمحاطب
بإخراجها وليه إن كان للصغير مال وإلا وجبت على من تتركه نفقته وإلى هذا ذهب
الجمهور . وقوله (يوم أو يومين) يدل على جواز تعجيل الفطرة قبل يوم القطر ، وقد
جوزه الشافعى من أول رمضان إلخ ، وجوز أبو حنيفة وأبو العباس وغيرها تعجيلها
ولو إلى عامين عن البدن الموجود .

وقال السرخى وأحمد بن حنبل : لا تقدم على وقت وحبها إلا ما يتفر كيوم أو يومين .

(١٠٢١) وعن أبي سعيد قال : « ما أخرجنا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا صاعا من دقيق ، أو صاعا من تمر ، أو صاعا من سلت ، أو صاعا من زبيب ، أو صاعا من شعير ، أو صاعا من أقط » رواه الدارقطني .

(١٠٢٢) وعن ابن عمر « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر بزكاة الفطر أن تؤدى قبل خروج الناس إلى الصلاة » رواه الجماعة إلا ابن ماجه .

(١٠٢٣) وعن إسحاق بن سليمان الرازي قال : « قلت لمالك بن أنس : أبا عبد الله كم قدر صاع النبي صلى الله عليه وسلم ؟ قال : خمسة أرتال وثلاث بالعراقي أنا حرزته . فقلت : أبا عبد الله خالفت شيخ القوم ، قال من هو ؟ قلت أبو حنيفة يقول : ثمانية أرتال ، فنضب غضبا شديدا ثم قال جلسائنا يا فلان هات صاع جدك ، يا فلان هات صاع عمك ، يا فلان هات صاع جدتك ، قال إسحق فاجتمعت آصع ، فقال ما تحفظون في هذا ؟ فقال هذا : حدثني أبي عن أبيه أنه كان يؤدى بهذا الصاع إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، وقال هذا : حدثني أبي عن أخيه أنه كان يؤدى بهذا الصاع إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، وقال الآخر : حدثني أبي عن أمه أنها أدت بهذا الصاع إلى النبي صلى الله عليه وسلم ؛ فقال مالك : أنا حرزت هذه فوجدتها خمسة أرتال وثلاثا » رواه الدارقطني .

تدل رواية (١٠٢٣) على مقدار الصاع ، وهي مشهورة ؛ وللبخاري عن مالك عن نافع عن ابن عمر « أنه كان يعطى زكاة رمضان عند النبي صلى الله عليه وسلم بالمد الأول » ولم يختلف أهل المدينة في الصاع وقدره كما قال أهل الحجاز خمسة أرتال وثلاث بالعراقي ، وفل العراقيون ومنهم أبو حنيفة ثمانية أرتال ، وهو قول مردود تدفعه هذه القصة للمستد إلى صيعان الصحابة التي قررها النبي صلى الله عليه وسلم .

كتاب الصيام

باب فرضية الصوم

(١٠٢٤) قال الله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم لعلكم تتقون . أياما معدودات » .

(١٠٢٥) « شهر رمضان الذي أنزل فيه القرآن هدى للناس وبينات من الهدى والفرقان ، فمن شهد منكم الشهر فليصمه » روى في حديث طويل .

(١٠٢٦) عن أنس بن مالك « أنه جاء رجل من أهل البادية فقال للنبي صلى الله عليه وسلم : زعم رسولك أن علينا صوم شهر رمضان في سنتنا ، قال صدق ، قال فبالذي أرسلك الله أسرك بهذا ؟ قال نعم » رواه الخمسة إلا أبا داود .

باب ما يثبت به الصوم والفطر من الشهور

(١٠٢٧) عن ابن عمر قال : « تراءى الناس الهلال فأخبرت رسول الله صلى الله عليه وسلم أى رأيته فصام وأمر الناس بصيامه » رواه أبو داود والدارقطني وقال نفرد به مروان بن محمد عن ابن وهب وهو ثقة ، وأخرجه أيضا الدارمي وابن حبان والحاكم وصحاحه وصححه ابن حزم .

(١٠٢٨) وعن عكرمة عن ابن عباس قال : « جاء أعرابي إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : إني رأيت الهلال يعني رمضان فقال : أتشهد أن لا إله إلا الله ؟ قال : نعم ،

كتاب الصيام

باب فرضية الصوم : (قوله تعالى كتب عليكم الصيام) أى فرض عليكم (كما كتب على الذين من قبلكم) من أهل الكتاب ، (أياما معدودات) هى شهر رمضان (قوله فليصمه) جاء بلام الأمر ، فتفيد أن الصوم فرض فى رمضان ، ومن النصوص الدالة على فرضيته كونه ركنا من أركان الإسلام .

باب ما يثبت به الصوم والفطر من الشهور : الحديثان (١٠٢٧ و ١٠٢٨) المذكوران

فى الباب يدلان على أنها تقبل شهادة الواحد فى دخول رمضان ، وإلى ذلك ذهب ابن المبارك وأحمد بن حنبل . والشافعى فى أحد قوليه ، وقال النووي : هو الأصح ،

قال : أنشهد أن محمدا رسول الله ؟ قال نعم ، قال يا بلال أذن في الناس فليصوموا غداً » رواه الحمزة إلا أحد .

ورواه أبو داود أيضاً من حديث حماد بن سلمة عن سماك عن عكرمة مرسلًا بمعناه ، قال « فأمر بلالاً فنادى في الناس أن يقوموا وأن يصوموا » .
(١٠٢٩) وعن ربيع بن حراش عن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قال :

« اختلف الناس في آخر يوم من رمضان ، فقدم أعرابيان فشهدا عند النبي صلى الله عليه وسلم بالله لأهل الهلال أمس عشية ، فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم الناس أن يفطروا » رواه أحمد وأبو داود . زاد في رواية « وأن يغدوا إلى مصلاتهم » .

(١٠٣٠) وعن عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب أنه خطب في اليوم الذي شك فيه فقال : ألا إني جالست أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وسألتهم وأنهم حدثوني أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته وانسكوا لها ، فإن غم عليكم فأتوا ثلاثين يوماً ، فإن شهد شاهدان

وقال مالك والليث والشافعي في أحد قوليه وغيرهم إنه لا يقبل الواحد بل يعتبر الاثنان ، واستدلوا بحديث عبد الرحمن الآتي (١٠٣٠) وحديث أمير مكة الآتي (١٠٣١) ، وتأولوا الحديثين المتقدمين باحتمال أن يكون قد شهد عند النبي صلى الله عليه وسلم غيرهما . وأجاب الأولون بأن التصريح بالاثنتين في الإفطار ، غاية ما فيه المنع من قبول الواحد بالمفهوم ، وحديثا الباب يدلان على قبوله بالمتطوق ، ودلالة المتطوق أرجح . قال الشوكاني : وأما التأويل بالاحتمال المذكور فتعسف وتجاوز لوصح اعتبار مثله لكان مقضياً إلى اطراح أكثر الشريعة ، وحكي في البحر عن جعفر الصادق وأبي حنيفة أنه يقبل الواحد في اليم لاحتمال خفاء الهلال عن غيره ، لا الصحو ، فلا يقبل إلا جماعة بعد خفائه ، وحكي في البحر عن التمرة جميعاً والمقهاء أنه لا يكفي الواحد في هلال شوال . قال النووي في شرح مسلم : لا تجوز شهادة عدل واحد على هلال شوال عند جميع العلماء إلا أبا ثور فجوزه بعدله . الحديث (١٠٢٩) يدل على قبول شهادة الأعراب وأنه يكفي بظاهر الإسلام ، وقد استدلل به على اعتبار شهادة الاثنتين في الإفطار .

وقوله في حديث (١٠٣٠) انسكوا لها) هو أعم من قوله « صوموا لرؤيته » لأن النسك في اللغة العبادة ، وكل حق لله تعالى كذا في القاموس (قوله فأتوا ثلاثين يوماً) فيه

مسلمان فصوموا وأفطروا» رواه أحمد، ورواه النسائي ولم يقل فيه مسلمان .
(١٠٣١) وعن أمير مكة الحارث بن حاطب قال : « عهد إلينا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نسلك للرؤية ، فإن لم نره وشهد شاهدا عدل نسكتا بشهادتهما » رواه أبو داود والدارقطني وقال هذا إسناد متصل صحيح .

يوم النسيم والشك

(١٠٣٢) عن ابن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « إذا رأيتموه فصوموا ، وإذا رأيتموه فأفطروا ، فإن غم عليكم فاقدروا له » أخرجهما والنسائي وابن ماجه . وفي لفظ « الشهر تسع وعشرون ليلة ، فلا تصوموا حتى تروه ، فإن غم عليكم فأكلوا العدة ثلاثين » رواه البخاري .

الأمر بإتمام العدة ، وقوله (مسلمان) يدل على عدم قبول شهادة الكافر في الصيام والإفطار ، وقد استدلل بالحديثين (١٠٣٩) و(١٠٣٠) على اشتراط العدد في شهادة الصوم والإفطار ، وقد تقدم ذكره (قوله شاهدا عدل) قال الشوكاني : فيه دليل على اعتبار العدالة في شهادة الصوم . وعارض ذلك من لم يشترط العدالة بحديث الأعرابي (١٠٢٨) فإن النبي لم يختبره بل اكتفى بمجرد الطق بالشهادتين . وأجيب بأنه أسلم في ذلك الوقت والإسلام يجب ما قبله فهو عدل بمجرد تكلمه بكلمة الإسلام .

يوم النسيم والشك : قال الشوكاني : وظاهره إعجاب الصوم حين الرؤية متى وجدت ليلا أو نهارا لكنه محمول على صوم اليوم المستقبل ، وهو ظاهر في الهوى عن ابتداء صوم رمضان قبل رؤية الهلال فيدخل فيه صورة النسيم وغيرها ، ولو وقع الاقتصار على هذه الجنا لكفى ذلك لمن تمسك به . لكن اللفظ الذي رواه أكثر الرواة أوقع له خالف شية ، وهو قوله « فإن غم عليكم فاقدروا له » فاحتمل أن يكون المراد التفرقة بين النسيم أو النسيم ، فيكون التطبيق على الرؤية متعلقا بالنسيم ، وأما النسيم فله حكم آخر . ويحتمل أن لا تفرقة ، ويكون الثاني مؤكدا للأول ، وإلى الأول ذهب أكثر الخلفاء ، وإلى الثاني ذهب الجمهور ، فقالوا : المراد بقوله « فاقدروا له » أي قدروا أول الشهر واحسبوا تمام الثلاثين . ويرجع هذه الروايات للنسابة بأكمال العدة ثلاثين (قوله فإن غم) أي حال بينكم وبينه سحاب أو نحوه (قوله الشهر تسع وعشرون) وقوله (فلا تصوموا حتى تروه) قال الشوكاني : ليس المراد تطبيق الصوم بالرؤية في كل أحد . بل

وفي لفظ « أنه ذكر رمضان فضرب يديه فقال الشهر هكذا وهكذا ،
ثم عقد إبهامه في الثالثة صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته ، فان غم عليكم
فاقدروا ثلاثين » رواه مسلم . وفي رواية أنه قال « إنما الشهر تسع
وعشرون فلا تصوموا حتى تروه ، فان غم عليكم فاقدروا له » رواه مسلم .
(١٠٣٣) وعن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « صوموا لرؤيته
وأفطروا لرؤيته ، فان غيبي عليكم فأكلوا عدة شعبان ثلاثين » رواه البخاري
ومسلم ، وقال « فان غيبي عليكم فعدوا ثلاثين » .

وفي لفظ « صوموا لرؤيته ، فان غمى عليكم فعدوا ثلاثين » رواه أحمد .
وفي لفظ « إذا رأيتم الهلال فصوموا وإذا رأيتموه فأفطروا ، فان غم عليكم
فعدوا ثلاثين يوما » رواه أحمد وابن ماجه ومسلم والنسائي .
(١٠٣٤) وعن ابن عباس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « صوموا لرؤيته
وأفطروا لرؤيته ، فان حال بينكم وبينه سحب فكلوا العدة ثلاثين ولا
تستقبلوا الشهر استقبالا » . وفي لفظ « لا تقدموا الشهر بصيام يوم ولا يومين
إلا أن يكون شيئا يصومه أحدكم ، ولا تصوموا حتى تروه ثم صوموا حتى
تروه ، فان حال دونه غمامة فأتموا العدة ثلاثين ثم أفطروا » رواه أبو داود .

المراد بذلك رؤية البعض : إما واحد أو اثنين كما تقدم الكلام على ذلك ، وحدث
أبي هريرة (١٠٣٣) يدل كما قال الشوكاني : على أنه يجب على من شاهد الهلال أو أخبره
من شاهده أن يكمل عدة شعبان ثلاثين يوما ثم يصوم ، ولا يجوز له أن يصوم يوم
الثلاثين من شعبان خلافا لمن قال يصوم يوم الشك ، وسيأتي ذكرهم ، ويكمل عدة رمضان
ثلاثين يوما ثم يفطر ، ولا خلاف في ذلك . وحدث ابن عباس (١٠٣٤) يدل على النع
من صوم الشك . قال النووي : وبه قال الشافعي ومالك والجمهور . قال الشوكاني :
ذهب جماعة من الصحابة إلى صومه وجماعة من التابعين أيضا ، وقد استدلل ابن القيم
في هذه الرواية عن الصحابة القائلين بصومه . وقال ابن عبد البر : ومن روى عنه كراهة
صوم يوم الشك عمر بن الخطاب ، وعلي بن أبي طالب وعبد الله بن مسعود وحذيفة وابن
عباس وأبو هريرة وأنس بن مالك .

(١٠٣٥) وعن عائشة قالت : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يتحفظ من هلال شعبان ما لا يتحفظه من غيره يصوم لرؤية رمضان ، فان غم عليه عدّ ثلاثين يوما ثم صام » رواه أبو داود والدارقطني وأحمد ، وقال الدارقطني إسناده حسن صحيح .

(١٠٣٦) وعن عمار بن ياسر قال : « من صام اليوم الذي يشك فيه فقد عصى أبا القاسم محمدا صلى الله عليه وسلم » رواه الخمسة إلا أحمد وصححه والترمذي وهو للبخاري تعليقا .

(١٠٣٧) وعن كريب أن أم الفضل بعثته إلى معاوية بالشم قال : « قدمت الشام فقضيت حاجتها ، واستهل على رمضان وأنا بالشم فرأيت الهلال ليلة الجمعة ثم قدمت المدينة في آخر الشهر ، فسألني عبد الله بن عباس ثم ذكر الهلال ثم قال متى رأيتم الهلال ؟ قلت رأيناه ليلة الجمعة ، قال : أنت رأيته ؟ قلت نعم ، وراه الناس وصاموا وصام معاوية ، قال : لكننا رأيناه ليلة السبت ، فلا نزال نصومه حتى نكمل ثلاثين أو نراه ، قلت : ألا نكتفي

والحاصل أن الصحابة كانوا مختلفين في ذلك .

قد تمسك بهذا الحديث (١٠٣٧) من قال : إنه لا ياتزم أهل بلد رؤية أهل بلد غيرها . وقد اختلفوا في ذلك على أقوال : أحدها أنه يعتبر لكل أهل بلد رؤيتهم ولا ياتزمهم رؤية غيرهم . حكاه ابن المنذر عن أهل العلم . وثانها أنه لا ياتزم أهل بلد رؤية غيرهم إلا أن يثبت ذلك عند الإمام الأعظم فيأزم الناس كلهم لأن البلاد في حقه كالبلد الواحد ؛ إذ حكمه نافذ في الجميع قاله ابن الماجشون . وثالثها أنها إن تقاربت البلاد كان الحكم واحدا ، وإن تباعدت فوجهان : لا يجب عند الأكثر قاله بعض الشافعية . واختار أبو الطيب وطائفة الوجوب ، وحكاه البغوي عن الشافعي . وفي ضبط المعد أوجه : أحدها اختلاف المطالع . قطع به العراقيون والصيدلاني وصححه النووي في الروضة وشرح المذهب . وثانها مسافة القصر ، قطع به البغوي وصححه الرافعي والنووي . وثالثها باختلاف الأقاليم ، حكاه في الفتح . والحاصل حسب ما قال صاحب الكنز أن للمطالع تخطف فربط كل جهة بمطامها

برؤية معاوية وصيامه ؟ فقال : لا : هكذا أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم « رواه الجماعة إلا البخارى وابن ماجه .

باب وجوب النية من الليل

(١٠٣٨) عن ابن عمر عن حفصة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « من لم يجمع الصيام قبل الفجر فلا صيام له » رواه الخمسة .

(١٠٣٩) وعن عائشة قالت : « دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم

فقال : هل عندكم من شيء ؟ قلنا : لا ، فقال : فإني إذن صائم ، ثم أتانا

يوما آخر قلنا : يا رسول الله أهدي لنا حيس ، فقال : أرنيه فلقد

أصبحت صائما ، فأكل » رواه الجماعة إلا البخارى . وزاد النسائى « ثم قال :

إنما مثل صوم التطوع مثل الرجل يخرج من ماله الصدقة ، فإن شاء

أخف وأحكم ، فإذا ثبتت رؤية الهلال في جهة وجب على أهل الجهة القرية مها من كل ناحية أن يصوموا والقرب يحصل باتحاد الموضع . وقال الجمهور : إذا ثبتت رؤية الهلال في بلد وجب على المسلمين العمل بها .

باب وجوب النية من الليل : (قوله من لم يجمع) أى يعزم ، من أجمع أمره : إذا صمم

أو عزم عليه ، وقال المنذرى : من الاجماع ، وهو إحكام النية والعزيمة . والحديث فيه

دليل على وجوب تبين النية وإيائها في أى جزء من أجزاء الليل ، وقد ذهب إلى

ذلك ابن عمر وجابر بن يزيد من الصحابة والناصر والمؤيد بالله ومالك والليث ولم يفرقوا بين

الفرض والنفل . وقال أبو طلحة وأبو حنيفة والشافعى وأحمد بن حنبل وغيرهم : إنه لا يجب

التبين في التطوع . وروى عن عائشة أنها تصح النية بعد الروال . وروى عن علي عليه السلام

وإن مسعود والنخعي أنه لا يجب التبين إلا في صوم القضاء والنذر المطلق والكفارات

وإن وقت النية في غير هذه من غروب شمس اليوم الأول إلى بقية من نهار اليوم الذى

صامه . وقال مالك تكفى نية صوم رمضان في أول ليلة منه لأن الشهر كله فرض واحد .

ولفظ النية كقوله : بويت صوم غد عن أداء فرض رمضان لله تعالى ، أو نويت صوم

غد عن قضاء رمضان أو عن الكفارة مثلا ، فلا بد من تعيين الصوم ، وقوله (حيس)

هو طعام يجمع من التمر والسمن والأفط أو الدقيق . واستدل بحديث عائشة (١٠٣٩) من قال إنه لا يجب تبين النية في صوم التطوع . وهم الجمهور كما قال النووي . وفيه

أمضاهما ، وإن شاء حبسها . وفي لفظ له أيضا « قال : يا عائشة إنما منزلة من صام في غير رمضان أو في التطوع بمنزلة رجل أخرج صدقة ماله فجاد منها بما شاء فأمضاه وبخل منها بما شاء فأمسكه » قال البخاري : وقالت أم الدرداء : « كان أبو الدرداء يقول : عندكم طعام ؟ فان قلنا : لا ، قال فاني صائم يومى هذا » قال : وفضل أبو طلحة وأبو هريرة وابن عباس وحذيفة رضى الله عنهم

باب وقت الصوم والإفطار والسحور

(١٠٤٠) قال الله تعالى : « وكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر ثم أتموا الصيام إلى الليل » .

(١٠٤١) عن عمر رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إذا أقبل الليل وأدبر النهار وعابت الشمس فقد أفطر الصائم » متفق عليه .

(١٠٤٢) وعن سمرة بن جندب رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لا يفرنكم من سحوركم أذان بلال ولا يبيض الأفق المستطيل هكذا حتى يستطير هكذا » رواه البخاري .

دليل على أنه يجوز للتطوع بالصوم أن يفطر ، ولا يلزمه الاستمرار على الصوم وإن كان أفضل بالاجماع . ومن أفطر في التطوع لم يجب عليه القضاء ، وإليه ذهب الجمهور . واستدل أبو حنيفة ومالك والحسن البصري بوجوب القضاء بما وقع في رواية « واقضى يوما مكانه » ولكن قال الدارقطني والبيهقي بحد ما رواها : إن هذه الزيادة غير محفوظة .

باب وقت الصوم والإفطار والسحور : قال الطبري : اختلف أهل التأويل في تأويل قوله تعالى (حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر) فقال بعضهم : يعني قوله الخيط الأبيض : ضوء النهار ، وقوله الخيط الأسود : سواد الليل ، انظر حديث (١٠٤٣) (قوله إذا أقبل الليل) زاد البخاري في رواية « من هاهنا وأشار بأصبعه قبل المشرق » ، وناراد وجرد الظلمة . وقوله (وأدبر النهار) زاد البخاري « من ههنا » ، يعني من جهة المغرب . وقوله (فقد أفطر الصائم) أى دخل في وقت العصر أو صر مفعلا في الحكم (قوله لا يفرنكم) أى لا تمنعكم (قوله ولا يبيض الأفق) أى لا تمتد من الأرض إلى السماء . فانه الفجر الكاذب : لأنه بذهب وتقه ظلمة ، وقوله (حتى يستطير هكذا) وحكاة حماد

وفي لفظ الترمذى « لا يمنعكم من سحوركم أذان بلال ولا الفجر المستطيل ، ولكن الفجر المستطيل في الأفق » .

(١٠٤٣) وعن عدى بن حاتم قال : « لما نزلت حتى يقين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر قلت : يا رسول الله إني أجمل تحت وسادتي عقالين : عقالا أبيض ، وعقالا أسود ، أعرف الليل من النهار » زاد في رواية « فجئت أنظر في الليل فلا يستبين لى ، فقال عليه الصلاة والسلام : إن وسادتك لمريض ، إنما هو سواد الليل وبياض النهار » .

(١٠٤٤) وعن زيد بن ثابت « أنه كان بين تسحره صلى الله عليه وسلم ودخوله الصلاة قدر ما يقرأ الرجل خمسين آية » .

باب آداب الإفطار والسحور

(١٠٤٥) عن سهل بن سعد أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لا يزال الناس بخير ما عجلوا الفطر » متفق عليه .

(١٠٤٦) وعن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « يقول الله عز وجل : إن أحب عبادى إلى أن أجعلهم فطراً » رواه أحمد والترمذى .

بيده ، يعنى معترضا (الفجر المستطيل) : هو الفجر الممتد من الأرض إلى السماء ، (والهجر للمستطيل في الأفق) : أى المنتشر فيه عرضا ، قال صاحب التاج : فالهجر الصادق بياض الأفق اشرقى تمتد من الشمال إلى الجنوب وينتشر بمرعة . وربما تلون بحمرة حتى يظهر النهار ، ولأبى داود والترمذى « كلوا واشربوا ولا يمنعكم الساطع المصعد حتى يعترض لكم الأحمر » أى يظهر بياضه في أول الوقت (قوله إن وسادتك لمريض) أى إلك عريض الوسادة ، أو كثير النوم .

باب آداب الإفطار والسحور : قال ابن عبد البر : أحاديث تعجيل الإفطار وتأخير السحور صحاح متواترة (قوله ما عجلوا الفطر) فلا يزال الناس بخير ما داموا يبادرون بالإفطار بعد تحقق الوقت وغروب الشمس إذا رأوه أو أخبرهم به عدل أو عدلان . ومه الساعات المحرمة للضيطة .

(١٠٤٧) وعن أنس قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يفطر على رطبات قبل أن يصل ، فان لم تكن رطبات فتمرات ، فان لم تكن تمرات حسا حسوات من ماء » رواه أبو داود وأحمد والترمذي .

(١٠٤٨) وعن سلمان بن عمار الضبي قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « إذا أفطر أحدكم فليفطر على تمر ، فان لم يجد فليفطر على ماء ، فانه طهور » رواه الخمسة إلا النسائي .

(١٠٤٩) وعن معاذ بن زهرة « أنه بلغه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا أفطر قال : اللهم لك صمت ، وعلى رزقك أفطرت » رواه أبو داود .

(١٠٥٠) وعن أبي خزيمة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول « لا تزال أمتي بخير ما أخرجوا السحور وعجلوا الفطر » رواه أحمد .

(١٠٥١) وعن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « تسحروا فان في السحور بركة » رواه الجماعة إلا أبا داود .

(١٠٥٢) وعن عمرو بن العاص قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « إن فصل ما بين صيامنا وصيام أهل الكتاب أكلة السحور » رواه الجماعة إلا البخاري وابن ماجه .

وحديث أنس وسلمان (١٠٤٧) و(١٠٤٨) يدلان على مشروعية الإفطار بالتمر ، فإن عدم قلما . وحديث أنس فيه دليل على أن الرطب من التمر أولى من اليابس فيقدم عليه إن وجد وحديث معاذ (١٠٤٩) فيه دليل على أنه يشرع للصائم أن يدعو عند إفطاره بما اشتمل عليه من الدعاء (قوله حسا حسوات) أي شرب شربات . والحسوة بالضم : جرعة من الشراب . وبالفتح : المرة الواحدة من حسا المرق أي شربه شيئا بعد شربه . وحديث أبي ذر (١٠٥٠) يدل على مشروعية تأخير السحور ، وحديث أنس (١٠٥١) يدل على مشروعية التسحر ، وقد قل ابن المنذر الإجماع على ندية السحور ، وليس بواجب لما ثبت عنه صلى الله عليه وسلم وعن أصحابه أنهم واصلوا ، انظروا ب وصال الصوم . وأقل ما يحصل به التسحر كما قال الشوكاني : ما يتأوله المؤمن من مأكول أو مشروب ولو جرعة من ماء كالحاء في رواية ابن عمر عند ابن حبان « تسحروا ولو جرعة من ماء » .

باب أسباب الفطس

(١٠٥٣) قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : « وَعَلَى الَّذِينَ يَطِيقُونَهُ فِدْيَةُ طَعَامٍ مَسْكِينٍ ، فَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا

فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ ، وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ » .

(١٠٥٤) عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ قَالَ : « لَمَّا نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ : وَعَلَى الَّذِينَ يَطِيقُونَهُ

فِدْيَةُ طَعَامٍ مَسْكِينٍ ، كَانَ مِنْ أَرَادَ أَنْ يَفْطُرَ وَيَفْتَدِيَ حَتَّى أَنْزَلَتْ الْآيَةُ الَّتِي

بَعْدَهَا فَتَسَخَّطَهَا » رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ إِلَّا أَحْمَدَ .

(١٠٥٥) وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى عَنْ مَعَاذِ بْنِ جَبَلٍ بَنِيهِ حَدِيثُ سَلَمَةَ ، وَفِيهِ :

« ثُمَّ أَنْزَلَ اللَّهُ : فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمْ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ ، فَأُثِّبَتِ اللَّهُ صِيَامَهُ عَلَى الْمُقِيمِ

الصَّحِيحِ ، وَرَخَّصَ فِيهِ لِلْمَرِيضِ وَالْمَسَافِرِ ، وَثُبِتَ الْإِطْعَامُ لِلْكَبِيرِ الَّذِي

لَا يَسْتَطِيعُ الصِّيَامَ » مَخْتَصَرٌ لِأَحْمَدَ وَأَبِي دَاوُدَ .

باب أسباب الفطر : تفسير وعلى اللطيقين للصيام إن أنطروا (فدية طعام

مسكين) أى جزاء لما وقع من تقصير في العبادة وهي نصف صاع من بر أو صاع من غيره

عند فقهاء العراق ، ومدّ عند فقهاء الحجاز ، أو فطور فقير وسحوره عند ابن عباس (فمن

تطوع خيرا) أى برّ الفقراء وزاد في إعطائه فله ثوابه ، على أن الصوم أفضل . وذكر الطبري

في تفسيره قال : وقال الآخرون بمن قرأ ذلك : وعلى الذين يطيقونه لم يسخ ذلك ولا شيء .

منه ، وهو حكم مثبت من لدن نزلت هذه الآية إلى قيام الساعة ، وقالوا إنما تؤويل ذلك :

وعلى الذين يطيقونه في حال شبابهم وحداتهم ، وفي حال صحته وقوتهم إذا مرضوا وكبروا

فمجزوا من الكبر عن الصوم فدية طعام مسكين . ويدل حديث عطاء عن ابن عباس

(١٠٥٦) على ذلك قال : وأما قراءة من قرأ (وعلى الذين يطوقونه) أى يطيقونه فقراءة

المصاحف وليس بين أهل الإسلام خلاف في ذلك . وقال وأولى هذه الأقوال تأويل الآية فقوله

(وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين) منسوخ بقوله تعالى ذكره « مَنْ شَهِدَ الشَّهْرَ

الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ » لأن الهاء التي في قوله « وعلى الذين يطيقونه » من ذلك الصيام ؛ ومعناه

وعلى الذين يطيقون الصيام فدية طعام مسكين ، فإذا كان ذلك كذلك . وكان

الجميع من أهل الإسلام مجمعين على أن من كان مطيقا من الرجال الأصحاء المقيمين غير

المسافرين صوم شهر رمضان فقير جائز له الإفطار فيه والافتداء منه بطعام مسكين كان

معلوما أن الآية منسوخة ويؤيد هذا القول حديث سلمة (١٠٥٤) و (١٠٥٥) وغيرها

(١٠٥٦) وعن عطاء سمع ابن عباس يقرأ «وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين . قال ابن عباس : ليست بمنسوخة هي للشيخ الكبير والمرأة الكبيرة لا يستطيعان أن يصوما فيطمان مكان كل يوم مسكينا » رواه البخاري .

باب الفطر والصوم في السفر

(١٠٥٧) قال الله تعالى : « ومن كان مريضا أو على سفر فعدة من أيام أخر ، يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر » .

(١٠٥٨) عن عائشة « أن حمزة بن عمرو الأسلمي قال للنبي صلى الله عليه وسلم : اصوم في السفر ؟ وكان كثير الصيام ، فقال : إن شئت فصم ، وإن شئت فأفطر » رواه الجماعة .

(١٠٥٩) وعن أبي الدرداء قال : « خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في حر شديد حتى أن كان أحدنا ليضع يده على رأسه من شدة الحر وما فينا صائم إلا رسول الله صلى الله عليه وسلم وعبد الله بن رواحة » متفق عليه .

(١٠٦٠) وعن جابر قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفر فرأى زحاما

من الأخبار . قال الأستاذ الشيخ محمد عبيد في تفسير قوله تعالى «وعلى الذين يطيقونه» الخ وهو من لا يستطيع الصوم إلا بمشقة شديدة . قال الأستاذ : الإطاقة أدنى درجات المسكة والقدرة على الشيء ، فلا تقول العرب أطاق الشيء إلا إذا كانت قدرته عليه في نهاية الضعف بحيث يتحمل به مشقة شديدة ، فالمراد بالذين يطيقونه هنا الشيوخ والضعفاء والحوامل والمرضع يخفف على الأجنة والأطفال ونحوهم كالفقعة الذين جعل الله معاشهم الدائم بالأشغال الشاقة كاستخراج الفحم الحجري من مناجم .

باب الفطر والصوم في السفر : تفسير : (ومن كان مريضا) أى مرضا يضر معه

الصوم أو يتكلف به (قوله أو على سفر) أى أو راكب سفر (قوله فعدة الخ) أى فأفطر فعليه صيام عدد فطره ، وقوله (من أيام أخر) أى سواء أيام مرضه وسفره .

يدل الحديث (١٠٥٨) على استواء الصوم والإفطار في السفر ، وليس فيه تصريح بأنه صوم رمضان ، فلا يكون فيه حجة على منع صوم رمضان في السفر . والحديث (١٠٥٩) يدل على أنه لا يكره الصوم لمن قوى عليه ، وحديث جابر (١٠٦٠) يدل على أن الصيام

ورجلا قد ظلل عليه فقال : ما هذا ؟ فقالوا صائم ، فقال : ليس من البر الصوم في السفر » متفق عليه .

(١٠٦١) وعن أنس قال : « كنا نسافر مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فلم يصب الصائم على الفطر ولا المفطر على الصائم » متفق عليه .

(١٠٦٢) وعن ابن عباس « أن النبي صلى الله عليه وسلم خرج من المدينة ومعه عشرة آلاف ، وذلك على رأس ثمان سنين ونصف من مقدمه للمدينة ، فسار بمن معه من المسلمين إلى مكة يصوم ويصومون حتى إذا بلغ الكديد : وهو ماء بين عسفان ، وقد أفطر وأفطروا » وإنما يؤخذ من أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بالآخر فالآخر متفق عليه .

في السفر لمن كان يشق عليه ليس بفضيلة . وقد اختلفوا في صوم المسافر والمريض هل يجزيه صومه عن فرضه أم لا ؟ فذهب الجمهور إلى أنه إن صام وقع صيامه وأجزأه ، وذهب أهل الظاهر إلا أنه لا يجزيه وأن فرضه هو أيام آخر . والسبب في اختلافهم تردد قوله تعالى « فمن كان منكم مريضا أو على سفر فعدة من أيام أخر » بين أن يعمل على الحقيقة فلا يكون هناك محذوف أصلا أو يعمل على المجاز فيكون التقدير فأفطر فعدة من أيام أخر ، وهذا الحذف في الكلام هو الذي يعرفه أهل صناعة الكلام بلحن الخطاب ، فمن حمل الآية على الحقيقة ولم يحملها على المجاز قل إن فرص المسافر عدة من أيام أخر لقوله تعالى « فعدة من أيام أخر » ومن قدر فأفطر ، قال إنما فرصه عدة من أيام أخر وكلا الفريقين يرجح تأويله ويقويه بالأحاديث الشاهدة لكلام المفهومين . فالجمهور يحجون لمذهبهم بما ثبت من حديث أنس (١٠٦١) وبما ثبت عنه أيضا أنه قال « كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يسافرون فيصوم بعضهم ويفطر بعضهم » وذهب الظاهرية إلى وجوب الإفطار في المرض والسفر ، والآية لا تدل على هذا ، وذهبوا إلى وجوب هذه العدة على المريض والمسافر وإن صام . قال الشيخ محمد عبده : والصواب أن من صام فقد أدى فرضه ، ومن أفطر وجب عليه القضاء وبذلك مضت السنة العملية انتهى ، وقد ورد في أحاديث كثيرة كحديث (١٠٥٩) و (١٠٦١) و (١٠٦٣) و (١٠٦٤) وغيرها من الأحاديث « أن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم منهم من كان يصوم في السفر ، ومنهم من كان يفطر ولم يصب الصائم على المفطر ، ولا للمفطر على الصائم » ، وقوله في حديث ابن عباس (١٠٦٢) « بالآخر فالآخر » أي المتأخر من فطره صلى الله عليه وسلم إذا علموه ناسخا

(١٠٦٣) وعن حمزة بن عمرو الأسلمي «أنه قال: يا رسول الله أجد منى قوة على الصوم في السفر فهل علي جناح؟ فقال: هي رخصة من الله تعالى، فمن أخذ بها فحسن، ومن أحب أن يصوم فلا جناح عليه» رواه مسلم والنسائي.

(١٠٦٤) وعن أبي سعيد قال: «سافرنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى مكة ونحن صيام قال: فزئنا منزلا، فقال رسول الله: إنكم قد دنوتم من عدوكم والفطر أقوى لكم فكان رخصة، فتنا من صام ومنا من أفطر، ثم زئنا منزلا آخر، فقال: إنكم مصبحو عدوكم والفطر أقوى لكم فأطروا فكانت عزيمة فأفطرنا، ثم لقد رأيتنا نصوم بعد ذلك مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في السفر» رواه أحمد ومسلم وأبو داود.

(١٠٦٥) قال: «وكان ابن عمرو بن عباس رضي الله عنهم يظفران، ويظفران في أربعة برد» رواه البخاري.

«وكان ابن عمر يخرج إلى الغابة فلا يقصر ولا يظفر» رواه أبو داود.

(١٠٦٦) وعن أسس قال: «كان النبي صلى الله عليه وسلم في سفر فصام بعضا وأفطر

أو راجعا مع جوار الأمرين، وإلا فلا. وقد اختلفوا أيضا في أفضلية الصوم أو الفطر في السفر: فقال، مالك وأبو حنيفة وغيرهم: إن الصوم أفضل لأنهم قالوا إنما هو رخصة له يسكان رفع للشقة عنه وما كان رخصة فالأفضل تركها واستدلوا بحديث حمزة (١٠٦٣) ومن قال بأفضلية الفطر استدل بحديث جابر (١٠٦٠) وحديث وهو «إن الله يحب أن تؤتى رخصه» (قوله في حديث (١٠٦٥) أربعة برد) جمع برء وتقدم معناه وبيان المسافة في صلاة السفر، وهي مرحلتان بسير الأقال أي سفر يومين تقريبا بالإبل المتقلة بالأحمال فلا ضرر في بقصها ميلين مثلا وعليه الجمهور والأئمة الثلاثة. وقال الحنفية والشافعية: مسافة القصر والفطر قدرها ثلاثة أيام من قصر أيام السنة ويكفي أن يسافر فيها من الصباح إلى الزوال بسير الإبل أو المشى على الأقدام. وفي المسافة أقوال أخرى: منها ثلاثة أميال لحديث أسس السابق في صلاة السفر. قال النووي في الفتح: وهو أصح حديث ورد في هذا وأصرحه. ومنها أن أولها ميل لحديث صحيح لابن أبي شيبة

- بعضاً ، فتحزم للمفطرون وعملوا وضيع الضوم عن بعض العمل ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ذهب للمفطرون اليوم بالأجر » رواه مسلم .
- (١٠٦٧) وعن جابر « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج إلى مكة عام الفتح فصام حتى بلغ كراع النعم فصام الناس معه قليل له : إن الناس قد شق عليهم الصوم ، وإن الناس ينظرون فيما فعلت ، فدعا بقدر من ماء بعد العصر فشرب والناس ينظرون إليه ، فأفطر بعضهم وصام بعضهم ، فبلغه أن ناساً صاموا ، فقال : أولئك العصاة » رواه مسلم والترمذي وصححه .
- (١٠٦٨) وعن ابن عباس قال : « خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم في رمضان إلى حنين ، والناس مختلفون ، فصائم ومفطر فلما استوى على راحلته دعا بإناء من لبن أو ماء فوضعه على راحلته ، أو راحته ، ثم نظر الناس للمفطرون للصوام أفطروا » رواه البخاري .
- (١٠٦٩) وعن ابن عباس « أن النبي صلى الله عليه وسلم غزا غزوة الفتح في رمضان فصام حتى إذا بلغ الكديد الماء الذي بين قديد وعسفان ، فلم يزل مفطراً حتى انسلخ الشهر » رواه البخاري .

(قوله وعملوا) أى العمل اللازم للرك ، وقوله (بالأجر) أى فازوا بالأجر ؛ وحديث (١٠٦٧) يدل على أنه يجوز للمسافر أن يفطر بعد أن نوى الصوم من الليل ، وهو قول الجمهور . قال في الفتح : وهذا كله فيما لو نوى الصوم في السفر ؛ فأما لو نوى الصوم وهو مقيم ثم سافر في أثناء النهار فهل له أن يفطر في ذلك النهار؟ منه الجمهور . وقال أحمد وإسحاق بالجواز ، واختاره المزني ، وهذا الحديث أيضاً يرد ما روى عن بعض السلف أن من استهل رمضان في الحضر ثم سافر بعد ذلك فليس له أن يفطر . والجمهور على الجواز (قوله أولئك العصاة) استدله به من قال بأن الفطر والسفر متحتم ، ومن قال بأنه أفضل وحديث ابن عباس (١٠٦٩) استدله به صاحب متقى الأخبار على أنه يجوز للمسافر الإفطار عند ابتداء السفر لقوله فيه « فلما استوى على راحلته » وفيه نظر ؛ ويدل أيضاً على أن للمسافر إذا أقام ببلد متردداً حازله أن يفطر مدة تلك الإقامة ، كما يجوز له أن يقصر .

ما جاء في المريض والشيخ والشيخة والحامل والمرضع
(١٠٧٠) عن أنس بن مالك الكعبي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « إن
الله عز وجل وضع عن المسافر الصوم وشطر الصلاة ، وعن الحلي والمرضع
الصوم » رواه الحنفية .

(١٠٧١) عن أبي قلابة عن رجل قال : « أتيت النبي صلى الله عليه وسلم لحاجة
فاذا هو يتعدى ، قال : هلم إلى الغداء ، قلت : إني صائم ، قال : هلم
أخبرك عن الصوم : إن الله وضع عن المسافر نصف الصلاة والصوم ، ورخص
للحلي والمرضع » رواه الترمذى بسند حسن ، والنسائى بسند صحيح .

عدم وجوب الصوم على الحائض

(١٠٧٢) عن أبي سعيد في حديث له أن النبي صلى الله عليه وسلم قال للنساء : « أليس
شهادة المرأة نصف شهادة الرجل ؟ قلن بلى ، قال : لكن من نقصان
عقلها ، أليس إذا حاضت لم تصل ولم تصم ؟ قلن بلى ، قال : فذلك
من نقصان دينها » مختصر من البخارى .

ما جاء في المريض والشيخ والشيخة والحامل والمرضع : قد تقدم بحث المريض
والشيخ والشيخة في قوله تعالى « وعلى الذين يطيقونه » وحديث أنس (١٠٧٠) يدل على
أن المسافر لا صوم عليه ، وأنه يجوز للحلي والرضع الإفطار ، وقد ذهب إلى ذلك العترة
والمعها ، إذا خافت الرضعة على الرضيع والحامل على الجنين ، وقالوا : إنها تمطر حتماً ، وقال
بعضهم منهم الشافعى ومالك وأحمد وسفيان : الحامل والرضع يفطران ويقضيان ويطمعان .
وقال بعضهم يفطران ويطمعان ولا قضاء عليهما . (قوله للحلي والرضع) أى فى الإفطار إذا
خافتا مطلقاً وعليهما العدية ، ولا قضاء ، لظاهر هذه النصوص . قال مالك : على الحامل
القضاء دون العدية بخلاف المرضع فعليها القضاء والدية . وقال الحنفية عليهما القضاء
دون العدية كالمرضى الذى يرجى رؤوه . وقال الشافعى والحابلة : إذا خافتا على الولد
فقط فعليهما القضاء والدية لأنه فطر ارتفق به شخصان وإلا فعليهما القضاء فقط .

عدم وجوب الصوم على الحائض : (قوله لم تصل ولم تصم) . نال الشوكانى فيه إشعاراً بأن
مع الحائض من الصلاة والصوم كان ثابتاً بحكم الشرع قبل ذلك المجلس ، والحديث (١٠٧٢) يدل

(١٠٧٣) وعن معاذة قالت : « سألت عائشة ، فقلت : ما بال الحائض تقضى الصوم ولا تقضى الصلاة ؟ قالت : كان يصيبنا ذلك مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فنؤمر بقضاء الصوم ، ولا نؤمر بقضاء الصلاة » رواه الجماعة .

باب ما جاء في الأمور المنهى عنها في الصوم : منها الجماع

(١٠٧٤) عن أبي هريرة قال : « جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : هلكت يا رسول الله ، قال : وما أهلكك ؟ قال : وقعت على امرأتى في رمضان ، قال : هل تجد ما تعق رقبة ؟ قال : لا ، قال : هل تستطيع أن تصوم شهرين متتابعين ؟ قال : لا ، قال : فهل تجد ما تطعم ستين مسكينا ؟ قال : لا . قال : ثم جلس فأتى النبي صلى الله عليه وسلم برق فيه تمر ، قال : تصدق بهذا ، قال : فهل على أقر منا ؟ فما بين لآبتيها أهل

على عدم وجوب الصوم والصلاة على الحائض حال حيضها وهو إجماع ، ونقل ابن النذر والنووي وغيرهما إجماع المسلمين على أنه لا يجب على الحائض قضاء الصلاة ويجب عليها قضاء الصيام .

باب ما جاء في الأمور المنهى عنها في الصوم : منها الجماع : (قوله هلكت) استدل به على أنه كان عامدا (قوله وقعت على امرأتى) استدلت للمالكية به على وجوب الكفارة (العرق) بفتحين ، ويسمى قفة ومكتلا وزنيلا ، مضمور من حوص النخل يسع حصة عشر صاعا ، والصاع أربعة أمداد وهو المطلوب للستين مسكينا لكل مسكين مد . وهو رطل وثلاث . قال صاحب الكثر : وقدره بالكيل المصري ثلث قدح . وقد علأ الكفين المتوسطين من غالب قوت اللد . وعليه المالكية والحنابلة والشافعية . وقال الحنزية : لكل مسكين نصف صاع من البر أو فمته أربع صاع من غيره كتمر أو زبيب أو شبر أو قيمته ، ربكفي غذاءهم في إطعام الستين مسكينا أن يشعهم في غذاءين أو عشا بن أو في إفطار وسحور (اللسان) ثنية لانه . وهو أرض ذات حجارة سوداء ، وكانت للذئبة بين لآبتين ، والمعنى أراد أن من يواقع امرأته أو غيرها في رمضان عامدا عالما بأنه حرم يجب عليه كفارة ، وهي عتق رقبة ، وإن لم يقدر حسد شهرين متتابعين ، فإن لم يقدر يجب عليه إطعام ستين مسكينا . وأما للرأ فلا كفارة عليها

بيت أحوج إليه منا ، فضحك النبي صلى الله عليه وسلم حتى بدت نواجمه وقال : اذهب فاطمه أهلك » رواه الجماعة .

ومنها الأكل والشرب

(١٠٧٥) عن أبي هريرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من أفطر يوما من رمضان في غير رخصة رخصها الله له لم يقض عنه صيام الدهر وإن صامه » رواه الخمسة إلا مسما .

(١٠٧٦) وعن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « من نسي وهو صائم فأكل أو شرب فليتم صومه . فإنما أطعمه الله وسقاه » رواه الجماعة إلا النسائي . وفي لفظ « إذا أكل الصائم ناسيا أو شرب ناسيا ، فإنما هو رزق ساقه الله إليه ، ولا قضاء عليه » رواه الدارقطني وقال : إسناده صحيح .

باب الحجامة والقيء

(١٠٧٧) عن رافع بن خديج قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « أفطر الحاجم والمحجوم » رواه أحمد والترمذي .

لأن الأمر كان للرجل ، وعليه الشافعي والأوزاعي . وقد الجمهور : نجب عليها كفارة مثله وبجب عليها قضاء اليوم بيوم آخر .

ومنها الأكل والشرب : أي من أفطر في يوم من رمضان علما بالتحريم من غير عذر شرعي يموتة ثواب عظيم لا يدركه ولو صام الدهر . وقال الجمهور : يسقط القضاء بصوم يوم واحد ولا كفارة عليه . وقال مالك وأبو حنيفة : عليه انقضاء والكفارة كالإفطار بالوقوع ، فأنظر في رمضان عمدا حرام اتفاق . قال الجمهور : من أكل ناسيا فلا يفسد صومه ولا قضاء عليه ولا كفارة . وقد مال القسبية : إن من أكل ناسيا فقد بطل صومه ولم يفسد ، وهذا القول محال لتحديث . والله يدرك بأه خير واحد ، وهو اعتدار طر . قال الشراكبي : لو فتح باب الأحاديث لصحيفة مثل هذا لما بقي من حديث إلا أقبل رزق من شاء ما شاء ، وقوله (فإنه أطعمه الله وسقاه) قال الشراكبي : هو كناية عن عدم الإثم : لأن العمل إنما كان من الله كان الإثم منتفيا .

باب الحجامة والقيء . استدل أحاديث الدارقطني وهو المحجم والحاجم له وقالوا

(١٠٧٨) وعن ثوبان « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أتى على رجل يحتجم في رمضان فقال : أفطر الحاجم والمحجوم » رواه أحمد .

(١٠٧٩) وعن ابن عباس « أن النبي صلى الله عليه وسلم احتجم وهو محرم ، واحتجم وهو صائم » رواه أحمد والبخارى . وفي لفظ « احتجم محرم صائم » رواه أبو داود وابن ماجه والترمذى وصححه .

(١٠٨٠) وعن ثابت البناني « أنه قال لأنس بن مالك : أكنتم تكرهون الحجامة للصائم على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ قال : لا ، إلا من أجل الضعف » رواه البخارى .

(١٠٨١) وعن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إنما نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن الوصال في الصيام والحجامة للصائم إبقاء على أصحابه ولم يحرمها » رواه أحمد وأبو داود .

(١٠٨٢) وعن أنس قال : « أول ما كرهت الحجامة للصائم أن جعفر بن أبي طالب احتجم وهو صائم ، فمر به النبي صلى الله عليه وسلم فقال : أفطر هذان ، ثم رخص النبي صلى الله عليه وسلم بعد في الحجامة للصائم ، وكان أنس يحتجم وهو صائم » رواه الدارقطى ، وقال : كلهم ثقات ، ولا أعلم له علة .

بوجوب القضاء عليهما وقل به كثير من العلماء ، وذهب الجمهور إلى أن الحجامة لانفسد الصوم ، وأجابوا عن الأحاديث المذكورة بأنها منسوخة بالأحاديث التى ستأتى ، وقالوا إنما نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن الحجامة وكرهها للضعيف للإيضاح كما يدل عليه حديث (١٠٨٠) واستدل الجمهور بأحاديث (١٠٧٨) و(١٠٧٩) و(١٠٨٠) و(١٠٨١) وغيرها من الأحاديث على أن الحجامة لا تفطر وقلوا يتعين حمل قوله « أفطر الحاجم والمحجوم » على المجاز لهذه الأدلة الصارفة له عن معناه الحقيقى ، أو نقول إنها سكت كما يدل عليه حديث (١٠٨١) .

وحديث أبى هريرة (١٠٨٣) يدل على أنه لا يبطل صوم من غلبه القيء ولا يجب عليه القضاء ، ويبطل صوم من تعمد إخراجه ولم يغلبه ويجب عليه القضاء ،

(١٠٨٣) عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من ذرعه القى فليس عليه قضاء ، ومن استقاء عمداً فليقض » رواه الخمسة إلا النسائي .

فصل في النهي عن الوصال

(١٠٨٤) عن أبي هريرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إياكم والوصال ، فتيل إنك تواصل ، قال : إني أبيت عند ربى يطعمنى ويسقبنى فاكلنوا من العمل ما تطيقون » متفق عليه .

(١٠٨٥) وعن ابن عمر « أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن الوصال ، فقالوا إنك تفعله ، فقال : إني لست كأحدكم ، إني أغلظ يطعمنى ربى ويسقبنى » .

(١٠٨٦) وعن عائشة قالت : « نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن الوصال رحمة لهم ، فقالوا : إنك تواصل ، قال : إني لست كهيئتكم ، إني يطعمنى ربى ويسقبنى » متفق عليهما .

وقوله (من ذرعه) أى غلبه ، وقوله (ومن استقاء عمداً) أى استدعى القى ، وطلب خروجه تعمداً . واشترط الحنفية فى الإططار القى عمداً أن يكون ملء الفم ، وحكى ابن المنذر الإجماع على هذا ، لكن قال ابن مسعود وعكرمة وربيعة : لا يفسد الصوم بالقى مطلقاً ما لم يرجع شئ منه باختياره ، والأمر بالقضاء فى الحديث محمول على ذلك أو للترهيب من القى عمداً .

فصل فى النهي عن الوصال : الوصال هو مواصلة يومين فأكثر بالصوم بدون تناول شئ بالليل مطلقاً ، وهو من حصائمه صلى الله عليه وسلم دون أمته (قوله إني أبيت الخ) أى يعطى قوة الآكل والشارب ، وأحاديث الباب دالة على تحريم الوصال . وذهب إليه جماعة من العلماء . ومن قال بأن الوصال مكروه غير محرم استدل بقوله (رحمة لهم) فى حديث عائشة (١٠٨٦) ومن أدلة القائلين بعدم التحريم ما ثبت عنه صلى الله عليه وسلم « أنه واصل بأصحابه لما أبوا أن يتنهوا عن الوصال فواصلهم يوماً ثم يوماً ثم رأوا الهلال . فقال لو تأخر لردتكم » كالكيل لهم حين أبوا أن يتنهوا . وأجاب الجمهور عن ذلك بأن مراعاته صلى الله عليه وسلم بعد نهيه لهم فلم يكن تقريراً بل تقريراً وتذكيراً . دلالة منه لأهل مصاحبة النبي فى تأكيد زجرهم لأنهم إذا ما روه ظهرت الحكمة النبوية . قال الأئمة الأربعة : إياه مكروه ، ولو كان حراماً ما أفرهم النبي صلى الله عليه وسلم فإياه لا يقر على ما قال

التحفظ من الغيبة واللغو

(١٠٨٧) عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إذا كان يوم صوم أحدكم فلا يرفث يومئذ ولا يصخب ، فإن شاتمته أحد أو قاله فليقل إنى امرؤ صائم ، والذي نفس محمد بيده تُلَوِّفُ فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك ؛ وللصائم فرحتان يفرحهما : إذا أفطر فرح بفطره ، وإذا لقي ربه فرح بصومه » متفق عليه .

(١٠٨٨) وعن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « من لم يدع قول الزور والعمل به ، فليس لله حاجة في أن يدع طعامه وشرابه » رواه الجماعة إلا مسلماً والنسائي .

(١٠٨٩) وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « رب صائم ليس له من صيامه إلا الجوع ، ورب قائم ليس له من قيامه إلا السهر » رواه ابن ماجه وأحمد والحاكم .

فصل في المضمضة والاستنشاق والغسل للصائم

(١٠٩٠) عن لقيط بن صبرة رضى الله عنه قال : « قلت يا رسول الله أخبرني عن الوضوء ؟ قال : أوسع الوضوء ، وخلل بين الأصابع ، وبالن في الاستنشاق

التحفظ من الغيبة واللغو (قوله فلا يرفث) أى لا يفحش في الكلام لأن الصوم عبادة فلا بد منها بالرفث (قوله ولا يصخب) أى لا يرفع صوته بحصام ولا صياح ، وقوله (فليقل) أى يقل بلسانه : إنى صائم ، فيه روع للفس . والخلوف : تغير رائحة الفم من عدم الأكل . وهى أحب عند الله من رائحة المسك لأنها نتيجة الصوم ، وقوله (من لم يدع قول الزور) أى شهادة الزور والكذب والخيعة ونحوها ؛ فمن كان صائماً ولم يدع قول الزور وفعل الحرام فصيامه غير مقبول (قوله في حديث (١٠٨٩) ليس له من صيامه إلا الجوع) فكثير من الناس يصومون ولا يتحفظون عن فعل الحرام وقول الزور ، فهؤلاء لا أجر لهم على صيامهم .

فصل في المضمضة والاستنشاق والغسل للصائم (قوله أوسع الوضوء) أى كله بعمل واجباته وسننه ، (وقوله وبالن في الاستنشاق) بحذب الماء بأفنه في الاستنشاق

إلا أن تكون صائماً » رواه أصحاب السنن بسند صحيح .

(١٠٩١) وعن عمر قال : « هشتت يوماً فقبلت وأنا صائم ، فأتيت النبي صلى الله عليه وسلم ، فقلت : صنعت اليوم أمراً عظيماً ، قبلت وأنا صائم ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أرأيت لو تميمضت بماء وأنت صائم ؟ قلت لا بأس بذلك ، فقال صلى الله عليه وسلم فقيم ؟ » رواه أحمد وأبو داود .

(١٠٩٢) وعن أنى بكر بن عبد الرحمن عن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قال « رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يصب الماء على رأسه من الحر وهو صائم » رواه أحمد وأبو داود .

فصل : في القبلة للصائم

(١٠٩٣) عن أم سلمة « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقبلها وهو صائم » متفق عليه .
(١٠٩٤) وعن عائشة قالت . « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقبل وهو صائم ، ويباشر وهو صائم ، ولكنه كان أملككم لإربه » رواه الجماعة إلا النسائي .
وفي لفظ « كان يقبل في رمضان وهو صائم » رواه أحمد ومسلم .

والفرغة في الضمضة فلا يبالغ فيها خوفاً من سبق الماء إلى جوفه فالمالفة مكروهة للصائم احتياطاً ، وإذا بالغ وسبق الماء إلى جوفه ففد أظفر ، وإن لم يبالغ وسبق الماء فلا يفطر لحصوله من مأدونه فيه ، وعليه الجمهور . وقال بعضهم بفساد صومه لعدم تحمضه (نوله في حديث (١٠٩١) هشتت) أي نشطت وارتحت (قوله أرأيت لو تميمضت) أي أن للضمضة لا تقضى الصوم ، فكذلك القبلة لا تنتقضه . وسأى الخلاف في التخييل (قوله يصب الماء على رأسه) يدل على أنه يجوز للصائم أن يكسر الحر بسبب الماء على بعض بدنه أو كله ، وقد ذهب إلى ذلك الجمهور ، وقال الحنفية بتركه لا لغتسال للصائم واستدلوا بحديث عليّ من النبي عن دخول الصائم الحمام ، وهو مع كونه أخص من محل التراب في إفساده ضعف كما قل الحافظ .

فصل : في القلة للصائم : أقبالة مكروهة . رباشرة هي الإمس باليد والمعاذلة

ونحوهما ، يبر البرد يضيق على الجماع . يقال قال الله تعالى « فآذن امرؤهن » أي لماشرة بمعنى الجماع . المراد بالباشرة في الحديث المعنى المعانة ونحوهما فقط . فيمنع

(١٠٩٥) وعن عمر بن أبي سلمة « أنه سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم أيقبل الصائم؟ فقال له : سل هذه لأمر سلمة ، فأخبرته أن رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعل ذلك ، فقال : يا رسول الله قد غفر الله لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر ، فقال له : والله إني لأتقاكم وأخشاكم له » رواه مسلم .

(١٠٩٦) وعن أبي هريرة « أن رجلا سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن المباشرة للصائم فرخص له ، فأتاه آخر فنهاه عنها ، فإذا الذي رخص له شيخ ، وإذا الذي نهاه شاب » رواه أبو داود .

حكم من أصبح جنباً وهو صائم

(١٠٩٧) عن عائشة « أن رجلاً قال : يا رسول الله تدركني الصلاة وأنا جنب أفأصوم؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : وأنا تدركني الصلاة وأنا جنب فأصوم ، فقال : لست مثلاً يا رسول الله ، قد غفر الله لك ما تقدم

النبي صلى الله عليه وسلم في المباشرة للشيخ لأنه يقدر على ضبط نفسه ومنع الشاب لأنه غير قادر عليه فكان النبي صلى الله عليه وسلم يقل ويباشر من يشاء من زوجته ولكنه كان أمليكم لإربه كما ورد في حديث (١٠٩٤) والإرب: معناه الحاجة والقصد والوطر . فالمدار في جواز التقبيل والمباشرة على ضبط النفس ، ولكن مع الكراهة إذا أمن من الوقوع في المحرم كالإزال والجماع ، فإن علم الوقوع فيه أو ظنه أو شك فيه حرمت المباشرة وعليه الجمهور سلفاً وخلفاً ومالك والشافعي وأحمد وقال السادة الحنفية: إن أمن الوقوع في المحرم فلا كراهة في المباشرة وإلا كرهت ، وهذا أسهل ، وقول الجمهور أحوط ، واتسقوا على أن المباشرة لا تبطل الصوم إلا إذا أزل اه من الكثر .

حكم من أصبح حناً وهو صائم : أحاديث الباب تدل على أن من أصبح جنباً فصومه صحيح ولا قضاء عليه من غير فرق بين أن تكون الجبابة عن جماع أو غيره ، وإليه ذهب الجمهور ، وحزم الووى بأنه استقر الإجماع على ذلك . وقال ابن دقيق العيد وإليه صار ذلك إجماعاً أو كالاتماع ، ويثبت من حديث أبي هريرة وهو ما أخرجه الشيخان عنه أنه صلى الله عليه وسلم قال : « من أصبح جنباً فلا صوم له » أن صيامه باطل ، قال ابن عبد البر : إنه صحيح ورواه حديث عائشة وأم سلمة ، وأما حديث أبي هريرة

من ذنبك وما تأخر ، قال والله إنى لأرجو أن أكون أخشاك لله وأعلمكم بما أتقى » رواه أحمد ومسلم وأبو داود .
 (١٠٩٨) وعن عائشة وأم سلمة « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصبح جنباً من جماع غير احتلام ، ثم يصوم في رمضان » متفق عليه .
 (١٠٩٩) وعن أم سلمة قالت : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصبح جنباً من جماع لاحق ، ثم لا يفطر ولا يقضى » أخرجاه .

باب قضاء صوم رمضان والقضاء عن الميت

(١١٠٠) عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « قضاء رمضان إن شاء فرق ، وإن شاء تابع » رواه الدارقطني .
 (١١٠١) وعن عائشة قالت : « نزلت فدية من أيام آخر متتابعات ، فسقطت متتابعات » رواه الدارقطني وقال إسناده صحيح .
 (١١٠٢) وعن عائشة قالت : « كان يكون على الصوم من رمضان ، فما أستطيع أن أقضى إلا في شعبان ، وذلك لمكان رسول الله صلى الله عليه وسلم » رواه الجماعة .

رضي الله عنه فأكثر الروايات عنه أنه كان يفق بذلك ، وأيضاً رواية اثنين مقدمة على رواية واحد ، ولا سيما وهما زوجتان للنبي صلى الله عليه وسلم ، والزوجات أعلم بأحوال الأزواج . وأيضاً روايتهما موافقة للمنقول ، وهو ما حكاه ابن دقيق العيد بأن قوله تعالى « أحل لكم ليلة الصيام الرفث إلى نسائكم » يقتضى إباحة الوطء في ليلة الصوم ، ومن جعلها الوقت القارن للطلوع الحجر فيلزم إباحة الجماع فيه ، ومن ضرورته أن يصبح فاعل ذلك جنباً ولا يفسد صومه .

باب قضاء صوم رمضان والقضاء عن الميت : حديث ابن عمر (١١٠٠) وحديث عائشة (١١٠١) و (١١٠٢) يدل على جواز التفريق في قضاء صوم رمضان . قال الشوكاني : وهذه الطرق ، وإن كانت كل واحدة منها لا تخلو عن مآل فيها يقوى بها فصلح للاحتجاج بها على جواز التفريق ، وهو قول الجمهور ، وحديث عائشة (١١٠٢) يدل على جواز تأخير قضاء رمضان مطلقاً ، وقال أبو الوليد : إن ظاهر قوله تعالى « فدية من أيام آخر »

(١١٠٣) وعن عائشة رضى الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من مات

وعليه صيام صام عنه وليه » متفق عليه .

(١١٠٤) وعن ابن عباس قال : « جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال :

يا رسول الله ! إن أمى ماتت وعليها صوم شهر أفأقضيه عنها ؟ فقال :

لو كان على أمك دين أفاقضيه عنها ؟ قال نعم ، قال : فدين الله

حي ان يعصى » رواه التلمذ .

(١١٠٥) وعن ابن عباس أن امرأة قالت : « يا رسول الله إن أمى ماتت وعليها

صوم نذر ، أفأصوم عنها ؟ فقال : أرايت لو كان على أمك دين فقبضته ،

أكان يؤدي ذلك عنها ؟ قالت نعم ، قال فصومي عن أمك » أخرجه

الشيخان .

(١١٠٦) وعن ابن عباس أن امرأة ركبت البحر فنذرت إن الله نجاها أن تصوم

شهرًا فأبجأها الله ، فلم تصم حتى ماتت ، فجاءت قرابة لها إلى رسول الله صلى الله

عليه وسلم فذكرت ذلك ، فقال : « صومي عنها » أخرجه أحمد والنسائي

وأبو داود .

إنما يقتضى إيجاب العدة فقط لا لإيجاب التتابع ، وحديث عائشة (١١٠٣) ، وابن عباس

(١١٠٤) يدلان على أن الميت إذا مات وعليه صوم . يصوم عنه وليه ، وبه قال أهل

الحديث ، وقال الجمهور : إن صوم الولي ليس بواجب عن الميت ، وذهب مالك وأبو حنيفة

والشافعي في الجديد إلى أنه لا يصام عن الميت مطلقاً وتمسك المالكون مطلقاً بما روى عن

ابن عباس أنه قال : « لا يصل أحد عن أحد ، ولا يصم أحد عن أحد » . أخرجه النسائي

بإسناد صحيح . والحاصل أن من رأى أن الأصول تعارضه ، كما أنه لا يصل أحد عن أحد

ولا يتوضأ أحد عن أحد ، كذلك لا يصوم أحد عن أحد . قال لا يصام على الولي .

ومن أخذ مانع في ذلك قال بإيجاب الصوم . الحديث (١١٠٥) فيه دليل على أنه

يصوم الولي عن الميت إذا مات وعليه صوم نذر وبه قال أصحاب الحديث كما تقدم . وقال

الليث وأحمد وإسحاق : لا يصام عن الميت إلا النذر ، وقالوا : إن حديث ابن عباس مقيد

بالتنذر فيحمل عليه ويكون للراد بالصيام النذر .

باب صوم التطوع : منه صوم ست من شوال

(١١٠٧) عن أبي أيوب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « من صام رمضان وأتبعه ستاً من شوال فذاك صيام الدهر » رواه الجماعة إلا البخاري والنسائي ورواه أحمد من حديث جابر .

(١١٠٨) وعن ثوبان عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : « من صام رمضان وستة أيام بعد القطر كان تمام السنة ، من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها » رواه ابن ماجه .

صوم شهر المحرم

(١١٠٩) عن أبي هريرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « أفضل الصيام بعد شهر رمضان شهر الله المحرم ، وأفضل الصلاة بعد القرينة صلاة الليل » رواه الحجة إلا البخاري .

(١١١٠) وعن ابن عباس - وسئل عن صوم عاشوراء - فقال : « ما علمت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صام يوماً يطلب فضله على الأيام إلا هذا اليوم ، ولا شهراً إلا هذا الشهر ، يعنى رمضان » متفق عليه .

باب صوم التطوع منه صوم ست من شوال : أحاديث الباب تدل على استحباب صوم ستة أيام من شوال . وإليه ذهب الشافعي وأحمد وأبو داود وغيرهم وقال أبو حنيفة ومالك : يكره صومها واستدلوا على ذلك بأنه ربما ظن وجوبها . قال الشوكاني : وهو باطل لا يليق بحاقل فضلاً عن عالم نصب مثله في مقابلة السنة الصريحة ، واستدل مالك على الكراهة بما قال في الموطأ من أنه ما رأى أحداً من أهل العلم يصومها ، ولا يفتي أن الناس إذا تركوا العمل سنة لم يكن تركهم دليلاً ترد به السنة . قال اللوى : في شرح مسلم قال أصحابنا : والأفضل أن تصام الست متوالية عقب القصر . قال وإن فرقها أو أخرها عن أوائل شوال إلى آخره حصلت فضيلة للتابعة لأنه يصدق أنه أتبعه ستاً من شوال .

صوم شهر المحرم . الحديث (١١٠٩) يدل على أن أفضل صيام التطوع هو شهر المحرم

(قوله في حديث (١١٠٠) عن صوم عاشوراء) قال القرطبي : عاشوراء معدول عن عاشره الباقية والمعظم . وعوفي الأصل صفة ليلة الاثنين ، وقد صار هذا المثلث علماً

باب صوم عشر ذى الحجة وصوم عرفة

(١١١١) عن حفصة قالت : « أروع لم يكن يدعهن رسول الله صلى الله عليه وسلم : صيام عاشوراء ، والعشر ، وثلاثة أيام من كل شهر ، والركتان قبل الفداة » رواه أحمد والنسائي .

(١١١٢) وعن أبي قتادة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « صوم يوم عرفة يكفر سنتين : ماضيةً ومستقبلةً ، وصوم عاشوراء يكفر سنة ماضية » رواه الجماعة إلا البخاري والترمذي .

(١١١٣) وعن أبي هريرة قال : « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صوم يوم عرفة بعرفات » رواه أحمد وابن ماجه .

(١١١٤) وعن أم الفضل « أنهم شكوا في صوم النبي صلى الله عليه وسلم يوم عرفة فأرسلتُ إليه بلبن فشرب وهو يخطب الناس بعرفة » متفق عليه .

(١١١٥) وعن عتبة بن عامر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « يوم عرفة ،

على اليوم المأثر ويقضى أن يوم عاشوراء أفضل الأيام للصيام بعد رمضان بموجب قول ابن عباس ، والله أعلم .

باب صوم عشر ذى الحجة وصوم عرفة : قال الشوكاني : فيه دليل على استحباب صوم عشر ذى الحجة أى العشر الأول من ذى الحجة ، ولكن ثبت ٤٠ على الله عليه وسلم النهى عن صوم يوم الفطر ويوم الأضحى ؛ وجزم الجمهور بحرمته صوم عيد الفطر والأضحى والأئمة الثلاثة . وقال السادة الحنابلة : إن صومها مكروه تحرماً إلا في الحج انظر فصل الأيام للنهي عن صيامها . وهذا الحديث يدل على استحباب صوم يوم عرفة ، وكذلك الأحاديث الواردة في معناه ، وحكى في الفتح عن الجمهور أنه يستحب إبطاره . وقال يحيى بن سعيد الأنصاري إنه يجب فطر يوم عرفة للحجاج ، ويدل عليه حديث أبي هريرة (١١١٣) وظاهر حديث أبي قتادة (١١١٢) يدل على استحباب صوم يوم عرفة ، وظاهر حديث عتبة بن عامر (١١١٥) يدل على كراهة صوم يوم عرفة مطلقاً ، وتاميل ذلك أنها عيد وأيام أكل وشرب . ويدل حديث أبي هريرة (١١١٣) على أنه لا يجوز صومه بعرفات . قال الشوكاني : فجمع بين الأحاديث بأن صوم هذا اليوم

ويوم النحر، وأيام التشريق، عيدنا أهل الإسلام، وهي أيام أكل وشرب»
رواه الحمزة إلا ابن ماجه، وصححه الترمذى .

باب صوم شعبان

(١١١٦) عن أمّ سلمة « أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن يصوم من السنة شهراً تاماً إلا شعبان يصل به رمضان » رواه الحمزة . ولفظ ابن ماجه « كان يصوم شهرى شعبان ورمضان » متفق عليه .

(١١١٧) وعن عائشة قالت « لم يكن النبي صلى الله عليه وسلم يصوم أكثر من شعبان فإنه كان يصومه كله » وفي لفظ « ما كان يصوم في شهر ما كان يصوم في شعبان، كان يصومه إلا قليلاً، بل كان يصومه كله ». وفي لفظ « ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم استكمل صيام شهر قط إلا شهر رمضان ، وما رأيته في شهر أكثر منه صياماً في شعبان » متفق عليه .

صوم الاثنين والخميس وأيام البيض

(١١١٨) عن عائشة قالت : « إن النبي صلى الله عليه وسلم كان يتحرى صيام الاثنين والخميس » رواه الحمزة إلا أبا داود .

مستحب لكل أحد، ومكروه لمن كان بعرفات حاجاً (قوله عيدنا أهل الإسلام) فيه دليل على أن يوم عرفه وبقيّة أيام التشريق التي بعد يوم النحر أيام عيد .

باب صوم شعبان : حديث أم سلمة (١١١٦) يدل على أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصوم شعبان كله، ويؤيده قول عائشة (فإنه كان يصومه كله) وهو مخالف لقولها (كان يصومه إلا قليلاً) وقد جمع بين هذه الروايات، وقالوا: إن المراد بالكل والتام : الأكثر، وقيل المراد بقولها (كله) أنه كان يصوم من أوله تارة ومن آخره أخرى. والأحاديث الواردة في صوم رجب ضيفة فلم يذكروها شيئاً، ولم يذكروها صاحب بلوغ الرام، وقال محمد بن منصور السمعاني : لم يرد في استحباب صوم رجب على الخصوص سنة ثابتة. والأحاديث التي تروى فيه واهية لا يبرح عليها عالم

صوم الاثنين والخميس وأيام البيض : سبب صومها أنه صلى الله عليه وسلم ولد

(١١١٩) وعن أبي قتادة «أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن صوم يوم الاثنين ؟ فقال ذلك يوم ولدت فيه ، وأنزل عليّ فيه القرآن» رواه أحمد ومسلم وأبو داود .
(١١٢٠) عن أبي ذرّ قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « يا أبا ذرّ إذا صمت من الشهر ثلاثة ، فصم ثلاثة عشر وأربعة عشر وخمسة عشر » رواه أحمد والنسائي والترمذي .

(١١٢١) وعن أبي قتادة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « صيام ثلاث من كل شهر ، ورمضان إلى رمضان ، فهذا صيام الدهر كله » رواه أحمد ومسلم وأبو داود .

(١١٢٢) وعن عائشة قالت : « كان النبي صلى الله عليه وسلم يصوم من الشهر السبت والأحد والاثنين ، ومن الشهر الآخر الثلاثاء والأربعاء والخميس » رواه الترمذي وقال : حديث حسن .

(١١٢٣) وعن أبي ذرّ قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « من صام من كل شهر ثلاثة أيام فذلك صيام الدهر ، فأنزل الله تصديق ذلك في كتابه (من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها) اليوم بعشرة » رواه ابن ماجه والترمذي .

في يوم الاثنين كما في حديث أبي قتادة ، وكذا نزل عليه القرآن يوم الاثنين .
وحديث أبي ذرّ (١١٢٠) يدل على استحباب صيام أيام البيض أي أيام الألبان البيض ، وهو ليلة الثالث عشر والثلاثين بعدها ، وجاء في حديث أبي قتادة (١١٢١) صيام ثلاث من كل شهر) واختلفوا في تعيينها ، فصرها عمر بن الخطاب وغيره من الصحابة بأيام البيض . وقال الروياني : صيام ثلاثة أيام من كل شهر مستحب ، فإن اتفقت أيام البيض كان أحب ، وثبت بموجب حديث عائشة صيام السبت والأحد والاثنين من عدة شهر ثم الثلاثاء والأربعاء والخميس من الشهر الذي بعده انظر حديث (١١٢٢) وقال غير واحد من العلماء : إن استحباب صيام أيام البيض غير استحباب صيام ثلاثة أيام من كل شهر ، ويدل حديث أبي قتادة (١١٢١) وأبي ذرّ (١١٢٣) على أن صوم ثلاثة أيام من كل شهر كصيام الدهر ، والظاهر أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن له ميعاد في صوم الثلاثة ، وقد ذكر آراء الصحابة والعلماء فيها .

صوم يوم ، وفطر يوم ، وصوم الدهر

(١١٢٤) عن عبد الله بن عمرو أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « صم في كل شهر ثلاثة أيام ، قلت إني أقوى من ذلك ، فلم يزل يرفني ، قال : صم يوماً وأفطر يوماً ، فإنه أفضل الصيام ، وهو صوم أخي داود عليه السلام » متفق عليه .

(١١٢٥) وعن عبد الله بن عمر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لاصام من صام الأبد » متفق عليه .

(١١٢٦) وعن أبي قتادة قال : « قيل يا رسول الله كيف بمن صام الدهر ؟ قال : لاصام ولا أفطر ، ولم يصم ولم يفطر » رواه الجماعة إلا البخاري وابن ماجه .
(١١٢٧) وعن أبي موسى عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من صام الدهر صيّت عليه جهنم هكذا ، وقبض كفه » رواه أحمد .

وعن عائشة « أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث إلى عثمان بن مظعون فجأة فقال : يا عثمان أرغبت عن سفي ؟ قال : لا ، والله يا رسول الله ، ولكن

صوم يوم وفطر يوم وصوم الدهر : قال صاحب الكنز في صوم يوم وفطر يوم : إنما كان هذا أحب إلى الله تعالى ، لأنه مع كثرة الصوم لا يضعف عن وظائف العبودية كدوم الدهر . ولأنه أشق على النفس لأنها لا تستمر على حال ، (قوله بأنه أفضل الصيام) قال الشوكاني : مقتضاه أن الزيادة على ذلك من الصوم مفضولة . وبدل حديث عبد الله بن عمر (١١٢٥) على كراهية صوم الدهر ، وقوله (أول يومه ولم يفطر) ذل في المنع : أي لم يحصل أحر الصوم لمخالفته ، ولم يفطر لأنه أمسك وإلى كراهية صوم الدهر مطلقا ذهب إسحاق وأهل الظاهر ، وهي رواية عن أحمد ، وقال ابن -رم بحرم ، وزيل لتحرير حديث أبي موسى (١١٢٧) لما فيه من الوعد الشديد . وذهب الجمهور إلى استحباب صومه كما في النسخ ، وأجابوا عن حديث أبي موسى بحمله على من صامه جميعا ولم يفطر في الأيام للضعف كالعبد بن وأيام التشريق ، وذلك لأن معنى حديث أبي موسى (صيّت عليه جهنم) أن لا يدخلها . قال المعصومون : نوكل للراء هاد كرره لقل ضيقت عنه . واللجج

سنتك أطلب ، قل فإني أنا صلي وأصوم وأفطر وأنكح النساء ، فأتق
الله يا عيمان فإن لأهلك عليك حقا ، وإن لضيفك عليك حقا ، وإن
لنفسك عليك حقا ، فصم وأفطر وصل ونم » رواه أبو داود .

صوم التطوع لا يلزم بالشروع

(١١٢٨) عن أبي جيفة قال : « آخى النبي صلى الله عليه وسلم بين سلمان
وأبي الدرداء ، فزار سلمان أبا الدرداء ، فرأى أم الدرداء متبذلة ، فقال لها :
ما شأئك ؟ قالت : أخوك أبو الدرداء ليس له حاجة في الدنيا ، فجاء أبو الدرداء فصنع
له طعاما فقال : كل فإني صائم ، فقال : ما أنا بأكل ، حتى تأكل فأكل ،
فلما كان الليل ذهب أبو الدرداء يقوم ، فقال نعم فقام ، ثم ذهب يقوم فقال
نعم فلما كان من آخر الليل ، قال سلمان قم الآن ، فصليا ، فقبل له سلمان : إن
لربك عليك حقا ، ولنفسك عليك حقا ، ولأهلك عليك حقا ، فأعط
كل ذي حق حقه ، فأتى النبي صلى الله عليه وسلم فذكر له ذلك ، فقال
النبي صلى الله عليه وسلم : صدق سلمان » رواه البخاري والترمذي وصححه .

التأويل تمسكهم بأصل : أن من ازداد لله عملا صالحا ازداد عنده رغبة وكرامة . قل في
الفتح : وتعقب بأن ليس كل عمل صالح إذا ازداد العبد منه ازداد من الله تباركا وتعالى رب
عمل صالح ازداد العبد منه فازداد به جدا كالصلاة في الأوقات المكروهة ، والأولى
التفويض إلى حكم الشارع ، وقد حكم بأن صوم يوم وإفطار يوم أفضل الصيام .

صوم التطوع لا يلزم بالشروع : (قوله متبذلة) أي عثممة وزنا ومعنى ، والمراد
أنها تركت لبس الزينة ، وقوله (ليست له حاجة في الدنيا) أي تركها ، وزاد ابن خزيمة
« يصوم النهار ويقوم الليل » (قوله فقال كل) القائل هو أبو الدرداء على ظاهر هذه
الرواية (قوله فلما كان من آخر الليل) وفي رواية « كان عند السحر » ، وفي رواية « فلما
كان عند الصبح » (قوله ولأهلك عليك حقا) وزاد الترمذي « ولضيفك عليك حقا »
(قوله صدق سلمان) يدل على ثبوت حق المرأة على الزوج في حسن العشرة ، وجواز
النهي عن اللسجات إذا حشى الآمة واللئ ، وتفويت الحقوق للطولة ، وكرهية الحمل
على النفس في العبادة ، وجواز الفطر من صوم التطوع ، وسيأتي الكلام عليه .

(١١٢٩) وعن أم هانيء ؓ أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل عليها فدعا بشراب فشرب ، ثم ناوئها فشربت فقالت : يا رسول الله أما إني كنت صائمة ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : الصائم المتطوع أمير نفسه إن شاء صام وإن شاء أفطر » رواه أحمد والترمذي .

وفي رواية « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم شرب شراباً فناوئها لتشرب فقالت : إني صائمة ، ولكنني كرهت أن أرد سؤرك ، فقال ، يعني : إن كان قضاء من رمضان فاقضى يوما مكانه ، وإن كان تطوعاً ، فإن شئت فاقضى ، وإن شئت فلا تقضى » رواه أحمد وأبو داود بمعناه .

(١١٣٠) وعن عائشة قالت : « أهدى لحفصة طعام ، وكنا صائمتين فأفطرنا ثم دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقلنا يا رسول الله إنا أهديت لنا هدية واشتهيناها فأفطرنا ، فقال رسول الله : لا عليكما ، صوماً مكانه يوماً آخر » رواه أبو داود .

الحديث (١١٢٩) يدل على أنه يجوز لمن صام تطوعاً أن يفطر لاسيما إذا كان في دعوة إلى طعام أحد من المسلمين ، ويدل على استحباب القضاء لذلك اليوم ، وقد ذهب إلى ذلك الجمهور من أهل العلم . ويدل أيضاً على جواز الإفطار ، وعدم وجوب القضاء حديث أبي جحيفة المتقدم (١١٢٨) ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يبين لأبي الدرداء وجوب القضاء عليه ، وقد احتج بعض العلماء بالأدلة العامة . كقوله تعالى : « ولا تبطلوا أعمالكم » ، ولكن الخاص يقدم على العام كحديث سلمان المتقدم . وقال ابن عبد البر : من احتج بقوله تعالى : « ولا تبطلوا أعمالكم » فهو جاهل بأقوال أهل العلم فالأكثر أن المراد بذلك النهي عن الرياء ، والآية عامة ، والاعتبار بعموم اللفظ لا بخصوص السبب كما تقرر في الأصول . وقوله (في حديث (١١٣٠) لا عليكما) فيه دليل على أنه يجوز لمن كان صائماً عن قضاء أن يفطر ولا إثم عليه ، ويؤيد ذلك قوله (في رواية حديث أم هانيء ؓ « إن كان قضاء من رمضان فاقضى يوماً مكانه ») .

الأيام المنهى عن صيامها

(١١٣١) عن أبي سعيد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم « أنه نهى عن صوم يومين : يوم القطر ، ويوم النحر » متفق عليه .
وفي لفظ لأحمد والبخارى « لا صوم في يومين » ولمسلم « لا يصح الصيام في يومين » .

(١١٣٢) وعن نبيشة الهذلي عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « أيام التشريق أيام أكل وشرب وذكر الله تعالى » رواه أحمد ومسلم .
(١١٣٣) وعن جبلة قال : « كنا عند عمار بن ياسر فأتى شاة مصلية فقال : كلوا فتنحى بعض القوم ، فقال : إني صائم ، فقال : من صام الذي يشك فيه الناس فقد عصى أبا القاسم » رواه أصحاب السنن بسند صحيح والبخارى تعليقا .
(١١٣٤) وعن أبي هريرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لا تقدموا رمضان بصوم يوم ولا يومين إلا رجل كان يصوم صوماً فليصمه » رواه الخمسة .

الأيام المنهى عن صيامها : قال الشوكاني : قد أجمع العلماء على تحريم صوم هذين اليومين بكل حال سواء صامها عن نذر أو تطوع أو كفارة أو غير ذلك ، ولوندر صومهما متعمدا لعينهما قال الشافعي والجمهور لا ينعقد نذره ولا يلزمه قضاؤها . وقال أبو حنيفة : ينعقد ويلزمه قضاؤها ، قال : فإن صامهما أحزاً ، وحالف الناس كلهم في ذلك .
(قوله أيام التشريق) هي ثلاثة أيام عقب يوم النحر ، ومبتم أيام التشريق : لأنها شرقت فيها لحوم الضحايا . أى تشر في الشمس لتقد ، وهي أيام الإقامة في مى ، وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن صوم حصة أيام في السنة : يوم القطر ، ويوم النحر ، وثلاثة أيام التشريق فيحرم صومها ، ولا يصح عند الشافعية .

بدل حديث (١١٣٣) على حرمة صوم يوم الشك ، وعليه الجمهور ومالك والشافعي إلا أن يوافق عادة له ، رقد اختلفوا في حكم صومه . فقد ذهب بعض الصحب والتابعين والإمام أحمد إلى صومه . وثمما الصوم في صوم شعبان الأخير الذي يبتدىء من السادس عشر فمكروه ، فإذا بقي يومان حرم الصيام . ولطاهر من كتب الفقه للأئمة الأربعة

- (١١٣٥) ولأصحاب السنن « إذا انتصف شعبان فلا تصوموا » .
 (١١٣٦) وعن أبي هريرة رضى الله عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لا يصم أحدكم يوم الجمعة إلا أن يصوم قبله أو بعده » رواه الخمسة .
 (١١٣٧) وعن عبد الله بن بسر عن أخيه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لا تصوموا يوم السبت إلا فيما افترض عليكم ، وإن لم يجد أحدكم إلا لخباء عتبة أو عود شجرة فليمضه » رواه أصحاب السنن والحاكم وصححه .

الاعتكاف

- (١١٣٨) قال الله تعالى : « وطهر بيتي للطائفين والماكين والركع السجود » .
 (١١٣٩) وقال تعالى : « ولانباشروهن وأنتم عاكفون في المساجد » .
 (١١٤٠) وعن عائشة قالت : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعتكف العشر الأواخر من رمضان حتى توفاه الله عز وجل » .

أن الصوم في النصف الثاني من شعبان مكروه مطلقا ؛ وإفراد يوم الجمعة بالصوم مكروه لحديث أبي هريرة (١١٣٦) ، وعليه بعض أصحاب التابعين والأئمة الثلاثة . وقيل النهي للتحريم . وقال مالك وجماعة : لا كراهة في إفراده . وأما صوم السبت فيكره لحديث عبد الله (١١٣٧) « لخباء العتبة » أي تشرتها ، قوله وإن لم يجد أحدكم إلا لخباء عتبة هذا مألوف في النهي عن إفراده بالصوم . وأما صومه قضاء أو نذرا فقالوا لا شيء فيه .

الاعتكاف : هذا أمر من الله تعالى لإبراهيم عليه السلام بطهارة البيت الحرام للعابدين طائفتين وعاكفين فيه للعبادة ، وفيه أن الاعتكاف شرع قديم . ومعنى الاعتكاف لغة : الحبس والمكث ، وشرعا : المكث في السجدة ، والآية (١١٣٩) تدل على أنه لا يجوز للعتكف مباترة النسوة . وأحاديث الباب (١١٤٠) و (١١٤١) و (١١٤٢) تدل على مشروعية الاعتكاف ، وهو متفق عليه ؛ كما قال النووي وغيره . قال مالك : فكرت في الاعتكاف وترك الصحابة له بعد شدة اتباعهم للأثر . فوقع في نفسي أنه كالوصال ، وأراهم تركوه لشدة . ومن يمانى عن أحد من السلف أنه اعتكف إلا عن أبي بكر بن عبد الرحمن اه . ومن كلام مالك : أحد بعض أصحابه أن الاعتكاف حائز ، وأسكر ذلك عليهم ابن العربي وقال إنه سنة مؤكدة . وكذا قال ابن بطال : في مواظبة النبي صلى الله

(١١٤١) وعن ابن عمر قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعتكف العشر الأواخر من رمضان » متفق عليهما .

(١١٤٢) وعن أنس قال : « كان النبي صلى الله عليه وسلم يعتكف العشر الأواخر من رمضان ، فلم يعتكف عامًا ، فلما كان في العام المقبل اعتكف عشرين » رواه أحمد والترمذي وصححه .

(١١٤٣) وعن عائشة قالت : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أراد أن يعتكف صلى الفجر ثم دخل معتكفه ، وإنه أمر بجناء فضرب لما أراد الاعتكاف في العشر الأواخر من رمضان ، فأمرت زينب بجنائها فضرب ، وأمرت غيرها من أزواج النبي صلى الله عليه وسلم بجنائها فضرب ، فلما صلى رسول الله الفجر نظر فإذا الأخبية فقال البريردن ، فأمر بجنائه ففوض ، وترك الاعتكاف في شهر رمضان حتى اعتكف في العشر الأواخر من شوال » رواه الجماعة إلا الترمذي ، لكن له منه « كان إذا راد أن يعتكف صلى الفجر ثم دخل معتكفه » .

عليه وسلم ما يدل على تأكده . وتعقب الحافظ في الفتح قول مالك : إنه لم يعتكف من السلف إلا أبو بكر بن عبد الرحمن ، وقال إنه أراد صفة مخصوصة ، وإلا فقد حكى عن غير واحد من الصحابة أنه اعتكف ، ولا خلاف في عدم وجوب الاعتكاف إلا إذا نذره ، وقوله (في حديث (١١٤٠) و (١١٤١) و (١١٤٢) العشر الأواخر) فيه دليل على استحباب مداومة الاعتكاف في العشر الأواخر من رمضان ؛ لتخصيصه ذلك الوقت بالمداومة على اعتكافه ، وقوله (في حديث (١١٤٢) اعتكف عشرين) فيه دليل على أن من اعتاد اعتكاف أيام ثم لم يتمكن من أن يعتكفها يستحب له قضاؤها (قوله في حديث (١١٤٣) صلى الفجر) ظاهره يدل على أن أول الاعتكاف بعد الفجر أول النهار . وقال الأئمة الأربعة وطائفة : يدخل قبيل غروب الشمس وأولوا الحديث على أنه دخل من أول الليل ، ولكن إنما يغلو بنفسه في المكان الذي أعده للاعتكاف بعد صلاة الصبح (قوله فأمر بجنائها) الجناء : ما يعمل من صوف أو شعر أو وبر فلما نصب الجناء للنبي صلى الله عليه وسلم اقتدى به الزوجات الطاهرات رغبة في المسجد ، وقريهن من النبي صلى الله عليه وسلم ففوض

(١١٤٤) وعن نافع عن ابن عمر « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا اعتكف طرح له فراشه ، أو يوضع له سريره وراء أسطوانة التوبة » رواه ابن ماجه .

(١١٤٥) وعن عائشة « أنها كانت ترجل النبي صلى الله عليه وسلم وهي حائض وهو معتكف في المسجد ، وهي في حجرتها يناولها رأسه ، وكان لا يدخل البيت إلا لحاجة الإنسان إذا كان معتكفاً » متفق عليه .

(١١٤٦) وعنها أيضاً قالت « إن كنت لأدخل البيت للحاجة والمريض فيه فما أسأل عنه إلا وأنا مارة » متفق عليه .

(١١٤٧) وعن صفية بنت حيي قالت : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم معتكفاً فأتيته أزوره ليلاً فحدثته ثم قمت لأنقلب فقام معي ليقبني ، وكان مسكنها في دار أسامة بن زيد » متفق عليه .

(١١٤٨) وعن أبي هريرة قال : « كان النبي يعتكف في كل رمضان عشرة أيام ، فلما كان العام الذي قبض فيه اعتكف عشرين يوماً » رواه البخاري وأبو داود .

خباءه ، قالوا : ربما كان الحامل على ذلك أن يكون باعتبار اجتماع النسوة عنده حتى يصير كالجالس في بيته ، وربما يشغله ذلك عن التخلي لما قصده من العبادة فيفوت مقصده بالاعتكاف . والحديث (١١٤٤) فيه دليل على جواز طرح الفراش ، ووضع السرير للمعتكف في المسجد ، وعلى جواز الوقوف في مكان معين من المسجد في الاعتكاف فيكون مخصصاً للنهي عن إيطان المكان في المسجد ، يعني ملازمته (قوله أسطوانة التوبة) هي العمود الذي ربط فيه الصحابي نفسه حتى تاب الله عليه . والحديث (١١٤٥) يدل على أنه يجوز للمعتكف التنظيم ، والطيب ، والغسل ، والحلق ، والترتين إلحاقاً بالترجيل ، ذكره الشوكاني ، والجمهور على أنه لا يكره فيه إلا ما يكره في المسجد ، وقوله (لحاجة الإنسان) فسرّها الزهري بالبول والغائط ، وقد وقع الإجماع على استثنائهما . واختلفوا في غيرها من الحاجات كالأكل والشرب ، فقال بعضهم : يخرج لهما ، وقال البعض : لا يخرج ؛ لجوازها في المسجد . ومعنى الترجيل في هذا الحديث : تسريح الشعر وتدهينه فكان النبي صلى الله عليه وسلم يخرج رأسه من باب الحجرة لعائشة فترجل شعره أي نسرحه وتدهنه وتطيه ، وقوله (في حديث (١١٤٧) قمت لأنقلب) أي قمت لأرجع إلى بيتي ، وقوله (ليقبني

(١١٤٩) وعن عائشة قالت : « السنة على المعتكف أن لا يعود مريضاً ، ولا يشهد جنازة ، ولا يمسه امرأة ، ولا يباشرها ، ولا يخرج حاجة إلا لما لا بد منه ، ولا اعتكاف إلا بصوم ، ولا اعتكاف إلا في مسجد جامع » رواه أبو داود .

الاجتهاد في العشر الأواخر وليلة القدر

(١١٥٠) عن عائشة « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا دخل العشر الأواخر أحيا الليل ، وأيقظ أهله ، وشد المنزر » متفق عليه .

أى ليردنى إلى منزلى ، وهو يدل على جوار خروج المعتكف من مسجد اعتكافه لنشيع الزائر ، وحديث عائشة حديث (١١٤٩) يدل على أنه لا يجوز للمعتكف أن يخرج من معتكفه لعيادة المريض وللجنازة . قال فى الفتح : وروينا عن على عليه السلام والنخعي والحسن البصرى إن شهد معتكف جنازة أو عاد مريضاً أو خرج للجمعة بطل اعتكافه وبه قال السكوفيون وابن النذر ، وقوله (ولا يمسه امرأة) وقد قال الله تعالى : « ولا تباشروهن وأتمم عاكفون فى المساجد » والمراد بالباشرة هنا الجماع بقريئة ذكر المس قبلها ، وقد نقل ابن النذر الإجماع على ذلك ، وقوله (ولا يخرج حاجة) فيه دليل على المنع من الخروج لكل حاجة من غير فرق بين أن يكون مباحاً ، أو قربة ، أو غيرها ، إلا الذى لا بد منه كالخروج لقضاء الحاجة ، وما فى حكمها وقوله (ولا اعتكاف إلا بصوم) فيه دليل على أن الاعتكاف لا يصح إلا بصوم ، وإليه ذهب مالك وأبو حنيفة وابن عباس وابن عمر وغيرهم . وقال الآخرون ومنهم الشافعى : إنه ليس بشرط . فإن النبي صلى الله عليه وسلم قد اعتكف العشر الأول من شوال كافى حديث (١١٤٣) ومن جعلها يوم الفطر ، والراجح الذى عليه جمهور السلف أن الصوم شرط فى الاعتكاف ، وقوله : (ولا اعتكاف إلا فى مسجد جامع) فيه دليل على أن المسجد شرط للاعتكاف .

الاجتهاد فى العشر الأواخر وليلة القدر : (قوله شد المنزر) أى اعتزل السماء ويحتمل أن يراد به الحد فى العبادة ، يقال : شددت لهذا الأمر مژرى ، أى شمريت له والحديث فيه دليل مشروعية الحرص على مداومة القيام فى العشر الأواخر وإحيائها فإن

(١١٥١) وعن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من قام ليلة القدر إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه » رواه الجماعة إلا ابن ماجه .
وعن عائشة قالت : « قلت : يا رسول الله أرأيت إن علمت أى ليلة ليلة القدر ما أقول فيها ؟ قال قولى : اللهم إنك عفوٌ تحب العفو فاعف عني »
رواه الترمذى وصححه وأحمد وابن ماجه .

(١١٥٢) وعن ابن عمر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « من كان متحرراً فليتحررها ليلة سبع وعشرين ، أو قال تحروها ليلة سبع وعشرين ، يعنى ليلة القدر » رواه أحمد بإسناد صحيح .

النبي صلى الله عليه وسلم كان يحياها ويوقظ أهله للصلاة فيها ، الحديث (١١٥١) يدل على إمكان معرفة ليلة القدر وبقائها ؛ لأن بعضهم يقول إنها رفعت . وقال بعضهم إنها خاصة لسنة واحدة وقعت في زمنه ، واختلفوا في وقت ليلة القدر ، وفي معناها ، فقالوا : إن معناها أنها ذات قدر لنزول القرآن فيها ، أو لما يقع فيها من نزول الملائكة ، أو الذى يحياها يصير ذات قدر وذكر ، ودكروا لها معانى أخرى ؛ وقد اختلفوا في وقتها ، فقالوا : إنها ممكنة في جميع السنة ، وهو مردود بكثير من الأحاديث المصرحة باختصاصها برمضان ، وقالوا إنها في أول ليلة من رمضان ، وقالوا إنها ليلة النصف ، أو ليلة سبعة عشر ، أو اثنى عشر ، أو تسعة عشرة ، أو اثنين وعشرين ، أو ثلاثة وعشرين أو ستة وعشرين ، أو تسعة وعشرين ، وقد كثرت الروايات والأحاديث في ليلة القدر . وكل واحد منهم استدل برواية ، وقد ذكرنا في كتابنا هذا ، الأحاديث الصحيحة وضربنا صفحا عن ذكر الأحاديث الكثيره الواردة في ليلة القدر ، إذ لا فائدة من البحث فيها ، والمشهور في الأمة الآن أنها السابعة والعشرون ، وهو رأى فريق من الصحب وغيرهم . والأحاديث المذكورة في هذا الباب أن ليلة القدر في العشر الأواخر من رمضان وقالوا إنها تتمثل فيها ، تكون سنة في ليلة وسنة في ليلة أخرى وهكذا ، وبهذا يمكن اتفاق الأحاديث ، وعليه مالك وسفيان وجهور المحدثين ، ولكن أرجى العشر الأواخر أوبارها ، وأرحاها ليلة أحد وعشرين وليلة ثلاث وعشرين ، ولا يرد على هذا حديث (١١٥٢) وغيرها من الأحاديث القائلة بأنها السابعة والعشرين لأنهم يقولون بهذا ولكنهم قد تنتقل إلى غيرها من لالى العشر كما جاء في أحاديث أخرى .

(١١٥٣) وعن ابن عمر: «أن رجلاً من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم رأى ليلة القدر في المنام في السبع الأواخر، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: أرى رؤياكم قد تواطأت في السبع الأواخر، فمن كان متحرباً فليتحربها في السبع الأواخر» أخرجه الشيخان .

ومسلم قال: «أرى رجلاً أن ليلة القدر ليلة سبع وعشرين، قال النبي صلى الله عليه وسلم: أرى رؤياكم في العشر الأواخر، فاطلبوها في الوتر منها» .
(١١٥٤) وعن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «التمسوها في العشر الأواخر من رمضان ليلة القدر في تاسعة تبقى، في سابعة تبقى، في خامسة تبقى»
رواه أحمد والبخاري .

كتاب الحج

باب فرضية الحج

(١١٥٥) قال الله تعالى: «ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً، ومن كفر فإن الله غني عن العالمين» .

(١١٥٦) وعن أبي هريرة قال: «خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: يا أيها الناس قد فرض الله عليكم الحج فحجوا، فقال رجل أكل عام يارسول الله؟ فسكت حتى قالها ثلاثاً، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: لو قلت:

كتاب الحج

باب فرضية الحج: الحج فرض لازم على المستطيع، والمراد بالاستطاعة وجود الزاد والراحلة كما جاء في الحديث، والمراد ما يوصله ويرجعه إلى وطنه أيًا كان . وعليه الشافعي وأحمد .

الحج لغة: القصد، وشرعاً: قصد البيت الحرام لأداء أعمال النسك، وهو فرض وركن من أركان الإسلام ويكره جاحده، والفريضة مرة واحدة في العمر، والرأى تطوع كما يدل عليه حديث أبي هريرة (١١٥٦) وحديث ابن عباس (١١٥٧)، وهو

نعم لوجبت ، ولما استطعتم » رواه احمد ومسلم والنسائي .

(١١٥٧) وعن ابن عباس قال : « خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : يا أيها الناس كتب عليكم الحج ، فقام الأقرع بن حابس فقال : أفي كل عام يا رسول الله ؟ فقال : لو قلتها لوجبت ، ولو وجبت لم تعملوا بها ولم تستطيعوا أن تعملوا بها ، الحج مرة ، فمن زاد فهو تطوع » رواه أحمد والنسائي بمعناه .
(١١٥٨) وعن أبي رزين العقيلي « أنه أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : إن أبي شيخ كبير لا يستطيع الحج ولا العمرة ولا الظعن ، فقال : حج عن أبيك واعتمر » رواه الحنسة وصححه الترمذي .

(١١٥٩) وعن عائشة قالت : « قلت يا رسول الله هل على النساء من جهاد ؟ قال : نعم عليهن جهاد لا قتال فيه : الحج والعمرة » رواه أحمد وابن ماجه ، وإسناده

صحيح

(١١٦٠) وعن جابر رضي الله عنه مرفوعا « الحج والعمرة فريضتان » .

يكون واحدا على الفور عند الاستطاعة ، وعلمه الجمهور والأئمة الثلاثة . وقال الشافعي : والأوزاعي وأبو يوسف ومحمد ، وبعض أهل البيت : يكون واجبا على التراخي لأن النبي صلى الله عليه وسلم حج سنة عشر مع أنه فرض في الخامسة أو السادسة . وأصل العمرة الزيارة ، قليل إنها واجبة ، وقيل مستحبة ، وهي عند من قال بوجوبها لا تجب إلا مرة كالحج إلا أن ينذر الحج أو العمرة فيجب الوفاء بالنذر بشرطه ، وحديث أبي رزين (١١٥٨) يدل على جواز حج الولد عن أبيه العاجز عن المشي ، وحديث عائشة (١١٥٩) فيه دليل على وجوب الحج على النساء ، وأن الجهاد غير واجب على النساء ؛ وفيه إشارة إلى وجوب العمرة . وسيأتي الكلام على ذلك ، وحديث جابر (١١٦٠) أيضا يدل على فرضية الحج والعمرة ، وسيأتي بحثه . وشروط وجوب الحج : البلوغ ، والإسلام ، والعقل ، والحرية ، والاستطاعة . قال الطنطاوي : والاستطاعة أن يكون صحيحا ، وأن يأمن الطريق بأن تكون خضبة آمنة بلا بحر محطر ، ولا عدو قاهر ، وأن يجد نفقة ذهابه وإيابه إلى وطنه ، وأن يملك نفقة من تلزمه نفقته في هذه اللدة ، وأن يملك ما يقضى به ديونه ، وأن يقدر على ما يحمله في السفر ، وإن كان معضوبا وكان له مال فليستأجر من يحج عنه بماله بعد فراغ الأجير من حجة الإسلام لنفسه .

قبل أن نشرع في سرد الأدلة الشرعية المتعلقة بالحج رأينا من المناسب ذكر كيفية الحج وتوضيحها ليسهل على الطالب فهم الأدلة والأحكام الشرعية المتعلقة بالحج والعمرة فنقول : إن أركان الحج خمسة : الإحرام والطواف والسعي بعده والوقوف بعرفة والحلق بعده على قول . وأركان العمرة مثله إلا الوقوف . وكيفيته إذا وصل إلى محل ميقاته الذي يحرم الناس منه يغتسل وينوي به غسل الإحرام ويكمل الطهارة ويحلق ثيابه الخفيفة ويلبس ثوبي الإحرام فيرتدى ويتزر بثوبين أبيضين ، وعند ذلك ينوي الإحرام بالحج أو العمرة قارناً أو مفرداً ، ويكتفي بمجرد النية لانعقاد الإحرام ، ويسن أن يقرنه بالتلبية ، ثم يدخل مكة ، والأفضل أن يكون من ثنية كذا كما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وإذا دخل المسجد الحرام فالأفضل أن يكون من باب بى شية ، ثم يقصد الحجر الأسود ويمسه بيده اليمنى ويقبله ، ثم يطوف طواف القدوم ولا يعوقه عن الإسراع لذلك إلا الصلاة للكتابة فليصلها ، ثم ليطف ولكن في هذا الطواف وفي كل طواف مراعي شروط الصلاة من الطهارة من الحدث والحب في الثوب والبدن والمكان وستر العورة ؛ فالطواف بالبيت صلاة إلا أن الله أباح فيها الكلام ، فإذا أتم الطواف سبعا فليات للترتم وهو بين الحجر والباب وليتعلق بالأستار وليدع الله باسمه ، ثم ليصل خلف المقام ركعتين ، ثم يخرج من باب الصفا ، وهو جبل فيرقى مقدار قامة الرجل فيه ، ثم يسعى سبع مرات بينه وبين المروة وهو يكرو ويدعو ويمنى حتى ينتهي إلى الليل الأخضر ؛ فإذا بقي بينه وبين الليل ستة أذرع أخذ في السبر السريع وهو الرمل حتى ينتهي إلى الليلين الأخضرين ، ثم يعود إلى الهبة ؛ فإذا انتهى إلى المروة صعدا كالصفا وهذه مرة واحدة ؛ فإذا عاد إلى الصفا حصلت مران وهكذا حتى يتم السعي ، وقد فرغ من طواف القدوم والسعي وهما سنان والطهارة مستحبة للسعي ؛ وليست بواجبة وإذا سعى فينبغي أن لا يعيد السعي بعد الوقوف ، ويكتفي بهذا ركناً فإنه ليس من شروط السعي أن يتأخر عن الوقوف ، وإنما ذلك شرط في طواف الركن . نعم شرط كل سعي أن يقع بعد طواف أي طواف كان ، وإذا انتهى الحاج يوم عرفة إلى عرفات فينبغي أن لا يفرغ لطواف القدوم ودخول مكة قبل الوقوف ، وإذا وصل قبل ذلك بأيام فطاف طواف القدوم فليحكه محرماً ، وليكن الخروج إلى مي يوم التروية واللبث لها وبالعدو منها إلى عرفة لإقامة فرض الوقوف بعد الروال . إذ وقت الوقوف من زوال الشمس إلى طلوع الفجر الصادق من يوم النحر والغسل للوقوف ؛ فإذا زالت الشمس

خطب الإمام خطبة لطيفة وقعد وأخذ المؤذن في الأذان والإمام في الخطبة الثانية ووصل الإقامة بالأذان وفرغ الإمام مع تمام إقامة المؤذن ، ثم جمع بين الظهر والعصر ؛ فإذا أفاض من عرفة بعد غروب الشمس فليكن بسكينة ووقار حتى يبلغ الزدلفة فليغتسل ، ثم ليجمع بين المغرب والعشاء فيها ، ثم إذا انتصف الليل يزد الحصى منها فلأخذ سبعين حصاة فإنها قنر الحاجة وليسر إلى الشعر الحرام ، وهو آخر للزدلفة بعد أن يكون صلى الصبح في الغلس بها ، ثم يدفع من الشعر الحرام قبل طلوع الشمس ، ثم إذا أصبح يوم النحر خلط التلبية بالكبير فينتهي إلى منى ، ومواضع الجمرات وهي ثلاثة : فيتجاوز الأولى والثانية فلا شغل له معهما يوم النحر حتى ينتهي إلى جرة العقبة ، ويرى جرة العقبة بعد طلوع الشمس بقيد رمح فيرى سبع حصيات مكبرا مستقبلا القبلة والجرة ويقول مع كل جرة : الله أكبر ؛ فإذا رمى قطع التلبية والتكبير إلا التكبير عقب فرائض الصلاة من ظهر يوم النحر إلى عقب الصبح من آخر أيام التشريق ، ثم لينزع الهدي إن كان معه ، ثم ليحلق بعد ذلك . والمرأة تقصر شعرها ، والأصلح يستحب له إمرار المولى على رأسه ، ومتى حلق بعد رمى الجرة ، فقد حصل له التحلل الأول وحل له المحظورات إلا النساء والصيد . والمحظورات في الحج والعمرة ستة : —

الأول : لبس القمص والسراويل والخف والعمامة ، وإنما يلبس إزاراً ورداء ونعلين ، ولا ينبغي أن يغطي رأسه ، ولله راء أن تلبس كل غيظ بعد أن تستر وجهها بما يماسه ، فإحرام الرجل في رأسه ، وإحرامها في وجهها .

الثاني : الطيب فليجنب كل ما يعبده العقلاء طيباً ، فإن تطيب أولبس فطيه دم : شاة .

الثالث : الحلق والقلم وفيهما الفدية أعنى دما : شاة ، ولا بأس بالكحل ودخول الحمام والصد والحجامة وترجيل الشعر .

الرابع : الجماع وهو مقصد قبل التحلل الأول ، وفيه بدنة أو بقرة أو سبع شياه ، وإن كان بعد التحلل الأول لرمه البدنة ولم يفسد حجه .

الخامس : مقدمات الجماع كالقبلة ولللمسة التي تقض الظهر مع النساء ، فهو محرّم . وفيه شاة ؛ وكذا في الاسماء ، ويحرم الكاح ، ولا نكاح فيه ولا ينعد .

السادس : قتل صيد البر ؛ أعنى ما يؤكل أو هو منولد من الحرام والحلال ، فإن قتل صيداً فعليه مثله من النعم يراعى فيه التقارب . هذه هي المحظورات ، وقد قلنا : إنه رمى جمره العقبة قد تحلل التحلل الأول . ولم يبق عليه من المحظورات إلا النساء والصيد ثم يفيض إلى مكة ويطوف كما وصفناه أولاً . وهذا الطواف طواف ركن في الحج ، ويسمى

طواف الزيارة ؛ وأول وقته بعد نصف الليل من ليلة النحر ، وأفضل وقته يوم النحر ، ولا آخر لوقته ، بل له أن يؤخر إلى أى وقت شاء ، ولكن يبق مقيدا بعلقة الإحرام ، ولا يحل له النساء إلى أن يطوف ؛ فإذا طاف تم التحلل وحل الجماع وارتفع الإحرام بالكلية ، ولم يبق إلا رمى أيام التشريق والبيت بنى وهى واجبات بعد زوال الإحرام على سبيل الإيقاع للحج ، ثم بعد هذا الطواف السعى إن لم يكن سعى بعد طواف القدوم وإلا اكتفى به . وأسباب التحال ثلاثة : الرمي والحلق والطواف الذى هو ركن ، ومتى أتى باثنين من هذه الثلاثة فقد تحلل أحد التحللين . والأحسن أن يرمى ثم يحلق ثم يطوف ثم يخطب الإمام خطبة وداع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ومتى فرغ الحاج من طواف الركن المذكور عاد إلى منى للمبيت والرمي ، ويسمى ليلة القر ؛ لأن الناس يقرون فيها غدا ، ولا ينمرون ؛ فإذا أصبح اليوم الثانى من العيد وزالت الشمس اغتسل للرمي وقصد الجرة الأولى التى تلى عرفة فرمى إليها سبع حصيات ، ثم يتقدم إلى الجرة الوسطى ويرمى كما رمى الأولى ، ويقف فى هذه ، وفى الأولى بعد الرمي ويكبر ويهلل ويدعو بحضور قلب ، ثم يتقدم إلى جرة العقبة ويرمى سبعا ، ثم يرجع إلى منزله وبيت تلك الليلة بنى وتسمى هذه الليلة ليلة النفر الأول ويصبح ، فإذا صلى الظهر فى اليوم الثانى من أيام التشريف ، ورمى فى هذا اليوم إحدى وعشرين حصاة كالיום الذى قبله ، فهو مخير بين المقام بنى وبين العودة إلى مكة ، فإن خرج من منى قبل غروب الشمس فلا شئ عليه ، وإن صبر إلى الليل فلا يجوز له الخروج بل يلزمه المبيت ؛ حتى يرمى فى يوم النفر الثانى إحدى وعشرين حصاة حجرا كما سبق ؛ وفى ترك المبيت والرمي إراقة دم ، ولتصدق باللحم ، وله أن يزور البيت فى ليالى منى بشرط أن لا يبيت إلا بنى ، هذا هو الحج من أوله إلى آخره مختصرا واضحا . نقلت هذه الكيفية المختصرة الواضحة من تفسير صديق الفاضل الحكيم للرحوم الشيخ طنطاوى جوهرى ، وهى كافلة لمعرفة أركان الحج بالتام وليس فيها إطناب عمل ولا إيجاز محل . والعمرة معناها لغة الزيارة ؛ وشرعا : زيارة البيت الحرام للطواف والسعى . وكيفيتها : هى من أراد أن يعتمر قبل حجه أو بعده فليغتسل ويلبس ثياب الإحرام كما سبق فى الحج ويحرم بالعمرة من ميقاتها ، وأفضل مواقيتها الجمراته ، ثم التنعيم ، ثم الحديبية ، وينوى العمرة ويلبى ويصلى فى مسجد عائشة بعد ذلك ركعتين . ويدعو الله بما شاء ، ثم يعود إلى مكة وهو يلبي ، ومتى دخل المسجد ترك التلبية وطاف سبعا وسعى سبعا كما تقدم ثم يحلق رأسه ، وقد تمت بهذا عمرته . وهذه الطريقة أى الحج أو لائمه العمرة تسمى الأفراد

أشهر الحج

(١١٦١) قال تعالى : « الحج أشهر معلومات ، فمن فرض فيهن الحج فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج » .

(١١٦٢) وقال ابن عمر رضى الله عنهما « أشهر الحج : شوال وذو القعدة وعشر من ذى الحجة » رواه البخارى .

(١١٦٣) وعن ابن عباس قال : « من السنة أن لا يُحرم بالحج إلا في أشهر الحج » أخرجه البخارى .

وهناك طريقة ثانية وهى القران ؛ وهى أن تجمع بين الحج والعمرة . فتقول عند الإحرام : لبيك بحجة وعمرة معاً فتندرج العمرة فى الحج كما يندرج الوضوء فى الغسل ، ويكون السعى الذى بعد طواف القدوم محسوباً منهما ولكن الطواف الأول ليس بمحسوب كما تقدم فكون طواف الركن بعد الوقوف ، وليس على الحاج شئ فى هذا إلا شاة إلا أن يكون مكيًا فليس عليه شئ .

وهناك طريقة ثالثة تسمى التمتع ؛ وهى أن يجاور الميقات محرماً بعمرة وليتحلل بمكة ويتمتع بالمخطورات إلى وقت الحج ، ثم يحرم بالحج وتلزمه شاة ما لم تكن عمرته فى غير أشهر الحج ، وما لم يرجع إلى ميقات الحج ، ولا إلى مثل مسافته لإحرام الحج ، فإذا لم يجد الشاة فليصم ثلاثة أيام فى الحج قبل يوم النحر متعرة أو متابعة وسبعة أيام إذا رجع إلى الوطن . والأفضل الأفراد ، ثم التمتع ، ثم القران اهـ . من تفسير الشيخ طنطاوى .

أشهر الحج

وأشهر الحج هى : شوال وذو القعدة وتسع من ذى الحجة ، (قوله فمن فرض) الآية ؛ أى أوجب على نفسه بالإحرام فيهن عند الشافعية أو بالتلبية أو سوق الهدى عند أبى حنيفة ، وقوله (فلا رفث إلخ) أى لا جماع ولا فحش فى الكلام ولا خروج عن حدود الشريعة بالفسق ولا جدال فى أيام الحج .

لا يصح الإحرام بالحج فى غير الأوقات المبينة فى حديث (١١٦٢) . وقال الشافعى : وقتها إلى تسع من ذى الحجة بليلة النحر . والعشر عند الحنفية ، وذو الحجة كله على مذهب مالك ، وقد استدلوا بأحاديث الباب على كراهة الإحرام بالحج

(١١٦٤) وعن ابن عمر : « أن النبي صلى الله عليه وسلم وقف يوم النحر بين الجمرات في الحجة التي حج فقال أى يوم هذا ؟ فقالوا : يوم النحر ، قال : هذا يوم الحج الأكبر » رواه البخارى .

(١١٦٥) وروى عن أبى هريرة قال : « بثنى أبو بكر فيمن يؤذن يوم النحر بمنى : لا يحج بعد العام مشرك ، ولا يطوف بالبيت عريان ، ويوم الحج الأكبر يوم النحر » رواه البخارى .

باب مواقيت الاحرام ، أو المواقيت المسكانية

(١١٦٦) عن ابن عباس قال : « وقت رسول الله صلى الله عليه وسلم لأهل المدينة ، ذ الحليفة ، ولأهل الشام الجحفة ، ولأهل نجد قرن المنازل ، ولأهل اليمن يلم ، قال : فهن لمنّ ولهن أى عليهن من غير أهلن لمن كان يريد الحج

قبل أشهر الحرم . وقال ابن عمر وابن عباس وغيرهم من الصحابة والتابعين : إنه لا يصح الإحرام بالحج إلا فيها ، وهو قول الشافعى ، ورد على من أخرج يوم النحر من أشهر الحج قوله صلى الله عليه وسلم في يوم النحر « هذا يوم الحج الأكبر » كما في حديث ابن عمر (١١٦٤) ، ويؤيده قول أبى هريرة في حديث (١١٦٥) .

باب مواقيت الإحرام ، أو للمواقيت المسكانية : المراد بالتوقيت هنا : التحديد . ويحتمل أن يريد به تعليق الإحرام بوقت الوصول إلى هذه الأماكن بالشرط المعتبر . وقيل التأقيت في اللغة : التعليق : أى تعليق الحكم بالوقت ، ثم استعمل للتحديد والتعيين . ودوالحليفة : مكان فيه بئر يسمى بئر على ، وبينه وبين المدينة ستة أميال . والجحفة : قرية على خمس أو ست مراحل من مكة . ويلم : جبل من جبال تهامة على مرحلتين من مكة . وقرن المنازل : جبل شرق مكة على مرحلتين منها (قوله فهن لمنّ) أى للجماعات المذكورة ، وقوله (ولمن أى عليهن) أى على اللواقيت من غير أهل البلاد المذكورة ، فإذا أراد الشامى الحج نحل المدينة فميقاته دو الحليفة لاجتياره عليها ولا يؤخر حتى يأتى الحجة التي هي ميقانه الأصمى ؛ فإن آخر أساء ولزمه دم عند الجمهور ، وادعى النووى الإجماع على ذلك ، وتعقب بأن المالكية يقولون : يحوز له ذلك وإن كان الأفضل خلافه ، وبه قالت

والعمرة ، فمن كان دونهن فهله من أهله ، وكذلك حتى أهل مكة يهلون منها « متفق عليه .

(١١٦٧) وعن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « يهل أهل المدينة من ذى الحليفة ، ويهل أهل الشام من الجحفة ، ويهل أهل نجد من قرن . قال ابن عمر : وذكر لي ، ولم أسمع أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : ويهل أهل اليمن من يلم » متفق عليهما . زاد أحمد في رواية « وقاس ذات عرق بقرن » .

(١١٦٨) وعن ابن عمر قال : « لما فتح هذان المصران أتوا عمر بن الخطاب فقالوا : يا أمير المؤمنين : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم حد لأهل نجد قرنا ، وإنه جدر عن طريقنا ، وإن أردنا أن نأتى قرنا شق علينا ، قال فانظروا حدوها من طريقكم ، قال فحد لهم ذات عرق » رواه البخارى .
(١١٦٩) وروى عن عائشة : « أن النبي صلى الله عليه وسلم وقت لأهل العراق ذات عرق » رواه أبو داود والنسائي .

(١١٧٠) وعن ابن الزبير أنه سمع جابرا سئل عن المهل فقال : « سمعت أحسبه رفع إلى النبي صلى الله عليه وسلم قال : مهل أهل المدينة من ذى الحليفة ، والطريق الآخر الجحفة ، ومهل أهل العراق ذات عرق ، ومهل أهل نجد من قرن ، ومهل أهل اليمن من يلم » رواه مسلم وكذلك أحمد وابن ماجه ، ورفاه من غير شك .

الحنفية ؛ وهكذا ما كان من البلدان خارجا عن البلدان المذكورة ، فإن ميقات أهلها الليقات التي يأتون عليه (قوله من كان دونهن) أى بين الليقات ومكة ، وقوله (فهله من أهله) أى ميقاته من محل أهله ، وقوله (يهلون منها) الإهلال أصله : رفع الصوت لأنهم كانوا يرفعون أصواتهم بالتلبية عند الإحرام ، ثم أطلق على نفس الإحرام اتساعا والضمير في منها عائد إلى مكة فلا يحتاجون إلى الخروج إلى الليقات للإحرام منه . وهذا في الحج ؛ وأما في العمرة فيجب الخروج إلى ذى الحلى ؛ والمراد بالمصران : البصرة والكوفة والجور : الليل عن المقصد ، وقوله (في حديث (١١٦٨) فانظروا حدوها) أى تترو

(١١٧١) وعن أنس « أن النبي صلى الله عليه وسلم اعتمر أربع عمر في ذي القعدة إلا التي اعتمر مع حجته : عمرته من الحديبية، ومن العام المقبل، ومن الجمرانة حيث قسم غنائم حنين، وعمرته مع حجته » متفق عليه.

(١١٧٢) وعن عائشة قالت « نزل رسول الله صلى الله عليه وسلم المحصب، فدعا عبد الرحمن ابن أبي بكر فقال : اخرج بأختك من الحرم فتهل بعمره ثم لتطف بالبيت فإني أتنظر كماها هنا، قالت : فخرجنا فأهلت ثم طفت بالبيت وبالصفاء والمروة، فحسنا رسول الله وهو في منزله في جوف الليل فقال : هل فرغت ؟ قلت نعم : فأذن في أصحابه بالرحيل، فخرج فر بالبيت فطاف به قبل صلاة الصبح ، ثم خرج إلى المدينة » متفق عليه .

باب وجوب الحج على الفور

(١١٧٣) عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « تعجلوا إلى الحج - يعنى الفريضة - فإن أحدكم لا يدري ما يمرض له » رواه أحمد .

ما يقابل الليقات من الأرض التي تسلكونها من غير ميل فاجلوه ميقاتا . قال الشوكاني : وظاهره أن عمر حدث لهم ذات عرق باجتهاداه ، والأحاديث الواردة في ذات عرق ضعيفة ، ولكنها أقوى بعضها بعضا .

الجرمنة : موضع بين مكة والطائف ، والمحصب . الشعب الذي يخرج إلى الأبطح ، وموضع رمى الجمار بمى (قوله في حديث (١١٧٢) اخرج بأختك) لفظ البخارى « أن النبي صلى الله عليه وسلم أمره أن يردف عائشة ويعمرها من التنعيم » وقد وقع الخلاف هل يتعين التنعيم لمن اعتمر من مكة . قال الطحاوى : ذهب قوم إلى أنه لا ميقات للعمرة لمن كان بمكة إلا التنعيم ، ولا ينبغي مجاوزته ؛ كما لا ينبغي مجاوزة المواقيت التي للحج ، وخالفهم آخرون فقالوا : ميقات العمرة الحل ، وإنما أمر عائشة بالإحرام من التنعيم لأنه كان أقرب الحل إلى مكة ، ثم روى عن عائشة في حديثها أنها قالت : فكان أدنانا من الحرام التنعيم فاعتمرت منه . قال : ثبت بذلك أن التنعيم وغيره سواء في ذلك .

باب وجوب الحج على الفور : استدلوا بهذا الحديث على وجوب الحج على الفور على

المستطيع ، وإلى القول بالفور ذهب مالك وأبو حنيفة وأحمد ، وبعض أصحاب

(١١٧٤) وعن سعيد بن جبير عن ابن عباس عن الفضل أو أحدهما عن الآخر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « من أراد الحج فليتمجل فإنه قد يمرض المريض وتضل الراحلة وتعرض الحاجة » رواه أحمد وابن ماجه .

(١١٧٥) وعن الحسن قال : قال عمر بن الخطاب « لقد هممت أن أبث رجلا إلى هذه الأمصار، فينظروا كل من كان له جذة ولم يحج فيضربوا عليهم الجزية ما هم مسلمين » رواه أحمد .

وجوب الحج على المصوب وعن الميت وحج الصبي

(١١٧٦) عن ابن عباس أن امرأة من ختم قالت : « يا رسول الله إن أرى أدركته ربيعة الله في الحج شيخاً كبيراً لا يستطيع أن يستوى على ظهر بعيره ، قال : فحجى عنه » رواه الجماعة .

(١١٧٧) وعن علي عليه السلام « أن النبي صلى الله عليه وسلم جاءته امرأة شابة من ختم فقالت : إن أبى كبير ، وقد أفتد وأدركته فريضة الله في الحج ولا يستطيع أداها أفيجزى عنه أن أؤذيها عنه ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم » رواه أحمد والترمذي وصححه .

الشافعي . وقال الشافعي ، وأبو يوسف وغيرهم : إنه على التراخي ، واحتجوا بأنه صلى الله عليه وسلم حج سنة عشر ، وفرض الحج كان سنة ست أو خمس . وأجيب بأنه قد اختلف في الوقت الذي فرض فيه الحج ، ومن جملة الأقوال أنه فرض في سنة عشر فلا تأخير ، ولو سلم أنه فرض قبل العاشرة ، فتراخيه صلى الله عليه وسلم إنما كان لكرهه الاحتلاط في الحج بأهل الشرك لأنهم كانوا يحجون ويطوفون بالبيت عراة ؛ فلما طهر الله البيت الحرام منهم حج صلى الله عليه وسلم فتراخيه لعذر ، ومحل النزاع التراخي وعدمه . هذا ما قاله الشوكاني .

وجوب الحج على المصوب وعن الميت وحج الصبي (قوله شيخاً) معناه أنه وجب عليه الحج بأن أسلم ، وهو بهذه الصفة ، وهذا الحديث يدل على أنه يجوز الحج من الولد عن والده إذا كان غير قادر على الحج . قال الشوكاني : « الظاهر عدم اختصاص جواز ذلك بالابن ، وقد ادعى جماعة من أهل العلم أنه خاص به . وقال الشافعي : رأى ملاك

(١١٧٨) وعن عبد الله بن الزبير قال : « جاء رجل من خثعم إلى رسول الله صلى

الله عليه وسلم فقال : إن أبي أدركه الموت على الإسلام وهو شيخ كبير لا يستطيع ركوب الرجل ، والحج مكتوب عليه ، أفج عنه؟ قال : أنت أكبر ولده؟ قال : نعم ، قال : أرأيت لو كان على أبيك دين قضيته عنه أكان يجزى عنه؟ قال : نعم ، قال : فاحج عنه » رواه أحمد والنسائي بمعناه .

(١١٧٩) وعن ابن عباس « أن امرأة من جهينة جاءت إلى النبي صلى الله عليه وسلم

فقال : إن أمي نذرت أن تحج فلم تحج حتى ماتت ، أفأحج عنها؟ قال : نعم ، حجى عنها ، أرأيت لو كان على أمك دين أكنت فاضيته ؟ أقضوا الله ، فأن الله أحق بالوفاء » رواه البخاري ، والنسائي بمعناه .

(١١٨٠) وعن ابن عباس قال : « سمع النبي صلى الله عليه وسلم رجلا يقول : لبيك

أن ظاهر حديث الحثمية مخالف للقرآن فيرجح ظاهر القرآن ، ولكنه يقال : هو عموم مخصوص بأحاديت الباب ، ولا تعارض بين عام وخاص ، وقوله (في حديث ١١٧٨) أنت أكبر ولده) فيه دليل على أن للشروع أن يتولى الحج عن الأب العاجز أكبر أولاده . انظر حديث أبي رزين (١١٥٨) فإنه يدل أيضا على جواز حج الولد عن أبيه العاجز . قوله (في حديث ابن عباس ١١٧٩) قال نعم) فيه دليل على صحة نذر الحج ، فمن لم يحج إذا نذر الحج حزاء عن حجة الإسلام عند الجوار ، وعليها الحج عن السر ، وقيل يجزى عن النذر ثم يحج عن حجة لإسلام ، وقيل : يجزى عهما ، وفيه دليل على إحصاء الحج عن الميتين من الولد . وكذلك من غيره ، ويدل على ذلك قوله : « أقضوا الله فأنه أحق بالوفاء » . وروى سعيد بن منصور وغيره عن ابن عمر بإسناد صحيح « أنه لا يحج أحد عن أحد » ونحوه عن مالك والليث ، وعن مالك إن أوصى بذلك فليحج عنه ، وإلا فلا ، وتوله (أكنت فاضيته) فيه دليل على أن من مدت وعليه حج وجب على وليه أن يشهز من يحج عنه من رأس ماله ، كما أن عليه قضاء دينه ، وقد أجمعوا على أن دوز الآدمي يؤدي من رأس المال [نيل الأوطار] قال الشوكاني : وظاهر الحديث أنه لا يجوز لمن لم يحج عن نفسه أن يحج عن غيره ، وسواء كان مستطيعا أو غير مستطيع ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يستصل هذا الرجل الذي سمعه يلي عن شربة وهو ينزل منزلة العموم ، وإلى ذلك ذهب الشافعي . وقال الثوري وغيره : إنه يجزى

عن شبرمة ، قال : من شبرمة ؟ قال : أخ لي أقریب لی ، قال : حججت
عن نفسك ؟ قال : لا ، قال : حج عن نفسك ، ثم حج عن شبرمة «
رواه أبو داود وابن حبان والبيهقي وصححه ، وابن ماجه وقال : « فاجعل هذه
عن نفسك ، ثم احجج عن شبرمة » .

(١١٨١) وعن ابن عباس قال : « رفعت امرأة صبياً لها فقالت : يا رسول الله الهذا
حج ؟ قال : نعم ، ولك أجر » رواه مسلم والترمذی .
(١١٨٢) وعن السائب بن يزيد قال « حج بي مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في
حجة الوداع ، وأنا ابن سبع سنين » رواه الترمذی بسند صحيح .

الكسب مع أعمال الحج والعمرة

(١١٨٣) عن ابن عباس « أن الناس في أول الحج كانوا ينبأون بمنى وعرفة وسوق
ذى الجواز ، ومواسم الحج ، فخافوا البيع وهم حُرُم ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى : (ليس
بليكم جناح أن تبتغوا فضلاً من ربكم) في مواسم الحج » رواه الشيخان
والنسائي

(١١٨٤) عن أبي أمامة التيمي قال : « كنت رجلاً أكرى في هذا الوجه ، وكان
ناس يقولون : إنه ليس لك حج ، فلتقت ابن عمر فسأله ، فقال : أليس

حج من لم حج سنه ما لم يتصدق عليه . واستدل بحديث ابن عباس (١١٨١) على
صحته حج الصبي . ونزل ابن بطال : أجمع أئمة التوى على سقوط الفرض عن الصبي حتى
يتبع إلا أنما إذا حج كان له بطوعاً . قال أبو حنيفة : لا يصح إحرامه
ولا ينزله شيء في محظورات الإحرام ، وإنما يحج به في جهة التذريب . قال الشوكاني :
يؤخذ من مجموع هذه الأحاديث أنه يصح حج الصبي ولا يجوز له عن حجة الإسلام إذا بلغ ،
وهذا هو الحق .

الكسب مع أعمال الحج والعمرة : انفراد بأول الحج أو الإسلام (وسوق ذى
الجواز) مكان يجوار عرفة (ومواسم الحج) أن يجتمعات الحاج ، وقوله في حديث (١١٨٤)

تحرم وتلبى وتطوف بالبيت وتفيض من عرفات وترى الجمار ؟ قلت : بلى ، قال : فإن لك حجا .

« وسأل رجل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فسكت عنه حتى نزلت هذه الآية : ليس عليكم جناح أن تبتغوا فضلا من ربكم ، فأرسل إليه وقرأ عليه ، قال : لك حج » رواه أبو داود بسند صحيح .

بحث الاستطاعة وعدمها

(١١٨٥) عن أنس « أن النبي صلى الله عليه وسلم في قوله عز وجل : « من استطاع إليه سبيلا » قال : قيل يا رسول الله ما السبيل ؟ قال : الزاد والراحلة » رواه الدارقطني .

(١١٨٦) وعن ابن عباس قال : كان أهل اليمن يحجون ولا يتزودون ويقولون : نحن المتوكلون ، فإذا قدموا مكة سألو الناس فأئزل الله تعالى : « وتزودوا فإن خير الزاد التقوى » رواه البخاري وأبو داود .

أكرى : أى أؤجر الراحل للحجاج يركبونها ، وقوله (فإن لك حجا) أى أحابه ابن عمر بالجواز إذا فعل الناسك ، وأسمعه الحديث . والحديث يدل على حوار التجارة في مواسم الحج ، ومحة الحج مع التكسب في ذهابه وإيابه وإن كان الأكل التفرغ من كل شئ والإقبال على الله ظاهرا وباطنا .

بحث الاستطاعة وعدمها : طرق الأحاديث الواردة في الزاد والراحلة كلها ضعيفة ولكن هذه الطرق يقوى بعضها بعضا فتصلح للاحتجاج بها ، وبذلك استدل من قال إن الاستطاعة المذكورة في القرآن هي الزاد والراحلة . وقال ابن الزبير ومالك وغيرهم . استطاعه الصحة لا غير . قال الشوكاني : والذي دل عليه الدليل هو اعتبار الزاد والراحلة . وقوله (في حديث ابن عباس (١١٨٦) ولا يتزودون) لا يتخذون زادا . والمراد بقولهم (نحن للمتوكلون) أى للمتوكلون على الله فلا نحتاج إلى زاد فهما منهم أن الزاد ينفي التوكل . وفي الحقيقة إذا سألو الناس استقلوهم ، والمراد بخير الزاد التقوى : أن يأخذوا زادهم ، وأحسنه ما بقى صاحبه من السؤال ، وفيه أن الحج لا يجب على الفقير .

باب النهي عن سفر المرأة للحج وغيره إلا بمحرم

(١١٨٧) عن ابن عباس أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يخاطب يقول : « لا يَخْلُونَ رجل بامرأة إلا ومعهما ذو محرم ، ولا تسافر المرأة إلا مع ذي محرم ، فقام رجل فقال : يا رسول الله إن امرأتى خرجت حاجة ، وإني اكتتبت في غزوة كذا وكذا ، قال : انطلق فحج مع امرأتك » .

(١١٨٨) وعن ابن عمر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لا تسافر المرأة ثلاثة إلا ومعهما ذو محرم » متفق عليها .

(١١٨٩) وعن أبي معشر « أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى أن تسافر المرأة مسيرة يومين أو ليلتين إلا ومعهما زوجها أو ذو محرم » متفق عليه .

(١١٩٠) وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لا يحل لامرأة تسافر مسيرة يوم وليلة إلا مع ذي محرم عليها » متفق عليه .

باب النهي عن سفر المرأة للحج وغيره إلا بمحرم : (قوله لا يَخْلُونَ إلخ) ، فيه منع الخلوة بالأجنبية ، وهو إجماع ذكره صاحب الفتح ، وتجوز الخلوة مع وجود المحرم . واختلفوا في غير المحرم هل يقوم مقامه كالسوة الثقات ؟ فقيل يجوز لضعف التهمة ، وقيل لا يجوز لظاهر الحديث ، والمراد بالسمر كل ما يسمى سفرا ؛ فالمرأة منهية عنه إلا بالمحرم ، وقد قيد السفر في حديث (١١٨٨) و (١١٩٠) بمدة ، ولكن قال النووي : ليس المراد بالتحديد طاهره ، بل كل ما يسمى سفرا ؛ وإنما وقع التحديد عن أمر واقع فلا يعمل بمفهومه . وقالت الحنفية : إن للنوع مقيد بالثلاث لأنه متحقق . وقال أحمد : لا يجب الحج على المرأة إذا لم تحمدا محرما ، وذهب إليه العترة وأبو حنيفة والشافعي في أحد قوله ؛ وضابط المحرم عند العلماء : من حرم عليه نكاحها على التأييد بسبب مباح حرمتها ؛ فخرج بالتأييد روج الأخت والعمة ، وبالمباح أم اللوطوة بشبهة وبنتها . ولحرمتها الملاعنة . وروى البعض أن العبد كالمحرم . وقالوا : إن أحاديث الباب لا تعارض الآية « وثقه على الناس حج البيت » لأنها تضمنت أن المحرم في حق المرأة من جملة الاستطاعة على الغير التي أطلقها القرآن . ولبس فيها إثبات أمر غير الاستطاعة للشروط حتى تكون من تعارض العمومين .

باب ما يتعلق بلباس احرم

(١١٩١) عن ابن عمر في حديث له عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « وليحرم أحدكم في إزارٍ ورداء ونعلين ، فإن لم يجد نعلين فليلبس خفين ، وليقطعهما أسفل الكعبين » رواه أحمد .

(١١٩٢) وعن عائشة قالت : « كنت أطيب النبي صلى الله عليه وسلم عند إحرامه أطيب ما يجد ثم أرى ويص الدهن في رأسه ولحيته بعد ذلك » أخرجه .
(١١٩٣) وعن ابن عمر « أن رجلاً قال : يا رسول الله ما يلبس المحرم من الثياب ؟ قال : لا يلبس القمص ولا العمامة ولا السراويلات ولا البرانس ولا الخفاف إلا أحد لا يجد نعلين فليلبس خفين وليقطعهما أسفل من الكعبين ، ولا تلبسوا من الثياب شيئاً مسه زعفران أو ورس » .
وفي رواية « من لم يجد إزاراً فليلبس سراويل » متفق عليه .

باب ما يتعلق بلباس المحرم : يدل الحديث (١١٩١) على أنه يجوز للمحرم لبس الإزار والرداء والنعلين ، واستدل بقوله : (وليقطعهما) على اشتراط القطع خلافاً للشهور عن أحمد فإنه أحاز لبس الخفين من غير قطع ، واستدل على ذلك بحديث ابن عمر (١١٩٤) وابن عباس (١١٩٩) واستدل بحديث عائشة (١١٩٢) على استحباب الطيب عند إرادة الإحرام ، وعلى أنه لا يضر بقاء رائحته ولونه . وتحريم الطيب على من قد صار محرماً بجمع عليه ، والنزاع واقع في التطيب عند إرادة الإحرام واستمرار أثره لا ابتداءه . قال القاضي عياض : أجمع المسلمون على ما ذكر في حديث ابن عمر (١١٩٣) وقد به بالقمص على كل غيظ ، وبالعمامة والبرانس على كل ما يغطي الرأس ، والخفاف على كل ساتر . والسروال : ما ستر أسفل الجسم . والبراس : جمع برس : قلنسوة طويلة ، فكل غيظ : حرام على المحرم ، وقوله (إلا أحد لا يجد نعلين الخ) فيه دليل على أن واجد النعلين لا يلبس الخفين المقطوعين ، وهو قول الجمهور . وعن بعض الشافعية جوازه ، والمراد بالوحدان القدرة : على التحصيل ، وقوله (وليقطعهما) يدل على أن القطع شرط لجواز لبس الخفين . وقال أحمد : يجوز اللبس من غير قطع ، وقوله (ولا تلبسوا) الخ . قال ابن العربي : الورس ليس من الطيب ، ولكنه نبه به على اجتناب الطيب وما يشبهه في ملامة الثم ، فيؤخذ منه تحريم أنواع الطيب على المحرم ، وهو مجمع عليه فيما يقصد به التطيب .

(١١٩٤) وعن ابن عمر قال: «سمعت النبي صلى الله عليه وسلم نهى النساء في إحرامهن عن القفازين والنقاب وما مس الورس والزعفران من الثياب، وتلبس بعد ذلك ما أحببت من ألوان الثياب معصرا أو خزا أو حليا أو سراويل أو قميصا أو خفا» رواه أصحاب السنن وأحمد.

(١١٩٥) وعن عائشة قالت: «كان الركبان يمرون بنا ونحن مع رسول الله محرمات، فإذا حازوا بنا سدلت إحدانا جلبابها من رأسها على وجهها، فإذا جاوزونا كشفناها» رواه أبو داود وابن ماجه بسند صالح.

(١١٩٦) وعن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «لا تنتقب المرأة المحرمة ولا تلبس القفازين» رواه أحمد والبخارى والنسائي والترمذي وصححه.

(١١٩٧) وفي رواية قال: «سمعت النبي صلى الله عليه وسلم ينهى النساء في الإحرام عن القفازين والنقاب وما مس الورس والزعفران من الثياب» رواه أحمد وأبو داود، وزاد «وتلبس بعد ذلك ما أحببت من ألوان الثياب معصرا أو خزا أو حليا أو سراويل أو قميصا».

(القفاز): هو ما تلبس المرأة في يديها فيغطي أصابعها وكفيها، وهو قيد كالحف للرجل (والنقاب) هو غطاء للوجه فيه ثقبان على العينين. وقال في الفتح: الثياب الخمار التي يشد على الأنف أو تحت الحاجر. الحجر من العين: ما دار بها جمه محاجر، وقد اختلف العلماء في لبس النقاب، فمنه الجمهور وأجازته الحنفية، وهو رواية عن الشافعية وللإسكافية، وهو مخالف للحديث. قال في الفتح: ولم يختلفوا في منعها من ستر وجهها وكفيها بها سوى القفازين، واستدلوا بحديث عائشة (١١٩٥) على أنه يجوز للمرأة إذا احتاجت إلى ستر وجهها لمرور الرجال قريبا منها، فإنها تسدل الثوب من فوق رأسها على وجهها فلم يحرم عليها ستره مطلقا كالعورة، ولكن إذا سدلت يكون الثوب متجافيا عن وجهها بحيث لا يصب البشرة، هكذا قال أصحاب الشافعي وغيرهم. قال الشوكاني: وظاهر الحديث خلافه؛ لأن الثوب المسدول لا يكاد يسلم من إصابة البشرة؛ فلو كان التجافي شرطا لينه صلى الله عليه وسلم، وقوله (وتلبس بعد ذلك ما أحببت) ظاهره جواز لبس ما عدا ما اشتمل عليه الحديث من غير فرق بين الخيط وغيره والصبوغ وغيره، وقد خالف مالك في المعصر فقال بكراهته؛ ومنع منه

(١١٩٨) وعن جابر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « من لم يجد نعلين ، فليلبس خفين » متفق عليه .

(١١٩٩) وعن ابن عباس قال : سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يخطب بعرفات : « من لم يجد إزارا فليلبس سراويل ، ومن لم يجد نعلين فليلبس خفين » متفق عليه .

(١٢٠٠) وفي رواية عن ابن عمر بن دينار : أن أبا الشعثاء أخبره عن ابن عباس أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم وهو يخطب يقول : « من لم يجد إزارا ووجد سراويل فليلبسها ، ومن لم يجد نعلين ووجد خفين فليلبسهما ، قلت : ولم يقل وليقطعهما ؟ قال : لا » رواه أحمد .

(١٢٠١) وعن سالم « أن عبد الله ، يعني ابن عمر كان يقطع الخفين للمرأة المحرمة ثم حدثته حديث صفية بنت أبي عبيد أن عائشة حدثتها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان قد رخص للنساء في الخفين فترك ذلك » رواه أبو داود .

أبو حنيفة ومحمد وشبهوه بالمورس والمرعر ، والحديث يرد ذلك . وقوله (في حديث جابر (١١٩٨) فليلبس خفين) تمسك بهذا الإطلاق أحمد فأجاز للمحرم لبس الخف والسراويل الذي لا يجد النعلين والإزار على حالهما ، واشترط الجمهور قطع الخمين وفنق " .
أويل ، ويلزمه الفدية عندهم إذا لبس شيئا منهما على حاله لقوله (في حديث ابن عمر (١١٩٣) وليقطعهما) فيحمل المطلق على التقيد ، ويلحق النظر بالطير . قال في الفتوح : والأصح عند الشافعية والأكثر جواز لبس السراويل بغير فتق ، وأبو حنيفة مع السراويل مطلقا ، ومثله مالك ، والحديثان (١١٩٩) و (١٢٠٠) يردان عليهما .
واستدل بحديث (١٢٠٠) على عدم قطع الخمين ، وقالوا : هذا الحديث ناسخ لحديث ابن عمر (١١٩٣) الأمر بقطع الخمين ، لأنه قاله بعرفات في وقت الحاجة ، وحديث ابن عمر كان بالمدينة ، قوله (في حديث (١٢٠١) يقطع الخفين للمرأة) لموم حديث ابن عمر (١١٩١) فظاهره شمول الرجل والمرأة لولا حديث (١٢٠٠) وقوله (فترك ذلك) أي رجع عن فتواه ، وفيه دليل على أنه يجوز للمرأة أن تلبس الخفين من غير قطع .

منع المحرم من ابتداء الطيب دون استدامته

(١٢٠٢) في حديث ابن عمر (١١٩٤) « ولا ثوب مسه ورس ولا زعفران » .

(١٢٠٣) وعن عائشة قالت : « كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى وَبَيْصِ الطَّيِّبِ فِي مَفْرَقِ رَسُولِ اللَّهِ

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعْدَ أَيَّامٍ وَهُوَ مُحَرَّمٌ » متفق عليه .

(١٢٠٤) وعن عائشة قالت : « كُنَّا نَخْرُجُ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى مَكَّةَ

فَنَضُمُّدُ جِبَاهَنَا بِالْمَسْكِ لِلطَّيِّبِ عِنْدَ الْإِحْرَامِ ، فَإِذَا عَرَقَتْ إِحْدَانَا ظَهَرَ

عَلَى وَجْهِهَا فَيَرَاهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَلَا يَنْهَانَا » رواه أبو داود .

(١٢٠٥) عن يعلى بن أمية « أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جَاءَهُ رَجُلٌ مَتَضَمِّخٌ بِطَيِّبٍ

فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! كَيْفَ تَرَى فِي رَجُلٍ أَحْرَمَ فِي جَبَةِ بَعْدَ مَا تَضَمِّخُ

بِطَيِّبٍ ؟ فَنَظَرَ إِلَيْهِ سَاعَةً فَجَاءَ الْوَحْيُ ثُمَّ سَرَّيَ عَنْهُ ، فَقَالَ : أَيْنَ الَّذِي سَأَلَنِي

عَنِ الْعِمْرَةِ آتِنَا ، فَالْتَمَسَ الرَّجُلُ خِجَاءً ، بِهِ فَقَالَ : أَمَّا الطَّيِّبُ الَّذِي بَلَكَ

فَاغْسِلْهُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ ، وَأَمَّا الْجَبَةُ فَانْزِعْهَا ، ثُمَّ اصْنَعْ فِي الْعِمْرَةِ كُلَّ مَا صَنَعَ

فِي حَبْلِكَ » متفق عليه .

منع المحرم من ابتداء الطيب دون استدامته : الورس : نبت طيب الرائحة يصعب به

وقد تقدم ذكره في حديث ابن عمر (١١٩٣) والعلاء أجمعوا على أن الطيب كله

يحرم على المحرم بالحج والعمرة في حال إحرامه . واحتلفوا في حوازه للمحرم عند الإحرام

قبل أن يحرم لما يبق من أثره عليه عند الإحرام ، فأحاره قوم ، ودليلهم حديث عائشة

(١١٩٢) و (١٢٠٤) وكرهه قوم ، ودليلهم حديث يعلى (١٢٠٥) ومن أحازه أبو حنيفة

والشافعي والثوري وأحمد وأبو داود ، ومن كرهه مالك ، ورواه عن عمر بن الخطاب

وهو قول عثمان وابن عمر وجماعة من التابعين .

المحرم النفس والحجامة والكحل

(١٢٠٦) عن أبي أيوب قال : « رأيت النبي صلى الله عليه وسلم ينفل وهو محرم وحرك رأسه بيديه فأقبل بهما وأدير ، وقال : هكذا رأيته صلى الله عليه وسلم يفعل » رواه الثلاثة .

(١٢٠٧) وعن ابن عباس قال : « احتجم النبي صلى الله عليه وسلم وهو محرم بلحي جل في وسط رأسه » رواه الخمسة ، وزاد أبو داود « من داء كان به » .
(١٢٠٨) وعن عثمان عن النبي صلى الله عليه وسلم : « في الرجل إذا اشتكى عينيه ضمدها بالصبر » رواه الخمسة .

النهي عن أخذ الشعر إلا لمذر

(١٢٠٩) عن كعب بن عجرة قال : « كان بي أذى من رأسي ، فحملت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم والقمل يقتثر على وجهي ، فقال : ما كنت أرى أن الجهد قد بلغ منك ما أرى ، أنجد شاة ؟ قلت : لا ، فنزلت الآية (ففدية من صيام أو صدقة أو نسك) قال : هو صوم ثلاثة أيام أو إطعام ستة مساكين نصف صاع طعاماً لكل مسكين » متفق عليه .

للمحرم النفس والحجامة والكحل : سبب هذا الحديث أن ابن عباس والسور اختلفا في غسل رأس المحرم فأرسلا رسولاً إلى أبي أيوب فذكر الحديث وأكد بأنه كان بذلك رأسه من أمام إلى خلف وعكسه. ولحقى جل : موضع بطريق مكة ، وقوله (في وسط رأسه) هو مافوق اليافوخ فيما بين أعلى القرنين . قال النووي : إذا أراد المحرم الحجامة لغير حاجة ، فإن تضمنت قطع شعره فهي حرام ، وإن لم تتضمنه جازت عند الجمهور ، وكرهها مالك ، واستدل بهذا الحديث على جواز الفصد ، وقلع الضرس ، وربط الجرح والدمل وغير ذلك من وحوه التداوي ، ولا فدية عليه في شيء من ذلك ، وحديث عثمان (١٢٠٧) يدل على جواز مداواة العينين للمحرم بأي دواء غير معطر .

النهي عن أخذ الشعر إلا لمذر : الجهد هنا بالفتح بمعنى السكفة ، وقوله (نصف صاع) في رواية عن شعبة « نصف صاع طعام » وعن أبي ليلى « نصف صاع من زبيب » وفي رواية « نصف صاع حنطة » وقيل التمر ، وقبل لافرق في ذلك بين التمر والحنطة ، وأن الواجب ثلاثة أصع لكل مسكين نصف صاع .

وفي رواية « أنه أتى على رسول الله صلى الله عليه وسلم من الحديدية فقال : كأن هوام رأسك تؤذيك ؟ فقلت : أجل ، قال : فاحلقه واذهب شاة ، أو صم ثلاثة أيام ، أو تصدق بثلاثة أصع من تمر بين ستة مساكين » رواه أحمد ومسلم وأبو داود .

يحرم على المحرم قتل الصيد إلا الضر منه وأكل لحمه

(١٢١٠) قال الله تعالى : « أحل لكم صيد البحر وطعامه متاعاً لكم وللسيارة وحرّم عليكم صيد البر ما دمتم حرماً ، واتقوا الله الذي إليه تحشرون . » (١٢١١) « فجاء مثل ما قتل من النعم يحكم به ذوا عدل منكم الآية » . (١٢١٢) وعن جابر قال : « جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم في الضبع يصيبه الحرم كبشاً ، وجعله من الصيد » رواه أبو داود وابن ماجه .

(١٢١٣) وعن ابن عمر « أن عمر قضى في الضبع بكبش ، وفي الغزال بعنز ، وفي الأرنب بعتاق ، وفي اليربوع بجفرة » رواه مالك في الموطأ .

ولا خلاف بين العلماء أن النسك للذكور في الآية هو شاة ، وقوله (في رواية حديث (١٢٠٩) هوام رأسك) جمع هامة ، وهو جنس من الأحناش يدب ، والمراد بها القمل مجازاً .

يحرم على المحرم قتل الصيد إلا الضر منه وأكل لحمه : تدل هذه الآية على أن صيد البر حرام على المحرم ؛ أما صيد البحر وما يقذفه ميتاً فهو حلال لكل أحد خصوصاً السيارة : أي المسافرون .

الأصل في وجوب الجزاء الآية الكرعة (١٢١١) على من قتل صيداً وهو محرم ، ويكون الجزاء مماثلاً للمقتول ، ويرجع في ذلك إلى حكم عدلين ، كما ذهب إليه مالك وهو ظاهر الآية ، وقيل إنه لا يرجع لحكم العدلين إلا فيما لا مثله ، وأما فيما له مثل فيرجع فيه إلى ما حكم به السلف ، وإن لم يحكم السلف رجح إلى ما حكم به عدلان . واختلفوا في أي شيء تعتبر للمائلة ؛ فقيل : في الشكل ، أو الفعل ، أو القيمة . والساق : الأنثى من أولاد المر واليربوع : نوع من العار قصير اليدين طويل الرجلين . والجمرة : الأنثى من ولد الضأن ،

(١٢١٤) وعن الصعب بن جثامة «أنه أهدى إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم حمارا وحشيا وهو بالأبواء أو بؤدان فرده عليه ، فلما رأى ما في وجهه ، قال : إنا لم نرده عليك إلا أنا حرم » متفق عليه . ولأحمد ومسلم «لحم حمار وحش»

(١٢١٥) وعن زيد بن أرقم ، وقال له ابن عباس يستذكره : كيف أخبرتني عن صيد أهدى إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهو حرام ، فقال : «أهدى له عضو من لحم صيد فرده وقال : إنا لأنأكله إنا حرم» رواه أحمد ومسلم وأبو داود والنسائي .

(١٢١٦) وعن علي «أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى ببيض النعام فقال : إنا قوم حرم ، أطعموه أهل الحل » رواه أحمد .

(١٢١٧) وعن عبد الرحمن بن عثمان بن عبد الله التميمي ، وهو ابن أخى طلحة قال : «كنا مع طلحة ومحن حرم ، فأهدى لنا طير وطلحة راقد ، فمنا من أكل ، ومنا من تورّع فلم يأكل ، فلما استيقظ طلحة وافق من أكله وقال : أكلناه مع رسول الله صلى الله عليه وسلم » رواه أحمد ومسلم والنسائي .

والظاهر من حديث الصعب (١٢١٤) أن المراد بالحمار الحمة ، كما ورد في رواية مسلم ، وقوله (أنا حرم) استدل بهذا من قال بتحريم الأكل من لحم الصيد على الحرمة مطلقا ؛ لأنه اقتصر في التعليل على كونه محرما ؛ فدل على أنه سبب الامتناع خاصة ، وهو قول علي وابن عباس وابن عمر وغيرهم ، واستدلوا أيضا بعموم قوله تعالى : (وحرم عليكم صيد البر ما دمتم حرما) ولكنه يعارض ذلك حديث طلحة (١٢١٦) وحديث البرقي (١٢١٨) وحديث أبي قتادة (١٢١٩) الآتية . وقال الجمهور جمعا بين الأحاديث المختلفة : إن أحاديث القبول محمولة على ما يصيده الحلال لنفسه ، ثم يهدي منه له حرم ، وأحاديث الرد محمولة على ما صاده الحلال لأجل الحرم ، وقوله (في حديث علي (١٢١٦) أطعموه أهل الحل) قد اختلف العلماء فيما يلزم الحرم إذا أصاب بيضة نعام ، فقال أبو حنيفة وأصحابه والشافعي : إنه يجب فيه القيمة ، واستدلوا بحديث ضعيف أخرجه عبد الرزاق « أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى في بيض نعامه أصابه محرم بقيعته » وقيل عليه صوم يوم ، واستدلوا كذلك بحديث ضعيف ، وقد تكلمنا على حديث (١٢١٧) بأنه يدل على جواز أكل لحم الصيد ؛ فصيد البر الحلال إذا صيد لغیره ، وعليه الجمهور ومالك والشافعي وأحمد .

(١٢١٨) وعن عمير بن سلمة الضميرى عن رجل من بعض الصحابة « انه خرج مع رسول الله صلى الله عليه وسلم يريد مكة حتى إذا كانوا في بعض وادى الروحاء ، وجد الناس حمار وحش عقيرا فذكروه للنبي صلى الله عليه وسلم ، فقال : أقروه حتى يأتى صاحبه ، فأتى البهزى ، وكان صاحبه ، فقال : يا رسول الله شأنكم هذا الحمار ، فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أبا بكر قسمه في الرقاق وهم محرمون ، قال : ثم مررنا حتى إذا كنا بالأنابة إذا نحن بصبي حاقف في ظل فيه سهم ، فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلا أن يقف عنده حتى يخبر الناس عنه » رواه أحمد والنسائي ومالك في الموطأ .

(١٢١٩) وعن أبي قتادة قال : « كنت يوما جالسا مع رجال من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم في منزل في طريق مكة ، ورسول الله صلى الله عليه وسلم أمامنا ، والقوم محرمون وأنا غير محرم ، عام الحديبية فأبصروا حمرا وحشيا وأنا مشغول أخصف نعل فلم يؤذوني وأحبوا لو أبصرته فالتفت فأبصرته فقممت إلى القرس فأسرجته ، ثم ركبت ونسيت السوط والرمح ، فقلت لهم ناولوني السوط والرمح ، فالواو الله لانينك عليه ، فغضبت فترلت فأخذتهما ،

وقال بعضهم : يجوز للمحرم أكل الصيد مطلقا لحديث أبي قتادة (١٢١٩) وقوله في حديث عمير (١٢١٨) أقروه أى أتركوه . والحاقف : الرابض في حقف من الرمل ، وقوله (فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أنا بكر) . قال الشوكاني : ينبغى أن يقيد هذا الإطلاق بأن النبي صلى الله عليه وسلم علم أن البهزى لم يصد لأجنهم بقرينة حال أو مقال لاجتماع بين الأدلة كما تقدم ، وقوله (فأمر رسول الله) . قال الشوكاني : إنما يأذن لمن معه بأكله لأمرين : أحدهما أنه حى . ولا يجوز للمحرم ذبح الصيد الحى . والثانى أن صاحبه الذى رماه قد صار أحق به من يجوز أكله إلا يؤذنه ، وهذا قول النبي صلى الله عليه وسلم في حمار البهزى «أقرره حتى يأتى صاحبه» وفيه دليل على أن يشرع للرئيس إذا رأى عبدا لا يقدر على حفظ نفسه بضرب . إما نصف فيه أو لجنابة أصابته أن يأمر من يحفظه من أصحابه (بقوله لا يعين) فيه دليل على أنهم قد كانوا عدوا أنه

ثم ركبته فشددت على الحمار فقترته ثم جثت به وقد مات ، فوقعوا فيه يأكلونه ، ثم إنهم شكوا في أكلهم إياه وهم حُرُم ، فرجعنا وخبأت العضد معي ، فأدركنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فسألناه عن ذلك فقال : هل معكم منه شيء ؟ فقلت : نعم ، فتأولته العضد فأكلها وهو محرم « متفق عليه . ولفظ البخاري . ولهم في رواية « هو حلال فكلوه » ولمسلم « هل أشار إليه إنسان أو أمره بشيء ؟ قالوا : لا ، قال : فكلوه » .

(١٢٢٠) وعن جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « صيد البر لكم حلال وأنتم حرم ما لم تصيدوه أو يُصد لكم » رواه المحمسة إلا ابن ماجه .

باب ما يجوز قتله من الدواب في الحرم والإحرام

(١٢٢١) عن عائشة قالت : « أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم : بقتل خمس فواسق في الحل والحرم الغرب والحدأة والكلب المقور والمقرب والفأرة » متفق عليه .
(١٢٢٢) وعن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « خمس من الدواب ليس على الحرم في قتلها جناح : الغرب والحدأة والمقرب والفأرة والكلب المقور » رواه الجماعة إلا الترمذي .

يحرم على الحرم الإغاة على قتل الصيد ، وقوله (فكلوه) صيغة الأمر ها للإباحة لا للوجوب لأنها وقعت جوابا عن سؤالهم عن الجوار لا عن الوجوب فتركت على مقتضى السؤال والحديث يدل على أنه يحل للحرم لحم ما يصيده الخائل إذا لم يكن صاد لأحله ولم يقع منه إغاة له ، ومجرد اشتباه الحرم أن يقع من الخلال الصيد وبأكله غير قدح في إحرامه ولا في حل الأكل منه . وقد الشوكاني : في حديث جابر (١٢٢٠) إنه صريح في التفرقة بين أن يصيد الحرم أو يصيد غيره له ، وبين أن لا يصيد الحرم ولا صاد له من يصيده الخلال نفسه ويطعمه الحرم ، ومتيد ببقية الأحاديث المطلقة ، ومخصص للمعوم الآية . قل أشرفي : هذا أحسن حديث روى في هذا الباب ، وأقبحه .

باب ما يجوز تئنه من الدواب في الحرم والإحرام : ذكر الخمس يفيد بمفهومه نفي هذا الحكم عن غيرها . ولكنه ليس بحجة عند الأكثر كما صرح بذلك الشوكاني وقد ورد زيادة : أسية . وهي سادسة كما في حديث ابن مسعود (١٢٢٣) وابن عباس (١٢٢٤)

(١٢٢٣) وعن ابن مسعود : « أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر محرماً بقتل حية بنى »
رواه مسلم .

(١٢٢٤) وعن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « خمس كلهن فاسقة
يقتلن المحرم ويقتلن في الحرم : الفأرة والقرب والحية والكلب العقور
والغراب » رواه أحمد .

باب صيد الحرم والمدينة ، وتحريم صيدها وشجرها

(١٢٢٥) عن ابن عباس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم فتح مكة
« إن هذا البلد حرام لا يعضد شوكه ، ولا يختلى خلاه ، ولا ينفر صيده ،

وزاد أبو داود من حديث أبي سعيد السبع العادي ، وزاد ابن خزيمة وابن النديم من حديث
أبي هريرة الذئب والتمر ، وقال في الفتح : وقع ذكر الذئب في حديث مرسل أخرجه
أبو شيبة وسعيد بن منصور وأبو داود من طريق سعيد بن المسيب ، قال : قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم : « يقتل المحرم الحية والذئب » ورجاله ثقات ، واختلفوا في الغراب
فقال صاحب الفتح : قد اتفق العلماء على إخراج الغراب الصغير الذي يأكل الحب ،
من ذلك ، ونسأل له : غراب الزرع ، وأفتوا بجواز أكله ، وقال : الغراب المذكور
في الحديث المراد به ، الذي في ظهره أو بطنه بياض ، وهو السمي : بالأقع ، كما ورد
في رواية مسلم ، وقال ابن عبد البر : لم تصح هذه الزيادة ، واختلفوا في المراد بالكلب
المتحرر ، فقال في الموطأ : كل ما شعر الناس بعدا عنهم وأحافهم مثل : الأسد والتمر
والمهر والذئب ، فهو عقور . وكذا نقل أبو عبد الله وهو قول الجمهور .

باب صيد الحرم والمدينة ، وتحريم صيدها وشجرها (قوله لا يعضد شوكه)

أي لا تمحى ، قال الفرط : خص العلماء لسحر أدهى منه بميزته أنه تعالى من غير
صنيع آدمي ، ومما ينبت بمساحة آدمى فخص فيه : فالجور على الواز ، وقال
الشافعي : - الجميع الجزء واحد في قطع من أنواع الجمل ، قال : لا إجراء
فيه بل بالنهي ، وقال أبو حنيفة : يخذل قيعته هدى ، وقال ابن العربي : تتقوا على
تحريم قطع سحر الحرم ، إلا أن الشافعي أحرف قطع السور من فروع الشجرة ، وأما أخذ
الورق ولتم إذا كان لا يضرها ، وأحرفوا قطع الشوك كونه وذي بطنه . ومنه
الجمهور لنهي صلى الله عليه وسلم عن ذلك ، وقوله لا يختلى خلاه (اختلا : من

ولا تلتقط لقطته إلا لمعرف ، فقال العباس : إلا الإذخر فإنه لا بد منه فإنه
القيون والبيوت ، فقال : إلا الإذخر « متفق عليه .

(١٢٢٦) وعن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم لما فتح مكة قال : « لا ينفر
صيدها ولا يختلى شوكتها ولا تحل ساقطتها إلا لمنشد » . فقال العباس إلا
الإذخر فإننا نجعله لقبورنا وبيوتنا ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
إلا الإذخر « متفق عليه .

(١٢٢٧) وعن عطاء : « أن غلاماً من قریش قتل حمامة من حمام مكة فأمر
ابن عباس أن يفدى عنه بشاة » رواه الشافعي .

(١٢٢٨) وعن علي عليه السلام قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « المدينة
حرم ما بين غير إلى ثور » مختصر من حديث متفق عليه .

(١٢٢٩) وعن عباد بن تميم عن عمه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « إن
إبراهيم حرم مكة ودعا لها ، وإنى حرمت المدينة كما حرم إبراهيم مكة »
متفق عليه .

(١٢٣٠) وعن أنس « أن النبي صلى الله عليه وسلم أشرف على المدينة فقال : اللهم

الرطب من النبات ، واختلاؤه : قطعه واحتشاشه . وتخصيص التحريم بالرطب إشارة إلى
جواز رمي اليابس ، وجواز اختلاؤه ، وهو أصح الوجهين للشافعية . وقال ابن قدامة :
أجمعوا على إباحة أخذ ما استنبته الناس في الحرم من بقل وزرع ومشوم ، فلا بأس
برعيه واختلاؤه وقوله (في حديث (١٢٢٥) و (١٢٢٦) ولا ينفر صيده) هو كناية عن
الاصطياد وقيل على ظاهره . قال النووي : يحرم التنفير وهو الإرعاج ، قال العلماء : يستفاد
من النعي عن التنفير تحريم الاتلاف بالأولى ، وقوله (في حديث (١٢٢٥) ولا تلتقط
لقطته) . وفي حديث (١٢٢٦) ولا تحل ساقطتها) سيأتي الكلام على هذا في اللقطة . والإذخر :
نبت معروف عند أهل مكة ، واستدلوا بأحاديث الباب على تحريم قطع شجر حرم الدبنة ،
وتحريم صيدها وتنفيره . وذهب إلى ذلك الشافعي ومالك وأحمد وجمهور أهل العلم ؛

إني أحرم ما بين جبلها مثل ما حرم إبراهيم مكة ، اللهم بارك لهم في مدحهم وصاعهم » متفق عليه .

(١٢٣١) وعن أبي هريرة قال : « حرم رسول الله ما بين لا يَتَّى المدينة ، وجعل اثني عشر ميلا حول المدينة حرمي » متفق عليه .

(١٢٣٢) وعن سعيد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « إني حرمت المدينة ، حرام ما بين مأزمها أن لا يهراق فيها دم ، ولا يحمل فيها سلاح ، ولا يخبط فيها شجر إلا لعلف » رواه مسلم .

(١٢٣٣) وعن جابر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « إن إبراهيم حرم مكة ، وإني حرمت المدينة ما بين لا يَتَّىها ، لا يقطع عضاها ولا يصاد صيدها » رواه مسلم .

(١٢٣٤) وعن سلمان بن أبي عبد الله قال : « رأيت سعد بن أبي وقاص أخذ رجلا يصيد في حرم المدينة الذي حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم فسلمه ثيابه فغاء مواله ، فقال : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم حرم هذا الحرم وقال : من رأيتموه يصيد فيه شيئا فلكم سلبه ، فلا أردّ عليكم طعمة أعطتموها رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولكن إن شئتم أن أعطيكم ثمنه أعطيتكم » رواه أحمد . وأبو داود ، وقال فيه : « من أخذ أحدا يصيد فيه فليسلبه ثيابه » .

وقالوا : نعتبر المدينة حرماً محرم صيده وشجره . (قوله في حديث (١٢٣٢) إلا لعلف) فيه دليل على جوار أخذ الأشجار للعلف لا لغيره . وقوله (في حديث (١٢٣٣) لا يَتَّى المدينة) اللاتبان : الحرنان ، والحرة الحجارة السود ، والمدينة لا بتان : شرقية وغربية ، وهي بينهما ، والحبط : معناه صرب الشجر ليسقط ورقه . وانعصد : القطع . وقوله (ما بين مأزمها) قال النووي : هو الجبل . وقيل : للضيق بين جبلين . وقوله (أن لا يهراق فيها دم) فيه دليل على تحريم إراقة الدم بالمدينة بغير ضرورة ، والعضاء بلفضر : كل شجر فيه شوك . وقوله (في حديث (١٢٣٤) : سلبه) نيابة) أي أخذ ثيابه جميعها ، قال الماوردي : يبقى له ما يستر عورته ، ويحصد سعد هذا ، احتج من قال : إن من صاد من حرم المدينة ، أن يقطع من شجره ، أخذت ثيابه وسلبه ، وقد خالف في السلب . فقيل : إنه من سلبه . وقيل : المسكين للمدينة . وقيل : لبيت المقدس . قال النووي : وظاهر الأدلة أنه السلب . رتبة طعمة لكل من وجد فيه أحدا يصيد ، رتبة ثمنه لشجره ،

باب ما جاء في نكاح المحرم وحكم وطئه

(١٢٣٥) عن عثمان بن عفان أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لا ينكح المحرم ولا ينكح ولا يخطب » رواه الجماعة إلا البخارى ، وليس للترمذى فيه : « ولا يخطب » .

(١٢٣٦) وعن ابن عمر أنه سئل عن امرأة أراد أن يتزوجها رجل وهو خارج من مكة فأراد أن يعتمر أو يحج ، فقال : لا تتزوجها وأنت محرم ، ونهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عنه « رواه أحمد .

(١٢٣٧) وعن أبي غطفان عن أبيه عن عمر : « أنه فرق بينهما ، يعنى رجلا تزوج وهو محرم » رواه مالك في الموطأ والدارقطنى .

(١٢٣٨) وعن ابن عباس : « أن النبي صلى الله عليه وسلم تزوج ميمونة وهو محرم » رواه الجماعة .

والبخارى « تزوج النبي صلى الله عليه وسلم ميمونة وهو محرم وبني بها وهو حلال وماتت بسرف » .

باب ما جاء في نكاح المحرم وحكم وطئه : (قوله لا ينكح الخ) برفع الأفعال الثلاثة على معنى

النفي ؛ أو بجزمها على المعنى ، وهو الأصح ؛ ولا ينكح ، الأولى بفتح أوله كيضرب : أى لا يعقد لنفسه ؛ ولا ينكح الثانية ضم أوله وكسر ثائه ، أى لا يعقد لغيره بولاية أو وكالة ، والنهى للتحريم ؛ فلا يصح العقد وعليه الجمهور ومالك والشافعى وأحمد . وقال بعض التابعين وسفيان والحنفية : إن العقد يصح ؛ ولكن لا يدخل إلا بعد ما حل من إحرامه ؛ لحديث ابن عباس (١٢٣٨) وقوله (ولا يخطب) أى لا يكون خطيبا فى النكاح ؛ أو المراد به طلب زواج المرأة . وقيل : النبى للترتية ، والخطبة مكروهة . وقيل فى حديث ابن عباس (١٢٤٠) إنه أخطأ فى حديثه كما رواه سعيد أنه وهم فى حديث (١٢٤٠) بأن الزوجة وهى ميمونة وأبى رافع خادم النبى صلى الله عليه وسلم يقولان : إن الزواج والدخول وقعا وهما حلالان ؛ انظر حديث (١٢٣٩) و (١٢٤٠) ورواية ابن عباس محالمة لرواية أكثر الصحابة ، فلم يروه كذلك إلا ابن عباس ، وقوله (بسرف) هو مكان دون وادى فاطمة على ستة أميال من مكة . وقوله (وبني بها) فى حديث (١٢٣٨) و (١٢٣٩) أى دخل عليها ، يقن : بنى على أهله أو بها . والحلال : الخارج من الإحرام ، ومنه

(١٢٣٩) وعن يزيد بن الأصم عن ميمونة « أن النبي صلى الله عليه وسلم تزوجها حلالاً وبني بها ، وماتت حلالاً بسرف فدفناها في الظلة التي بني بها فيها »
رواه أحمد والترمذي .

ورواه مسلم وابن ماجه ، ولفظهما « تزوجها وهو حلال ، قال : وكانت خالتي وخالة ابن عباس » . وأبو داود ، ولفظه قالت : « تزوجني ونحن حلالان بسرف » .

(١٢٤٠) وعن أبي رافع « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم تزوج ميمونة حلالاً وبني بها حلالاً ، وكنت الرسول بينهما » رواه أحمد والترمذي .
وروي أبو داود أن سعيد بن المسيب قال : « ومم ابن عباس في قوله :
تزوج ميمونة وهو محرم » .

الإهلال من الميقات

(١٢٤١) وعن زيد بن ثابت قال : « رأيت النبي صلى الله عليه وسلم تجرد لإهلاله واغتسل » رواه الترمذي وحسنه .

حلاً حلاً : خرج من إحرامه . قال الشوكاني : وعلى فرض أن رواية ابن عباس أرجح من رواية غيره ، وذلك بأن يحمل فيه صلى الله عليه وسلم محصلاً له من عمره ذلك القول كما نقرر في الأصول إذا فرض تأخر الفعل عن القول ، فإن فرض تقدمه ففيه الخلاف المشهور في الأصول في جواز تخصيص العلم بالخبر بالخص المتقدم كما هو المذهب الحق . أو جعل العام المتأخر ناسخاً كما ذهب إليه البعض .

الإهلال من نايامات : الإهلال في الأصل : رفيع الصوت بالنية ، ثم أطلق على الإحرام بالحج أو بالعمرة أو بهما ، أي نية المخول بذلك . فهو الركن الأول للحج أو العمرة ، وبقيتها للحج : أو توف بجرقة والطواف بالبيت الذي بين الصفا والمروة ، وهذه أركان الحج عند مالك وأحمد والشافعي ، وراد عنها : الحلق أو التقصير وترتيب المعظم بتقديم الوقوف على طواف الإفاضة ، وتقديم الطواف على السعي . وعند الحنفية

(١٢٤٢) وعن ابن عمر قال : « يبدأؤكم هذه التي تكذبون على رسول الله صلى الله عليه وسلم فيها ؛ ما أهل رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا من عند المسجد ، يعني مسجد ذي الخليفة » متفق عليه ، وفي لفظ « ما أهل » إلا من عند الشجرة حين قام به بعيره .

وللبخارى « أن ابن عمر كان إذا أراد الخروج إلى مكة أذهن بدهن ليس له رائحة طيب ، ثم يأتي مسجد ذي الخليفة فيصلي ثم يركب ، فإذا استوت به راحلته قائمة أحرم ، ثم قال : هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعل » (١٢٤٣) وعن أنس « أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى الظهر ثم ركب راحلته ، فلما علا على جبل البيداء أهل » رواه أبو داود .

(١٢٤٤) وعن جابر « أن إهلال رسول الله صلى الله عليه وسلم من ذي الخليفة حين استوت به راحلته » رواه البخارى ، وقال : رواه أنس وابن عباس .

(١٢٤٥) وعن سعيد بن جبير قال : « قلت لأبن عباس : مجبلاً لأختلاف أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم في إهلاله ! فقال : إني لأعلم الناس بذلك »

الحج ركنان فقط وهما : الوقوف بعرفة ، ومعظم طواف الإفاصة ، وهو أربعة أشواط ، والثلاثة الباقية واجبة فقط ، وقد سبق بيان أركان الحج بالتفصيل في كيفية الحج ، وفوا (في حديث (١٢٤٢) يبدأؤكم) وهي فوق على ذي الخليفة لمن صعد من الوادى . قال أبو عبيد البكرى : وكان ابن عمر ينكر الإحرام من البيداء ، وقال : « ما أهل رسول الله إلا من عند مسجد ذي الخليفة » ويدل على ذلك حديث (١٢٤٢) وقوله : (أذهن بدهن الخ) يدل على جوار الادندان بالأدهان التي ليس لها رائحة طيبة ، وقد ثبت من حديث ابن عباس عن البخارى « أن النبي صلى الله عليه وسلم أذهن ، ولم يته عن الدهن » والحديث يدل على أن الأنفل لمن كان ميقاته ذا الخليفة أن يهل في مسجدتها بعد الصلاة ، ويكرر الإهلال عند ركوب الراحلة ، وعند مروره اشرف البيداء وعوله (في حديث (١٢٤٣) جبل البيداء) وهو الرمل المستطيل ، وهو المراد بقوله : « شرف البيداء » والشرف : المكان العالي ، وتبين ذكره .

إنما كانت منه حجة واحدة ، فمن هنالك اختلفوا ، خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم حاجاً ، فلما صلى في مسجده بذى الحليفة ركعته أوجب في مجلسه فأهل بالحج حين فرغ من ركعته ، فسمع ذلك منه أقوام فحفظوا عنه ، وذلك أن الناس كانوا يأتون أرسلوا فسمعوه حين استقلت به ناقته ثم مضى ، فلما علا على شرف البيداء أهل ، فأدرك أقوام ، فقالوا : إنما أهل رسول الله حين علا على شرف البيداء ، وإيم الله لقد أوجب في مصلاه وأهل حين استقلت به راحلته ، وأهل حين علا على شرف البيداء » رواه أحمد وأبو داود ، وبقية الخمسة منه مختصراً « أن النبي صلى الله عليه وسلم أهل في دبر الصلاة » .

باب التلبية

(١٢٤٦) عن ابن عمر « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا استوت به راحلته قائماً عند مسجد ذى الحليفة ، أهل فقال : اللهم ليك ، ليك لا شريك لك

وقوله (في حديث (١٢٤٥) من هنالك اختلفوا) قال الشوكاني: هذا الحديث يزول به الإشكال. ويجمع بين الروايات المختلفة بما فيه ، فيكون شروعه صلى الله عليه وسلم في الإهلال بعد الفراغ من صلاته بمسجده ذى الحليفة في مجلسه قبل أن يركب ، فنقل عنه من صحبه يهل هنالك أنه أهل بذلك المكان ، ثم أهل لما استقلت به راحلته ، فظن من سمع إهلاله عند ذلك أنه سارع فيه في ذلك الوقت ، لأنه لم يسمع إهلاله بالمسجد فقال : إنما أهل حين استقلت به راحلته ، ثم روى كذلك من صحبه يهل على شرف البيداء ، وهذا يدل على أن الأفضل لمن كان ميقاته ذا الحليفة أن يهل في مسجدها بعد الصلاة ، ويكرر الإهلال كما سبق ذكره . قل في الفتح : قد اتفق الفقهاء على جواز جمع ذلك . وإنما الخلاف في الأفضل ،

باب التلبية (قوله ليك) مثنى ، ولكن المراد منه التكثير والمبالغة ، ومعناه : أجيبك إجابة بعد إجابة ، وأنا على طاعتك إلانيا بعد إلباب ، كأنه من أل بالمكان. والتلبية سنة عند الشافعي وأحمد ، فلو نوى النسك ولم يلب صح نسكه ولا شيء عليه . وقال المالكية : لا ينعد النسك إلا بنية مقرونة بقول كالنلبية ، أو جعل متعلق به كالترجحه

ليبك ، إن الحمد والنعمة لك ، والملك لك ، لا شريك لك . وكان عبد الله يزيد مع هذا : لبيك لبيك ، وسعديك والخير يديك ، والرَّغَاء إليك والعمل « متفق عليه .

(١٢٤٧) وعن جابر قال : « أهلّ رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر التلبية مثل حديث ابن عمر قال : والناس يزيدون ذا المارج ونحوه من الكلام ، والنبي صلى الله عليه وسلم يسمع فلا يقول لهم شيئاً » رواه أحمد وأبو داود ومسلم . (١٢٤٨) وعن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : في تليته « لبيك إله الحق لبيك » رواه أحمد وابن ماجه والنسائي .

(١٢٤٩) وعن السائب بن خلاد قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « أتاني جبريل فأمرني أن آمر أصحابي أن يرفعوا أصواتهم بالإلهال والتلبية » رواه الخمسة ، وصححه الترمذى .

وفي رواية « أن جبريل أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : كن عجاجة ثجاجا . والعج : التلبية ، والثج : نحر البدن . رواه أحمد .

(١٢٥٠) وعن القاسم بن محمد قال : « كان يستحب للرجل إذا فرغ من تليته أن يصلى على النبي صلى الله عليه وسلم » .

(١٢٥١) وعن الفضل بن العباس قال : « كنت رديف رسول الله صلى الله عليه وسلم من جمع إلى منى فلم يزل يلبى حتى رمى جمره العقبة » رواه الجماعة .

إلى الطريق . وقال الحنفية : لو أقصر على النية ولم يلب لم ينقذ إحرامه ؛ فالتلبية عندهم جزء من الركن الأول وهو النية . ونقل عن الثوري : أنها فرض لحديث سعيد بن منصور « التلبية فرض الحج » ، وقوله (في حديث السائب (١٢٤٩) أن أمر أصحابي) استدلل به على استحباب رفع الصوت للرجل . بحيث لا يضر نفسه ، وخرج بقوله : أصحابي : النساء ، فلا تحمهن بها ، بل تقتصر على إسماع نفسها . قال الرواني : فإن رفعت صوتها لا محرم . بل يكون مكروها . وذهب أبو داود إلى أن رفع الصوت واجب وقوله (في حديث (١٢٥١) حتى رمى جمره العقبة) ، فيه دليل على أن التلبية تستمر إلى رمي

(١٢٥٢) وعن عطاء عن ابن عباس قال : يرفع الحديث « أنه كان يمسك عن التلبية في العمرة إذا استلم الحجر » رواه الترمذى وصححه .

(١٢٥٣) وعن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « يلبي المتمر حتى يستلم الحجر » رواه أبو داود .

باب أنواع النسك في الحج ، أوله الأفراد

(١٢٥٤) عن عائشة « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أفرد الحج » رواه الجماعة إلا البخارى ، ولفظ مسلم « أهل بالحج مفرداً » .

(١٢٥٥) وعن عائشة قالت : « خرجنا مع النبي صلى الله عليه وسلم عام حجة الوداع فننا من أهل بعمرة ، ومننا من أهل بحجة وعمرة ، ومننا من أهل بالحج ،

جمره العقبة ، وإليه ذهب الجمهور ، وقالت طائفة : يقطع الحرم التلبية إذا دخل الحرم ، وهو مذهب ابن عمر ، لكن يعاود التلبية إذا خرج من مكة إلى عرفة . وقالت طائفة : يقطعها إذا راح إلى اللوقف ، رواه ابن النذر وغيره بأسانيد صحيحة عن عائشة وسعد ابن أبي وقاص ، وبه قال مالك : وقيد بزوال الشمس يوم عرفة . وقوله (في حديث (١٢٥٣) : حتى يستلم الحجر) قال الشوكاني : ظاهره أنه يلبي في حال دخوله للمسجد وبعد رؤية البيت ، وفي حال مشيه حتى يشرع في الاستلام ، ويستثنى منه الأوقات التي فيها دعاء مخصوص . وقد ذهب إلى ما دل عليه الحديث من ترك التلبية عند الشروع في الاستلام أبو حنيفة والشافعي في الجديد ، وقال في القديم : يلبي ولكنه يخفض صوته وهو قول ابن عباس وأحمد ،

باب أنواع النسك في الحج ، أوله : الأفراد : الأفراد : هو عمل الحج أولاً ، ثم

عمل العمرة بعده في أشهر الحج . وأنواع النسك ثلاثة وهي : الأفراد والتمتع والقران . وقد سبق ذكرها في كيفية الحج ، وتجمع العلماء على جوازها ، ولكنهم اختلفوا في الأفضل منها ؛ فقال الشافعي ومالك وجماعة : أفضلها الأفراد ؛ وقال أبو حنيفة وجماعة : أفضلها القران ، وهو الإهلال بالحج والعمرة معا ، والتمتع : هو الاعتار في أشهر الحج ثم التحلل من تلك العمرة والإهلال بالحج في تلك السنة . ويطلق التمتع على القران أيضا . وقوله (حجة الوداع) سميت بذلك لأنه صلى الله عليه وسلم ودع الناس فيها .

وأهل رسول الله صلى الله عليه وسلم بالحج ؛ فأما من أهل بالحج ، أو جمع الحج والعمرة فلم يحل حتى كان يوم النحر » رواه الخمسة إلا الترمذى .
(١٢٥٦) وعن عائشة قالت : « خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : من أراد منكم أن يهل بحج وعمرة فليفل ، ومن أراد أن يهل بحج فليفل ، ومن أراد أن يهل بعمرة فليفل ، قالت : وأهل رسول الله صلى الله عليه وسلم بالحج ، وأهل به ناس معه ، وأهل معه ناس بالعمرة والحج ، وأهل ناس بعمرة ، وكنت فيمن أهل بعمرة » متفق عليه .

النوع الثانى : التمتع

(١٢٥٧) عن ابن عباس « أنه سئل عن متعة الحج فقال : أهل المهاجرون والأنصار وأزواج النبي صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع وأهلنا ، فلما قدمنا مكة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : اجعلوا إهلالكم بالحج عمرة إلا من قلّد الهدى ، فطفنا بالبيت وبالصفاء والروة ، وأتينا النساء ، ولبسنا الثياب ، وقال : من قلّد الهدى فإنه لا يحل له حتى يبلغ الهدى محله ، ثم أمرنا

ولم يحج بعدها . وقولها (وأهل رسول الله صلى الله عليه وسلم بالحج) احتج به من قال : كان حجه صلى الله عليه وسلم مفردا . وأجيب بأنه لا يلزم من إهلاله بالحج أن لا يكون أدخل عليه العمرة . قال صاحب الكنز : والصحيح تفضيل الافراد ، ثم التمتع ، لانفراد كل منها بأعماله ، ولأن النبي صلى الله عليه وسلم أفرد أولا وقرن ثانيا لوجود الهدى معه . وللاعلام بجواره .

النوع الثانى : التمتع : هو الاعتار فى أشهر الحج ، ثم التحلل من تلك العمرة والإهلال بالحج فى تلك السنة ، انظر كيفية الحج (قوله اجعلوا إهلالكم بالحج عمرة) أى اصرفوا عملكم إلى عمرة ؛ لأن أهل الجاهلية يرون العمرة فى أيام الحج من آخر الفجور بخالفهم وأراد الرحمة بأصحابه من طول الإحرام ، ففيه جواز قلب الحج إلى العمرة ، وعليه أبو حنيفة والشافعى . وقال غيرهما : لا يجوز ، وهذا خاص بهم ، وقوله (ولبسنا الثياب) أى بعد تقصير الشعر . وقوله (حتى يبلغ الهدى محله) أى لا يحل له شيء من محظورات الإحرام حتى يبلغ الهدى محله : شجرة فى

عشية التروية أن نهل بالحج ، فإذا فرغنا من المناسك جئنا فطنا بالبيت وبالصفاء
والمروة ، قد تم حجنا ، وعلينا الهدى ، قال الله تعالى : « فمن تمتع بالعمرة
إلى الحج فما استيسر من الهدى ، فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج
وسبعة إذا رجعتُمْ » إلى أمصاركم ، الشاة تجزئ ، وجمعوا نسكين في عام
بين الحج والعمرة ، فإن الله أنزله في كتابه وسنه نبّيه صلى الله عليه وسلم ،
وأباحه لغير أهل مكة ، قال الله تعالى « ذلك لمن لم يكن أهله حاضري
المسجد الحرام » رواه الثلاثة .

(١٢٥٨) وعن عمران بن حصين قال : « نزلت آية التمتع في كتاب الله تعالى ففعلناها
مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم ينزل قرآن يحرمها ، ولم ينه عنها
حتى مات » متفق عليه .

ولأحمد ومسلم « نزلت آية التمتع في كتاب الله تعالى ، يعني متعة الحج ،
وأمرنا بها رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ثم لم تنزل آية تنسخ آية
متعة الحج ، ولم ينه عنها حتى مات » .

منى . وقوله (عشية التروية) أى فى اليوم الثامن من ذى الحجة . وقوله : (أن نهل
بالحج) أى نويه ونحن فى مكة . وقوله (فمن تمتع بالعمرة الح) أى تمتع بعمل العمرة
وبمحظورات الإحرام بعدها إلى الحج . وقوله (الشاة تجزئ) أى عن واحد يذبحها
بعد الإحرام بالحج فى مكة أو يوم الحر بعد رمى حمرة العقبة . والمراد بخاضري
المسجد الحرام : أهل مكة وأهل دى طوى ، ومن كان دون مسافة القصر من مكة ،
وهذا قول للالكية . وقال الحنفية : هم أهل اللواقيت ومن دونهم . وقال الشافعية :
هم أهل الحرم كله ، ومن اتصل به إلى مسافة القصر ، فهو لاء لادم عليهم . إذا تمتعوا
أو قرنوا .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية : إن التمتع عند الصحابة يداول القرآن فتحمل
عليه رواية من قال : إن البى صلى الله عليه وسلم حج تمتعا ، وأحاديث الباب مدل
دلالة صريحة على مشروعية التمتع ، بل فضله جماعة من العلماء .

(١٢٥٩) وعن عبد الله بن شقيق « أن علياً كان يأمر بالتمتع ، وعثمان ينهى عنها ، فقال عثمان كله ، فقال عليّ : لقد علمت أنا تمتنعام رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال عثمان : أجل ، ولكننا كنا خائفين » رواه أحمد ومسلم .

(١٢٦٠) وعن ابن عباس قال : « أهل النبي صلى الله عليه وسلم بعمره وأهل أصحابه بالحج ، فلم يحل النبي صلى الله عليه وسلم ، ولا من ساق الهدى من أصحابه ، وحلّ بقيتهم » رواه أحمد ومسلم .

وفي رواية قال : « تمتع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأبو بكر وعمر وعثمان كذلك ، وأول ما نهى عنها معاوية » رواه أحمد والترمذى .

(١٢٦١) وعن الزهري عن سالم عن أبيه قال : « تمتع رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع بالعمره إلى الحج ، وأهدى فساق معه الهدى من ذى الخليفة ، وبدأ رسول الله صلى الله عليه وسلم فأهلّ بالعمره ثم أهل بالحج ، وتمتع الناس مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بالعمره إلى الحج ، فكان من الناس

وذهب جمع من الصحابة والتابعين ومن بعدهم كمالك وأحمد والباقر إلى أفضلية التمتع . وقد اختلفت آراء العلماء في أفضلية الأنواع الثلاثة ، فهم من فضل الأفراد ، ومنهم من فضل التمتع ، ومنهم من فضل القران . واضطربت أقوالهم بسبب اختلاف الأحاديث ، وحاء في حديث آخر رواه البخارى عن مروان بن الحكم قال : « شهدت عثمان وعلياً ، وعثمان ينهى عن التمتع وأن يجمع بينهما ، فلما رأى ذلك عليّ أهلّ بهما ليك بعمره وحجة وقال : ما كنت لأدع سنة النبي صلى الله عليه وسلم يقول أحد » . وحاء في رواية مسلم وأحمد عن غنيم بن قيس للازنى قال : سألت سعد بن أبي وقاص عن التمتع في الحج فقال : فعلناها ، وهذا : أى معاوية . يومئذ كافر بالعروش : أى بمكة ، (قوله تمتع رسول الله صلى الله عليه وسلم) . قال المهلب : معناه أمر بذلك ، ولكن قال ابن المنير : إن حمل قوله تمتع على معنى أمر من بعد التأويلات . وقال في الفتح : نحتمل أن يكون معنى قوله تمتع محمولا على مدلوله اللغوى . وقال النووى : إن هذا هو

من أهدي فساق الهدى ، ومنهم من لم يُهد ، فلما قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم مكة قال للناس : من كان منكم أهدي فإنه لايجل من شيء حرم منه حتى يقضى حجه ، ومن لم يكن منكم أهدي فليطف بالبيت والصفا والمروة ، وليقصر وليجل ثم ليل بالحج وليهد ، فمن لم يجد هدياً فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع إلى أهله ، وطاف رسول الله صلى الله عليه وسلم حين قدم مكة فاستلم الركن أول الشيء ، ثم خب ثلاثة أشواط من السبع ، ومشى أربعة أطواف ، ثم ركع حين قضى طوافه بالبيت عند المقام ركعتين ، ثم سلم فأنصرف ، فأتى الصفا فطاف بالصفا والمروة سبعة أطواف ، ثم لم يتحلل من شيء حرم منه حتى قضى حجه ، ونحر هديه يوم النحر ، وأفاض فطاف بالبيت ، ثم حل من كل شيء حرم منه ، وفعل مثل ما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم من أهدي فساق الهدى . وعن عروة وعن عائشة مثل حديث سالم وأبيه . متفق عليه .

المتعين . وقوله (وليقصر) قال الووى : معناه أنه بفعل الطواف والسعى والتقصير يصير حلالاً ، وهذا دليل على أن الحلق والتقصير نسك ، وقيل استباحة محظور قال : وإنما أمره بالتقصير دون الحلق ، مع أن الحلق أفضل ليبقى له شعر يحلقه في الحج : وقوله (وليجل) أى قد صار حلالاً ، فيفعل كل ما كان محظوراً عليه في الإحرام . وقوله (ثم ليل بالحج) أى يحرم وقت خروجه إلى عرفة . وقوله (وليهد) أى هدى التمتع . وقوله : (فمن لم يجد هدياً) أى لم يجد الهدى أو وجدته بخلاء فيصوم . وقد اسدل بالأحاديث المذكورة على أن حجه صلى الله عليه وسلم كان تمتعاً . وقوله (من أهدي فساق الهدى) قال الشوكاني : الموصول فاعل قوله : فعل : أى فعل من أهدي فساق الهدى مثل ما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم .

باب القرآن

(١٢٦٢) عن أنس قال : « صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمدينة الظهر أربعاً والعصر بذى الحليفة ركعتين ، ثم بات بها حتى أصبح ثم ركب حتى استوب به على البيداء ، حمد الله وسبح وكبر ثم أهل بحج وعمره ، وأهل الناس بهما فلما قدمنا أمر الناس فخلوا حتى كان يوم التروية أهلوا بالحج ، قال : ونجر النبي صلى الله عليه وسلم بدنات بيده ، قياماً وذبح بالمدينة كبشين أملحين » رواه البخارى وأبو داود وأحمد .

(١٢٦٣) وعنه قال : « سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يلبي بالحج والعمرة جميعاً يقول : لبيك عمرة وحجاً » رواه الأربعة .

(١٢٦٤) وعن عمر رضى الله عنه قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يوادى العقيق يقول : « أتانى الليلة آت من ربى ، فقال صلّ فى هذا الوادى المبارك وقل : عمرة فى حجة » رواه البخارى وأبو داود وأحمد .

(١٢٦٥) وعن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من كان معه هدى فليهل بالحج والعمرة ثم لا يهل حتى يهل منهما جميعاً » رواه الثلاثة .

باب القرآن : القرآن هو الإحرم بالحج والعمرة معاً فى أشهر الحج ، وقد سبق بيانه فى كيفية الحج (قوله استوت به) أى راحلته ، وقد سبق ذكر التروية فى حديث (١٢٥٧) وقوله (كبشين أملحين) بعد رجوعه من الحج ولجة لقدمه صلى الله عليه وسلم ، وقوله (لبيك عمرة وحجاً) أى نويت عمرة وحجاً . ووادى العقيق : واقع على مسافة أربعة أميال من المدينة . والحديث (١٢٦٣) يدل على أن حجه صلى الله عليه وسلم كان قراناً . وقوله (فى حديث (١٢٦٤) أتانى الليلة آت) قال فى الفتح : هو جبريل وقوله (وقل عمرة فى حجة) أى قل نصحابك بهلوا بهما إذا شاءوا ، فإنه حائز . وكذلك أنت يا محمد ، وهو دليل على أن حجه صلى الله عليه وسلم كان قراناً ، وطاهر هذا الحديث يدل على أن حجه صلى الله عليه وسلم القرآن كان بأمر الله

(١٢٦٦) وعن مطرف قال : قال لى عمران بن حصين أحدثك حديثاً عسى الله أن ينفعك به « إن رسول الله صلى الله عليه وسلم جمع بين حج وعمره ثم لم ينه عنه حتى مات ولم ينزل قرآن يحرمه ، وقد كان يسلم على حتى اكتويت فترك ثم تركت الكي فعاد » رواه مسلم في التمتع .

(١٢٦٧) وعن جابر رضى الله عنه : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قرن الحج والعمرة فطاف لهما طوافاً واحداً » رواه الترمذى وحسنه .

باب إدخال الحج على العمرة

(١٢٦٨) عن جابر أنه قال : « أقبلنا مهلين مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بحج مفرد ، وأقبلت عائشة بعمره حتى إذا كنا بسرف عركت حتى إذا قدمنا مكة طفنا بالكعبة والصفا والمروة ، فأمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يحل منا من لم يكن معه هدى ، قال : قلنا حل ماذا؟ قال : الحل كله؛ فواقفنا النساء وتطيننا بالطيب ولبسنا ثيابنا ، وليس بيننا وبين عرفة إلا أربع ليال ، ثم أهللنا يوم التروية ، ثم دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم على عائشة فوجدتها تبكي فقال : ما شأنك؟ قالت : شأنى أنى قد حضت وقد أهل الناس ولم أهل ولم أطف بالبيت ، والناس يذهبون إلى الحج الآن ، فقال :

وحديث عمران بن حصين (١٢٦٦) يدل على أن النبي جمع بين حج وعمره ، ولم ينه عنه . وصحته أنه كان مريضاً بالبواسير ، وكان صابراً وراضياً ، قال : كانت الملائكة تسلم على فى خلوتى حتى تداويت بالكي ، فلم يسلموا على فتركت الكي وسلمت أمرى إلى الله تعالى فعادت الملائكة نسلم على ذكره صاحب الكنز . وقوله (فى حديث ١٢٦٧) طوافاً واحداً أى وسى سعيها واحداً ، وهذه النصوص صريحة فى مشروعية القران .

باب إدخال الحج على العمرة : استدلل بهذا الحديث من قال : إنه حجه كائن مفرداً

وقوله (عركت) أى حضت . وقوله (حل ماذا) أى الحل من أى شيء . وقوله (الحل كله) أى الحل الذى لا يبقى معه من ممنوعات التحريم بسد الحال للأمور به ، ويوم التروية هو اليوم الثامن من ذى الحجة . وقد سبق ذكره .

إن هذا أمر كتبه الله على بنات آدم ، فاعتسلي ثم أهلي بالحج ، فقلت ووقفت للمواقف ، حتى إذا طهرت طافت بالكعبة وبالصفا والمروة ثم قال : قد حلت من حجتك وعمرتك جميعا فقالت : يا رسول الله إني أجد في نفسي أني لم أطف بالبيت حين حجبت قال : فاذهب بها يا عبد الرحمن فاعمرها من التمتع ، وذلك ليلة الحصة « متفق عليه .

دخول مكة

(١٢٦٩) وعن نافع : « أن عمر كان لا يقدم إلا بات بذى طوى حتى يصبح ويفتسل ثم يدخل مكة نهرا » .
وفي رواية « وإذا نفر من مكة مرّ بذى طوى وبات بها حتى يصبح .
ويذكر أن النبي صلى الله عليه وسلم فعله » .

وقوله (فاعتسلي) قبل هو الفسل للإحرام ، ويحتمل أن يكون الفسل من الحيض . وقوله (من حجتك وعمرتك) قال الشوكاني : هذا تصريح بأن عمرتها لم تبطل ولم تخرج منها . قال النووي في قوله : « حتى إذا طهرت الخ » أى إذا طهرت طافت بالكعبة والصفا والمروة ، ثم قال : قد حلت من حجتك وعمرتك ، يستنبط منه ثلاثة مسائل حسنة : أحدها : أن عائشة كانت قارة ولم تبطل عمرتها ، وأن الرض للذكور متأول . الثانية : أن القارن يكفي طواف واحد ، وهو مذهب الشافعي والجمهور ، وقال أبو حنيفة وطائفة يلزمه طوافان وسعيان . الثالثة : أن السعي بين الصفا والمروة يشترط وقوعه بعد طواف صحيح . وموضع الدلالة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرها أن تصنع ما يصنع الحاج غير الطواف بالبيت ، ولم تسع كما لم تطف ، فلو لم يكن السعي متوقفا على تقديم الطواف عليه لما أخرته قال : واعلم أن طهر عائشة هذا المذكور كان يوم السبت وهو يوم النحر في حجة الوداع ، وكان ابتداء حيضها هذا يوم السبت أيضا لثلاثة خلون من دى الحجة سنة إحدى عشرة ، ذكره أبو محمد بن حزم ، في كتابه : [حجة الوداع] .

دخول مكة : طوى : برّ في مكان داخل الحرم قرب مكة ، وفيه بلد صغير ومسجد ، والبيت بها مستحب عند الشافعي وجماعة ، ثم يدخل مكة نهرا ، وقوله : (نفر من مكة) أى خرج منها .

زاد في رواية « ومضى رسول الله صلى الله عليه وسلم على أكمة غليظة أسفل من المسجد الذي بنى هناك » رواه الحمسة إلا الترمذى .

(١٢٧٠) وعن ابن عمر: « أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل من كداء من الثنية العليا التي بالبطحاء وخرج من الثنية السفلى » رواه الحمسة .

(١٢٧١) وعن عائشة : « أن النبي صلى الله عليه وسلم لما جاء مكة دخل من أعلاها وخرج من أسفلها » متفق عليه .

الطواف بالبيت

(١٢٧٢) قال الله تعالى : « وعهدنا إلى إبراهيم وإسماعيل أن طهرا بيتي للطائفين والماكفين والركع السجود » .

(١٢٧٣) عن عائشة قالت : « أول شيء بدأ به النبي صلى الله عليه وسلم حين قدم مكة أن توضأ ثم طاف بالبيت » رواه البخارى .

وقوله (على أكمة) وهى قطعة مرتفعة هناك . وقوله (فى حديث (١٢٧٠) من كداء) وهى الثنية العليا ، والثنية العليا هى التى ينزل منها إلى باب المعلى . مقبرة أهل مكة ، وهى التى يقال لها : الحجون . والثنية السفلى واقعة عند باب الشبكية بقرب شعب الشاميين من ناحية قعيقعان ، وعليها باب بنى فى القرن السابع وقد وردت أحاديث فى رفع اليدين حين يرى البيت ، ولكنها ضعيفة لا يعتمد عليها . قال الشوكانى : إنه ليس فى الباب ما يدل على مشروعية رفع اليدين عند رؤية البيت ، وهو حكم شرعى لا يثبت إلا بدليل شرعى ، وأما الدعاء عند رؤية البيت ، فقد رويت فيه أخبار وآثار . وحاء أن عمر كان إذا نظر إلى البيت قال : اللهم أنت السلام ، ومنك السلام ، فحينئذ بنا السلام .

الطواف بالبيت : تدل هذه الآية على أن الطواف شرع قديم ، (قوله طاف بالبيت) أى طواف القدوم ، وهو سنة لكل من دخل مكة تحية للبيت كتحية للمسجد لداخله . وأنواع الطواف ثلاثة : طواف القدوم ، وطواف الإفاضة ، وطواف الوداع

(١٢٧٤) وعن ابن عمر قال: «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا طاف في الحج والعمرة أول ما يقدم فإنه يسعى ثلاثة أطواف بالبيت ، ثم يمشى أربعة ، ثم يصلي سجدتين ثم يطوف بين الصفا والمروة » رواه الخمسة .

ولفظ الترمذى : « لما قدم النبي صلى الله عليه وسلم مكة دخل المسجد فاستلم الحجر ثم مضى عن يمينه فرمل ثلاثا ومشى أربعا ، ثم أتى المقام فقال : واتخذوا من مقام إبراهيم مصلى ، فصلى ركعتين ، والمقام بينه وبين البيت ، ثم أتى الحجر فاستلمه ثم خرج إلى الصفا ، أظنه قال : إن الصفا والمروة من شعائر الله » .

وفي رواية : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ، إذا طاف طوافه الأول خبّ ثلاثا ومشى أربعا » ك .

(١٢٧٥) وعن ابن عباس قال: « قدم النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه فقال الله كن إنه يقدم عليكم وقد وهنتهم حتى يثرب ، فأمرهم النبي صلى الله عليه وسلم أن يرملوا الأشواط الثلاثة ، وأن يمشوا ما بين الركنتين ، ولم يمنعه أن يأمرهم أن يرملوا الأشواط كلها إلا الإبقاء عليهم » .

وزاد في رواية « فقال المشركون : هؤلاء الذين زعمتم أن الحى وهنتهم : إنهم أجلد من كذا وكذا » رواه الخمسة ك .

(١٢٧٦) وعن ابن عمر : « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا طاف بالبيت الطواف الأول

وسيجىء بيانه . معنى السعى ها : الحجب وسرعة المشى ، وقوله (يصلي سجدتين) أى ركعتين سة الطواف ، وقوله (فاستلم الحجر) أى وقع كفيه عليه ، وقوله (ثم مضى عن يمينه) أى جعل البيت عن يساره . وقوله (فرمل) أى أسرع في المشى ، السعى والرمل والحجب معناها هنا : العدو وسرعة المشى . والمقام : هو المكان انتهى كان يقوم فيه إبراهيم عليه السلام حينما بنى الكعبة ، والرمل إنما يسرع في طواف القدوم ، لقوله صلى الله عليه وسلم (في حديث (١٢٧٦) الطواف الأول) قال أصحاب الشافعى : ولا يستحب الرمل إلا في طواف واحد في حج أو عمرة . أما إذا طاف

خبث ثلاثاً، ومشى أربعاً، وكان يسكن بطن السيل إذا طاف بين الصفا والمروة : .

وفي رواية : « رمل رسول الله صلى الله عليه وسلم من الحجر إلى الحجر ثلاثاً، ومشى أربعاً » .

وفي رواية : « رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا طاف في الحج والعمرة أول ما قدم فإنه يسعى ثلاثة أطواف بالبيت ، ويمشي أربعة متفق عندهن .

(١٢٧٧) وعن علي بن أمية : « أن النبي صلى الله عليه وسلم طاف مصطباً وعليه برد » رواه ابن ماجه والترمذي ، وصححه أبو داود .

في عز حج وعمرة فلا رمل . وقوله (خب ثلاثاً ومشى أربعاً) الحب : إسراع الشيء مع تقارب الخطأ ، وهو كالرمل ، وفيه دليل على مشروعية الرمل في الطواف الأول وهو الذي عليه الجمهور ، قالوا : هو سنة . وقوله (في حديث (١٢٧٥) وهنهم) أي أضعفهم . والأشواط : جمع شوط ، وهو الجري مرة إلى الغاية ، ولراد هنا الطوفة حول الكعبة . والإبقاء معناه الرفق والشفقة . قال الشوكاني : وفي الحديث : حواز إظهار القوة بالعدو والسلاح ونحو ذلك للكفار إرهاباً لهم ، ولا يعد ذلك من الرياء المذموم ، والمراد بالركنين اليمانيان ، فلا رمل بينهما في الأشواط الثلاثة . في هذا الحديث دليل على أن الرمل إنما يشرع في طواف القدوم لأنه الطواف الأول . وقد تقدم ذكره ، وقال النووي : لا يشرع الرمل في كل طوافات الحج ، بل إنما يشرع في واحد منها . وقوله (خب ثلاثاً إلخ) فيه دليل على مشروعية الرمل والحب في الطواف الأول وهو الذي عليه الجمهور . وقوله (من الحجر إلى الحجر) قال الشوكاني : فيه دليل على أنه يرمل في ثلاثة أشواط كاملة . قال في المفتح : ولا يشرع بذرك الرمل . قال تركه في الثلاثة يفضي إلى الأربعة . لأن هيئتها السكينة . ويختص الرمل بالرجل دون النساء ولا دم سركه عند الجمهور . وقد احتجوا في طواف القدوم . فسدت بعترة ومالك وسحق شحاتي إلى أنه فرض : بقوله تعالى : « ونصوهوا بنيت العتيق » وقال أبو حنيفة : به سنة . وقال شحاتي : هو كتحية المسجد قال : لأنه ليس فيه فعله

(١٢٨٨) في حديث أبي بكر الصديق عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لا يطوف بالبيت عريان » .

(١٢٨٩) وعن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « الحائض تقضى المناسك كلها إلا الطواف » رواه أحمد .

(١٢٩٠) وعن عائشة « إن أول شيء بدأ به النبي صلى الله عليه وسلم حين قدم مكة أنه توضأ ثم طاف بالبيت » متفق عليه .

(١٢٩١) وعن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « الطواف حول البيت مثل الصلاة إلا أنكم تتكلمون فيه ، فمن سَكَرَ فيه ، فلا يتكلم به ، إلا بحبر » رواه الترمذي والحاكم .

الطواف راكباً

(١٢٩٢) عن أم سلمة « أنها قدمت وهي مريضة فذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال : طوفي من وراء الناس وأنت راكبة » رواه الجماعة إلا الترمذي .

(١٢٩٣) وعن جابر قال : « طاف رسول الله صلى الله عليه وسلم بالبيت وبالصفا والمروة في حجة الوداع على راحلته ، يستلم الحجر ثم يجنبه لأن يراه الناس ،

بسبب الخيض المانع لها من الطواف ، فإن شرطه الطهارة . أمرها ترك العدة ، وتوى حجاباً وتعمل كل أعماله ، وتأخر الطواف حتى تستبرأ ، والحد (١٢٨٨) د . على وجوب ستر العورة للطواف ؛ بإطلاقاً لما ابتدئته قریش من إحاطتها على القادم من عوف عريانا إن لم يطف في ثيابهم ، وقوله (في حديث (١٢٨٩) فمضى المناسك كلها) فيه دليل على أن الحائض تقضى المناسك كلها إلا الطواف . وقوله (في حديث (١٢٩٠) توضأ ثم طاف بالبيت) يدل على وجوب الطهارة عملاً بخديب « خذوا عني مناسككم » . و . اختلفوا فيها ، وهذا الحديث يدل على أن شرط الطواف كإحاطة من المسجد بباس طاهر والطهارة الكاملة . وقال بعض الكوفيين إن الطهارة ليست شرطاً

الطواف راكباً : (قوله طوفي من وراء الناس) هذا يقتضي مع عواف راكبا في الطواف قال فيفتح : لا دليل في طوافه صلى الله عليه وسلم راكبا على حوز الطواف راكبا غير عذر . وكلام الفقهاء يقتضي الحوازي . إلا أن النبي صلى الله عليه وسلم ترك ركوب مكره . برها (قوله لأن يراه الناس)

وليسرف ويسأله ، فإن الناس غشوه » رواه أحمد ومسلم وأبو داود والنسائي (١٢٩٤) وعن عائشة « طاف النبي صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع على بعيره يستلم الركن ، كراهية أن يعصرف عنه الناس » رواه مسلم .

(١٢٩٥) وعن ابن عباس أن النبي قدم مكة وهو يشتكي فطاف على راحلته ، كما آتى على الركن استلم الركن ممحجن . فلما فرغ من طوافه ألتاح فصلى ركعتين » رواه أحمد وأبو داود .

ذكر الله في الطواف

(١٢٩٦) عن حار « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما انتهى إلى مقام إبراهيم نرا واتخذوا من مقام إبراهيم مصلى ، فصلى ركعتين . قرأ فاتحة الكتاب ، وقل يا أيها الكافرون ، وقل هو الله أحد . ثم عاد إلى الركن فاستلمه ، ثم خرج إلى 'عفا' رواه أحمد ومسلم والنسائي ، وهذا لفظه .

وقيل للزهري إن عطاء يقول : تحزى المكتوبة من ركعتي الطواف ، فقال

قال الشوكاني « ما يار الله التي لأجنها طاف صلى الله عليه وسلم راکا ، وكذلك قول عائشة (في حديث) (١٢٩٤) كراهية أن يعصرف عنه الناس) وكذلك قول ابن عباس (في حديث) (١٢٩٥) وهو شكي) فهذه الألفاظ كلها مصرحة بأن طوافه كان لعنبر ، فلا يلحق به من لا عنبر له .

ذكر الله في الطواف (قوله واتخذوا) جاء في بعض الروايات بكسر الخاء أي صبية الأمر ، وفي بعض الروايات مع فتح الخاء . ولأمر يدل على الوجوب . قال في الفتح : لكن انقمه إجماع على حوار لصلاة إلى جميع جهات الكعبة ، فدل على سبب التحصيل . وقال محمد بن عبد الله بن محمد بن إبراهيم الحارثي . وقال للربيع في أثره . وهو موحود الآن . وقوله (فقرأ) فيه استحباب القراءة هاتين السورتين مع فتحه الحاء واستلام الركن عند الفراغ ، وقد اختلف في وجوب هاتين الركعتين ، فذهب إليه خيفة والشافعي في أحد قوليه إلى أنهما واجبان ، وأجيب بأن الأمر فيها إنما هو إحداهما صلى . لا فائصة ، وقال الحسن البصري وغيره : إن قوله مصلى أي لله . وقال مالك والشافعي في أحد قوليه : إنها سنة .

السنة أفضل ، لم يطف النبي صلى الله عليه وسلم أسبوعاً إلا صلى ركعتين «
أخرجه البخارى .

(١٢٩٧) وعن عبد الله بن السائب قال : « سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : بين الركن اليماني والحجر : ربنا آتينا في الدنيا حسنة ، وفي الآخرة حسنة ، وقنا عذاب النار » رواه أحمد وأبو داود ، وقال « بين الركنين » .
(١٢٩٨) وعن عائشة قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « إنما جعل الطواف بالبيت وبالصفا والمروة ، ورمى الجمار ؛ لإقامة ذكر الله تعالى » رواه أحمد وأبو داود والترمذى وصححه ، ونقله « إنما جعل رمى الجمار والسعى بين الصفا والمروة ؛ لإقامة ذكر الله » .

(١٢٩٩) وعن جابر قال : « قرأ النبي صلى الله عليه وسلم في ركعتي الطواف بسورة الإخلاص : قل يا أيها الكافرون ، وقل هو الله أحد » رواه الترمذى وأحمد ومسلم .

باب السعى بين الصفا والمروة

(١٣٠٠) قال الله تعالى : « إن الصفا والمروة من شعائر الله . فمن حج البيت أو اعتمر فلا جناح عليه أن يطوف بهما » .

(١٣٠١) وعن أبي هريرة « أن النبي صلى الله عليه وسلم لما فرغ من طوافه بين الصفا وصفا عليه حتى نظر إلى البيت ورفع يديه فجعل يحمد الله ويدشوا ما شاء .
يدعو » رواه مسلم وأبو داود .

وقوله (في حديث (١٢٩٦)) إلا صلى ركعتين) استدل به من قال : إنها لا تجزئ المكتوبة عن ركعتي الطواف ، وتعقب بأن قوله صلى الله عليه وسلم « إلا صلى ركعتين » أعم من أن يكون ذلك مفلاً أو فرضاً ، لأن الصبح ركعتان .

باب السعى بين الصفا والمروة : قال الجوهرى : الشعائر أعمال الحج . وكل ما جعل علماً لطاعة الله .

استدل بحديث (١٣٠١) من قال إن صعود الصفا واجب . ومن اعتقد بأن فعله صلى الله عليه وسلم بيان الحمل واجب . قال يوجوه . وقوله (جعل محمد الله) يدل

(١٣٠٢) وعن جابر « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم طاف وسعى ، رمَلَ ثلاثاً ، ومشى أربعاً ، ثم قرأ : واتخذوا من مقام إبراهيم مصلى ، فصلى سجدتين وجعل للمقام بينه وبين الكعبة ، ثم استلم الركن ، ثم خرج فقال : إن الصفا والمروة من شعائر الله فابدءوا بما بدأ الله به » رواه النسائي (١٣٠٣) وفي حديث جابر « أن النبي صلى الله عليه وسلم لما دنا من الصفا قرأ : إن الصفا والمروة من شعائر الله ، أبدأ بما بدأ الله به ، فبدأ بالصفا فرقى عليه حتى رأى البيت فاستقبل القبلة ، موحد الله وكبره وقال : لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك ، وله الحمد ، وهو على كل شيء قدير ، لا إله إلا الله وحده ، أنجز وعده ، ونصر عبده ، وهزم الأحزاب وحده ، ثم دعا بين ذلك قال : مثل هذا ثلاث مرات ، ثم نزل إلى المروة حتى انصبت قدماه في بطن الوادي ، حتى إذا صعدنا مشى حتى أتى المروة ، ففعل على المروة كما فعل على الصفا » رواه مسلم وكذلك أحمد والنسائي بمعناه .

على استحباب الحمد والدعاء على الصفا ، وقوله (طاف وسعى رمل الخ) فيه دليل على استحباب الرمل في ثلاثة أشواط ، والثاني في الباقي ، وقوله (فابدءوا بما بدأ الله به) وفيل بدأ بالنون التي للجمع ، وقد ذهب الجمهور إلى أن البداية بالصفا وأصح بالمروة شرط ، وذهب الأكثر إلى أن من الصفا إلى المروة شرط ، ومنها إليه شرط آخر ، وقوله (دنا من الصفا) فيه دليل على استحباب قراءة هذه الآية عند دناؤهم من الصفا . وأنه يستحب صعود الصفا ، واستقبال القبلة ؛ واتوحيد والتكبير والتهليل وتكرير الدعاء ، والله أكبر بين ذلك ثلاث مرات ، وقوله (وهزم الأحزاب وحده) المراد بالأحزاب : الذين تخربوا على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم الخندق ، وكان الخندق في شوال سنة أربع من الهجرة ، وقوله (حتى انصبت قدماي) حكاه في جميع نسخ نسخة من نسخة القاضي قال : وفيه إسقاط لفظ لا بد منها وهي : حتى انصبت قدماي . رمل في بطن الوادي « فستقط لفظه » رمل « ولا بد منه » والحديث يدل على استحباب التسمية في بطن الوادي ، وقال مالك فيمن ترك السعي الشديد في موضعه : حجب عنه العادة . وقوله (ففعل على المروة كما فعل على الصفا) يدل على استحباب الذكر والدعاء والصعود عينا مثل الصفا .

باب التحلل بعد السعى

(١٣٠٤) عن عائشة قالت : « خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ففنا من أهل الحُج ، ومننا من أهل العَمرة ، ومننا من أهل الحُج والعَمرة ، وأهل رسول الله صلى الله عليه وسلم بالحُج ؛ فأما من أهل العَمرة فأحلوا حين طافوا بالبيت وبالصفاء والمروة ؛ وأما من أهل الحُج ، أو بالحُج والعَمرة ، فلم يخلوا إلى يوم النحر » .

(١٣٠٥) وعن جابر : « أنه حج مع النبي صلى الله عليه وسلم يوم ساق البُذُن معه ، وقد أهلوا بالحُج مفرداً ، فقال لهم : أحلوا من إحراركم «طواف البيت . وبين الصفا والمروة ، وقصروا . ثم أقيموا حللاً ، حتى إذا كان يوم التروية مأهلوا بالحُج واجمعوا التي قدمتم بها متعة . فقالوا : كيف يحلها متعة ؟ وقد سميت الحُج ، فقال : أفعلوا ما أمرتكم ، ونسكن لا يحل مني حرام حتى يبلغ الهدى محله ، ففعلوا » متفق عليه .

باب التحلل بعد السعى : (قوله وأهل رسول الله صلى الله عليه وسلم بالحُج) يدل على أن حجه كان إفراداً وقد تقدم ذكره : وقوله (فأحلوا حين طافوا بالبيت) يدل على أن العتمر لا يحل حتى يطوف ويسعى . قال ابن بطال : لا أعلم حللاً بين أئمة الفتوى أن العتمر لا يحل حتى يطوف ويسعى . وهذا مذهب الجمهور . وقال ابن عباس : يحل من العَمرة بالطواف . وهو رأي شاذ ، (قوله أحلوا من إحراركم) أي اجعلوا حجكم عَمرة ؛ وتحلوا من الطواف وانسعى ، وقوله (وقصروا) ذل الشوكاني : مُرهم بالتقصير لأنهم يهلون بعد فصد دُخْبٍ وحر الخلق له ؛ لأن بين دخولهم وبين التروية أربعة أيام فقط . وقوله (متعة) طاق على العَمرة مُتعة محاراً ، لوجود العلاقة بينهما ، أي اجعلوا الحجة المفردة التي هي عَمرة . وقوله (لا يحل مني حرام) أي لا يحل طول المكث أو نحو ذلك من شيء حرام حتى يبلغ الهدى محله . أي إذا نحرته يوم منى ، واستبدل به على أن من عتمر فساق هديه لا يتحلل من عمرته حتى يحجر هديه يوم النحر .

(١٣٠٦) وعن جابر قال : « أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم لما أهلكنا، أن محرم
إذ توجهنّا إلى مي فأهلكنا من الأطح » رواه مسلم .

(١٣٠٧) وعن معاوية قال : « قصّرت من رأس النّبي صلى الله عليه وسلم عند
المروة مشقص » متفق عليه .

ولفظ أحمد : « أخذت من أطراف شعر النّبي صلى الله عليه وسلم في أيام
العشر مشقص . وهو محرم » .

(١٣٠٨) وعن ابن عباس قال : « صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم الظهر يوم
التّروية . والمعجزة عرفة مئى » رواه أحمد وابن داود وابن ماجه .
ولأحمد في رواية « صلى النّبي مئى خمس صلوات » .

(١٣٠٩) وعن عبد العزيز بن ربيع قال : « سألت أبا قتلت : أخبرنى بشئ عظمته
من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أس صلى الظهر يوم التّروية ؟ قال : مئى
قلت : ما من صلى المعجزة النّبي ؟ قال : بالأطح ، ثم قال : أصل كما يفعل
أمرؤك » متفق عليه .

وقوله (أن نحرّم لما توجّهنا إلى مي) يدل على أن من حل من إحرامه محرم بالحج إذا توجّه
إلى مي ، وقوله (في حديث (١٣٠٧) قصّرت) أى قصّرت من شعر رأسه . قبل يحتمل
أن يكون في عمرة القصبة أو الحرة ، ولكن قوله في الرواية الأخرى : في الأيام العشر
يدل على أن ذلك كان في حجة الودع . لأنه لم يحج عرفة . والمشقص صل عريض
أو مئى (وهو يوم التّروية) أى الد . الثامن من ذي الحجة . وقد سمى بذلك لأنهم
يروون به يوم ولأحمد (١٣٠٨) و (١٣٠٩) و (١٣١٠) يدل على أن
السهل أن يحلّ حاج الطّهر يوم التّروية مئى وهو قول الجمهور (قوله يوم التّروية) هو اليوم الثالث
من عيد النحر . وهو اليوم الذى يروى العموم من مي إلى مكة ، (قوله الأصح ، البطحاء التى
بين مكة ومي . وهو ، (الحد ٥) محل شراؤك) قال اشوكانى لم يبق له المكان الذى صلى
فيه النّبي صلى الله عليه وسلم حتى عليه أن يحرم على ذلك فيسب إلى مخالفة ، أو تعمّته
الصلاة مع الجماعة . فأمرد أن فعل كما فعل أمرأوه إذا كانوا لا يواطون على صلاة
الطّهر ذلك اليوم مكان معين . فأشار إلى أن لديهم معلومة حاضرة . وأن الأصح فصل .

(١٣١٠) وفي حديث جابر قال : « لما كان يوم القروية توجهوا إلى منى فأهلوا بالحج وركب رسول الله صلى الله عليه وسلم فصلى بها الظهر والعصر والمغرب والعشاء والفجر ، ثم مكث قليلا حتى طلعت الشمس ، وأمر بقبة من شعر تضرب له بنمرة ، فسار رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولاتشك قریش أنه واقف عند المشعر الحرام ؛ كما كانت قریش تصنع في الجاهلية ، فأجاز رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى أتى عرفة فوجد القبة قد ضربت بنمرة فنزل بها . حتى إذا زاغت الشمس أمر بالقصواء ، فرحلت له فأتى بطن الوادي فخطب الناس ، وقال : إن دماءكم وأموالكم حرام عليكم كحرمة يومكم هذا في شهركم هذا ، في بلدكم هذا » مختصر من مسلم .

(قوله وركب) قال النووي : فيه بيان سنن : أحدها أن الركوب في تلك المواضع أفضل من المشي ، كما أنه في جملة الطريق أفضل من المشي ؛ هذا هو الصحيح ، وقال « من أصحاب الشافعي : الأفضل في جملة الحج الركوب إلا في مواطن الناسك وهي : مكة ومنى ومزدلفة وعرفات والتردد بينها . والسنة الثانية : أن يصلي بمنى هذه السلوات الخمس والسنة الثالثة : أن يبيت بمنى هذه الليلة وهي ليلة التاسع من ذي الحجة . وهذا المبيت سنة ليس بركن ولا واجب ، فلو تركه فلا دم عليه بالإجماع . وقوله (ثم مكث قليلا) يدل على أن السنة أن لا يخرجوا من منى حتى تطلع الشمس ، وهذا متفق عليه وقوله (وأمر بقبة) قال الشوكاني : فيه استحباب الزول بنمرة إذا ذهب من منى . لأن السنة أن لا يدخلوا عرفات إلا بعد زوال الشمس وبعد صلاتي الظهر والعصر جمعا ، فإذا زالت الشمس ، سارهم الإمام إلى مسجد إبراهيم وحط بهم خطبتين حمداً بين وتخفف الثانية جدا ، فإذا فرغ منها صلى بهم الظهر والعصر جمعا . فإذا فرغوا من الصلاة ساروا إلى الموقف . وقوله (بنمرة) موضع جنب عرفات . وقوله (ولا تشك قریش) لأن قریشا كانت تقف في الجاهلية بالمشعر الحرام ، وهو جبل بالمزدلفة يقال له قرح فظنوا أن النبي سيوافقهم ، وقوله (فأجاز) أي جاوز المزدلفة ولم تقف بها . وقوله (القصواء) هي المقطوعة الأذن ، وهو اسم لناقته صلى الله عليه وسلم ؛ وقوله (بطن الوادي) أي وادي عرفة ، وقوله (خطب) فيه استحباب الخطبة للإمام بالحجيج يوم عرفة في هذا الموضع وهو سنة لما يقام حماهير العدة : وحالف في ذلك المالكية .

باب المسير من منى إلى عرفة والوقوف بها

(١٣١١) عن محمد بن أبي بكر بن عوف قال : « سألت أنسًا ونحن غاديان من منى إلى عرفات ، عن التلبية كيف كنتم تصنعون مع النبي صلى الله عليه وسلم ؟ قال : كان يلي الملبى فلا ينكر عليه ، ويكبر المكبر فلا ينكر عليه » متفق عليه .

(١٣١٢) وعن ابن عمر قال : « غدا رسول الله صلى الله عليه وسلم من منى حين صلى الصبح في صبيحة يوم عرفة حتى أتى عرفة فنزل بمنرة ، وهي منزل الإمام الذي ينزل به بعرفة ، حتى إذا كان عند صلاة الظهر راح رسول الله مهجراً فجمع بين الظهر والعصر ، ثم خطب الناس ، ثم راح فوقف على الموقف من عرفة » رواه أحمد وأبو داود .

(١٣١٣) وعن عروة بن مرسس بن أوس بن حارسة بن لام الطائي قال : « أتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمزدلفة حين خرج إلى الصلاة ، فقلت : يا رسول

باب المسير من منى إلى عرفة والوقوف بها : (قوله فلا ينكر عليه) أى لا يعيب أحد على أحد ، وهو يدل على التحير بين الكبير والتلبية لتقريره صلى الله عليه وسلم على ذلك ؛ وفي رواية البخاري « لا يعيب أحدنا على صاحبه » وقوله (في حديث (١٣١٢) عما) أى سار غدوة ، وقوله (حين صلى الصبح) قال الشوكاني : ظاهره أنه توجه من منى حين صلى الصبح بها ، ولكن قد تقدم في حديث حار (١٣١٠) أنه كان بعد طلوع الشمس ، وقوله (فنزل بمنرة) وهذا الموضع يقال له : الأراك ؛ قال الماوردي : لسحب أن ينزل بمنرة حين نزل رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله راح) أى بعد زوال الشمس ؛ وقوله (مهجراً) التهجير والتهجر : السر في الهجرة ؛ وهي نصف النهار . والتوجه وقت الحاحرة في ذلك اليوم مئة لما يلزم من تعجيل الصلاة ذلك اليوم ؛ وقوله (فجمع بين الظهر والعصر) .

الله إني جئت من جبل طى أكلت راحتي وأتعبت نفسي والله ما تركت من جبل إلا وقت عليه ، فهل لي من حج ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من شهد صلاتنا هذه ، ووقف معنا حتى ندفع ، وقد وقف قبل ذلك بعرفة ليلاً أو نهاراً ، فقد تم حجه وقضى تقفه » رواه الخمسة وصححه الترمذى .

(١٣١٤) وعن عبد الرحمن بن يعمر : « أن ناساً من أهل نجد أتوا رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو واقف بعرفة مسألوه ، فأمر منادياً ينادى : الحج عرفة ، من جاء ليلة جمع قبل طلوع الفجر فقد أدرك ، أيام منى ثلاثة أيام ،

قال ابن النذر : أجمع أهل العلم على أن الإمام يجمع بين الظهر والعصر بعرفة ، وكذلك من صلى مع الإمام ، وذكر أصحاب الشافعى أنه لا يحوز الجمع إلا من بينه وبين وطنه ستة عشر فرسخاً إلا أنه بالعصر . قال : وليس بصحيح فإن النبي صلى الله عليه وسلم جمع جمع معه من حضر من المكين وغيرهم . ولم يأمرهم بترك الجمع ، كما أمرهم بترك العصر فقال : أتأولوا ما سمعوا ، ولو حرم الجمع لبينه لهم زيل لأوطار [وقوله (في حديث عروة (١٣١٣) أكلت) أى أعيت . والحبل معناه حبل الرجل بالحاء ، وهو ما اجتمع فاستطال وارتفع . وقوله (صلاتنا هذه) يعنى صلاة الفجر ، وقوله (ليلاً أو نهاراً) فقد تم حجه (عكس هذا) أحمد بن حنبل ، فقال : وقت الوقوف لا يخص بما بعد الزوال بل وقته ما بين طلوع الفجر يوم عرفة وطلوعه يوم العيد لأن لفظ الليل والنهار مطلقان . وأصحاب الجمهور عن الحديث أن الراد بالشهر ما بعد الزوال مدليل أنه صلى الله عليه وسلم وأصحابه الرشد من بعده لم يقفوا إلا بعد الزوال . ولم يقل عن أحد أنه وقف قبله وقوله (وقضى تقفه) قيل الراد به أنه أتى بما عله من المناسك . وأصل التفث الوسخ والقذر وقوله (فسألوه) أى عن حج من لم يدرك يوم عرفة (قوله الحج عرفة) قال الترمذى قال سفيان الثوري : والعمل على حديث عبد الرحمن (١٣١٤) عند أهل العلم من أصحاب النبي وغيره أن من لم يقف عرفات قبل الفجر فقد فاتته الحج ولا يحزى . عنه أن جاء به طلوع الفجر . وبجملها عمرة وعليه الحج من قابل . وهو قول الشافعى وأحمد . وعبرهما (قوله من جاء ليلة جمع) أى ليلة للبيت بالمزدلفة . وقال الجمهور : يكفي الوقوف في جزء من أرض عرفة ولو في لحظة لطيفة في هذا الوقت . وقوله (أيام منى) مستأخره ثلاثة أيام ، وهى الأيام العددوات وأيام التشريق وأيام رمى الجمار . وهى الثلاثة التى عد

(١٣١٨) وعن سالم بن عبد الله «أن عبد الله بن عمر جاء إلى الحجاج بن يوسف يوم عرفة حين زالت الشمس ، وأنام معه فقال : الرواح إن كنت تريد السنة فقال : هذه الساعة ؟ قال : نعم ، قال سالم : قلت للحجاج : إن كنت تريد تصيب السنة فأقصر الخطبة وعجل الصلاة ، فقال عبد الله بن عمر : صدق»
رواه البخاري والنسائي .

(١٣١٩) وعن جابر قال : «راح النبي صلى الله عليه وسلم إلى الموقف بعرفة فخطب الناس الخطبة الأولى ثم أذن بلال ، ثم أخذ النبي صلى الله عليه وسلم في الخطبة الثانية ففرغ من الخطبة ، وبلال من الأذان ، ثم أقام بلال فصلى الظهر ، ثم أقام فصلى العصر» رواه الشافعي .

الدفع من عرفة إلى المزدلفة والمبيت بها

(١٣٢٠) قال الله تعالى : « فإذا أفصتم من عرفات فاذكروا الله عند المشعر الحرام »
(١٣٢١) عن أسامة بن زيد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حين أفاض من عرفات كان يسير العنق ، فإذا وجد فجوة نص « متفق عليه .

اليوم . تكلم الشوكاني في حديث جابر (١٣١٠) فقال في حديث جابر الطويل الذي أخرجه مسلم ما يدل أنه صلى الله عليه وسلم خطب ثم أذن بلال ليس فيه ذكر أحد النبي صلى الله عليه وسلم في الخطبة الثانية وهو أصح ، ويترجح الأمر معقول ، هو أن المؤذن قد أمر بالاصات للخطبة فكيف يؤذن ولا يستمع الخطبة ؟ ، وقال المحب الطبري : وذكر الملا في سيرته أن النبي صلى الله عليه وسلم لما فرغ من خطبته أذن بلال وسكت رسول الله فمات فرج بلال من الأذان تكلم بكلمات ثم أتاه راحته وأقام لال الصلاة وهذا أولى بما ذكره الشافعي ؟ إذ لا يفوت به سماع الخطبة من المؤذن .

البيع . عرفة إلى المزدلفة والمبيت بها : (السنن) هو السير الذي بين الإطاء والمذبح . قال : هو سير سريع . والفجوة : لمكان المذبح ، (قوله نص) أي . . . بن . . . في هذا الحديث كيفية سير في الدفع من عرفة إلى المزدلفة لأحد الاستجاب . . . لأن للمرب لا يصلح . . . بالمزدلفة ، فيجوز .

طلع الفجر وصلى الفجر حين بين له الصبح بأذان وإقامة ، ثم ركب القصواء حتى أتى المشرك الحرام ، فاستقبل القبلة فدعا الله وكبر وهلل ووحده ، فلم يزل واقفا حتى أسبر حدا ، فدفع قبل أن تطلع الشمس حتى أتى بطريق محسّر فحرك قليلا ثم سلك الطريق الوسطى التي يخرج على الحرة الكدرى حتى أتى الحرة التي عند الشجرة وماها سبع حصيات يكبر مع كل حصاة منها حسا الخلف ، رعى من طين الوادي ، ثم انصرف إلى المدينة « ورواه مسلم (١٣٣٦) وعن عمر قال « كان أهل الجاهلية لا يقيمون من جمع يقطع الشمس ويقولون . أمرق ثبير ، فقال لهم النبي فأفاض قبل طلوع الشمس ووجه الجماعة إلا مسها .

(١٣٢٧) وعن ابن عباس قال «أما من قدم النبي صلى الله عليه وسلم ليلة الجمعة في صلاة أهله» رواه الجماعة

المدر الإجماع على تركه انطوع عن الصلوات بالمرددة، قال لأهم أمموا على من أساء الجمع
بين المغرب والعشاء بالمرددة قال الشوكاني ويشكل على ذلك ما في البحار عن ابن سعد
أنه صلى الله عليه وسلم المغرب ركعتين ثم دعا عشاء فتعشى ثم صلى العشاء . وفيه ما يدل على
القبلة الخ) ولشوكاني فيه ما يدل على استعمال العشاء بالمشرع . والله . ١
وأهل الواحد ، والوقوف إلى الإسفار ، والدفع منه . ٢
وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى في معنى الشعر الخ لم يجد مسح سكا . ٣
الأوربي وعمره . ٤ - ٥ - ٦ - ٧ - ٨ - ٩ - ١٠ - ١١ - ١٢ - ١٣ - ١٤ - ١٥ - ١٦ - ١٧ - ١٨ - ١٩ - ٢٠ - ٢١ - ٢٢ - ٢٣ - ٢٤ - ٢٥ - ٢٦ - ٢٧ - ٢٨ - ٢٩ - ٣٠ - ٣١ - ٣٢ - ٣٣ - ٣٤ - ٣٥ - ٣٦ - ٣٧ - ٣٨ - ٣٩ - ٤٠ - ٤١ - ٤٢ - ٤٣ - ٤٤ - ٤٥ - ٤٦ - ٤٧ - ٤٨ - ٤٩ - ٥٠ - ٥١ - ٥٢ - ٥٣ - ٥٤ - ٥٥ - ٥٦ - ٥٧ - ٥٨ - ٥٩ - ٦٠ - ٦١ - ٦٢ - ٦٣ - ٦٤ - ٦٥ - ٦٦ - ٦٧ - ٦٨ - ٦٩ - ٧٠ - ٧١ - ٧٢ - ٧٣ - ٧٤ - ٧٥ - ٧٦ - ٧٧ - ٧٨ - ٧٩ - ٨٠ - ٨١ - ٨٢ - ٨٣ - ٨٤ - ٨٥ - ٨٦ - ٨٧ - ٨٨ - ٨٩ - ٩٠ - ٩١ - ٩٢ - ٩٣ - ٩٤ - ٩٥ - ٩٦ - ٩٧ - ٩٨ - ٩٩ - ١٠٠ - ١٠١ - ١٠٢ - ١٠٣ - ١٠٤ - ١٠٥ - ١٠٦ - ١٠٧ - ١٠٨ - ١٠٩ - ١١٠ - ١١١ - ١١٢ - ١١٣ - ١١٤ - ١١٥ - ١١٦ - ١١٧ - ١١٨ - ١١٩ - ١٢٠ - ١٢١ - ١٢٢ - ١٢٣ - ١٢٤ - ١٢٥ - ١٢٦ - ١٢٧ - ١٢٨ - ١٢٩ - ١٣٠ - ١٣١ - ١٣٢ - ١٣٣ - ١٣٤ - ١٣٥ - ١٣٦ - ١٣٧ - ١٣٨ - ١٣٩ - ١٤٠ - ١٤١ - ١٤٢ - ١٤٣ - ١٤٤ - ١٤٥ - ١٤٦ - ١٤٧ - ١٤٨ - ١٤٩ - ١٥٠ - ١٥١ - ١٥٢ - ١٥٣ - ١٥٤ - ١٥٥ - ١٥٦ - ١٥٧ - ١٥٨ - ١٥٩ - ١٦٠ - ١٦١ - ١٦٢ - ١٦٣ - ١٦٤ - ١٦٥ - ١٦٦ - ١٦٧ - ١٦٨ - ١٦٩ - ١٧٠ - ١٧١ - ١٧٢ - ١٧٣ - ١٧٤ - ١٧٥ - ١٧٦ - ١٧٧ - ١٧٨ - ١٧٩ - ١٨٠ - ١٨١ - ١٨٢ - ١٨٣ - ١٨٤ - ١٨٥ - ١٨٦ - ١٨٧ - ١٨٨ - ١٨٩ - ١٩٠ - ١٩١ - ١٩٢ - ١٩٣ - ١٩٤ - ١٩٥ - ١٩٦ - ١٩٧ - ١٩٨ - ١٩٩ - ٢٠٠ - ٢٠١ - ٢٠٢ - ٢٠٣ - ٢٠٤ - ٢٠٥ - ٢٠٦ - ٢٠٧ - ٢٠٨ - ٢٠٩ - ٢١٠ - ٢١١ - ٢١٢ - ٢١٣ - ٢١٤ - ٢١٥ - ٢١٦ - ٢١٧ - ٢١٨ - ٢١٩ - ٢٢٠ - ٢٢١ - ٢٢٢ - ٢٢٣ - ٢٢٤ - ٢٢٥ - ٢٢٦ - ٢٢٧ - ٢٢٨ - ٢٢٩ - ٢٣٠ - ٢٣١ - ٢٣٢ - ٢٣٣ - ٢٣٤ - ٢٣٥ - ٢٣٦ - ٢٣٧ - ٢٣٨ - ٢٣٩ - ٢٤٠ - ٢٤١ - ٢٤٢ - ٢٤٣ - ٢٤٤ - ٢٤٥ - ٢٤٦ - ٢٤٧ - ٢٤٨ - ٢٤٩ - ٢٥٠ - ٢٥١ - ٢٥٢ - ٢٥٣ - ٢٥٤ - ٢٥٥ - ٢٥٦ - ٢٥٧ - ٢٥٨ - ٢٥٩ - ٢٦٠ - ٢٦١ - ٢٦٢ - ٢٦٣ - ٢٦٤ - ٢٦٥ - ٢٦٦ - ٢٦٧ - ٢٦٨ - ٢٦٩ - ٢٧٠ - ٢٧١ - ٢٧٢ - ٢٧٣ - ٢٧٤ - ٢٧٥ - ٢٧٦ - ٢٧٧ - ٢٧٨ - ٢٧٩ - ٢٨٠ - ٢٨١ - ٢٨٢ - ٢٨٣ - ٢٨٤ - ٢٨٥ - ٢٨٦ - ٢٨٧ - ٢٨٨ - ٢٨٩ - ٢٩٠ - ٢٩١ - ٢٩٢ - ٢٩٣ - ٢٩٤ - ٢٩٥ - ٢٩٦ - ٢٩٧ - ٢٩٨ - ٢٩٩ - ٣٠٠ - ٣٠١ - ٣٠٢ - ٣٠٣ - ٣٠٤ - ٣٠٥ - ٣٠٦ - ٣٠٧ - ٣٠٨ - ٣٠٩ - ٣١٠ - ٣١١ - ٣١٢ - ٣١٣ - ٣١٤ - ٣١٥ - ٣١٦ - ٣١٧ - ٣١٨ - ٣١٩ - ٣٢٠ - ٣٢١ - ٣٢٢ - ٣٢٣ - ٣٢٤ - ٣٢٥ - ٣٢٦ - ٣٢٧ - ٣٢٨ - ٣٢٩ - ٣٣٠ - ٣٣١ - ٣٣٢ - ٣٣٣ - ٣٣٤ - ٣٣٥ - ٣٣٦ - ٣٣٧ - ٣٣٨ - ٣٣٩ - ٣٤٠ - ٣٤١ - ٣٤٢ - ٣٤٣ - ٣٤٤ - ٣٤٥ - ٣٤٦ - ٣٤٧ - ٣٤٨ - ٣٤٩ - ٣٥٠ - ٣٥١ - ٣٥٢ - ٣٥٣ - ٣٥٤ - ٣٥٥ - ٣٥٦ - ٣٥٧ - ٣٥٨ - ٣٥٩ - ٣٦٠ - ٣٦١ - ٣٦٢ - ٣٦٣ - ٣٦٤ - ٣٦٥ - ٣٦٦ - ٣٦٧ - ٣٦٨ - ٣٦٩ - ٣٧٠ - ٣٧١ - ٣٧٢ - ٣٧٣ - ٣٧٤ - ٣٧٥ - ٣٧٦ - ٣٧٧ - ٣٧٨ - ٣٧٩ - ٣٨٠ - ٣٨١ - ٣٨٢ - ٣٨٣ - ٣٨٤ - ٣٨٥ - ٣٨٦ - ٣٨٧ - ٣٨٨ - ٣٨٩ - ٣٩٠ - ٣٩١ - ٣٩٢ - ٣٩٣ - ٣٩٤ - ٣٩٥ - ٣٩٦ - ٣٩٧ - ٣٩٨ - ٣٩٩ - ٤٠٠ - ٤٠١ - ٤٠٢ - ٤٠٣ - ٤٠٤ - ٤٠٥ - ٤٠٦ - ٤٠٧ - ٤٠٨ - ٤٠٩ - ٤١٠ - ٤١١ - ٤١٢ - ٤١٣ - ٤١٤ - ٤١٥ - ٤١٦ - ٤١٧ - ٤١٨ - ٤١٩ - ٤٢٠ - ٤٢١ - ٤٢٢ - ٤٢٣ - ٤٢٤ - ٤٢٥ - ٤٢٦ - ٤٢٧ - ٤٢٨ - ٤٢٩ - ٤٣٠ - ٤٣١ - ٤٣٢ - ٤٣٣ - ٤٣٤ - ٤٣٥ - ٤٣٦ - ٤٣٧ - ٤٣٨ - ٤٣٩ - ٤٤٠ - ٤٤١ - ٤٤٢ - ٤٤٣ - ٤٤٤ - ٤٤٥ - ٤٤٦ - ٤٤٧ - ٤٤٨ - ٤٤٩ - ٤٥٠ - ٤٥١ - ٤٥٢ - ٤٥٣ - ٤٥٤ - ٤٥٥ - ٤٥٦ - ٤٥٧ - ٤٥٨ - ٤٥٩ - ٤٦٠ - ٤٦١ - ٤٦٢ - ٤٦٣ - ٤٦٤ - ٤٦٥ - ٤٦٦ - ٤٦٧ - ٤٦٨ - ٤٦٩ - ٤٧٠ - ٤٧١ - ٤٧٢ - ٤٧٣ - ٤٧٤ - ٤٧٥ - ٤٧٦ - ٤٧٧ - ٤٧٨ - ٤٧٩ - ٤٨٠ - ٤٨١ - ٤٨٢ - ٤٨٣ - ٤٨٤ - ٤٨٥ - ٤٨٦ - ٤٨٧ - ٤٨٨ - ٤٨٩ - ٤٩٠ - ٤٩١ - ٤٩٢ - ٤٩٣ - ٤٩٤ - ٤٩٥ - ٤٩٦ - ٤٩٧ - ٤٩٨ - ٤٩٩ - ٥٠٠ - ٥٠١ - ٥٠٢ - ٥٠٣ - ٥٠٤ - ٥٠٥ - ٥٠٦ - ٥٠٧ - ٥٠٨ - ٥٠٩ - ٥١٠ - ٥١١ - ٥١٢ - ٥١٣ - ٥١٤ - ٥١٥ - ٥١٦ - ٥١٧ - ٥١٨ - ٥١٩ - ٥٢٠

باب رمى الجمرة يوم النحر

(١٣٢٨) عن جابر قال : « رمى النبي صلى الله عليه وسلم الجمرة يوم النحر صحن وأما بعد فإذا زالت الشمس » أخرجه الجماعة .

(١٣٢٩) وعن جابر قال : « رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يرمي الجمرة على راحلته يوم النحر، ويقول لنا: لتأخذوا عنى مناسككم ، فأنى لا أدرى لعلى لأحج بعد حجتى هذه » رواه أحمد ومسلم والنسائي .

(١٣٣٠) وعن ابن مسعود « أنه انتهى إلى الجمرة الكبرى فجعل البيت عن يساره ومنى عن يمينه، ورمى بسبع وقال: هكذا رمى الذى أنزلت عليه سورة البقرة » متفق عليه . ولمسلم فى رواية « جرة العقبة » وفى رواية لأحمد « أنه انتهى إلى جرة العقبة فرماها من بطن الوادى سبع حصيات وهو راكب يكبر

باب رمى الجمرة يوم النحر : المراد بالجرمة جرة العقبة ، (قوله يوم النحر الح)

هذا الوقت هو الأحسن لرميها . وقال الشافعى : يجوز تقديمه من نصف الليل . وقال الحنفية والجمهور : إنه لا يرمى جرة العقبة إلا بعد طلوع الشمس ، ومن رمى قبل طلوع الشمس وجد طلوع المحرّاز ، وقال للمهدى والشافعى : إن وقت الرمي من صحن يوم النحر . واستدل القائلون بأن وقت الرمي من وقت الصحن بحديث جابر (١٣٢٨) وقال ابن المنذر : السنة أن لا يرمى إلا بعد طلوع الشمس كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم ، وقيل إن الرمي واجب بالإجماع ، واقتصر صاحب الفتح على حكاية الوجوب عن الجمهور ، وقوله (فى حديث جابر (١٣٢٩) لتأخذوا الح) قال النووى : معاذ خذوا مناسككم وتقدر الحديث أن الأمور التى أتيت بها فى حجتى من الأقوال والأفعال والهيئات ، هى أمور الحج فاعملوا بها وعلموها الناس ، قال السووى وغيره : هذا الحديث أصل عظيم فى مناسك الحج ، وهو مثل قوله صلى الله عليه وسلم فى الصلاة : « صلوا كما رأيتمونى أصلى » قال القرطبي : ويلزم من هذين الأصلين أن الأصل فى أفعال الصلاة والحج الوجوب . إلا ما خرج بدليل (قوله فى حديث ابن مسعود (١٣٣٠) الجمرة الكبرى) هى جرة العقبة ، وقوله (فجعل البيت الح) يدل على أنه يستحب أن وقف عند الجمرة أن يحصل مكة إلى يساره ومنى على جهة يمينه ، ويستقبل الجمرة بوجهه ، وقوله (ورمى بسبع) يدل على أن رمى الجمرة يكون سبع حصيات ،

مع كل حصاة، وقال : اللهم اجعله حجاً مبروراً ، وذنباً مغفوراً ، ثم قال :
ها هنا كان يقوم الذي أنزلت عليه سورة البقرة .

(١٣٣١) وعن ابن عباس قال : « قدمنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أغيلة
بني عبد المطلب على حرّات لنا من جمع ، فجعل يلطخ أنخاذا ويقول : أيبى
لا ترموا حتى تطلع الشمس » رواه الخمسة وصححه الترمذى ، ولفظه « قدم
ضفة أهله ، وقال : لا ترموا الجرة حتى تطلع الشمس » .

(١٣٣٢) وعن عائشة قالت : « أرسل النبي صلى الله عليه وسلم بأمر سلة ليلة النحر
مرمت الجرة قبل الفجر ، ثم مضت فأفاضت ، وكان ذلك اليوم الذي يكون
رسول الله صلى الله عليه وسلم عندها » رواه أبو داود .

(١٣٣٣) وعن عبد الله مولى أسماء عن أسماء « أنها نزلت ليلة جمع عند المزدلفة ، قامت
تصلي فصلت ساعة ثم قالت : يا بنى هل غاب القمر ؟ قلت : لا ، فصلت ساعة
ثم قالت : يا بنى هل غاب القمر ؟ قلت : نعم ، قالت : فارتحلوا فارتحلنا ومضينا
حتى رمت الجرة ، ثم رجعت فصلت الصبح في منزلها ، فقلت لها : يا هتاه

وقوله (سورة البقرة) خصها بالله كر ، لأن معظم أحكام الحج فيها ، والتكبير مع الرمي
مستحب ، وقال في الفتح : وأجمعوا على أن من لا يكبر لأشئ عليه .

(قوله في حديث (١٣٣١) أغيلة) تصغير أغيلة ، والمراد به الصبيان ، وحرّات : جمع حر .
وهو جمع لمار ، واللطخ : الضرب اللين على الظهر يبطن الكف ، وفعل ذلك ملاطفة
لهم والأيبى ، تصغير الأبناء : جمع ابن ، وقوله (حتى تطلع الشمس) استدل بهذا
من قال : إن وقت رمي جرة العقبة من بعد طلوع الشمس ، وقوله (في حديث (١٣٣٢)
قبل الفجر) قال الشوكاني : هذا مختص بالنساء كما أسلفنا ، فلا يصلح للتمسك به على
جواز الرمي لغيرهن من هذا الوقت لورود الأدلة القاضية بخلاف ذلك كما تقدم ، ولكنه
يجوز لمن بعث معهن من الضعفة كالبيد والصبيان أن يرمي في وقت رمين كما في حديث
ابن عباس (١٣٣١) وحديث أسماء (١٣٣٣) وقوله (فأفاضت) أى ذهب لطواف الإفاضة
ثم رجعت إلى منى ، وقوله (عندها) يعنى عند أم سلة أى في نوبتها من القسم ، وقوله
(في حديث (١٣٣٣) فارتحلوا) وفي رواية مسلم « فارتحل بنى » وقوله (يا هتاه) هذا

ما أَرَانَا إِلَّا قَدْ غَلَسْنَا قَالَتْ : يَا بَنِيَّ إِنْ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَذِنَ
لِلظُّنِّ « متفق عليه .

(١٣٣٤) وعن ابن عباس « أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَثَّ بِهِ مَعَ أَهْلِهِ إِلَى مَنَى يَوْمَ
النَّحْرِ فَرَمَوْا الْجَمْرَةَ مَعَ النَّجْجَرِ » رَوَاهُ أَحْمَدُ .

باب النحر والحلق والتقصير

(١٣٣٥) عَنْ أَنَسٍ « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَتَى مَنَى فَأَتَى الْجَمْرَةَ فَرَمَاهَا
ثُمَّ أَتَى مَنْزِلَهُ بِمَنَى وَنَحَرَ ثُمَّ قَالَ : لِلْحَلْقِ خُذْ ، وَأَشَارَ إِلَى جَانِبِهِ الْأَيْمَنِ ،
ثُمَّ الْأَيْسَرِ ، ثُمَّ جَلَّ يُعْطِيهِ النَّاسُ » رَوَاهُ أَحْمَدُ وَمُسْلِمٌ وَأَبُو دَاوُدَ .

(١٣٣٦) وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « اللَّهُمَّ اغْفِرْ
لِلْمُحَلِّقِينَ ، قَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ وَلِلْمُقَصِّرِينَ ، قَالَ : اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِلْمُحَلِّقِينَ قَالُوا :
يَا رَسُولَ اللَّهِ وَلِلْمُقَصِّرِينَ ، قَالَ : وَلِلْمُقَصِّرِينَ » متفق عليه .

اللفظ كناية عن شيء لا تذكره باسمه ، وهو بمعنى نأهده . وقوله (ما أَرَانَا) بضم المهملة
بمعنى الظن ، وفي رواية مسلم « لقد غَلَسْنَا » بالجرم وقوله : « أَذِنَ لِلظُّنِّ » بضم الظاء :
جمع ظئمة ، وهي الرأفة في اليهودج ، ثم أطلق على الرأفة . والحديث يدل على أنه يجوز
للنساء الرمي لجمرة العقبة في النصف الأخير من الليل ، والحديث (١٣٣٤) فيه دليل
على أنه يجوز للنساء ومن معهن من الضحفة الرمي وقت الفجر .

باب النحر والحلق والتقصير : (قوله إلى جانبه الأيمن) يدل على استحباب
البدء في حلق الرأس بالشق الأيمن ، وقوله (ثم جعل يعطيه الناس) أي من شعره لأجل
التبرك به . والحديث (١٣٣٦) يدل على أن الحلق أفضل من التقصير ، لتكريمه صلى الله
عليه وسلم النساء للمحلقين وتركه للمقصرين في المرة الأولى والثانية ، وقد قال بوجوب
حلق جميع الرأس أحمد ومالك ، واستحبه الكوفيون والشافعي ، ويجزئ البعض
عندهم . واختلف أهل العلم في الحلق هل هو نسك أو تحليل محظور؟ فذهب إلى الأول

(١٣٣٧) وعن ابن عمر «أن النبي صلى الله عليه وسلم لبّذ رأسه واهدى، فلما قدم مكة أمر نساءه أن يحلقن، قلن: مالك أنت لم تحل؟ قال: إني قدلت هدي ولبّذت رأسي فلا أحلّ حتى أحل من حجتي وأحلق رأسي» رواه أحمد.

(١٣٣٨) وعن ابن عباس قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «ليس على النساء الحلق، إنما على النساء التقصير» رواه أبو داود والدارقطني.

(١٣٣٩) وعن ابن عباس قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «إذا رميت المرأة فقد حل لكم كل شيء إلا النساء، فقال رجل: والطيب، فقال ابن عباس: أما أنا فقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يضمخ رأسه بالمسك، فأطيب ذلك أم لا» رواه أحمد.

(١٣٤٠) وعن عائشة قالت: «كنت أطيب رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل أن يحرم ويوم التحرقيل أن يطوف بالبيت بطيب فيه مسك» متفق عليه.

وللنساء «طيب رسول الله صلى الله عليه وسلم لحرمه حين أحرم، ولحله بعد ما رمى جرة العقبة قبل أن يطوف بالبيت».

الجمهور لنفوله (في حديث (١٣٣٧) لبّذ رأسه) . واستدل بحديث ابن عمر (١٣٣٧) أيضا على أنه يتعين الحلق على من لبّذ رأسه، وهو قول الجمهور.

(قوله في حديث ابن عباس (١٣٣٨) ليس على النساء الحلق)، فيه دليل على أن الشروع في حقن التقصير، وقد حكى الحافظ الإجماع على ذلك، قال جمهور الشافعية: فإن حلقن أجزأها؛ وقد أخرج الترمذي من حديث علي عليه السلام «سبي أن تعلق المرأة رأسها» وقوله (في حديث ابن عباس (١٣٣٩) فقد حل لكم الخ) استدلت به الحنفية والشافعية والعترة على أنه يحل بالرمي لجرة العقبة كل محطور من محظورات الإحرام إلا الوطء للنساء فإنه لا يحل به الجماع، وللمأهون من الطيب استدلوأ أحاديث ضيقة، وهي لا تدلح لمعارضة أحاديث الباب ولا سيما وهي مشنة لحل الطيب. انظر حديث (١٣٣٩) و (١٣٤٠) وقوله (في حديث عائشة (١٣٤٠) ويوم الحر قبل أن يطوف بالبيت) قال الشوكاني: أي لأجل إحلاله من إحرامه قل أن يطوف طواف الإفاضة، وذلك به. أن رمى جرة العقبة، كما وقع في الرواية الأخرى.

باب الإفاضة من منى للطواف يوم النحر

(١٣٤١) عن ابن عمر «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أفاض يوم النحر، ثم رجع فصلى الظهر بمنى» متفق عليه.

(١٣٤٢) وفي حديث جابر «أن النبي صلى الله عليه وسلم انصرف إلى المنحر فنحر ثم ركب فأفاض إلى البيت فصلى بمكة الظهر» مختصر من مسلم.

طواف الإفاضة والزيارة

(١٣٤٣) قال الله تعالى: «ثم ليقضوا تقصيرهم وليوموا نذورهم وليطوفوا بالبيت العتيق»

(١٣٤٤) وقالت عائشة: «حججنا مع النبي صلى الله عليه وسلم فأفطنا يوم النحر» رواه البخاري.

باب ما جاء في تقديم النحر والحلق والرمي والإفاضة بعضها على بعض

(١٣٤٥) عن عبد الله بن عمرو قال: «سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم وأتاه

رجل يوم النحر، وهو واقف عند الجمرة، فقال: يا رسول الله حلت قبل أن

أرمي، قال: ارم ولا حرج، وأتاه آخر فقال: إني ذبحت قبل أن أرمي، قال:

ارم ولا حرج، وأتى آخر فقال: إني أفضت إلى البيت قبل أن أرمي،

قال: ارم ولا حرج»

باب ما جاء في تقديم النحر والحلق والرمي والإفاضة بعضها على بعض: ينتج من

مجموع هذه الروايات أن ذلك كان في حجة الوداع يوم النحر عند الزوال عند الجمرة.

والأحاديث المذكورة في الباب تدل على جواز تقديم بعض الأمور المذكورة فيها على

بعض، وهي: الرمي والحلق والتقصير والحج وطواف الإفاضة. وهو إجماع كما قال ابن

قدامة في اللسان، ولعل في الفتح: إلا أنهم اختلفوا في وجوب الدم في بعض المواضع.

وإنما أوجب الدم بعض العلماء لأنهم يقولون إنها مرتبة: أولها: رمي جمره العقبة، ثم

بحر الهدى، ثم الحلق أو التقصير، ثم طواف الإفاضة. وذهب جمهور العلماء

من الفقهاء وأصحاب الحديث إلى الجواز وعدم وجوب الدم قالوا: لأن قوله صلى

الله عليه وسلم: «ولا حرج» يقتضي رفع الإنم والعدية معاً، وأيضاً لو كان الدم

وفي رواية عنه « أنه شهد النبي صلى الله عليه وسلم يخطب يوم النحر، فقام إليه رجل فقال : كنت أحسب أن كذا قبل كذا ، ثم قام آخر فقال : كنت أحسب أن كذا قبل كذا ، حلفتُ قبل أن أنحر ، نحرْتُ قبل أن أرمي ، وأشبه ذلك ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : افعل ولا حرج لمن كلهن ، فاستل يومئذ عن شيء إلا قال : افعل ولا حرج » متفق عليهما . (١٣٤٦) وعن علي عليه السلام قال : « جاء رجل فقال : يا رسول الله حلفتُ قبل أن أنحر ، قال : انحر ولا حرج ، ثم أتاه آخر فقال : يا رسول الله إني أفضت قبل أن أحلق ، قال : احلق أو قصر ولا حرج » رواه أحمد .

(١٣٤٧) وعن ابن عباس « أن النبي صلى الله عليه وسلم قيل له في الذبح والحلق والرمي والتقديم والتأخير ، قال : لا حرج » . وفي رواية « سأله رجل فقال : حلفتُ قبل أن أذبح ، قال : اذبح ولا حرج ، وقال : رميت بعد ما أمسيت فقال : افعل ولا حرج » ، رواه البخاري وأبو داود وابن ماجه والتسائي .

وفي رواية قال : « قال رجل للنبي صلى الله عليه وسلم : زرت قبل أن أرمي ، قال : لا حرج ، قال : حلفت قبل أن أذبح ، قال : لا حرج ، قال : ذبحت قبل أن أرمي ، قال : لا حرج » رواه البخاري .

واجبا لبيته صلى الله عليه وسلم ؛ لأن تأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز . وقال مالك : من حلق قبل أن يرمي حمرة العقبة فعليه الفدية ، وعمدته أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حكم على من حلق قبل محله بضرورة الفدية ، فكيف لغير ضرورة ؟ مع أن الحديث لم يذكر فيه حلق الرأس قبل رمي الجمار ، وعند مالك أن من حلق قبل أن يذبح فلا شيء عليه ، وكذلك من دبح قبل أن يرمي . وأجمعوا على أن من نحر قبل أن يرمي فلا شيء عليه ، لأنه منصوص عليه . إلا ما روى عن ابن عباس أنه كان يقول « من قدم من حجه شيئا أو أخره فليهرق دما » وأنه من قسم الإفاضة قبل الرمي والحلق أنه يلزمه إعادة الطواف . وقال الشافعي ومن تابعه لا إعادة عليه .

خطبة يوم النحر

(١٣٤٨) عن رافع بن عمرو المزني قال : « رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يخطب الناس بمنى حين ارتفع الضحى على بغلة شهباء ، وعلى يعبر عنه ، والناس بين قائم وقاعد » رواه أبو داود .

(١٣٤٩) وعن عبد الرحمن بن معاذ التيمي قال : « خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن بمنى ففتحت أسماعنا حتى كنا نسمع ما يقول ونحن في منازلنا فطفق يعطهم مناسكهم حتى بلغ الجمار فوضع أصبعيه السابيتين ، ثم قال بحصى الخذف ، ثم أمر المهاجرين فزولوا في مقدم المسجد ، وأمر الأنصار فزولوا من وراء المسجد ، ثم نزل الناس بعد ذلك » رواه أبو داود والنسائي بمعناه .

اكتفاء القارن بطواف واحد وسعي واحد

(١٣٥٠) عن ابن عمر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « من قرن بين حجة وعمرته أجزأه لهما طواف واحد » رواه أحمد وابن ماجه .

خطبة يوم النحر : قال الشيخ منصور : هذه هي الخطبة الثالثة ، وقبلها خطبتا سابع ذي الحجة ، ويوم عرفة ، وعندهم الرابعة في ثالث يوم النحر لحديث أبي داود : « خطب النبي صلى الله عليه وسلم أوسط أيام التشريق ». وقال المالكية والحنفية : الخطبة الثالثة في ثاني يوم النحر ، والرابعة عندهما .

وهذه الخطب مندوبة لتعليم الناس للناسك ، كل خطبة ترشد لما بعدها انتهى . (قوله في حديث (١٣٤٨) شهباء) أى في لونها يابض وسواد ؛ وقوله (وعلى يعبر عنه) أى كان يسمع ويبلغ الناس لكثرتهم (وقوله في حديث (١٣٤٩) فوضع أصبعيه الخ) فعل ذلك ليكون أجمع لصونه من إسماع خطبته . وحصى الخذف ما لحاء : حصى صغار مثل البوى يرمى بها بين أصبعين ، وقوله (في مقدم المسجد) أى مسجد الحيف الذى معنى ، ولعل المراد بالمقدم الجهة .

اكتفاء القارن بطواف واحد وسعي واحد : قد أخرج البخارى أيضا عن

ابن عمر « أنه طاف لحجته وعمرته طوافا واحدا ، بعد أن قال إنه سبعل كما فعل رسول

وفي لفظ «من أحرم بالحج والعمرة أجزأه طواف واحد وسعى واحد عنهما حتى يحل منهما جميعاً» رواه الترمذى وقال: هذا حديث حسن غريب .
(١٣٥١) وعن عروة عن عائشة قالت: «خرجنا مع النبي صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع فأهللنا بعمرة ، ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من كان معه هدى فليهل بالحج مع العمرة ثم لا يحل حتى يحل منهما جميعاً ، فقدمت وأنا حائض ، ولم أطف بالبيت ولا بين الصفا والمروة فشكوت ذلك إليه ، فقال : انفضى رأسك وامتشطى وأهلى بالحج ودعى العمرة ، قالت ففعلت ، فلما قضينا الحج أرسلنى مع عبد الرحمن بن أبى بكر إلى التنعيم فاعتمت

الله صلى الله عليه وسلم» وقد مسك من قال : إنه يكفي للقارن لحجته عمرته طواف واحد وسعى واحد بأحاديث الباب وأحاديث أخرى تؤيدها ، وبذلك قال الشافعى ومالك وإسحاق وداود ، وقال غيرهم : إنه يلزم للقارن طوافان وسعيان . وأجابوا سر أحاديث الباب بأجوبة متعسفة : منها جوابهم عن حديث عائشة بأنها أرادت قولها : «اجمعوا بين الحج والعمرة» جمع متعة لاجمع قرآن . قال الشوكانى : وهذا مما يتعجب منه فإن حديث عائشة (١٣٥١) مصرح بفضل من تمنع عن عمرن قرن ، وما يفعله كل واحد منهما أنها قالت : « فطاف الذين كانوا أهلوا بالعمرة الحج » . راستدل المخالفون أيضاً بـ أخرجه عبد الرزاق والدارقطنى وغيرهما عن على عليه السلام «أنه جمع بين الحج والعمرة وطاف لهما طوافين ، وسعى لهما سعيين ، ثم قال : هكذا رأي رسول الله صلى الله عليه وسلم» .

قال الحافظ : بطرقه ضعيفة . وروى مثله من حديث ابن مسعود بإسناد ضعيف . ومن حديث ابن عمر بسند ضعيف ، وقارن أحرم : لا يصح عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا عن أحد من الصحابة في ذلك شيء ، وروى عن جعفر بن محمد الصادق عن أبيه أنه كان يحفظ عن علي أن للقارن طوافاً واحداً خلاف ما يقول أهل العراق .

قال الشوكانى : والسنة الصريحة أحق بالاتباع ، فلا يلتفت إلى ما خلفها انتهى ، فثبت من السنة الصحيحة أن القارن يكفيه طواف واحد وسعى واحد للحج والعمرة ، وعليه الجمهور والأئمة الثلاثة . وقال الحنفية : لابد لهما من طوافين وسعيين لأنهما عبادتان لا تتحققان إلا بأفعالهما كل على حدة (قوله في حديث (١٣٥١) وامتشطى)

فقال: هذه مكان عمرتك ، قالت : فطاف الذين كانوا أهلوا بالعمرة بالبيت وبين الصفا والمروة ، ثم حلوا ثم طافوا طوافا آخر بعد أن رجعوا من منى لحجهم ، وأما الذين جمعوا الحج والعمرة فأبوا طافوا طوافا واحدا « متفق عليه .

(١٣٥٢) وعن مجاهد عن عائشة « أنها حاضت بسرف فتطهرت بعرة ، فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم : يجزى عنك طوافك بالصفا والمروة عن حجتك وعمرتك » رواه مسلم .

(١٣٥٣) وعن جابر « لم يطف النبي صلى الله عليه وسلم ولا أصحابه بين الصفا والمروة إلا طوافا واحدا ، طوافه الأول » رواه الخمسة إلا البخارى .

باب المبيت بمنى ورمى الجمار

(١٣٥٤) عن عائشة قالت : « أفاض رسول الله صلى الله عليه وسلم من آخر يوم حين صلى الظهر ، ثم رجع إلى منى فكث بها ليلتي أيام التشريق يرمى الجمرة إذا زالت الشمس ، كل جمرة بسبع حصيات يكبر مع كل حصاة

فيه دليل على أنه لا يكره الامتناع للحرم ، وقيل إنه مكروه ، وقوله (في حديث (١٣٥٣) طوافه الأول) المراد بأصحابه الذين كان معهم الهدى وقرنوا ، فإنهم لم يعودوا للسعى ثانيا ، بخلاف الطواف فإنهم رجعوا له يوم الحر .

باب المبيت بمنى ورمى الجمار : (قوله فكث بها ليلتي أيام التشريق) قال الشوكاني :

هذا من جملة ما استدلل به الجمهور على أن المبيت بمنى واجب ، وأنه من جملة مناسك الحج ، ومن أدلتهم على ذلك حديث ابن عباس (١٣٥٥) المذكور في إذه صلى الله عليه وسلم ليعاس . ومنها ما أخرجه أحمد وأصحاب السنن وابن حبان والحاكم عن عاصم بن عدي « أن رسول الله رحى للرجال أن يتركوا المبيت بمنى » وسيأتي ، والتعبير بالرخصة يقتضى أن مقابلها عزيمة ، وأن الإذن وقع لعله للذكورة ، فإذا لم توجد في أو ما في مصاها لم يحصل ، وقد اختلف في وجوب الدم لتركه ، قيل : يجب عن كل ليلة دم ، وروى ذلك عن المالكية ، وقيل : صدقة بدرهم ، وقيل : إطعام . وعن الثلاثة دم ، هكذا روى عن الشافعي ، وهو رواية عن أحمد . والشهور عنه وعن الحنفية أنه لا شيء عليه ، وقوله (يكر مع كل حصاة) وصفته : الله أكبر الله أكبر ثلاث مرات

ويقف عند الأولى ، وعند الثانية ، فيطيل القيام ويتضرع ، ويرمى الثالثة
لا يقف عندها » رواه أحمد وأبو داود ، وأخرجه أيضا ابن حبان والحاكم .
(١٣٥٥) وعن ابن عباس قال : « استأذن العباس رسول الله صلى الله عليه وسلم أن
يبيت بمكة ليالى منى من أجل سقايته ، فأذن له » متفق عليه ، ولهم مثله
من حديث عمر .

(١٣٥٦) وعن ابن عباس قال : « رمى رسول الله صلى الله عليه وسلم الجمار حين
زالت الشمس » رواه أحمد وابن ماجه والترمذى .

(١٣٥٧) وعن ابن عباس قال : « كنا نتحين ، فإذا زالت الشمس رمينا » رواه
البخارى وأبو داود .

(١٣٥٨) وعن ابن عمر « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا رمى الجمار مشى إليها
ذاهبا وراجعا » رواه الترمذى وصححه .

وفى لفظ عنه « أنه كان يرمى الجرة يوم النحر راكبا ، وسائر ذلك ماشيا
ويخبرهم أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يفعل ذلك » .

لا إله إلا الله ، الله أكبر والله الحمد ، وقوله (ويقف عند الأولى) يدل على استحباب
الوقوف عند الأولى والثانية ، وترك القيام عند الثالثة (قوله استأذن العباس) قل :
جواز ترك المبيت يختص بالعباس ، وقيل : من احتاج إلى السقاية ، ويرده حديث عاصم
ابن عدى (١٣٦٠) وقول الجمهور هو جواز ترك المبيت لكل من له عذر يشابه الأعذار
التي رخص لأهلها رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقيل : يختص بأهل السقاية ورعاة
الإبل ، وقوله (فى حديث (١٣٥٤) إذا زالت الشمس) و (فى حديث (١٣٥٦) حين
زالت الشمس) و (فى حديث (١٣٥٧) فإذا زالت الشمس) .

هذه الروايات دالة على أنه لا يجزئ رمى الجمار فى غير يوم الأضحية قبل زوال
الشمس ، بل وقته بعد زوالها ، وإلى هذا ذهب الجمهور (قوله تتحين) أى راقب
الوقت المطلوب ، وقوله (مشى إليها) أجمعوا على أن إتيان الجمار ماشيا وراكبا حائز ،

(١٣٥٩) وعن سالم عن ابن عمر « أنه كان يرمى الجرة الدنيا بسمع حصيات يكبر مع كل حصاة ، ثم يتقدم فيسهل فيقوم مستقبل القبلة طويلا ، ويدعو ويرفع يديه ثم يرمى الوسطى ، ثم يأخذ ذات الشمال فيسهل فيقوم مستقبل القبلة ثم يدعو ويرفع يديه ، ويقوم طويلا ثم يرمى الجرة ذات العقبة من بطن الوادي ولا يقف عندها ثم ينصرف ويقول: هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعله » رواه أحمد والبخاري .

(١٣٦٠) وعن عاصم بن عدي « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رخص لرعاة الإبل في البيتوة بمنى يرمون يوم النحر ، ثم يرمون الغداة ، ومن بعد الغد ليومين ، ثم يرمون يوم النفر » رواه الخمسة وصححه الترمذي . وفي رواية « رخص للرعاة أن يرموا يوما ويدعوا يوما » رواه أبو داود والنسائي .

(١٣٦١) وعن سعيد بن مالك قال: « رجنا في الحجة مع النبي صلى الله عليه وسلم وبعضنا يقول: رميت بست حصيات ولم يصب بعضهم على بعض » رواه أحمد والنسائي.

وقال الجمهور : المستحب المني (قوله في حديث (١٣٥٩) فيسهل) أي يقصد السهل من الأرض . وهو المكان المستوي الذي لا ارتفاع فيه ، وقوله (يرفع يديه) يدل على استحباب رفع اليدين ، وقال مالك : إنه مكروه ، وقوله (ويقوم طويلا) يدل على مشروعية القيام عند المحرتين ، وتركه عند جرة العقبة ، ومشروعية الدعاء عندها (قوله في حديث (١٣٦٠) ويدعوا يوما) أي يجوز لهم أن يرموا اليوم الأول من أيام التشريق ويذهبوا إلى إبلمهم فيبتئوا عندها . ويدعوا يوم النفر الأول ثم يأتوا في اليوم الثالث فيرموا ما فاتهم في اليوم الثاني مع رمي اليوم الثالث .

قال الشوكاني : وفيه تفسير ثان ، وهو أنهم يرمون جرة العقبة ويدعون رمي ذلك اليوم ويذهبون ، ثم يأتون في اليوم الثاني من التشريق فيرمون ما فاتهم ، ثم يرمون عن ذلك اليوم كما تقدم ، وكلاهما جائز . وإنما رخص للرعاة ، لأن عليهم رمي الإبل وحفظها ؛ لتشاغل الناس بنسكهم عنها ، ولا يمكنهم الجمع بين رعاها وبين الرمي والمبيت ، فيجوز لهم ترك المبيت للعذر والرمي على الصفة المذكورة . وقال الجمهور : يجوز ترك المبيت لكل من له عذر يشابه الأعذار التي رخص لأهلها رسول الله صلى الله عليه وسلم . وقوله (في حديث (١٣٦١) ولم يصب بعضهم على بعض) استدلل به من قال : إنه يجوز الاقتصار على أقل من سبع حصيات ، وقد تقدم سانه في رمي حمرة العقبة .

الخطبة أوسط أيام التشريق

(١٣٦٢) عن سراء بنت نهبان قالت : « خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الرموس ، فقال : أي يوم هذا ؟ قلنا : الله ورسوله أعلم ، قال : آيس أوسط أيام التشريق ؟ » رواه أبو داود .

(١٣٦٣) وعن أبي نضرة قال : « حدثني من سمع خطبة النبي صلى الله عليه وسلم في أوسط أيام التشريق ، فقال : يا أيها الناس ! ألا إن ربكم واحد ، وإن أباكم واحد ، ألا لا فضل لعربي على عجمي ، ولا لعجمي على عربي ، ولا لأحمر على أسود ، ولا لأسود على أحمر إلا بالتقوى ، أباقت؟ قالوا : بآخ رسول الله صلى الله عليه وسلم » رواه أحمد .

نزول المحصب والأبطح إذا نفر من منى

(١٣٦٤) عن أنس « أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى الظهر والعصر والمغرب والعشاء . ثم رقد رقدة في المحصب ، ثم ركب إلى البيت فطاف به » رواه البخاري .

الخطبة أوسط أيام التشريق : (قوله في حديث (١٣٦٢) يوم الرموس) وهو اليوم الثاني من أيام التشريق ، ومعنى « نأثمهم كانوا » أي ذكر فيه رموس الأضاح . وقوله (أوسط أيام التشريق) أي البر الذي من أيام شريق ١ ، ١٠ ، ١١ (أي ركة واحد) يدل على نفى فضل البعض على البعض بالمحصب والتسبب ، وهو من البر . الفضل في التقوى : وقد ثبت في الصحيح « إن الناس معادن كعادن الذهب ، حبارهم في الجاهلية خيارهم في الإسلام إذا فقهوا » وهذا الحديث يدل على أن لشرافة الإنسان مدخلا في الأفضلية ، وإن لم يكن باعتبار أمر الدين والحزاء الأخرى ، فينبغي حمل حديث (١٣٦٣) على الفضل الأخرى ، وأحاديث السباب تدل على مشروعية الخطبة في وسط أيام التشريق .

نزول المحصب والأبطح إذا نفر من منى : المحصب : هو اسم لمكان متسع بين جبلين ، ويسمى بالأبطح ، وخيف بني كنانة ، وهو إلى منى أقرب من مكة ، وقوله . (ثم رقد رقدة) أي اضطجع ونام يسيرا .

(١٣٦٥) وعن عائشة قالت : « نزول الأبطح ليس بسنة ، إنما نزل رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ لأنه كان أجمع لخروجه إذا خرج » .

(١٣٦٦) وعن ابن عباس قال : « التحصيب ليس بشيء ، إنما هو منزل نزل رسول الله صلى الله عليه وسلم » متفق عليهما .

باب ١٠ جاء في دخول الكعبة والتبرك بها

(١٣٦٧) عن عائشة قالت : « خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم من عندي ، وهو

قرير العين ، طيب النفس ، ثم رجع إلى وهو حزين ، فقلت له ، فقال : إني دخلت الكعبة ووددت أني لم أكن فعلت ، إني أخاف أن أكون أتعبت أمتي من بعدى » رواه الخمسة إلا النسائي وصححه الترمذي

(١٣٦٨) وعن أسامة بن زيد قال : « دخلت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم

البيت . فجلس فحمد الله وأثنى عليه ، وكبر وهلل ، ثم قام إلى ما بين يديه من البيت ، فوضع صدره عليه ، وخذه ويديه ، ثم هلل وكبر ودعا ، ثم صل ذلك بالأركان كلها ، ثم خرج فأقبل على القبلة وهو على الباب ،

وقوله (في حديث ابن عباس (١٣٦٦) التحصيب ليس بشيء) أى ليس من المناسك التى يلزم فعلها ، قال فيفتح : والحاصل أن من نفي أنه سنة كما أشته وابن عباس ، أراد أنه ليس من المناسك ، فلا يلزم بتركه شيء ، ومن أثبتته ؛ كابن عمر ، أراد دخوله في عموم الناس بأفعاله صلى الله عليه وسلم ، لا الإلزام بذلك .

باب ما جاء في دخول الكعبة والتبرك بها : قيل : إن النبي صلى الله عليه وسلم ندم على دخول الكعبة خوفا على أمته من أن تنهم أنه فرض لازم فيجهدوا أنفسهم في دخولها ؛ وفيه دليل على أن دخول الكعبة ليس من مناسك الحج ، وهو مذهب الجمهور ، وقد ذهب جماعة من أهل العلم إلى أن دخولها مستحب ، ويدل على الاستحباب حديث أسامة (١٣٦٨) وقوله (في حديث (١٣٦٨) وخذه ويديه) يدل على استحباب وضع الحد والصدر على البيت ، وهو ما بين الركن والباب ، ويقال له المنزلة . وقوله (ثم فعل ذلك كالأبائين كلها) يدل على مشروعية وضع الصدر والحد على جميع الأركان مع التهليل والتكبير

قال : هذه القبلة ، هذه القبلة ، مرتين أو ثلاثا » رواه أحمد والنسائي ،
ورجاله رجال الصحيح .

(١٣٦٩) وعن إسماعيل بن أبي خالد قال لعبد الله بن أبي أوفى « أدخل النبي صلى الله عليه وسلم البيت في عمرته ؟ قال : لا » متفق عليه .

باب ما جاء في ماء زمزم

(١٣٧٠) عن جابر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « ماء زمزم لما شرب له »
رواه ابن ماجه وأحمد ، وفي إسناده عبد الله بن المؤمل وهو ضعيف وقد تفرده .
(١٣٧١) وعن عائشة « أنها كانت تحمل من ماء زمزم وتخبر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يحمله » رواه الترمذى ، وقال : حديث حسن غريب .

(١٣٧٢) وعن ابن عباس « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جاء إلى السقاية فاستسقى .
فقال العباس : يا فضل اذهب إلى أمك فانت رسول الله صلى الله عليه وسلم
بشراب من عندها ، فقال : اسقني ، فقال : يا رسول الله إنهم يعملون
أيديهم فيه ، قال اسقني ، فشرب ثم أتى زمزم وهم يستقون ويعملون فيه
فقال : اعملوا فاسكم على عمل صالح ، ثم قال : لولا أن تغلبوا لنزلت حتى
أضع الحبل ، يعنى على عاقبه ، وأشار إلى عاقبه » رواه البخارى .

والنساء ، وقوله (في حديث (١٣٦٩) أدخل النبي صلى الله عليه وسلم البيت ؟) قاله
النووى والعلماء : سبب ترك دخوله ما كان في البيت من الأصنام والصور ، ولم يكن
المشركون يتركونه لغيرها ، فلما كان في الفتح أمر بإزالة الصور ثم دخلها ، ويحتمل أن
يكون دخوله البيت لم يقع في الشرط ، فلو أراد دخوله لمنعوه كما منعوه من الإقامة
مكة فوق ثلاث .

باب ما جاء في ماء زمزم : (قوله ماء زمزم لما شرب له) يدل على أنه ينفع الشارب
لأى أمر شربه لأجله ، لأن « ما » في قوله « لما » من صيغ العموم ، وقوله (في حديث عائشة
(١٣٧١) كان يحمله) فيه دليل على أنه لا بأس من حمله إلى الخارج ؛ أى المواطن الخارجة
عن مكة ، وقوله (في حديث (١٣٧٢) لولا أن تغلبوا) وذلك بأن يظن الناس أن
الزغ سنة فيزغ كل رجل لنفسه فيغلب أهل السقاية عليها ، وفي الحديث استحباب

(١٣٧٣) وعن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « إن آية ما يتنا وبين المناقنين لا يتصلعون من ماء زمزم » رواه ابن ماجه .

(١٣٧٤) وعن ابن عباس قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « ماء زمزم لما شرب له، إن شربته تستشفى به، شفاك الله، وإن شربته يشبعك، أشبعك الله به، وإن شربته لقطع ظمئك ، قطعه الله ، وهى هزمة جبريل ، وسقيا إسماعيل » رواه الدارقطني .

باب طواف الوداع

(١٣٧٥) عن ابن عباس قال : « كان الناس ينصرفون فى كل حجة ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا ينفر أحد حتى يكون آخر عهده بالبيت » رواه أحمد ومسلم وأبو داود وابن ماجه .

وفى رواية « أمر الناس أن يكون آخر عهدهم بالبيت إلا أنه خفف عن المرأة الحائض » متفق عليه .

(١٣٧٦) وعن ابن عباس « أن النبي صلى الله عليه وسلم رخص للحائض أن تصدر قبل أن تطوف بالبيت إذا كانت قد طافت فى الإفاضة » رواه أحمد .

الشرب من ماء زمزم ، وقوله (فى حديث (١٣٧٣) لا يتصلعون) أى لا يروون من ماء زمزم . قال فى القاموس : تضلع : امتلا شبعاً أو رباحاً حتى بلغ للماء أصلاعه . وقوله (فى حديث (١٣٧٤) هزمة جبريل) أى حفرة جبريل ؛ لأنه ضربها برجله فنبع الماء . وقال فى القاموس : هزمه هزمه : غمز به يده فصارت فيه حفرة ، ثم قال : والمهزأ : البثار الكبيرة لكثرة الماء وغزرها ، وقوله (وسقيا إسماعيل) أى أظهره الله ليسقى به إسماعيل فى أول الأمر .

باب طواف الوداع : (قوله لا يندر) يدل على وجوب طواف الوداع ، قال النووي :

وهو قول أكثر العلماء ويلزم بتركه دم ، وقال مالك وداود : هو سنة لا شيء فى تركه . قال الشوكانى : وقد اجتمع فى طواف الوداع أمره صلى الله عليه وسلم به ، ونهيه عن تركه وفعله الذى هو بيان للمجمل الواجب ، ولا شك أن ذلك يفيد الوجوب . وقوله : (أمر الناس) بالبناء للجهول . وقوله (فى حديث (١٣٧٦) قد طافت فى الإفاضة)

(١٣٧٧) وعن عائشة قالت : « حاضت صغية بنت حبيّ بعد ما أفاضت ، قالت : فذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال : أحابستنا هي ؟ قلت : يا رسول الله ! إنها قد أفاضت وطافت بالبيت ، ثم حاضت بعد الإفاضة قال : فلتنفرن إذا » متفق عليه .

باب ما يقول إذا قدم من حج أو غيره

(١٣٧٨) عن ابن عمر « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا قفل من غزوة أو حج وعمره ، يكبر على كل شرف من الأرض ثلاث تكبيرات ، ثم يقول : لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك ، وله الحمد ، وهو على كل شيء قدير ، آيئون تائبون عابدون ساجدون ، صدق الله وعده ، وبصر عبده ، وهزم الأحزاب وحده » متفق عليه .

قال ابن المنذر : قال عامة الفقهاء بالأمصار : ليس على الحائض التي أفاضت طواف الوداع . وقوله (في حديث (١٣٧٧)) فلتنفرن إذا) أي فلا حبس علينا حينئذ ، لأنها أفاضت فلا مانع من التوجه ، والذي يجب علينا قد فعلته ، وفي رواية للبخاري « فلا بأس انقري » وفي رواية « فلتنفر » ومعناها متقاربة ، والمراد بها الرحيل من مي إلى جهة المدينة .

باب ما يقول إذا قدم من حج أو غيره : (قوله سرف) هو المكاء العالي ، وقوله (آيئون) أي راجعون : أي نحن آيئون وقوله (صدق الله وعده) أي في إظهار الله ن . وقوله (وهزم الأحزاب وحده) أي من غير قتال من الآدميين ؛ وقيل : المراد الأحزاب الذين اجتمعوا يوم الخندق وتحزبوا على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فأرسل الله عليهم ريحا وجنودا . وقال انقاضي عياض : يحتمل أن المراد أحزاب الكفر في جميع الأيام والواطن . والحديث فيه استحباب التكبير والتهيل والدعاء المذكور عند كل شرف من الأرض يعاونه الراجع إلى وطه

الإحصار في الحج

(١٣٧٩) قال الله تعالى : « وأتموا الحج والعمرة لله ، فإن أحصرتم فما استيسر من الهدى ، ولا تحلقوا رؤوسكم حتى يبلغ الهدى محله » .

(١٣٨٠) عن ابن عمر قال : « أليس حسبكم سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، إن حبس أحدكم عن الحج طاف بالبيت والصفاء والمروة ، ثم حل من كل شيء حتى يحج عاما قابلا ، فيهدى أو يصوم إن لم يجد هديا » رواه البخاري والنسائي .

(١٣٨١) وعن عكرمة عن الحجاج بن عمرو قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « من كسر أو عرج فقد حل » ، وعليه حجة أخرى ، فذكرت ذلك لابن عباس وأبى هريرة فقالا : صدق « رواه الخمسة .

الإحصار في الحج : الإحصار : هو اللع من إتمام الحج ، وقال أئمة اللغة : إن الإحصار إنما يكون بالمرض ، وأما بالعدو فهو الحصر ، وقيل : إن أحصر وحصر بمعنى واحد ؛ (قوله فما استيسر) أى تيسر من الهدى ، وهو شاة أو سبع بدنة ، وقوله (محله) هو مكان الإحصار عند الشافعى ، وقيل محله الحرم (قوله فى حديث (١٣٨٠) إن حبس) أى عن عرفة ، لأنها هى التى تفوت بفوات يومها ، وبفواتها بفوت الحج ؛ وقوله (طاف بالبيت) أى إذا أمكنه ذلك ؛ وقوله (حتى يحج عاما قابلا) . استدلل به على وجوب الحج من الفابل على من أحصر ، وفيه خلاف ، وقوله (فيهدى) يدل على وجوب الهدى على المحصر ، وإليه ذهب الجمهور ؛ وبدل عليه قوله تعالى وأتموا الحج والعمرة لله الآية (١٣٧٩) وخالف فى ذلك مالك ، وعوّل على قياس الإحصار على الخروج من الصوم (قوله من كسر أو عرج) أى من عطب أو مرض هو أو راحلته أو منعه الغير فقد حل له محرمات الإحرام بعد الهدى والحلق . اختلف العلماء فى مسألة الإحصار ؛ والأصل فيه قوله تعالى « فإن أحصرتم فما استيسر من الهدى » إلى قوله « فإذا أتمتم فمن تمتع بالعمرة إلى الحج فما استيسر من الهدى » فأول اختلافهم فى هذه الآية هو

(١٣٨٢) وعن عمر بن الخطاب « أنه أمر أبا أيوب صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم وهبار بن الأسود حين قاتهما الحج قاتيا يوم النحر أن يحلا بسرة ثم يرجعا حلالاً، ثم يحجا عاما قابلا ويهديا ، فن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع إلى أهله .

(١٣٨٣) وعن سليمان بن يسار « أن حزابة الخزومي صرع ببعض طريق مكة ، وهو محرم بالحج فسأل على الماء الذي كان عليه فوجد عبد الله بن عمر وعبد الله بن الزبير ومروان بن الحكم فذكر لهم الذي عرض له ، وكلهم أسروه أن يتداوى بما لا بد منه ويفتدى ، فإذا حج اعتمر لحل من إحرامه ثم عليه أن يحج قابلا ويهدى .

(١٣٨٤) وعن ابن عمر أنه قال : « من حبس دون البيت بمرض فإنه لا يحل حتى يطوف بالبيت » وهذه الثلاثة لما لك في الموطأ .

(١٣٨٥) وعن ابن عباس قال : « لاحصر إلا حصر العدو » رواه الشافعي في مسنده وصحح الحافظ إسناده .

في الراد بالمحصر ، فهل هو المحصر بالعدو أو المحصر بالمرض ؟ واحتج من قال : هو المحصر بالعدو بالآية « فإذا أمتم فم تمتع بالعمرة إلى الحج » وهذه حجة ظاهرة ، ومن قال : إن الآية وردت في المحصر بالمرض ، زعم أن المحصر من أحصر ، ولا يقال : أحصر بالعدو ، وإنما يقال : حصره العدو ، وأحصره المرض ، وقوله « فإذا أمتم » معناه أمتم من المرض ، فقال الشافعي : إن المحصر غير المريض ، ويدل عليه حديث ابن عباس (١٣٨٥) ! وللذهب الثاني هو لما لك وأبي حنيفة . وقال قوم : بل المحصر هاهنا : المنوع من الحج بأي نوع امتنع . وجهور العلماء على أن المحصر عن الحج ضربان : إما محصر بمرض أو بدو ، فالمحصر بالعدو اتفق الجمهور على أنه يحل من عمرته أو حجه حيث أحصر ، وذهب الشافعي إلى إيجاب الهدى عليه ، وخالفه مالك كما تقدم .

الإحصار في العمرة

(١٣٨٦) عن ابن عمر قال : « خرجنا مع النبي معتمرين ، فحال كفار قريش دون البيت ، فحضر رسول الله صلى الله عليه وسلم بدنة وحلق رأسه » .
وفي رواية « قد أحصر رسول الله صلى الله عليه وسلم فحلق رأسه وجامع نسائه ونحوه حتى اعتمر عاماً قابلاً » رواه البخاري .

أسباب القدية وبيانها

(١٣٨٧) قال الله تعالى : « فمن تمتع بالعمرة إلى الحج فما استيسر من الهدى ، فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج ، وسبعة إذا رجعتم تلك عشرة كاملة ، ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام » .
وقال الله تعالى : « فمن كان منكم مريضاً أو به أذى من رأسه فدية من صيام أو صدقة أو نسك » .

(١٣٨٨) عن كعب بن مجرة « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مر به زمن الحديبية وهو يوقد تحت قدر له ، والقمل يتناثر على وجهه ، فقال له : أذاك هو أم رأسك ؟ قال نعم ، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم : احلق رأسك ، ثم اذبح شاة نسكاً وصم ثلاثة ، أو أطعم ثلاثة أصع من تمر على ستة مساكين » رواه الخمسة .

الإحصار في العمرة : من أحصر عن العمرة قبل مكة ، فإنه يتحلل بالهدى والحلق أو التقصير ، وعليه العمرة في القابل ، والمتحلل بما ذكر في الحج والعمرة إذا كان الإحصار بعد الإحرام بالنسك ، فإن حصل قبله فلا شيء عليه ، لأنه لم يدخل في نسك حتى يتحلل منه .

أسباب القدية وبيانها : (قوله تعالى فصيام الحج) أي عليه صيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع إلى وطنه ، والمراد بقوله تعالى (فمن كان منكم مريضاً الحج) أي فمن كان منكم في نسك ، ولبس ملابسه لمرض ، أو حلق رأسه لقمل ، أو مرض به ، فعليه فدية بشاة أو صدقة أو صوم ، وقوله (في حديث (١٣٨٨) والقمل يتناثر) أي يتساقط من رأسه على وجهه بسبب مرضه ، وقوله (نسكاً) أي خيره بين الثلاثة .

المهدي إلى الحرم

(١٣٨٩) قال الله تعالى : « والبُدن جطلناها لكم من شعائر الله لكم فيها خير ، فاذكروا اسم الله عليها صوافٍ ، فإذا وجبت جنوبها فكلوا منها وأطعموا القانع والمعتر كذلك سخرناها لكم لعلكم تشكرون » .

(١٣٩٠) وعن ابن عمر قال : « تمتع رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع بالعمرة إلى الحج وأهدى فساق معه المهدي من ذى الخليفة » رواه الشيخان .

(١٣٩١) وعن علي قال « أهدى النبي صلى الله عليه وسلم مائة بدنة فأمرني بلحومها قسمتها ، وأمرني بجلالها قسمتها ، ثم يجلودها قسمتها » رواه البخاري .

(١٣٩٢) وعن ابن عباس « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى الظهر بذى الخليفة ثم دعا ناقته فأشعرها في صفحة ستامها الأيمن ، وسلت الدم عنها ، وقلدها نطلين ثم ركب راحلته ، فلما استوت به على البيداء أهل بالحج » رواه أحمد ومسلم وأبو داود والنسائي .

المهدي إلى الحرم : المهدي هو إهداء النعم لفقراء الحرم ، وهو سنة مؤكدة من المهرم وغيره ، وينبغي أن يختار المهدي من أحسن النعم ، ويقاس على النعم غيرها من طعام وثياب وتقود . والبدن : جمع بدنة ، وهي الواحدة من الإبل والبقر التي تهدي للحرم ، (قوله من شعائر الله) أي معالم دبه ، وقوله (لكم فيها خير) أي بركوبها وحمل اللثام عليها ، وقوله (فاذكروا اسم الله عليها) أي حين دفعها حال كونها صوافٍ : أي قائمة مقيدة اليد اليسرى ، وقوله (فإذا وجبت جنوبها) أي سقطت على الأرض وخرجت روحها . و (القانع) : الذي يقنع بما يعطى له ولا يسأل . و (المعتر) : الذي يسأل . (قوله في حديث (١٣٩٠) تمتع) قال صاحب الكنز فهم ابن عمر ذلك من أمر النبي صلى الله عليه وسلم أصحابه بالتمتع . وإلا فهو كان قارناً (قوله فأشعرها) الإشعار : هو أن يكشط جلد البدنة حتى يسيل دم ، ثم يسلكه فيكون ذلك علامة على كونها هدياً وقد ذهب إلى مشروعيتها الجمهور ، وقوله (وقلدها نطلين) التقليد : هو تعليق النطلين في عنق البدنة ، ويدل على مشروعيتها تقليد المهدي ، وبه قال الجمهور . وقيل الحكمة

(١٣٩٣) وعن السور بن مخرمة ومروان: قالوا: « خرج النبي صلى الله عليه وسلم من المدينة في بضع عشرة مائة من أصحابه حتى إذا كانوا بذى الحليفة، قلد النبي صلى الله عليه وسلم الهدى وأشعره وأحرم بالمرة » رواه أحمد والبخاري وأبو داود .

(١٣٩٤) وعن عائشة « أن النبي صلى الله عليه وسلم أهدى مرة إلى البيت غنما فقلدها » رواه الجماعة .

باب ركوب الهدى

(١٣٩٥) عن جابر أنه سئل عن ركوب الهدى ، قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « اركبها بالمعروف إذا ألجئت إليها حتى تجد ظهراً » رواه أحمد ومسلم وأبو داود والنسائي .

في تقليد الهدى النعل الإشارة إلى السفر والحد فيه ، واستحب تقليد نعلين لا واحدة ، وقد اشترط الثوري ذلك ، وقال غيره : تجزئ الواحدة . وقال آخرون : لا تتعين النعل ، بل كل ما قام مقامها أحزاً ، وقوله (في حديث (١٣٩٤) غنما فقلدها) يدل على جواز أن يكون الهدى من النعم ، وهو يرد على الحنفية ومن وافقهم بأن الهدى لا يجزئ من النعم ، ويرد على مالك ومن وافقه حيث قال : إن النعم لا تقلد .

باب ركوب الهدى : (قوله اركبها بالمعروف) أى إن كانت تطيق ، وحملها ما تطيق حتى تجد مراكباً آخر ، وهذا يدل على جواز ركوب الهدى . ولقوله تعالى « لكم فيها خير » وأحاديث الباب تدل على جواز ركوب الهدى من غير فرق بين ما كان منه واجباً أو تطوعاً تركه صلى الله عليه وسلم الاستفصان . وبه قال عروة بن الزبير ، وجزم به النووي ، وحكى ابن عبد البر عن الشافعي ومالك وأبي حنيفة ، وأكثر الفقهاء كراهة ركوبه لغير حاجة ، بل يركبه للضرورة ، والدليل على اعتبار الضرورة قوله صلى الله عليه وسلم : « اركبها بالمعروف إذا ألجئت إليها » واختلف من أجاز الركوب . هل يجوز أن يجعل عليها مناته ؟ فنهى مالك وأحازه الجمهور . واختلفوا أيضاً في اللبن إذا احتلب منه شيئاً ، فقالت المعتزلة والشافعية والحنفية : يتصدق به ، فإن شربه تصدق بضعته ، وقال مالك : لا يشرب من لبنه ، فإن شربه لم يغرم .

(١٣٩٦) وعن علي عليه السلام : «أنه سئل أيركب الرجل هديه؟ فقال : لا بأس به ، قد كان النبي صلى الله عليه وسلم يمر بالرجال يمشون فيأمرهم بركوب هديه ، قال : لا تتبعون شيئاً أفضل من سنة نبيكم صلى الله عليه وسلم » رواه أحمد .
(١٣٩٧) وعن أنس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لرجل يسوق البدنة : «اركبها قال : إنها بدنة ، قال : اركبها ، قال : إنها بدنة ، ثلاثاً» متفق عليه .

باب الهدى يعطب قبل المحل

(١٣٩٨) عن أبي قبيصة ذؤيب بن حلحلة قال : «كان النبي صلى الله عليه وسلم يمش معه بالبدن ، ثم يقول : إن عطب منها شيء فخشيت عليها موتاً فانحرها ، ثم اغمس نعلها في دمه ، ثم اضرب به صفحتها ، ولا تطعمها أنت ولا أحد من أهل رقتك » رواه أحمد ومسلم وابن ماجه .
(١٣٩٩) وعن ناجية الخزاعي - وكان صاحب بدن رسول الله صلى الله عليه وسلم - قال : «قلت كيف أصنع بما عطب من البدن؟ قال : انحره واغمس نعله في دمه ، واضرب صفحته وخل بين الناس وبينه فليأكلوه » رواه الحنفية إلا النسائي .

باب الهدى يعطب قبل المحل : يدل الحديث (١٣٩٨) على جواز انحر لما عطب من الهدى ، (قوله ولا تطعمها الخ) يدل على عدم جواز الأكل له ، ولا لأحد من أهل رقتة ، وقال النووي : وفي المراد بالرققة وجهان لأصحابنا : أحدهما أنهم الذين يخالطون الهدى في الأكل وغيره ، دون باقي القافلة . والثاني ، وهو الأصح الذي يقتضيه ظاهر نص الشافعي وجمهور أصحابه : أن المراد بالرققة جميع القافلة ، وقوله (في حديث (١٣٩٩) وخل بين الناس وبينه) هذا مقيد بمن عدا المالك والرققة .

قال الشوكاني : وظاهر أحاديث الباب أن الهدى إذا عطب جاز نحره ، والتحلية بينه وبين الناس يأكلونه غير الرققة قطعا للزينة ، وهي أن يتوصل بعضهم إلى نحره قبل أوانه ، والظاهر عدم الفرق بين هدى التطوع والقرض .

باب الأكل من دم التمتع والقران والتطوع

(١٤٠٠) في حديث جابر : صفة حج النبي صلى الله عليه وسلم قال « ... ثم انصرف إلى المنحرف فحرق ثلاثاً وستين بدنة بيده ، ثم أعطى علياً عليه السلام فحرق ماخبر وأشركه في هديه ، ثم أمر من كل بدنة بيضة فجعلت في قدر فطبخت فأكلوا من لحمها ، وشربوا من مرقها » رواه أحمد ومسلم .

(١٤٠١) وعن جابر « أن النبي صلى الله عليه وسلم حج ثلاث حجج : حجتين قبل أن يهاجر ، وحجة بعد ما هاجر ، ومعها عمرة ، فساق ثلاثاً وثلاثين بدنة ، وجاء على عليه السلام من اليمن ببقيتها فيها جمل لأبي لهب في أنه برة فضة فحرقها ، وأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم من كل بدنة بيضة فطبخت وشرب من مرقها » رواه الترمذى . ولابن ماجه ، وقال « فيه جمل لأبي جهل » .
(١٤٠٢) وعن عائشة قالت : « خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم لخمس بقين من ذى القعدة ولا نرى إلا الحجج ، فلما دنونا من مكة أمر رسول الله

باب الأكل من دم التمتع والقران والتطوع : قد استدلت بأحاديت الباب على أنه يجوز الأكل للمهدي من الهدى يسوقه .

قال النووي : أجمع العلماء على أن الأكل من هدى التطوع وأضحيت سنة . قال الشوكاني : والظاهر أنه يجوز الأكل من الهدى من غير فرق بين ما كان منه تطوعاً ، وما كان فرضاً ، لعموم قوله تعالى (فكلوا منها) في (١٣٨٩) ولم يفصل ، والتمسك بالقياس على الزكاة في عدم جواز الأكل من الهدى الواجب لا ينهض لتخصيص هذا العموم ، لأن شرع الزكاة لمواساة الفقراء ، فصرفها إلى غيرهم إخراج لها عن موضحها ، وليس شرع السماء كذلك ، لأنها إما لجبر قصص ، أو لوجرد التبرع ، فلا قياس مع الفارق فلا تخصيص (قوله في حديث (١٤٠٢) ولا نرى إلا الحجج) لأن عائشة كانت قارئة ، وقد اختلف فيما أحرمت به عائشة أولاً ، فقيل : إنها عمره مفردة لما ثبت عنها في الصحيح أنها قالت : فكنت بمن أهل بعمرة ، ودليل من قال : إنها كانت قارئة الحديث للتقدم

صلى الله عليه وسلم من لم يكن معه هدى إذا طاف وسعى بين الصفا والمروة أن يجل ، قالت : فدخل علينا يوم النحر بلحم بقر ، قتل : ما هذا ؟ فقيل : نحر رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أزواجه « متفق عليه .

(١٤٠٣) وعن عائشة قالت : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يهدى من المدينة فأقتل قلائد هديه ، ثم لا يجتنب شيئاً مما يجتنب المحرم » رواه الجماعة .

زيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم

(١٤٠٤) عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « ما من أحد يسلم على إلا رد الله على روحه حتى أرد عليه السلام » رواه أبو داود بسند صالح ، والبيهقي .

أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لها : « يسعك طوافك لحبك وعمرتك » وإلى هذا ذهب الجمهور .

وقد استدل بهذا الحديث صاحب [منتقى الأخبار] على القران حيث قال : وهو دليل على الأكل من دم القران ؛ لأن عائشة كانت قارئة ، وقد استدل بقول عائشة المذكور (نحر رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أزواجه) . أن البقرة محرم أكثر من سبعة (قوله في حديث (١٤٠٣) فأقتل قلائد هديه) القلائد : الحبال ، جمع قلادة ، وهي هنا ما يعلق فيه النعل في عنق الهدى ، واستدل بهذا الحديث على أنه لا يحرم على من بعث بهدى شئ من الأمور التي تحل له ، وبه قال الجمهور .

زيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم : قد اختلفت في زيارة قبر النبي أقوال

أهل العلم ، فذهب الجمهور إلى أنها مندوبة ، وذهب بعض المالكية وبعض الظاهرية إلى أنها واجبة ؛ واستدلوا بحديث : « من حج ولم يزرني فقد جفاني » وفي إسناده النعمان بن شبل ، وهو ضعيف ، ولكن وثقه عمر بن موسى ، وقالوا : والجفاء لاني محرم فتجب الزيارة . وأجاب عن ذلك الجمهور : بأن الحفاء يقال على ترك الندوب .

(١٤٠٥) وعنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لا تجملوا بيوتكم قبوراً ، ولا تجملوا قبرى عيداً ، وصلوا على فإن صلاتكم تبلغني حيث كنتم » رواه أبو داود بسند حسن والضياء .

(١٤٠٦) وعن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من زار قبرى وجبت له شفاعتى » .

(١٤٠٧) وعن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من زارنى فى المدينة محسباً كان فى جوارى ، وكنت له شفيعاً يوم القيامة » .

(١٤٠٨) وفى رواية « من زارنى بدم موى فكأنما زارنى فى حياتى » روى هذه الثلاثة القاضى عياض فى الشفاء .

كتاب الضحايا

(١٤٠٩) قال الله تعالى : « إنا أعطيناك الكوثر فصل لربك وانحر » .

واحج من قال إنها غير مشروعة بحديث « لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد وهو فى الصحيح و (حديث (١٤٠٥) ولا تجملوا قبرى عيداً) .

قال البوصى فى شد الرحال لغير الثلاثة ؛ كالتهاج إلى قبور الصالحين وإلى المواضع الفاضلة : ذهب الشيخ أبو محمد الحوينى إلى حرمة ؛ وأشار عياض إلى اختياره . والصحيح عند أصحابنا أنه لا يحرم ولا يكره ، واجابوا عن حديث (١٤٠٥) أنه يدل على الحث على كثرة الزيارة لا على منعها ، وقال السكى : معناه أنه لا تتخذوها وقتاً مخصوصاً لاتكون الزيارة إلا فيه ؛ أو لاتتخذوه كالعيد فى العكوف عليه ؛ وإظهار الزينة والاجتماع للهو وغيره كما يفعل فى الأعياد .

كتاب الضحايا : (قوله إنا أعطيناك الكوثر) هو الخير الكثير نحو السنة والرسالة وقوله (فصل لربك) أى صلاة الضحى وقوله (وانحر) أى اذبح ضحيتك . وأحاديث الباب تدل على مشروعية الضحية ، ولا خلاف فى ذلك ، وأنه يكره لمن كان ذا سعة تركها . وقد اختلف العلماء فى الأضحية ، فذهب مالك والشافعى إلى أنها من السنن المؤكدة ؛ وقال أبو حنيفة الضحية واجبة على المقيمين فى الأمصار للوسرين ، ولا تجب على المسافرين ،

(١٤١٠) عن زيد بن أرقم قال : « قلت ، أوقالوا : يا رسول الله ماهذه الأضاحي ؟ قال : سنة أبيكم إبراهيم ، قالوا : مالنا منها ؟ قال : بكل شعرة حسنة ، قالوا : فالصوف ، قال : بكل شعرة من الصوف حسنة » رواه أحمد وابن ماجه .

(١٤١١) وعن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « من وجد سعة فلم يضحّ فلا يقربن مصلانا » رواه أحمد وابن ماجه .

(١٤١٢) وعن ابن عباس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « ماأنفقت الورق في شيء أفضل من بحيرة في يوم عيد » رواه الدارقطني .

(١٤١٣) وعن ثوبان قال : « ذبح رسول الله صلى الله عليه وسلم أضحيته ، ثم قال : يا ثوبان أصلح لي لحم هذه ، فلم أزل أطعمه منه حتى قدم المدينة » رواه أحمد ومسلم .

(١٤١٤) وعن أم سلمة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « إذا رأيتم هلال ذى الحجة وأراد أحدكم أن يضحى فليمسك عن شعره وأظفاره » رواه الجماعة إلا البخاري .

وخالفه صاحبه أبو يوسف ومجد ، وقوله (في حديث (١٤١١) فلا يقربن مصلانا) استدلوا به على وجوب الضحية . واستدل من قال بالوجوب بقوله تعالى : « فصل لربك وانحر » والأمر للوجوب . وأحيب بأن المراد تخصيص الرب بالنحر ، فالأمر متروحه إلى ذلك ، قال الإمام ابن رشد القرطبي : وسبب اختلافهم شيان : أحدهما هل فعله صلى الله عليه وسلم في ذلك محمول على الوجوب ، أو على التنبه ، وذلك أنه لم يترك صلى الله عليه وسلم الضحية قط فيما روى عنه حتى في السفر على ما جاء في حديث ثوبان (١٤١٣) . والسبب الثاني اختلافهم في مفهوم الأحاديث الواردة في أحكام الضحايا . ذلك أنه ثبت عنه صلى الله عليه وسلم من حديث أم سلمة (١٤١٤) ، قالوا (قوله وأراد أحدكم أن يضحى) فيه دليل على أن الضحية ليست بواجبة ، ولما أمر عليه الصلاة والسلام أبا بردة بإعادة أضحيته إذ ذبح قبل الصلاة ، فهم قوم من ذلك الوجوب ، ومذهب ابن عباس أن لا وجوب . واختلفوا هل يلزم الذي يريد التضحية أن لا يأخذ في العشرة الأول من شعره وأظفاره .

(١٤١٥) وعن أبي بردة « أنه قد ذبح فقال : عندي جذعة خير من مسنة ، فقال : اذبحها ، ولن تجزئ عن أحد بدمك » رواه الأربعة - ك .

(١٤١٦) وعنه قال : « خطبنا النبي صلى الله عليه وسلم يوم النحر بعد الصلاة فقال : من صلى صلاتنا ، ووجه قبلتنا ، ونسك نسكنا فلا يذبح حتى يصلي » رواه الأربعة - ك .

(١٤١٧) وعن جابر قال : « صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عيد الأضحي فلما انصرف أتى بكبشين فذبحهما فقال : باسم الله والله أكبر ، اللهم هذا عني وعن لم يضح من أمتي » رواه أحمد وأبو داود والترمذي بسند غريب ، ولكن سند أبي داود صالح .

(١٤١٨) وعن علي بن الحسين عن أبي رافع « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا ضحى اشترى كبشين سميين ، أقرنين أملحين ، وإذا صلى وخطب الناس أتى بأحدهما ، وهو قائم في مصلاه فذبحه بنفسه بالمدينة ، ثم يقول : اللهم هذا عن أمتي جميعاً من شهد لك بالتوحيد وشهد لي بالبلاغ ، ثم يؤتى بالآخر فيذبحه بنفسه ويقول : هذا عن محمد وآل محمد فيطمعها جميعا المساكين ويأكل هو وأهله منها ، فسكننا ستين ليس لرجل من بني هاشم ما يضحى قد كفاه الله المؤنة برسول الله صلى الله عليه وسلم والعزم » رواه أحمد .

والحديث (١٤١٤) بذلك ثابت ، وحديث ثوبان (١٤١٣) يدل أيضاً على أن الأضحية مشروعة للمسافر كما تشرع للمقيم ، وبه قال الجمهور ؛ وفيه تصريح بجواز ادخار لحم الأضحية ، وجواز التزود منه ، وحديث أم سلمة يدل على مشروعية ترك أخذ الشعر والأظفار بعد دخول عشر ذي الحجة لمن أراد أن يضحى . وقال بعض العلماء إنه يحرم عليه أخذ شيء من شعره وأظفاره حتى يضحى في وقت أضحيته . وقال الشافعي وأصحابه هو مكروه كراهة تنزيه ، وليس بحرام ، واحتج من قل بالتحريم بهذا الحديث . وحديث أبي بردة يدل أيضاً على أن من ذبح قبل الصلاة . فلا ضحية يثاب عليها ، وحديث جابر (١٤١٧) قالوا يدل على عدم وجوب الضحية وإلا لما سقط بفعله صلى الله عليه وسلم فإن الواجب لا يسقط بفعل الغير .

ما يجزى في الضحية وما لا يجزى

(١٤١٩) عن أنس قال : « ضحى النبي صلى الله عليه وسلم بكبشين أملحين أقرنين ذبحهما بيده وسمى وكبر ، ووضع رجله على صفاحهما » رواه الخمسة - ك .
(١٤٢٠) وعن عائشة « أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بكبش أقرن يطاءً في سواد ، ويرك في سواد ، وينظر في سواد ، فأتى به ليضحى به ، فقال : يا عائشة هلمي المدينة شحذتها بمحجر فعملت ، فأخذها ثم أضجع الكبش فذبحه ، ثم قال : باسم الله اللهم تقبل من محمد وآل محمد ومن أمة محمد ، ثم ضحى به » رواه الخمسة إلا البخاري .

(١٤٢١) وعن عقبه بن عامر « أن النبي صلى الله عليه وسلم أعطاه غنماً يقسمها على صحابته ضحايا فبقى عتود فذكره للنبي صلى الله عليه وسلم فقال : ضح به » رواه الخمسة .

(١٤٢٢) وعن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لا تذبحوا إلا مسنة ،

ما يجزى في الضحية وما لا يجزى : (قوله بكبشين أملحين إلخ) الأملح : هو ما عاقل يياضه سواد ، والأقرن : ما له قرن . وقوله (ووضع رجله على صفاحهما) أى وضع على جانب العنق الأيمن من الديبة ، وقوله (في حديث (١٤٢٠) يطاءً في سواد إلخ) أى في قوائم وبطنه وحول عينيه سواد ، وقد استدلل بالحديثين على استحباب التصحية بالأقرن الأملح ، وقد حكى النووي الاتفاق على ذلك ، وقوله : (ثم أضجع الكبش) فيه استحباب إضجاع الغنم في الدج ، قال النووي : اتفق العلماء على إضجاعها على الجانب الأيسر ، وتستحب التسمية في سائر الدناخ ، وهو جمع عليه . ولكن وقع الخلاف في وجوبها . والحديث (١٤١٩) يدل على استحباب التكريم مع التسمية ، وكذلك فيه استحباب تولى الإنسان دج أضحيته نفسه ، قال النووي : فإن استتاب جازبلاً خلاف ، وقوله (في حديث (١٤٢١) عتود) هو صغير الغنم الذى نَمَّ له سنة ، وقوله (في حديث (١٤٢٢) إلا مسنة) السنة : هى الكيرة فى السن ، وهى من الإبل : ما لها خمس سنين ، ومن البقر ما لها سنتان ، ومن الصان والمزم ما لها سنة . والخدعة من الغنم فيها خلاف . والنهور

إلا أن يصسر عليكم فتذبحوا جذعة من الضأن» رواه مسلم وأبو داود والنسائي.
(١٤٢٣) وعن عقبة بن عامر قال : « قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم بيننا ضحايا فصارت لعقبة جذعة ، قتل : يارسول الله أصابني جذع فقال : ضح به » متفق عليه .

(١٤٢٤) وعن علي قال : « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يضحي بأعضب القرن والأذن ، قال قتادة : فذكرت ذلك لسعيد بن المسيب فقال : العضب النصف فأكثر من ذلك » رواه الخمسة .

(١٤٢٥) وعن أبي هريرة قال : « سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « نعم أو نعمت الأضحية الجذع من الضأن » رواه أحمد والترمذي .

(١٤٢٦) وعن البراء بن عازب قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « أربع لا تجزئ في الأضاحي : العوراء البين عورها ، والمریضة البين مرضها ، والعرجاء البين ضلعها ، والكسيرة التي لا تنقي » رواه الخمسة وصححه الترمذي .

عند اللغويين والأصح عند الشافعية ما لها سنة . وقال الحنفية والحنابلة ما لها ستة شهور ، وقيل ما لها سبعة ، وقيل ثمانية ، وقوله (إلا أن يصسر عليكم الخ) يدل على إجزاء الجذعة للعسر ، وهذا في غير النعم ؛ أما الجذعة من النعم فجزئة بانفاق لحديث (١٤٢٥) « نعم أو نعمت الأضحية الجذع من الضأن » ، وقد قال ابن عمر والزهرى إنه لا يجزئ الجذع من الضأن ولا من غيره مطلقا . وقال النووي مذهب العلماء كافة أنه يجزئ سواء وجد غيره أم لا ، وحملوا حديث جابر (١٤٢١) على الاستحباب والأفضل ، وحديث أبي هريرة (١٤٢٥) يصلح لجله قرينة مقتضية للتأويل فيعين المصير إليه لذلك ، وقوله (في حديث البراء (١٤٢٦) العوراء الخ) أي متبينة العور والمرض والعرج إلا ما كان من ذلك يسيرا غير بين ، وكذلك الكسيرة التي لا تنقي : أي التي لا تنقي لها . والبق المخ . قال النووي : وأجمعوا على أن العيوب الأربعة المذكورة في حديث البراء لا تجزئ التضحية بها ، وكذلك ما كان في معناها أو أقبح منها كالعمى وقطع الرجل أو شبهه ،

(١٤٢٧) وعن علي عليه السلام قال : « أمرنا رسول الله أن نستشرف العين والأذن ، وأن لانضحى بمقابلة ولا مدابة ولا شرقاء ولا خرقاء » رواه الحنسة وصححه الترمذى .

(١٤٢٨) وعن سلمة بن الأكوع عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من ضحى منكم فلا يصبحن بعد ثلاثة وفى بيته منه شئ » ، فلما كان العام المقبل قيل يارسول الله نفعل كما فعلنا فى العام الماضى ، قال : كلوا وأطعموا وادّخروا فإن ذلك العام كان بالناس جهد فأردت أن تعينوا فيها » رواه الحنسة .

مقدار الضحية

(١٤٢٩) عن جابر قال : « نحرنا مع النبي صلى الله عليه وسلم بالحدبية البدنة عن سبعة ، والبقرة عن سبعة » رواه أبو داود ومسلم والترمذى .

وقوله (فى حديث على (١٤٢٧) أن نستشرف العين والأذن (الح) أى أن نصرف عليهما كي لا يقع فيهما نقص وعيب ، وقوله (بمقابلة) هى شاة قطعت أذنهما وتركت معلقة (والمدابة) هى التى قطعت أذنهما من جانب ، وقوله (شرقاء) هى مشقوقة الأذن طولاً (والخرقاء) التى فى أذنهما خرق مستدير ، (قوله فى حديث (١٤٢٨) نفعل كما فعلنا (الح) من عدم إبقاء شئ من الضحية فوق ثلاثة أيام ، فقال لهم كلوا وأطعموا (الح) وبين قصده صلى الله عليه وسلم وهو قوله (فأردت أن تعينوا فيها) أى تساعدوا للمساكين لأن ذلك العام كان بالناس جهد : أى جوع ، والآن زالت الشدة فكلوا وادّخروا كما تشاءون .

مقدار الضحية : اختلف العلماء فى عدد ما يحزى من الصحايا عن الضحين ، فقال مالك يجوز أن يذبح الرجل الكبش أو البقرة أو البدنة مضجياً عن نفسه وعن أهل بيته الذين تلزمه نفقتهم بالسرعة ، وأحاز الشافعى وأبو حنيفة وجماعة أن ينحر الرجل البدنة عن سبعة ، وكذلك البقرة مضجياً أو مهدياً ، وأجمعوا على أن الكبش لا يحزى إلا عن واحد إلا ما رواه مالك من أنه يحزى أن يذبحه الرجل عن نفسه وعن أهل بيته لأعلى جهة الشركة ، بل إذا اشتراه مفرداً . (قوله بالحدبية) مكان مشهور حضره فيه عن

(١٤٣٠) وعن ابن عباس قال : « كنتا مع النبي صلى الله عليه وسلم في سفر ، فحضر الأضحى فاشتركتنا في البقرة سبعة وفي البعير عشرة » رواه الترمذى والنسائى .
(١٤٣١) وعن عطاء بن يسار قال : « سألت أبا أيوب الأنصارى كيف كانت الضحايا فيكم على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ قال : كان الرجل في عهد النبي صلى الله عليه وسلم يضحي بالشاة عنه وعن أهل بيته فياً كلون ويطمون حتى تباهى الناس فصار كما ترى » رواه ابن ماجه والترمذى وصححه .

(١٤٣٢) وعن عائشة قالت : « نحر النبي صلى الله عليه وسلم عن آل محمد في حجة اوداع بقرة واحدة » أخرجه أبو داود .
(١٤٣٣) وعن الشعبي عن أبي سريجة قال : « حلتى أهلى على الجفاء بعد ما علمت من السنة ، كان أهل البيت يضحون بالشاة والشاتين ، والآن يبخلنا جيراننا » رواه ابن ماجه وإسناده صحيح .

العمرة فتحلوا بالذبح ، وقوله (في حديث (١٤٣٠) فاشتركتنا في البقرة) هذا كان في الهدى والتحلل ، ومثله الأضحية في الحضر ، قال ابن رشد : قد أجمعوا على أنه لا يجوز أن يشترك في النسك أكثر من سبعة إن كان ، وقد روى من حديث ابن عباس (١٤٣٠) وغيره (وفي البعير عشرة) قال الطحاوى : وإجماعهم على أنه لا يجوز أن يشترك في النسك أكثر من سبعة دليل على أن الآثار في ذلك غير صحيحة ، وقوله (في حديث (١٤٣١) يضحي بالشاة الخ) دليل على أن الشاة تجزى عن أهل البيت ، لأن الصحابة كانوا يفعلون ذلك في عهد النبي صلى الله عليه وسلم ، والظاهر اطلاعه فلا ينكر عليهم ، قال الشوكانى : والحق أن الشاة تجزى عن أهل البيت ، وإن كانوا مائة نفس أو أكثر لما قضت بذلك السنة ، ولعل من قال إنها تجزى عن واحد فقط ، القياس على الهدى وهو فاسد الاعتبار ، وحديث الشعبي (١٤٣٣) يؤيد حديث عطاء (١٤٣١) .

باب ما يحل أكله من الحيوان وما لا يحل

(١٤٣٤) قال الله تعالى : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ أُحِلَّتْ لَكُمْ بَهِيمَةُ

الْأَنْعَامِ إِلَّا مَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ

(١٤٣٥) وقال الله تعالى : « قُلْ لَا أَجِدُنَا أَوْحَىٰ إِلَىٰ مَحْرَمًا عَلَىٰ طَائِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ

يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خَنزِيرٍ ، فَإِنَّهُ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا أَهْلُ

لُغَيْبِ اللَّهِ بِهِ » .

(١٤٣٦) وقال الله تعالى : « حُرِّمَتْ عَلَيْكَ الْمَيْتَةُ وَالدَّمُ وَلَحْمُ الْخَنزِيرِ ، وَمَا أَهْلُ لُغَيْبِ

اللَّهِ بِهِ وَالْمُنْخَفَقَةُ وَالْمَوْقُودَةُ وَالْمُتَرَدِّدَةُ وَالنَّطِيجَةُ وَمَا أَكَلَ السَّبْعُ إِلَّا مَا ذَكَّرْتَهُ

وَمَا ذَبَحَ عَلَى النَّصَبِ » .

(١٤٣٧) وقال الله تعالى : « أَحْلَلْنَا لَكُمْ صَيْدَ الْبَحْرِ وَطَعَامَهُ مَتَاعًا لَكُمْ وَلِلْيَارَةِ » .

باب ما يحل أكله من الحيوان وما لا يحل : (قوله بهيمة الأنعام) هي الإبل

والبقرة والغنم بأبواعها ، فأكلها حلال بعد الذبح ، وقوله (إلا ما يتلى عليكم) أى

ما يتلى عليكم في آية (حرمت عليكم) (١٤٣٦) ، (قوله إلا أن يكون ميتة) هي ما زالت

حياها بغير ذبح شرعى ، وقوله (مسدوحا) أى سائلا (وقوله أوفى فاسقا أهل لغيب الله به)

أى ذبح ، وذكر اسم غير الله عليه ، (قوله فى ١٤٣٥) (أو دما مسفوحا) المراد به الدم

السائل ، بخلاف الكبد والطحال ، والمراد بلحم الخنزير : أكله ، وقوله (وما أهل لغيب الله به)

أى وما ذكر اسم غير الله عليه عند ذبحه كما كانت تفعله عدة الأوثان (والمنخفقة)

هي التي ماتت خنقا (والموقودة) للمقتولة بالضرب (والمتردية) الساقطة من علو إلى أسفل

ماتت (والنطيحة) التي نطحتها بهيمة أخرى فماتت (وما أكل السبع) أى جزءا منه ،

وقوله (إلا ما ذكركم) أى أدركم فيه حياة فذبحموه فهو لكم حلال . وقوله :

(وما ذبح على النصب) وهى الأصنام ، أى ما ذبحوا بجوار الأصنام كما كانت تفعله عبدة

الأوثان ، وقوله فى (١٤٣٧) (صيد البحر) هو ما لا يعيش إلا فيه ، وما يعيش فيه وفى الر

فأكله حرام كالضفدع والتمساح ، وكذلك قوله (وطعامه) هو ما تقدمه البحر متا

(١٤٣٨) وقال الله تعالى : « وما علمتم من الجوارح مكلّبين ، تعلمونهم مما علمكم الله فكلوا مما أمسكن عليكم ، واذكروا اسم الله عليه ، واتقوا الله إن الله سريع الحساب » .

(١٤٣٩) وقال الله تعالى : « فكلوا مما ذكر اسم الله عليه ، ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه » .

(١٤٤٠) وقال الله تعالى : « وطعام الذين أوتوا الكتاب حلّ لكم » .

ما لم ينن ، (قوله تعالى (١٤٣٨) وما علمتم من الجوارح مكلّبين) أى الكواسر من سبيع أو طير ، والكلب المعلم إذا أرسلتموه للصيد ، وذكر اسم الله عليه فحاشكم بصيد فكلوه ، قال بعض العلماء : يظهر من هذا طهارة الكلب المأذون باتخاذ ؛ لأن في ملازمته مع التحرز عنه مشقة شديدة ، والآية (١٤٣٩) تدل على الهى عن أكل ما لم يسم عليه . والإذن معلق بالتسمية ، وللعلق بالوصف ينتق عند انتفائه عند من يقول بالفهوم . واختلفوا فيما إذا تركها ناسيا ، فعند أنى حنيفة ومالك وجمهور العلماء أن الشرطية إنما هى فى حق الذاكِر ، فيحوز أكل ما تركت التسمية عليه سهوا لاعمدا ، وذهب بعض العلماء إلى أنها شرط مطلقا ، لأن الآية لم تفصل ، وذهب ابن عباس وأبو هريرة والشافعى وغيرهم إلى أنها سنة ، فمن تركها عندهم سهوا أو عمدا لم يقدح فى حل الأكل ؛ وأما الآية (١٤٤٠) فتدل دلالة صريحة على أن طعامهم حل لنا ؛ والعلماء مجمعون على جواز دبايحهم ، ولكنهم اختلفوا فى الفصل ، فقال ابن رشد بعد ما بحث عن اعتراضات العلماء : إن هذا حكم خصم الله تعالى به ، فذبائحهم والله أعلم جائزة لنا على الإطلاق ، وإلا ارتفع حكم آية التحليل جملة . وقال : إذا لم يعلم أن أهل الكتاب سموا الله على الذبيحة ، فقال الجمهور تؤكل وهو مروي عن علي رضى الله عنه . وقال المهلب فى حديث عائشة (١٤٤٢) هذا الحديث أصل فى أن التسمية ليست فرضا ، فلما نابت نسيمهم عن التسمية على الذبيح دل على أنها سنة لأن السنة لا تنوب عن فرض ، وقال الخطابى فيه دليل على أن التسمية غير شرط على الذبيحة ، لأنها لو كانت شرطا لم تستصح الذبيحة بالأمر للشكوك فيه ، كما لو عرص الشاة فى نفس الذبيحة فليعلم هل وقعت الذكاة المعترة أم لا ، وهذا هو المتأدّر من سياق الحديث حيث وقع الجواب فيه « سموا أنتم » كأنه قيل لهم لا تهتموا بذلك بل الذى يهكم أنتم أن يذكروا اسم الله وتأكلوا ، وما يدل

(١٤٤١) عن ابن عباس في قوله تعالى : « فكلوا مما ذكر اسم الله عليه . ولا تأكلوا

مما لم يذكر اسم الله عليه ، قال : نسخا واستثنى منها ذبيحة أهل الكتاب بقوله : وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم » رواه أبو داود .

(١٤٤٢) وعن عائشة : « أن قوما قالوا : يا رسول الله إن قوما يأثونا بالأجعة لا ندرى

أذكر اسم الله عليه أم لا ؟ فقال : سموا عليه أسمه واكلوا . قال : وكأه . حديثي عهد بالكفر » رواه البخاري والنسائي وابن ماجه .

(١٤٤٣) وعن أبي أوفى قال : « غزونا مع النبي صلى الله عليه وسلم سبع عزوات

أوستا ، كنا يأكل معه الجراد .

(١٤٤٤) وعن أبي موسى قال : « رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يأكل دجاجا »

رواه البخاري والترمذي والنسائي .

(١٤٤٥) وعن أس قال : « أنفجنا أرنيا ونحن بمكة الظهران ، فسمى القوم مهبوا .

فأخذتها فجئت بها إلى أبي طلحة فذبحها فبعت بوركها ، أو قال : بدخديها إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقبلها » .

(١٤٤٦) وعن خالد بن الوليد : « أنه دخل مع النبي صلى الله عليه وسلم بيت ميسونة

فأتى بضربٍ محنود ، فأهوى إليه النبي صلى الله عليه وسلم بيده ، فقال بعض النسوة : أخبروا النبي صلى الله عليه وسلم بما يريد أن يأكل ، فقال : هو صبي

يا رسول الله فرفع يده فقلت : أحرام هو يا رسول الله . قال : لا ، ما كنته

على عدم الاشتراط قوله تعالى في آية (١٤٤٠) فأباح الأكل من ذبيحته مع رجوعه إلى مكة

في أنهم سموا أم لا . وحديث أبي أوفى (١٤٤٣) يدل على حل أكل الجراد ، وقيل لا ندرى الإجماع على حله ، وذهب الجمهور إلى حله ولو مات بغير سب : وشيخنا لا يملكه ولا يملكه

وهي هنا أن يكون موته بسبب آدمي ، إما بأن يقطع رأسه أو يده أو ساقه أو يتي في النار حيا ، فإن مات حتف أمه أو في وعاء لم يحل ، وقوله (١٤٤٢) لا ندرى أرنيا أي هيئنا ، والحديث يدل على حل أكلها ، والحدود : لا ندرى

الضرب حلال باتفاق الجمهور . والحديث (١٤٤٧) يدل على حرمة آكل حماره غير حلية

لم يكن بأرض قومي فأجدني أعافه . قال خالد : فاجترته فأكلته والنبي صلى الله عليه وسلم ينظر .»

(١٤٤٧) وعن جابر قال : « نعى النبي صلى الله عليه وسلم يوم خيبر عن لحوم الحمر الأهلية ، وأذن في لحوم الخيل » .

روى الأحاديث (١٤٤٤) و (١٤٤٥) و (١٤٤٦) و (١٤٤٩) الخمسة - ك .
(١٤٤٨) وعن أسماء قالت : « محرنا مرسا على عهد النبي صلى الله عليه وسلم فأكلناه »
رواه الشيخان .

(١٤٤٩) وعن أبي قتادة « انه أصاب حمارا وحشيا وهو حلال . فأتى به أصحابه وهم محرمون فأكلوا منه ، فقال بعضهم : لو سألنا النبي صلى الله عليه وسلم عنه ، فسألناه فقال : قد أحسنتم هل معكم منه شيء ؟ قلنا نعم . قال : فأهدوا لنا ، فأتبناه منه ، فأكل منه وهو محرم » رواه البخاري والترمذي .

(١٤٥٠) وعن عبدالرحمن بن عبد الله بن أبي عمارة قال : « قلت لجابر الضبيص أصيد هي ؟ قال نعم . قلت آكلها ؟ قال نعم . قالت أقاله رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ قال نعم » رواه الخمسة وصححه الترمذي .

(١٤٥١) وقال ابن عباس : « كان أهل الجاهلية يأكلون أشياء ويتركون أشياء ، فآكلوا ما نهى الله تعالى عنه ، فأنزل الله عليه رسالته وأمره أن يأكل من كل ما أحل حلاله وحرم حرامه ،

إلا ما نزل عن علي وأصحابه في حرمته من كراهة الحمر الأهلية التي يستعملها الناس لركوبها والحمل عليها . وقد وردت أحاديث أخرى في حرمة الحما . وفي حديث (١٤٤٧) وحديث (١٤٤٨) تصریح بأن ما حرم الله من الحما وهو مذهب الجمهور . وقال أبو حنيفة ومالك يكرهون « يأكل من ما أحل الله تعالى وأمر به » فلم يذكر الأكل ، وفي قوله (في حديث أبي قتادة) (١٤٤٩) « فأكلوا منه » أي أكل منه بعضهم ، وانصح بخروج الاسم . لإحرام ما نهى الله تعالى عنه صلى الله عليه وسلم عن ذلك فاستحسن أكل ما أحلوا ، وأمر الله تعالى به لأن الذي صاده حلال ، فالحمار الوحشي محل أكله . والله أعلم . وقد وردت في حديث (١٤٥٠) نعم في دليل على جواز أكل الضبيص . فإنه دميم يشبه دميم ، وقد نهى الله تعالى عن أكله . ويبيعونها بين الصفاء وللزرة من غير مكبر ، ومن الرب تستطيه وتعدده ، وذهب الجمهور

فما أحلّ فهو حلال ، وما حرم فهو حرام ، وما سكت عنه فهو عفو ،
وتلا : قل لا أجد فيها أوحى إلى محرما على طاعم يطعمه إلا أن يكون ميتة
أو دما مسفوحا أو لحما خنزير ؛ فإنه رجس أو فسقا أهل لغير الله به »
رواه الترمذى وأبو داود والحاكم وصححه .

(١٤٥٢) وعن أبي ثعلبة الخشنى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « كل ذى
ناب من السباع فأكله حرام » رواه الجماعة إلا البخارى وأبا داود .
(١٤٥٣) وعن ابن عباس قال : « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن كل ذى
ناب من السباع ، وكل ذى مخلب من الطير » رواه الجماعة إلا البخارى
والترمذى .

(١٤٥٤) وعن الرباض بن سارية : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حرم يوم خير
كل ذى مخلب من الطير ، ولحوم الحر الأهلية ، والخلسة والمحمشة » رواه
أحمد والترمذى .

إلى التحريم واستدلوا بحديث (١٤٥٣) على تحريم كل ذى ناب ، وقد قيل إن الصبيح لبس
له ناب ، وقوله (فى حديث (١٤٥١) تقدرا) أى كراهة لها ، والراد بالقول ، أنه معفو
عنه . ولفظ الحاكم « ما أحل الله فى كتابه فهو حلال ، وما حرم فهو حرام ، وما سكت عنه
فهو عفو ، فاقبلوا من الله عاقبته ، فإن الله لم يكن لينسى شيئا . ثم تلا : وما كان ربك نسيا »
قال العلماء هذا النص وأمثاله يدل على أن الحلال ما أحله الشرع كتابا أو سنة ، والحرام
ما حرمه الشرع كتابا أو سنة ، والمسكوت عنه حلال أيضا إلا ما استخبطته العرب أرباب الأ طباع
السليمة ، فالأصل فى الأشياء الحل (قوله فى حديث (١٤٥٢) كل ذى ناب) الباب : السن الذى
خلف الرابعية ، حمه أنياب ، ووقع الخلاف فى حسن السباع المحرمة : فقال أبو حنيفة : كل
ما أكل اللحم فهو سبع حتى الميل والضبع والبربوع والسنور . وذل الشافعى : يحرم
من السباع ما يبدو على الناس كالأسد والثمر والدب ونحوها ، وأما الصبيح والنعلب
فيحلان عنده لأنهما لا يعدوان ، وقوله (فى حديث (١٤٥٣) و (١٤٥٤) كل ذى مخلب)
قال أهل اللغة : المخلب للطير والسباع بمنزلة الظفر للإنسان ، والأحاديت تدل على تحريم
ذى الناب من السباع وذى المخلب من الطير . وإلى ذلك ذهب الجمهور والمحمشة : هى كل حيوان
ينصب ويقتل إلا أنها قد كثرت فى الطير والأرب وما يحجم فى الأرض : هى بلزمها .
والخلسة : الدب أو السبع يدركه الرجل فيأخذ منه يعنى العريسة فتموت فى يده قبل أن

(١٤٥٥) وعن ابن عمر قال: « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أكل الجلالة وألبانها » رواه الخمسة إلا النسائي .

باب صفة الذبح وما يتعلق به

(١٤٥٦) عن أبي كعب بن مالك عن أبيه : « أنه كانت لهم غنم ترعى بسلع ، فأبصرت جارية لنا بشاة من غنمنا موتا فكسرت حجراً فذبحتها به . فقال لهم : لا تأكلوا حتى أسأل النبي صلى الله عليه وسلم ، أو أرسل إليه من يسأله عن ذلك ، وإنه سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك ، أو أرسل إليه فأمره بأكلها » رواه أحمد والبخاري .

قال عبيد الله : يعجبني أنها أمة وأنها ذبحت بحجر .

(١٤٥٧) وعن زيد بن ثابت « أن ذنبا نيب في شاة فذبحوها بمروة ، فرخص لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم في أكلها » رواه أحمد والنسائي وابن ماجه .
(١٤٥٨) وعن عدى بن حاتم قال : « قلت : يا رسول الله ! إنا نصيد الصيد فلا نجد سكينا إلا الظرار وشقة العصا ، فقال صلى الله عليه وسلم أمر الدم بما شئت واذكر اسم الله عليه » رواه الخمسة إلا الترمذي .

يذكيها (الجلالة) هي الحيوان الذي يأكل المدرة والجللة في البعرة ، وسواء في الجلالة البقر والغنم والإبل وغيرها : كالدجاج والأوز وغيرها ؛ وادعى ابن حزم أنها لا تقع إلا على ذات الأربع خاصة .

باب صفة الذبح وما يتعلق به : (قوله بسلع) هو جبل المدينة ، وقوله (فأمره بأكلها) فيه دليل على أنها تحل ذبيحة المرأة ، وإليه ذهب الجمهور ، وفيه جواز ما ذبح بغير إذن مالكه ، وإليه ذهب الجمهور ، وقوله (في حديث (١٤٥٧) نيب) أى عض بالأنياب . ونيب السبع : أشب فيه نابه وقوله أيضا (في حديث (١٤٥٧) بمروة) أى بحجر أبيض ، وقيل هو الذى تقطع منه النار ، والحديث يدل على جواز الذبح بالحجر المحدث وبكل ما أنهر الدم وأساله كما يحى . ذكره ، وقوله (في حديث (١٤٥٨) إلا الظرار) وهو جمع ظرّ وظرر : وهو المحرله حد كحد السكين ، والظران أيضا : قطع الصوان المصنوعة في الأزمنة القديمة على أشكال حراب وصان ، وقوله (وشقة العصا) بكسر الشين أى ما يشق منها ويكون محمدا ، وقوله (أمر) بفتح الهمزة وكسر الميم ، من أمار الشيء

(١٤٥٩) وعن رافع بن خديج قال : « قلت : يا رسول الله إنا نلقى العدو غداً ، وليس معنا مدى ؟ فقال النبي صلى الله عليه وسلم : ما أنهر الدم ، وذكر اسم الله عليه فكلوا ، ما لم يكن سنّاً أو ظفراً ، وسأحدثكم عن ذلك ؛ أما السن فعظم ؛ وأما الظفر فدى الحبشة » رواه الجماعة .

(١٤٦٠) وعن أبي العشاء عن أبيه قال : « قلت : يا رسول الله ، أما تكون الذكاة إلا في الحلق واللآبى ؟ قال : لو طمنت في خنثى لأجزأك » رواه الخمسة وأصحاب السنن .

(١٤٦١) وعن رافع بن خديج قال . « كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفر فندّب بئر من إبل القوم ، ولم يكن معهم خيل ، فرماه رجل بسهم فخبسه ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إن لهذه البهائم أوائد كأوائد الوحش فما فعل منها هكذا فافعلوا به هكذا » رواه الجماعة .

ومار : إذا جرى ، وقوله (في حديث (١٤٥٩) مدى) جمع مدية : وهي السكين ، وقوله (ما أنهر الدم) أى أساله وصبه ، والتقدير ما أنهر الدم فهو حلال فكلوا ، ووقع في رواية إسحاق عن الثوري « كل ما أنهر الدم ذكاة » ، وقوله (أما السن فعظم) . قال النووي : معناه لا تذبحوا بالعظام فإنها تنجس الدم ، وقوله (وأما الظفر فدى الحبشة) فلا يجوز الذبح به ، قيل نهى عنهما ؛ لأن اللبغ بهما تعذيب للحياوان قال الزمدي في حديث أبي العشاء (١٤٦٠) إنه حديث غريب وقال الخطابي : رضعوا هدا عند ابن رواحة مجهولون . وقوله (لو طمنت في خنثى لأجزأك) قال أهل العلم هذا عند الضرورة . وقال أبو داود بعد إخراج هذا لا يصح إلا في الشربة والدافرة والمتوحشة . وقوله (في حديث (١٤٦١) ندب بئر) أى نفر ، وقوله (حبسه) أى أصابه السهم فوقه . وقوله (أوايد) يقال جاء فلان بأيدة : أى بكلمة أو فعلة منفردة . ويقال تأبدت أى توحشت . والمراد هنا أن لها تدحشا ، ويدل الحديث على جواز أكل ما رمى بالسهم فجرح في أى موضع كان من حسده ، وإليه ذهب الجمهور شرط أن يكون وحشياً أو متوحشاً .

كتاب الصيد

(١٤٦٢) قال الله تعالى : « قل أحلّ لكم الطيبات وما علمتم من الجوارح مكلّبين تعلمونهن مما علمكم الله ، فكلوا مما أمسكن عليكم واذكروا اسم الله عليه ، واتقوا الله إن الله سريع الحساب » .

(١٤٦٣) وعن أنى ثعابة الخشني قال : « قلت : يا رسول الله إنا بأرض صيد ، أصيد بقومى وبكلبي المعلم ، وبكلبي الذي ليس بمعلم ، فما يصلح لي ؟ فقال : ماصدت نقوسك فذكرت اسم الله عليه فكل ، وما صدت بكلبك المعلم فذكرت اسم الله عليه فكل ، وما صدت بكلبك غير المعلم فأدركت ذكاته فكل » متفق عليه .

كتاب الصيد

تفسيره : أي أحلّ لكم أكل الطسات كلها ما عدا النصوص عليه من المحرمات ، ويجوز لكم أكل صيد الحوارج للعلّة ، فكلوا من الصيد ما تمسكه الجوارح لأحلكم وادكروا اسم الله عليه . والجوارح جمع طارحة : وهي الصائدة من الكلاب والفهود والظهور . ومكّبين : اسم فاعل من التكايب ، وهو تعليم الحوارج وتأديبها وإصرارها بالصيد . وأما تأليم الكلاب

أعادت اللاب ندى على إبادة الصيد . الكلاب للعلّة من غير تقييد . وإليه ذهب الجمهور ؛ قوله (في حديث ١٤٦٣) فذكرت اسم الله عليه ؛ فيه استراط التسمية . فذهب أبو حنيفة وأصحابه وأحمد وغيرهم إلى أنها شرط . وذهب ابن عباس والشافعي وغيرهم إلى أنها سة . من تركها عديم عمد أو سهواً . يمدح في حل الأكل ، انظر شرح الآيات المقدمة (١٤٣٧) و (١٤٣٨) و (١٤٣٩) ويبدل الحديث على جواز صيد الكلاب الغير المعلم إذا أدركت ذكاة الصيد

(١٤٦٤) وعن عدى بن حاتم قال : « قلت : يا رسول الله إني أرسل الكلاب المطلة فيمسكن عليّ ، وأذكر اسم الله ، قال : إذا أرسلت كلبك المعلم وذكرت اسم الله عليه فكل ما أمسك عليك ، قلت : وإن قتلن ؟ قال : وإن قتلن ما لم يشركها كلب ليس معها ، قلت له : فإني أرمي بالمرأض الصيد فأصيد قال : إذا رميت بالمرأض فخرق فكله ، وإن أصابه بعرضه فلا تأكله » متفق عليه .

(١٤٦٥) وفي رواية أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « إذا أرسلت كلبك فاذكر اسم الله ، فإن أمسك عليك فأدركته حيّاً فاذبحه ، وإن أدركته قد قتل ولم يأكل منه فكله ، فإن أخذ الكلب ذكاه » متفق عليه .

(١٤٦٦) وعن عدى بن حاتم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « ما علمت من كلب أو باز ثم أرسلته وذكرت اسم الله عليه فكل ما أمسك عليك ،

وقوله في حديث (١٤٦٤) ما أمسك عليك) فيه جواز أكل ما أمسكه الكلب بالشروط المذكورة في الأحاديث ، وقوله (ما لم يشركها كلب ليس معها) يدل على أنه لا يحل أكل ما يشاركه كلب آخر في اصطياده ، وسيأتي تفصيله . (المرأض) هو سهم لا يرش له ولا ينصل ، وقال ابن التين : للمرأض عشا في طرفها حديدة يرى بها الصائد ، فما أصاب بحده فهو دكي فيؤكل ، وما أصاب بعير حده فهو وقيد ، وقوله (فخرق) أى نفذ ، قال في الفتح : وحاصله أن السهم وما في معناه إذا أصاب الصيد حل وكانت تلك ذكاه ، وإذا أصاب بعرض لم يحل لأنه في معنى الحشة الثقيلة أو الحجر ونحو ذلك من المثقل ، وقوله (بعرضه) أى غير طرفه المحدد وهو حجة لاجتماعهم في التفصيل المذكور ، وعند الأوزاعي وفقهاء الشام محل مطلقاً وسيأتي بيانه (قوله في حديث (١٤٦٥) فإن أخذ الكلب ذكاه) يدل على أن إمساك الكلب للصيد بمنزلة التدكية إذا لم يدركه الصائد إلا بعد الموت ، لا إذا أدركه قبل الموت . قال صاحب [متنقى الأخبار] في شرح حديث (١٤٦٦) هو دليل على الإباحة سواء قتله الكلب حراً أو خفياً وحديث عدى المذكور أخرجه أيضاً البيهقي ، وهو من رواية مجاهد عن الشعبي عنه . قال البيهقي : تغرد مجاهد بذكر الباز فيه وخالف الحفاظ ، وقوله (فكل ما أمسك عليك) استدله على أنه لو أرسل كلبه على صيد فاصطاد غيره حل للعموم الذي في قوله

قلت : وإن قتل ولم يأكل منه شيئاً ؟ قال : وإن قتل ولم يأكل منه شيئاً فإنما أمسكه عليك » رواه أحمد وأبو داود

(١٤٦٧) وعن عدي بن حاتم عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إذا أرسلت كلابك المعلمة وذكرت اسم الله فكل مما أمسكن عليك ، إلا أن يأكل الكلب فلا تأكل فإني أخاف أن يكون إنما أمسك على نفسه » متفق عليه .

(١٤٦٨) وعن أبي ثعلبة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في صيد الكلب « إذا أرسلت كلبك وذكرت اسم الله فكل وإن أكل منه ، وكل ما ردت عليك » رواه أبو داود .

قال الحافظ لأبأس بإسناده ، وقال أحمد بن عبد الله العجلي : ليس بالقوى .
(١٤٦٩) وعن عبد الله بن عمر أن أبا ثعلبة الخشني قال : « يا رسول الله إن لي كلاباً مكلبة فأفتني في صيدها ؟ قال : إن كانت لك كلاب مكلبة فكل مما أمسكت عليك ، فقال يا رسول الله ذكي وغير ذكي ؟ قال : ذكي وغير ذكي ، قال :

« ما أمسك عليك » وهذا قول الجمهور ، وقال مالك لا يعل . واختلوا في تعليم الكلب للصيد وتروطه ، فقال قوم : التعليم ثلاثة أصناف : أحدها أن ندعو الجارح فيجيب . والثاني أن تشلبه فينشلي ، من أشلى الكلب على الصيد أى أعراه . والثالث أن تزجره فيزدجر ، ولا خلاف بينهم في اشتراط هذه الثلاثة في الكلب ، وإنما اختلوا في اشتراط الانزعاج في سائر الحوارح . واختلوا أيضاً في شرط أن لا يأكل الجارح ، فمنهم من اشتراطه على الإطلاق ، ومنهم من اشتراطه في الكلب فقط ، والجمهور على حواز أكل صيد البازي والصقر إن أكل لأن تضرته إنما تكون بالأكل ، والسبب في اشتراط الأكل وعدمه ، هو اختلاف الآثار في حديث عدي بن حاتم (١٤٦٦) و (١٤٦٧) فإنهما يدلان على عدم الحواز إذا أكل الكلب من الصيد . والحديث المعارض لهذا هو حديث أبي ثعلبة (١٤٦٨) وحديث ابن عمر (١٤٦٩) ولكن حديث عدي بر حاتم في الصحيح ، وحديث أبي ثعلبة ليس بفوى ، وقال الشافعي وأبو حنيفة وأحمد ، وهو قول ابن عباس : إن أكل الكلب من الصيد لم يؤكل ، وقوله (في حديث (١٤٦٩) ذكي وغير ذكي) فيه دليل على أنه يحل ما وجد ميتاً من صيد الكلاب المعلمة ، وهو مجمع عليه في ما عدا الكلب

وإن أكل منه؟ قال: وإن أكل منه، قال: يا رسول الله أفنتي في قومي؟ قال: كل مما أمسك عليك قوسك، قال: ذكي وغير ذكي؟ قال: ذكي وغير ذكي، قال: فإن تقيب عني، قال: وإن تقيب عنك ما لم يصل، بمعنى يتغير أو تجد فيه أثراً غير سهمك» رواه أحمد وأبو داود.

باب الصيد بالقوس وبندق الرصاص

(١٤٧٠) عن عدى قال: «قلت يا رسول الله إنا قوم نرمي، فما نمل لنا؟ قال: يمل لكم ما ذكيت وما ذكرتم اسم الله عليه وخزقتم فكلوا منه» رواه أحمد.

(١٤٧١) وعن أبي ثعلبة الخشني عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «إذا رميت سهمك، فغاب ثلاثة أيام وأدركته فكله ما لم يثن» رواه أحمد ومسلم وأبو داود والنسائي.

(١٤٧٢) وعن عدى بن حاتم قال: «سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الصيد قال: إذا رميت سهمك فاذكر اسم الله، فإن وجدته قد قتل فكل، إلا أن تجده قد وقع في ماء، فإليك لا تدرى الماء قتله، أو سهمك» متفق عليه.

الأسود. فاستثنى أحمد وإسحق الكلب الأسود، وقالوا: لا يمل الصيد به لأنه شيطان كالحاء، في الحديث، قال صاحب النار: والحديث يدل على حل ماصاه الإنسان بيده ١٥. أحسنه ولم يذكره لأن موته بيده ليس دون موته بأحد الكلب ونحوه.

باب الصيد بالقوس وبندق الرصاص: (قوله يحس اسم الخ) يدل على حوار أكل الصيد المذكور بالسهم عزه وما ذكر اسم الله عليه. وقد تقدم الخلاف في التسمية. قال صاحب [الاستيعاب]: وخود دليل على أن ما قتله السهم ثقله لا يمل، وقوله (في حديث) (١٤٧١) فكله ما لم يثن؛ هذا يدل على أن ما لم يثن لم يمل حاراً كله. وأما النووي بأن النهي عن آكله إلا أمن للتبويه، وقد حرمت الأكلية الثمن مصحفاً وهو الظاهر من الحديث، وقوله (في حديث ١٧٣٠) لا تدرى قد وقع في ماء، فيجوز حينئذ التردد، فإن علم أن السهم أصابه ولا يقع في الماء إلا بعد ما قتله السهم حل أكله.

(١٤٧٣) وعن عدى عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إذا رميت الصيد فوجدته بعد يوم أو يومين ليس به إلا أثر سهمك فكل ، وإن وقع في الماء فلا تأكل » رواه أحمد والبخاري .

(١٤٧٤) وعن عدى « أنه قال للنبي صلى الله عليه وسلم : إنا نرمي الصيد فنقتني أثره اليومين والثلاثة ، ثم نجد ميتا وفيه سهمه ، قال : يأكل إن شاء » رواه البخاري (١٤٧٥) وفي رواية قل : « قلت : يا رسول الله أرمي الصيد فأجد فيه سهمي من الغد ، قال : إذا علمت أن سهمك قتله ، ولم تر فيه أثر سبع فكل » رواه الترمذي وصححه .

(١٤٧٦) وعن عبد الله بن مغفل « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الخذف وقال : إنها لا تصيد صيدا ، ولا تنكأ عدوا ، ولكها تكسر السن وتفتق العين » متفق عليه .

قال النووي : إذا وجد الصيد في الماء ، غريقا حرم بالاتفاق ، وقوله (في حديث عدى (١٤٧٣) ليس به إلا أثر سهمك) فهو أنه إن وجد فيه أثر غير سهمه لا يؤكل أي إن وجدت من الأسباب القاتلة غير سهمه ، أو مات غريقا في الماء ، أو رأى فيه أثر سبع كما جاء في حديث (١٤٧٥) والحديث (١٤٧٢) يدل على أن الراعي إذا وجد صيده بعد مدة ميتا وفيه سهمه حازه أكله . وقوله (في حديث (١٤٧٦) نهى عن الخذف) وهو الرمي بخصاصة أو نواة بين سبائتيه . أو بين الإبهام والسبابة ، ويطلق على القلاع أيضا ، وقوله (لا تصيد صيدا) . قال المصنف : نأى الله الصيد على صفة قتال «ذله أيدىكم ورماحكم» وليس الرمي بالسندقة . السندقة : هي التي تمتد من طين وتيس نيرمي بها ونحوها . وأطلق الشارع أن الخذف لا يصاد به . وقد اتفق العلماء إلا من شد منهم على تحريم أكل ما قتله بسندقة والحر . وإنما كان كذلك لأنه يسال الصيد قومة راميه لا بجده ، كما في القتح : وأما بدق الرصاص والمستعمل في الصيد ، إذن نأى الصيد ويخزق ويسكأ ، ولذلك أقي حراز الصيد به المحققون من التأخرين . انظر فتوى منى دمشق .

حكم التسمية

اختلف العلماء في حكم التسمية على ثلاثة أقوال : قليل هي فرض على الإطلاق .
 وقيل بل هي فرض مع الذكر ، ساقطة مع النسيان ، وقيل بل هي سنة مؤكدة .
 وقد سبق ذكره في شرح الآية (١٤٣٧) ونقل عن عطاء أنه قل : كل ما لم يذكر اسم
 الله عليه من طعام وشراب فهو حرام تمسكا بعموم هذه الآية . وأما سائر الصناعات
 فانهم أجمعوا على تخصيص هذا العموم بالذبح ، ثم اختلفوا . فقال مالك ما ذبح ولم يذكر
 اسم الله عليه فهو حرام سواء ترك ذلك الذكر عمدا أو نسيانا ، وهو قول ابن سريج
 وطائفة من المتكلمين . وقال الشافعي يحل متروك التسمية سواء كان عمدا أو خطأ إذا
 كان الدافع أهلا للذبح ، وقال الشافعي هذا النهي مخصوص بما إذا دنع على اسم الصب
 ويدل عليه وجوه : أحدها قوله تعالى « وإنه لفسق » وأجمع المسلمون على أنه لا يفسق كل
 ذبيحة للمسلم الذي ترك التسمية . وثانها قوله تعالى : « وإن الشياطين ليوحون إلى
 أوليائهم ليجادلوك » وهذه المناظرة إنما كانت في مسألة الميتة . روى أن ناسا من المشركين
 قالوا للمسلمين ما يقتله الصقر والكلب تأكلونه ، وما يقتله الله فلا تأكلونه ، فهذه المناظرة
 مخصوصة بكل الميتة . وثالثها قوله تعالى : « وإن أطمعوهم لإنكم تشركون » وهذا
 مخصوص بما ذبح على الصب ، والمراد به إذا رضيم بهده الذبيحة فقد رضين بالهينها .
 وذلك يوجب الشرك ، ثم قال : وأول هذه الآية وإن كان عاما بحسب هذه الصفة .
 إلا أن آخرها لما حصلت فيه هذه القبود الثلاثة علمنا أن المراد من ذلك العموم هو هذا
 الخصوص ، وما يؤكد هذا المعنى أنه تعالى قال : « ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه
 وإنه لفسق » فقد صار هذا النهي مخصوصا بما إذا كان هذا الأكل مسميا ، ثم طلب
 في كتاب الله تعالى أنه متى يصير فسقا فرأينا هذا الفسق مفسرا في آية أخرى ، وهو
 قوله تعالى : « قل لا أجد في ما أوحى إليّ محرما على طاعم يطعمه إلا أن يكون ميتة
 أو دما مسفوحا أو لحم خنزير فإنه رجس أو فسقا أهلّ لغير الله به » فصار الفسق في هذه
 الآية مفسرا بما أهلّ به لغير الله ، وإذا كان كذلك كان قولا : « ولا تأكلوا مما لم يذكر
 اسم الله عليه » مخصوصا بما أهلّ به لغير الله . قال في تسمية المذبح : والعمدة في هذا الباب
 آية الأنعام وهي : « ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه وإنه لفسق » وقد ذهب بعض
 مفسري الأنعام إلى أن المراد به ما ذبح لغير الله ، وذهب آخرون إلى أنه عام في جميع

الذبايح ، قال ابن جرير بعد ذكر الروايات في الآية : والصواب من القول في ذلك أن يقال إن الله عني بذلك ما ذبح للأصنام والآلهة ، أو ما مات أو ذبحه من لا تحل ذبيحته ؛ وأما من قال عني بذلك ما ذبحه المسلم فأنسى ذكر اسم الله فقول بيد من الصواب لشذوذه وخروجه عما عليه الحجة مجمعة على تحليله ، وكفى بذلك شاهدا على فساد ، وقد بينا مفاده من جهة العباس في كتابنا المسمى [لطيف القول في أحكام شرائع الدين] فأغنى ذلك عن إعادته في هذا الموضع . وأما قوله « وإنه لفسق » فإنه يعنى أن أكل ما لم يذكر اسم الله عليه من الميتة وما أهل به لغير الله فسق ، وخصه بعض الشافعية بما أهل لغير الله به ، وقد تقدم ذكره . وقد اختلفوا في محل التسمية أو وقتها ، فقال الخطابي في شرح آية (١٤٤٠) فيه دليل على أن التسمية غير شرط على الذبيحة . وقد سبق ذكره في شرح الحديث المذكور ، وقال صاحب تفسير المنار في تفسير « واذكروا اسم الله » الظاهر المتبادر من هذا الأمر ، اذكروا اسم الله على ما أمسكت عليكم جوارحكم من السيد عند أكله ، والشهور أن الراد به التسمية عند إرسال الكلب ونحوه خذا من حديث عدى بن حاتم (١٤٦٤) وقال صاحب المنار آية (١٤٨٢) تؤيد ما قلناه قبل من أن ظاهر الآية طلب التسمية عند الأكل ، وقال في البيان والتبيين : ليست التسمية شرطا في صحة الأكل ، لأن قوله تعالى : « ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه » معناه لا تأكلوا الميتة التي لم يقصد إلى دكاتها لأنها فسق ، ومعنى قوله تعالى : « فكلوا مما ذكر اسم الله عليه » كلوا مما قصدتم إلى ذكاته فكفى عن التذكية بالتسمية كما كفى عن رمى الجمار بذكر اسمه تعالى حيث قال : « واذكروا الله في أيام معدودات »

حقيقة التذكية

الدكا ، والددة والتذكية معناها في أصل الالة : إتمام فعل خاص أو تمامه ، لا مجرد إيقاع دال الفعل أو وقوعه ، وتطلق على الذبح والنحر أيضا كقوله تعالى : « إلا ما دكيت » أى دبحتم على النمام ، وقد جعل النبي صلى الله عليه وسلم خرق حديدة المعراض ومنل الكلب لاصيد جرحا وخنقا دكاة كما ثبت ذلك من الأحاديث انظر حديث (١٤٦٤) و (١٤٦٥) و (١٤٦٦) قال صاحب تفسير المنار : ولما كانت التذكية المعتادة في الغالب لصغار الحيوانات المدمور عليها هي الذبح كثر التعبير به خطأ الفقهاء هو الأصل . وظنوا أنه المقصود بالذات لمعنى فيه ، فعلى بعضهم مشروعية الذبح

بأنه يخرج الدم من البدن الذي يضر بقاؤه فيه ، لما فيه من الرطوبات والفضلات . ولهذا
 اشترطوا فيه قطع الحلقوم والودجين والرى على خلاف بينهم في تلك الشروط . وأن هذا
 التحكم في الشرع والطب بغير بينة ولو كان الأمر كما قالوا لما أحل الصيد الذي يأتي به
 الجارح ميتا وصيد السهم ، والعراض إذا خزق لأن هذا الخزق لا يخرج الدم السليم
 كما يخرج الدم . والصواب أن الدم كان ولا يزال أسهل أنواع التذكية على أكثر
 الناس فلذلك اختاروه وأفرم الشرع عليه ؛ لأنه ليس فيه من تعذيب الحيوان ما في غيره
 من أنواع القتل ، كما أفرم على صيد الجوارح والسهم والعراض ونحو ذلك . وإن لم ينفذ
 أن النبي صلى الله عليه وسلم لو اطلع على طريقة للتذكية أسهل على الحيوان ولا حصر فيها
 كالتذكية بالكهرمانية إن صح هذا الوصف فيها لفضلها على الدم . لأن قاعدة شريعته
 أنه لا يحرم على الناس إلا ما فيه ضرر لأنفسهم أو عيهم من الأحياء انتهى . ثم قل : وقد
 تأملنا مجموع ما ورد في التذكية ، ففقهنا أن غرض الشارع منها اتقا . تمذهب الحيوان
 بقدر الاستطاعة ، فأجاز ما أهر الدم وما مرأه أو أمرأه أو أمرأه وهو دون أنهره
 في معنى إخراجة أو إسالته ، انتهى باختصار وفيه الكفاية . أما الفقهاء فقد اختلفوا على
 أن الدم الذي يقطع فيه الودجان والرى ، والحلقوم مبيع للأكل . واختلفوا في ذلك
 في مواضع : أحدها هل الواجب قطع الأربعة كلها أو بعضها ؟ وهل الواجب في المقتبوع
 منها قطع الكل أو الأكثر ؟ وقد قال ابن رشد بعد ما أورد حكم الذكاة وصفها عند
 الفقهاء : وسبب اختلافهم أنها لم يأت في ذلك شرط منقول ، وإنما جاء في ذلك أثران
 أحدهما يقتضي إنهار الدم فقط ، وهو حديث رابع بن خديج (١٢٥٩) ولا يدل هذا
 الحديث على شيء من شروط الفقهاء في الذبح إلا إسالة الدم فقط . وأما الحديث الثاني
 الذي ذكره الإمام ابن رشد وهو مروى عن أبي أمامة بن النخعي رضي الله عنه ولم يأت به :
 « ما فرى الأوداج فكلوا » أي كل من رضى باب أو غير ظفر ، ولم يذكر هذا الحديث
 صاحب بلوغ الرام ، ولا صاحب متقى الجابر . وذكره في نيل الأثر ، ولا المشيخي
 في تيسير الوصول مع إيراده جميع أحاديث التحكم . ولم يذكر صاحب التاج حديث
 الحديث في تصبغه الحديث ، وقد نقل الشافعي الواجب قطع الرى ، والحلقوم فقط . وفر
 ابن رشد : من اشترط قطع الرى والحلقوم . « ليس » حجة من الجمع . ولا جاء ذكر
 الحلق في حديث أبي هريرة رضي الله عنه « ألا إن السمكة من الحلقى والمائة » وفي رواية
 سعيد بن عبد السلام المظفر ، قال أحمد : كذب فذكرنا الحديث للاحتجاج به ، وقد

حاء في حديث أبي الشراء (١٤٦٠) لو طغنت في نخدها لأجزأك (وهو يرد على هذا الحديث وهو أقوى منه سندا ، فقد قال فيه يزيد بن هارون وهو حديث صحيح أعجب ابن حنبل ورواه عن أبي داود ، وأشار على من دخل عليه من الحفاظ أن يكتبه ، ذكر ذلك محمد بن أحمد القرطبي في تفسيره (ص ٥٥) بحديث يتعلق بالمنخقة ، روى ابن جرير في تفسير المنخقة أقوالا عن مفسري السلف ، في هذا المعنى ؛ فمن السدي أنها التي تدخل رأسها بين شحبتين من شجرة فتتخفق فتموت ، وعن ابن عباس والضحاك هي التي تتخفق فتموت ، وعن قتادة هي التي تموت في خفافها. قال ابن جرير بعد ما ذكر أقوالا أخرى : وأولى هذه الأنوال بالصواب قول من قال هي التي تتخفق إما في وثاقها أو بإنخال رأسها في الموضع الذي لا تقدر على التخلص منه فتتخفق حتى تموت ، وإنما قلنا إن ذلك أولى بالصواب في تأويل ذلك من غيره ، لأن المنخقة هي الموصوفة بالانخناق دون خنق غيرها لما ولو كان معناه بذلك أنها مفعولة بها لقليل والمخنوقة حتى يكون معنى الكلام هو ما قالوا . قال صاحب تفسير النار : وهو المختار عندنا ؛ لأنه هو المعنى اللغوي المنطبق على حكمة الشارع . فثبت من هذا بأن المنخقة التي حرسها الله هي التي تتخفق ، ولا أظن المخنوقة التي يخنقها الإنسان تدخل في تعريف المنخقة ، قال صاحب تفسير النار : وبؤيد هذا الهم الذي جزم ابن جرير بأنه هو الصواب ، الجمع به بين هذه الزوائد في سورة المائدة وبين حصر المحرمات في الأربعة الأولى منها ؛ فالمنخقة بهذا المعنى من قبيل ما مات خنق أنفه من حيث إنه لم يمت بتدكية الإنسان له لأجل أكله . فهي داخلة في عموم الميتة بالمعنى الشرعي الذي يبياه في تفسيرها . وإنما حصصها بالذكر لأن بعض العرب في الجاهلية كانوا يأكلونها ، ولئلا يشتبه فيها بعض الناس لأن موتها سببا معروفا ، وإنما العبرة في الشرع بالتدكية التي تكون قصد الإنسان له لأجل الأكل حتى يكون واتقا من صحة الهيمة التي يريد التغذي بها . ولو أراد تعالى بالمنخقة المخنوقة بفعل الإنسان لعبر بلفظ المخنوقة والخنق . لأنه حينئذ يفيد أن الخنق وإن كان صرنا من التدكية بفعل الماعل لا يخل . وفيهم منه تحريم الخنق بالأولى ، بل هم من هذا من لفظ الميتة أيضا كما تقدم ، فالدول إلى صيغة المنخقة لاتعمل له حكمة إلا الإشتار بكون المنخقة في معنى الميتة .

طعام أهل الكتاب

قال الله تعالى : « اليوم أحل لكم الطيبات ، وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم وطعامكم حل لهم » فسر الجمهور الطعام هنا بالذبايح واللحوم ، لأن غيرها حلال بقاعدة أصل الحل ولم تحرم من لشركيين . قال صاحب «سير المنار» : ولما كان من شأن كثير من الناس التعمق في الأشياء وحب التشديد مع المخالفين ، استنبط بعض الفقهاء في هذا المقام مسألة جعلوها محل النظر والاختلاف ، وهي هل العبرة في حل طعام أهل الكتاب والتزوج منهم بمن كانوا يدينون بالكتاب (كالنوراة والأخمل) كيفما كان كتابهم ، وكانت أحوالهم وأنسابهم ، أم العبرة باتباع الكتاب قبل التحريف والتبديل وبأهل الأصلين كالسراييليين من اليهود ؟ للبادر من نص القرآن ومن السنة وعمل الصحابة أنه لا وجه لهذه المسئلة ولا محل ، فأنه تعالى قد أحل أكل طعام أهل الكتاب وسكاح نسائهم على الحال التي كانوا عليها في زمن التنزيل . وكان هذا من آخر ما نزل من القرآن ، وكان أهل الكتاب من شعوب شتى ، وقد وصفهم بأنهم حرفوا كتبهم ونسوا حظا مما ذكروا به في هذه السورة ؛ أي سورة المائدة نفسها . كما وصفهم بمثل ذلك فيما نزل قبلها ولم يتغير يوم استنبط الفقهاء تلك المسئلة شئ ، من ذلك أنه وقال سمس الأئمة في مبسوطه : وتحل دبيعة النصراني مطلقا سواء قل ثالث ثلاثة أولا . ومقتضى إطلاق الآية الجوار كما ذكره الترنائشي في فتاواه ، والأولى أن لا يأكل كل دينهم ولا يتزوج منهم إلا لضرورة كما حققه الكمال بن الهمام . وذكر الشيخ محمد بزم في كتابه صفوة الاعتبار ، بأن ذبايح أهل الكتاب حلال مطلقا ، وحل تفصيل ما كولات أوربا ، ثم قال : أما مسألة الخنق فإن كان مجرد شك فلا تأثير له كما تقدم . وإن كان لتحقق فلم أحد حكم للمسئلة مصرح به عندها ، وقيامها على تحقق نسمة غير الله أنها محرمة عند الحمية ، وأما عند من يرى الحل في مسألة النسمة كما هو مذهب جمع عظيم من الصحابة والتابعين والأئمة المجتهدين ، فالقياس عليها بقيد الحلية حب حصوا بآية « وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم الآية » وآية « ولا ذكوا لم يذكر اسم الله عليه » وآية « وما أهل لغير الله به » وكذلك يكون محصة لآية المسئلة . ويكون حكم الآيتين خاصا بعمل المسلمين والإباحة عامة في طعام أهل الكتاب إذ لا فرق بين ما أهل به لغير الله وما خنق ، فإذا أيسح الأول فيما يفعله أهل الكتاب فكذلك الثاني انتهى

وذكر القاضي أبو بكر بن العربي في كتاب أحكام القرآن في تفسير الآية المذكورة ، قال : ولقد سئلت عن النصراني يقتل عنق البسجعة ثم يطبخها ، هل تؤكل معه وتؤخذ منه طعاما ، وهى للسئلة الثامنة ؟ فقلت : تؤكل لأنها طعامه وطعام أجاره ورهبانه وإن لم تكن هذه ذكاة عبدا ، ولكن الله أباح لنا طعامهم مطلقا وكل ما يرونه في دينهم فإنه حلال لنا إلا ما كذبهم الله فيه .

قال الشافعى في الأم ما نصه : أحل الله طعام أهل الكتاب وكان طعامهم عند بعض ما حفظت عنه من أهل التفسير ذبائحهم ، وكانت الآثار تدل على إحلال ذبائحهم ، ذبائحهم يسمونها الله تعالى فهى حلال ، وإن كان لهم دبح آخر يسمون عليه غير اسم الله مثل اسم المسيح أو يذبحونه باسم دون الله تعالى لم يحل هذا من ذبائحهم ولا ثبت أن ذبائحهم هكذا . واختلف العلماء فيما ذبحوه لأعيادهم وكنائسهم أو سموا عليه اسم المسيح هل هو داخل تحت الإباحة أم لا ؟ فذهب أشهب إلى أن الآية فمتصمة بحليله وأن أكله حائز ، وكرهه مالك وتأول قوله تعالى : « أو فسقا أهل » لغير الله على ذلك ، وحاء في كتاب أحكام القرآن للإمام عبد النعم الأمدلى « وطعام الذين أوبوا الكتاب حل لكم » اتفق على أن ذبائحهم داخلة تحت عموم قوله تعالى : « وطعام الذين أوتوا الكتاب الآية » فلا خلاف في أنها حلال لنا ، وأما سائر أطعمتهم مما يمكن استعمال النجاسات فيه كالخمر والخنزير ، فاختلف فيه . ذهب الأكثرون إلى أن ذلك من أطعمتهم ، وذهب ابن عباس إلى أن الطعام الذى أحل لنا ذبائحهم ، فأما ما خيف منهم استعمال النجاسة فيه فيجب اجتنائه ، وإذا قلنا إن الطعام يتناول ذبائحهم باتفاق فهل يحمل لفظه على عمومه أم لا ؟ فالأكثر على أن حمل لفظ الطعام على عمومه في كل ما ذبحوه مما أحل الله لهم أوحرم الله عليهم أوحرموه على أنفسهم ، وإلى نحو هذا ذهب ابن وهب وابن عبد الحكم ، وذهب قوم إلى المراد من ذبائحهم ما أحل الله خاصة ، وأما ما حرم الله عليهم بأى وجهة كان فلا يجوز لنا ، وهذا هو المشهور من مذهب ابن القاسم . وقد سئل الأستاذ الإمام محمد عبده عن مصر عن قوم من أهل الكتاب (فى الترسفال) يضربون رأس الثور بالمطقة ثم يذبحونه ولا يسمون الله كما يذبحون الشاة بدون تسمية ، فأتى بحل يذبحهم هذه ، ثم اجتمع طائفة من علماء المذاهب الأربعة فى الأهر وألفوا رسالة أيديوا بها الفتوى المذكورة بخصوص مذاهم . ذكر ذلك صاحب المار فى تفسيره وقال : فإن قيل قد ذكرت أن الخنزير محرم وهو من

باب الأطعمة والأشربة

(١٤٧٧) عن سعد بن أبي وقاص أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « إن أعظم المسلمين في المسلمين من سأل عن شيء لم يحرم على الناس فحرم من أجل مسأله » .

(١٤٧٨) وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « ذروني ما تركتكم

طعامهم فلماذا لا يحل مخصصا بالحليلة هذه الآية ، أى آفة طعامهم ، فإذا جعلت آفة التحريم محكمة غير منسوخة فكذلك تكون للمنخقة ، ولماذا تقيسها على مسألة التسمية ولا تقيسها على مسألة الخنزير وأى مرجح لذلك ؟ فالجواب : إن المأكولات منها ما حرم ليه ومنها ما حرم لغيره ، فالخنزير وما شاكله من الحيوانات محرمة لصيها ، ولهذا تبقى على تحريمها في جميع أطوارها وحالاتها . وأما متروك التسمية أو ما أهل به لغير الله ، والمنخقة فإن التحريم أتى فيه لعارض وهو ذلك الفعل ، ثم أتى نص آخر عام في طعام أهل الكتاب وأنه حلال ، فأخرج منه محرم العين ضرورة وبالإجماع أيضا . وبقي المحرم لغيره وهو مسألتان : إحداها مسألة التسمية والثانية مسألة المنخقة ، فبقينا في محل الشك لتجاذب كل من نصي التحريم والإباحة لهما ، فوجدنا إحداها وهى مسألة التسمية وقع الخلاف فيها بين المجتهدين من الصحابة وغيرهم ، وذهب جمع عظيم منهم إلى الإباحة وبقيت مسألة المنخقة التي يتخذها أهل الكتاب طعاما لهم مسكوتا عنها فكان قياسها على مسألة التسمية هو المتعين لاتحاد العلة . وأما قياسها على مسألة الخنزير فهو قياس مع الفارق فلا يصح إذ شرط القياس المساواة ، وإنما أطلنا الكلام في هذا المجال لأنه مهم في هذا الزمان ، هذا ما كتبه صاحب تفسير المار ، ونحن كذلك أسهبنا الكلام لأهمية هذه المسألة في الوقت الحاضر ، والله أعلم بالصواب .

باب الأطعمة والأشربة : حملوا هذا الحديث على من سأل تكلفاً وتعتاً فيما

لا حاجة له به إليه ، وسبب تخصيصه بثبوت الأمر بالسؤال عما يحتاج إليه لقوله تعالى : « فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون » . قال الشوكاني : فمن سأل عن نازلة وقعت له لضرورته إليها فهو معذور فلا إثم عليه ولا عتب ، وقد قال الله تعالى : « لا تسألوا عن أشياء إن تبدلكن تسؤكن » قوله (في حديث (١٤٧٨) ما تركتكم) أى مدة تركي إياكم

فإنما هلك من كان قبلكم بكثرة سؤالهم واختلافهم على أنبيائهم، فإذا نهيتكم عن شيء فاجتنبوه ، وإذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم » متفق عليهما .
 (١٤٧٩) وعن سلمان الفارسي قال : « سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن السمن والجبن والفراء ، فقال : الحلال ما أحل الله في كتابه ، والحرام ما حرم الله في كتابه ، وما سكت عنه فهو مما عفا لكم » رواه ابن ماجه والترمذي .
 (١٤٨٠) وعن ميمونة « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن فأرة وقعت في سمن فماتت ، فقال : ألقوها وما حولها وكلوا سمنكم » رواه أحمد والبخاري والنسائي .
 (١٤٨١) وفي رواية « سئل عن الفأرة تقع في السمن فقال : إن كان جامدا فألقوها وما حولها ، وإن كان مائتا فلا تقر به » رواه أبو داود والنسائي .

بغير أمر بشيء ولا نهى بشيء ، وقوله (وإذا أمرتكم بأمر الخ) أي اجعلوه على قدر استطاعتكم واستدله على أن من أمر بشيء فجز عن بعضه ففعل للقدور أنه يسقط عنه ما عجز عنه .
 تدل هذه الأحاديث على أن الأصل في الأشياء الإباحة إلا ما حرم الله ورسوله ؛ فالأطعمة كلها حلال لنا إلا ما حرم بالص . قال الله تعالى : « أحل لكم الطيبات » والأغذية الإنسانية نبات وحيوان ، والحيوان إما يرى أو يجري ، والمحرمة منها ما تكون محرمة لعينها ، ومنها ما تكون لسبب وارد عليها ؛ فأما المحرمة لسبب وارد عليها فهي ستة : الميتة ، وللخنقة ، والقوقذة ، والتردية ، والنطيحة ، وما أكل السبع كاندل عليها الآية (١٤٣٦) أما المحرمات لعينها ، فمنها : ما اتفقوا عليه ، ومنها ما اختلفوا فيه ، فالتفق عليه منها اثنان لحم الخنزير والدم ؛ واتفقوا على تحريم الدم السفوح منه من الحيوان الدكي . واختلفوا في غير السفوح منه ، وسبب اختلافهم في غير السفوح معارضة الإطلاق للتقييد ، وذلك أن قوله تعالى « حرمت عليكم الميتة والدم » يقتضي تحريم مسفوح الدم وغيره . وقوله تعالى « أو دما مسفوحا » يقتضي بحسب دليل الخطاب تحريم السفوح فقط . قال ابن العربي : حمل العلماء ههنا المطلق على المقيّد وهو الدم السفوح إجماعا للعلماء في النجاسة تخلط بالطعومات الحلال مذهبان : أحدهما من يعتبر في التحريم المخالطة فقط وإن لم يتغير لون الطعوم ولا رائحته ولا طعمه من قبل النجاسة التي خالطته وهو المشهور والذي عليه الجمهور وظاهر الحديثين (١٤٨٠) و (١٤٨١) يدل على ذلك . والمذهب الثاني من يعتبر في ذلك التمييز وهو قول أهل الظاهر في رواية عن مالك .

الطيّبات والخبائث

قال الله تعالى: «أحل لكم الطيبات» أى الأكل من الطيبات كلها، وجاء في قوله تعالى «ويحرم عليهم الخبائث» فالطيّبات حلال لنا والخبائث حرام علينا بنص القرآن. وقد اختلفوا في مفهوم ما ينطلق عليه اسم الخبائث، فمن رأى أنها المحرمات بنص الشرع لم يحرم من ذلك ما تستخبئه النفوس. قال صاحب النار: والطيّبات من الطعام هي ما تستخبئه النفوس السليمة الفطرة المعتدلة للعيشة بمقتضى طبيعتها تأكل ما يشاء. وما أكله الإنسان بأشياء هو الذى يسيغه ويهضمه بسهولة فيتغذى به غذاءً صالحاً، وما يستخبئه ويعاذه لا يسهل عليه هضمه ولا يزال منه غذاءً صالحاً، بل يضره غالباً، مما حرّمه الله في الآية السابقة، أى أنه (١٤٣٦) خبيث بشهادة الله الموافقة لمطهرته التى فطر الناس عليها، فإزال السواد الأعظم من أصحاب الطبايع السليمة والفطرة المعتدلة يعاقبون أكل الميتة خفف أنفها وما مانلها من فرائس السباع والترديدات والنطائح ونحوها، وكذلك الدم المسفوح. وأما لحم الخنزير فإنما يعاذه من يعرف ضرره وإهماك في كل الأقدار. وقال: ويمكن أن يقال أيضاً إن ما ذكر من الحصر أن ما لا نص في الكتاب على حله أو على حرمة قسبان. طيب حلال وخبيث حرام، وهل العبرة في التمييز بينهما ذوق أصحاب الطبايع السليمة أو يعمل كل أناس بحسب ذوقهم؟ كل من الوجهين محتمل، والموافق لحكمة التحريم الثانى، وهو أنه يحرم على كل واحد أن يأكل ما تستخبئه نفسه وتعاذه لأنه يضره ولا يصلح لتغذيته، ولذلك قال بعض الحكماء: ما أكلته وأنت نشته فقد أكلته، وما أكلته وأنت لا تشبهه فقد أكلته. ويروى عن الشافعى أن العبرة ذوق أصحاب الطبايع السليمة من العرب الذين حوطبوا بهذا، ولا يرد عليه أن النبي صلى الله عليه وسلم عاف أكل الضب في حديث (١٤٣٦) وعلمه بأنه ليس في أرض قومه، وأذن لميره بأكله، وصرح بأنه لا يحرم فلا يحكم بدوق قوم على ذوق غيرهم. ثم قال وحينئذ تكون العبرة بالسواد الأعظم من سليمى الطبايع غير ذوى الضرورات والعيشة الشاذة اه. قال أبو بكر الرازى في [أحكام القرآن] ما ملخصه: إن النبي صلى الله عليه وسلم لم يعتبر استحباب العرب في تحريم دى الناب من السباع والمخلب من الطير بل كونها كذلك، وأن الخطاب بتحريم الخبائث لم يحتسب بالعرب فاعتبار ما تستفد منه لا دليل عليه، ولحوم الحيوانات التى تعاذهها النفوس وتستحها بالطبع أكلها حرام عند البعض. ويستدلون على حرمتها بالآية وهى: «ويحرم عليهم

الحجائب « فمن رأى أنها المحرمات بنص الشرع لم يحرم من ذلك ما استخبثه النفوس مما لا يرد فيه نص ، وقد حرم الشافعي والزيدية ما استخبثه العرب لقوله تعالى « ويحرم عليهم الحجائب » . وقال الفخر الرازي : في تقرير ما ذهب إليه من أن الحصر في الآية هو الحكم المستقر في الشريعة من أولها إلى آخرها مانعه : ومن السؤالات الضعيفة أن كثيرا من الفقهاء خصصوا عموم هذه الآية بما نقل أنه عليه الصلاة والسلام قال : « ما استخبثه العرب فهو حرام » وقد علم أن الذي يستخبثه العرب فهو غير مضبوط فسيد العرب بل سيد العالمين محمد صلوات الله وسلامه عليه لما رآهم يأكلون الضب قال يعافه طبعي ، ثم إن هذا الاستقذار ما صار سببا لتحريم الصب ؛ وأما سائر العرب فمنهم من لا يستقدر شيئا ، وقد يختلفون في بعض الأشياء فسيقتدرها قوم ويستطيعها آخرون ، فلعنا أن أمر الاستقذار غير مضبوط بل هو مختلف باختلاف الأشخاص والأحوال ، فكيف يجوز نسخ هذا النص القاطع بهذا الأمر الذي ليس فيه ضابط معين ولا قانون معلوم ؟ اهـ .

قال الله تعالى في سورة البقرة : « إنما حرم عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير وما أهل لغير الله به » . قال ابن العربي في كتاب [أحكام القرآن] قوله تعالى « إنما » وهي كلمة موضوعة للحصر تتضمن النفي والإثبات فثبت ما تناوله الخطاب وتنفي ما عداه ، ثم قال : وقد حصرت ههنا المحرم ، لاسما وقد جاءت عقب الحل فقال تعالى « يأيها الذين آمنوا كلوا من طيبات ما رزقناكم » فأفادت هذه الآية الإباحة على الإطلاق ، ثم عقبها بالمحرم بكلمة « إنما » الحاصرة فاقضى ذلك الاستيعاب للقسمين فلا يحرم يخرج عن هذه الآية ، وهي مدنية وأكدها الآية الأخرى التي روى أنها نزلت بعرفة « قل لا أجد فيما أوحى إلي محرما » إلى آخرها ، فاستوى البيان أولا وآخرا . وقال صاحب تفسير النار : في تفسير آية « قل لا أجد فيما أوحى إلي محرما » على طعام يطعمه إلا أن يكون ميتة أو دما مسفوحا أو لحم خنزير فإنه رجس أو فسقا أهل لغير الله به » الآية وردت بصيغة الحصر القطعي فهي نص قطعي في حل ما عدا الأنواع الأربعة التي حصر التحريم بها فيها ، وقد بينا في تفسير آية المائدة أن المنخقة ، والموقودة ، والمتردية ، وأكيلة السبع اللاتي تموت بذلك ولا تدرك تذكيتهن قبل الموت من نوع الميتة ، فهي تفصيل لها لا أنواع حُرمت بعد ذلك حتى تعد ناسخة لآية الأنعام ، ونحرم الحجائب لا بدل على محرمات أخرى في الطعام غير هذه ، فجعل ناسخة للحصر فيها فإن الحجائب تشمل ما ليس من الأطعمة كالأقذار وأكل أموال الناس بالباطل وكل شيء ردى . قال تعالى « ولا تيمموا الحيت منه تفقون » فليس في القرآن ناسخ

لهذه الآية وما في معناها من الآيات المؤكدة لها ولا يخصص لعمومها ، وما يريد الله نسخه أو تخصيصه لا يجعله بصيغة الحصر المؤكدة كل هذا التأكيدي الذي نشرحه بعد اه . وقال صاحب النار : وقد أظنبت في تقرير دلالة الآية على الحصر وكونها محكمة باقية على عمومها ودفع ما أوردوه عليها ، وزاد على ما بيناه من كون التحريم لا يعرف إلا من الوحي وكون الوحي قرر هذا الحصر وأكد آية الأنعام فيه بآتي النحل والبقرة إن جعل آية أول للمائدة مؤكدة لتقريره في قوله تعالى «أحلّت لكم بهيمة الأنعام إلا ما يتلى عليكم» مع إجماع المفسرين على المراد بهذا الاستثناء وقوله بعد آية أخرى «حرمت عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير الآية» قال ثبت أن الشريعة من أولها إلى آخرها كانت مستقرة على هذا الحكم وعلى هذا الحصر . ونقل إمام الحرمين عن الشافعي أنه يقول بخصوص السبب إذا وردت مثل هذه القصة لأنه لم يجعل الآلة حاصرة لما يحرم من المأكولات مع ورود صيغة العموم فيها ، وذلك أنها وردت في الكفار الذين يحلون الميتة والدم ولحم الخنزير وما أهل لغير الله به ويحرمون كثيراً مما أباحه الشرع ، فكان الغرض من الآية إبانة حالهم وأنهم يضادون الحق فكأنه قيل لأحرام إلا ما حلتهموه سالفة في الرد عليهم . وقال صاحب تفسير النار : ردأ على هذا إن آية الأنعام قد تقرر مضمون معنى الحصر فيها في آية النحل المسكية ، وآية البقرة الدنية بالإجماع ، والخطاب في هذه المؤمنين حتماً فلا يصح فيها شيء من التأويلات ، ثم قال لفظ «إمّا» يعيد الحصر ولا يأتي فيه شيء من التأويلات التي تكلفوها في آية الأنعام التي نحن بصدد تفسيرها حتى جعلوا العبرة بخصوص السبب لاعموم اللفظ على عكس القاعدة الأصولية للشهورة التي يؤيد حريتها في الآلة تفسير ابن عباس وغيره من الصحابة .

ثم قال : وإنما هنالك أخبار آحاد ليست قطعية النص ولا الدلالة على التحريم كما علمت انظر حديث (١٤٤٧) و (١٤٥٢) و (١٤٥٣) و (١٤٥٥) وأشهرها وأقواها حديث تحريم المحر الأهلية (١٤٤٧) الذي قال فيه الزهري أحد أركان رواه ، وهو علم التابعين بالسنة في وطنها الأعظم وهو الحجاز : إنه لم يسمع به في الحجاز ، حتى إذا جاء الشام سمعه من أحد قهائها ، فكيف حرم ذلك في الحجاز وبلغ للناس في جيش عظيم فيه ، وبقي إلى زمن الرواية والتدوين خفياً عن مثل الزهري في سعة علمه وعايته بالرواية ، ومذهب جماهير علماء الأصول من السلف والخلف أن الأصل عدم النسخ

الميتة المضطر

(١٤٨٢) عن أبي واقد الليثي قال : « قلت : يا رسول الله إنا بأرض تصيبنا مخصة فإيجل لنا من الميتة ؟ فقال : إذا لم تصطبحوها ولم تقتبحوها ولم تحتفوا بها بقلنا فشانكم بها » رواه أحمد ورجاله ثقات .

(١٤٨٣) وعن جابر بن سمرة « أن أهل بيت كانوا بالحرّة محتاجين ، قال فأتت عندهم ناقة لم أو لغيرهم ، فرخص لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم في أكلها قال : فصمتهم بقية شتانهم أو سنتهم » رواه أحمد .

وأن أخبار الأحاد لا تنسخ القرآن ؛ لأن النسخ يجب أن يكون مساوياً للنسخ في القوة ، أو أقوى منه ، قال الكيا الهراسي : وهذا بما قضى به العقل ، بل دل عليه الإجماع ، فإن الصحابة لم ينسخوا نص القرآن بخبر الواحد ، ونقل جماعة منهم الإجماع على عدم وقوعه منهم ابن السمعاني وصاحب التفرير وأبو إسحاق الشيرازي في اللع وأبو الطيب في الكفاية ، وجعل بعضهم أخبار الأحاد في تحريم الحمر الأهلية ، والسباع مخصصة لعموم حل ما عدا الأربعة للنصوص على حصر التحريم فيها ، والجمهور يقولون بتخصيص خبر الواحد للكتاب ، ومنعه بعض الحنابلة مطلقاً ، وأناس آخرون بقيد معروفة في مواضعها ، وردّ بأن هذا نسخ لا تخصيص ، وجزم بذلك الرازي وقال : إن الحصر في الآفة هو الحكم للسفر في الشريعة من أولها إلى آخرها هـ . وأما ما جاء في تحريم بعض الحيوانات في الأحاديث فلا يسمى تخصيصاً بل هو نسخ . وقد علمت أن النسخ لا يجوز كما تقدم ذكره ، وقال صاحب النار : والأرجح المختار عندنا أن كل ما صح من الأحاديث في النهي عن طعام غير الأنواع الأربعة التي حصرت في الآيات محرمات الطعام فيها ، فهو إما للكرهية ، وإما مؤقت لعلّة عارضة ، ثم قال وليس مراد من رد تلك الأحاديث بآفة الأنعام من الصحابة وغيرهم ، أنه لا يقبل تحريم ما حرمه الرسول صلى الله عليه وسلم إذا لم يكن منصوفاً في القرآن ، بل معناه أنه لا يمكن أن يحرم صلى الله عليه وسلم شيئاً جاء نص القرآن المؤكد بخله .

المتة المضطر . معنى الاصطباح : أكل الصبوح ؛ وهو العدا . والتبوق : العشاء ، والصبوح أيضاً : شرب اللبن أول النهار . والتبوق أيضاً : شرب اللبن آخر النهار ، سم استعملا للأكل للغداء أو للعشاء ، (قوله ولم تحتفوا) من الحفاء : وهو البردى نوع من جيد الحمر ،

(١٤٨٤) وعن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « ما قطع من بهيمة وهي حية فهو ميتة » رواه ابن ماجه .

صيد البحر وطعامه والجراد

(١٤٨٥) عن جابر قال : « غزونا جيش الخطيط وأميرنا أبو عبيدة ، فجعنا جوعاً شديداً فألقى البحر حوتاً ميتاً لم تر مثله يقال له الصبر ، فأكلنا منه نصف شهر ، فأخذ أبو عبيدة عظماً من عظامه ، فمر الراكب تحته ، قال : فلما قدمنا المدينة ذكرنا ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال : كلوا رزقاً أخرج به الله عز وجل لكم ، أطعمونا إن كان معكم ، فأناهم بعضهم بشئ فأكله » متفق عليه .

(١٤٨٦) وعن عبد الرحمن بن زيد بن أسلم عن أبيه عن ابن عمر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « أحل لنا ميتتان ودمان ، فأما الميتتان فالحوت والجراد ، وأما الدمان فالكبد والطحال » رواه أحمد وابن ماجه والدارقطني أيضاً من رواية عبد الله بن زيد بن أسلم عن أبيه بإسناده .

قال أحمد وابن المديني : عبد الرحمن بن زيد ضعيف وأخوه عبد الله ثقة .

والقول الرابع عند الشافعي هو الاقتصار على سد الرمق ، وقيل يجوز أكل المعتاد له ضرر في أيام عدم الاضطرار ، قال الحافظ وهو الرابع لإطلاق الآية . واحتلوا في الحالة التي يصح فيها الوصف بالاضطرار ويباح عندها الأكل ، فذهب الجمهور إلى أنها الحالة التي يصل به الجوع فيها إلى حد الهلاك ، أو إلى مرض يهضي إليه ، والحديث (١٤٨٤) يدل على أن البائن من الحي حكمه حكم الميتة في تحريم أكله ونجاسته .

صيد البحر وطعامه والجراد : اختلفوا في ميتة البحر على ثلاثة أقوال : فقال قوم هي

حرام بإطلاق ، وقال قوم ما طفا من السمك حرام ، وما حزر عنه البحر فهو حلال ، وبالإباحة مطلقاً قال مالك والشافعي ، ويدل حديث جابر (١٤٨٥) على إباحة ميتة البحر ، وقد ذهب الجمهور إلى إباحتها ، ويدل على الإباحة أيضاً حديث (١٤٨٦) و (١٤٨٧) و (١٤٨٨) وقالوا هذه الآثار تعارض لعموم قوله تعالى : « حرم سلكم الميتة » وعن الحنفية والهادونة وغيرهم أنه لا يحل إلا ما مات بسبب آدمي أو اتقاء الماء له أو جزره عنه .

(١٤٨٧) وعن أبي شريح من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إن الله ذبح ما في البحر لبني آدم » رواه الدارقطني وذكره البخاري عن أبي شريح موقوفاً .
وعن أبي بكر الصديق ، قال « الطافي حلال » .

(١٤٨٨) وعن عمر في قوله تعالى : « أحل لكم صيد البحر وطعامه » قال صيده ما اصطيد ، وطعامه ما رمى به . قال ابن عباس : طعامه ميتته إلا ما قدرت منها . قال ابن عباس : كل من صيد البحر صيد يهودي أو نصراني أو مجوسي ، وركب الحسن على سرج من جلود كلاب الماء » ذكرهن البخاري في صحيحه .
(١٤٨٩) وعن أبي أوفى قال : « نزونا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم سبع غزوات نأكل معه الجراد » رواه الجماعة إلا ابن ماجه .

قال الشوكاني : ولا خلاف بين العلماء في حل السمك على اختلاف أنواعه ، وإنما اختلفوا فيما كان على سورة حيوان البر كالآدمي والكلاب والخنزير ، فعند الحنفية ، وهو قول للشافعية أنه محرم ، والأصح عن الشافعية الحل مطلقاً ، وهو قول المالكية إلا الخنزير في رواية ، وحجهم عموم قوله تعالى : « أحل لكم صيد البحر » وحديث « هو الطهور ماؤه الحل ميتته » وقوله (في حديث (١٤٨٧) الطافي حلال) من طعام يطفو : إذا علا على الماء ولم يرسب ، وقوله (في حديث (١٤٨٨) صيده ما اصطد وطعامه ما رمى به) وصله البخاري في التاريخ وعبد بن حميد ، وقوله (كل من صيد البحر صيد يهودي الخ) قال ابن التين : مفهومه أن صيد البحر لا يؤكل إن صاده غير هؤلاء ، وأظن أن ابن عباس ذكر اليهودي وغيره على سبيل المثال ، لا ليعصر فتأمل (قوله وركب الحسن على سرج) قيل إنه الحسن بن علي ، وفيل البصري ، وللرأى أن السرج كان متخذاً من جلود كلاب الماء ، وقوله (في حديث (١٤٨٩) نأكل معه الجراد) نقل النووي الإجماع على حل أكل الجراد ، وذهب الجمهور إلى حل أكل الجراد ولو مات بغير سب ، وقال مالك يشترط التذكية وهي هنا أن يكون موته سب آدمي إما بأن يقطع رأسه أو بضه أو يسلق أو يلقي في النار حياً ، فإن مات حياً ، أو في وعاء لم يحل .

باب النهى عن أكل الطعام بغير إذن صاحبه

(١٤٩٠) عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لا يجلبن أحد ماشية أحد إلا بإذنه ، أئحب أحدكم أن تؤتى مشربته فيتشل طعامه ، وإنما تخزن لهم ضرور مواشيهم أطعمتهم فلا يجلبن أحد ماشية أحد إلا بإذنه » متفق عليه .

(١٤٩١) وعن عمرو بن يثرب قال : « شهدت خطبة النبی صلى الله عليه وسلم بمنى وكان فيها خطب به أن قال : ولا يجل لاسرى من مال أخيه إلا ما طابت به نفسه ، قال : فلما سمعت ذلك قلت : يا رسول الله أرايت لو لقيت في موضع غنم ابن عمى فأخذت منها شاة فأجترتها ، هل علىّ في ذلك شيء ؟ قال : إن لقيتها نجبة تحمل شفرة وأزنادا فلا تمسها » رواه أحد وفي إسناده حاتم بن إسماعيل ، وفيه خلاف .

(١٤٩٢) وعن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من دخل حائطا فليأكل

باب النهى عن أكل الطعام بغير إذن صاحبه : (قوله مشربته) الشربة: أرض لينة دائمة النبات ، قال الشوكاني : والراد هنا العرفة التي يجمع فيها الطعام ، شبه بها ضرور اللواشى في حفظها لما فيها من اللبن بالشربة في حفظها لما فيها من الطعام ، فكما أن هذه يحفظ فيها الإنسان طعامه فذلك يحفظ له شراه ، وهو لبن ماشيته ، وكما أن الإنسان يكره دخول غيره إلى مشربته لأخذ طعامه ، كذلك يكره حلب غيره لماشيته ، فلا يجل الجميع إلا بإذن المالك ، وقوله (فيتشل طعامه) النشل : الاستخراج ، أى يستخرج طعامه وقوله (إن لقيتها نجبة تحمل شفرة وأزنادا) الأزناد جمع زناد : وهو العود الذى يقدح به النار ، وهذا فيه مبالغة في النع من أخذ مال الغير ، أى وإن كانت تلك الماشية حاملة لما تصلح به من آلة الذبح والطبخ ، أى لو لقيتها حال كونها نجبة حاملة الشفرة للذبح وأزنادا لتقدح بها نارا وقوله (في حديث (١٤٩٢) من دخل حائطا) قال في النهاية : الحائط البستان من

ولا يتخذ خبئه » رواه الترمذى وابن ماجه . قال الترمذى غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه .

(١٤٩٣) وعن أبى نضرة عن أبى سعيد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « إذا أتى أحدكم حائطا فأراد أن يأكل فليناد يا صاحب الحائط ثلاثا فإن أجابه وإلا فليأكل ، وإذا مر أحدكم بإبل فأراد أن يشرب من ألبانها فليناد يا صاحب الإبل أو راعى الإبل فإن أجابه وإلا فليشرب » رواه أحمد وابن ماجه ، وأخرجه الحاكم والمقدمى أيضا .

باب فى آداب الأكل

(١٤٩٤) عن عائشة قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « إذا أكل أحدكم طعاما فليقل بسم الله ، فإن نسى فى أوله فليقل بسم الله على أوله وآخره » رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه والترمذى وصححه .

(١٤٩٥) وعن ابن عمر أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « لا يأكل أحدكم بشماله ولا يشرب بشماله ، فإن الشيطان يأكل بشماله ويشرب بشماله » رواه أحمد ومسلم وأبو داود والترمذى وصححه .

النخيل ، إذا كان عليه حائط ، وهو الجدار ، وقوله (خبئه) بضم الحاء: وهى ما تحمله فى حضنك ، قال الشوكانى : والظاهر من أحاديث الباب جواز الأكل من حائط العير والشرب من ماشيته بعد النداء المذكور فى الحديث (١٤٩٣) من غير فرق بين أن يكون مضطرا إلى الأكل أم لا ، والظاهر تناول الكفاية ، والممنوع إنما هو الخروج بشيء من ذلك كما فى حديث (١٤٩٢) .

باب فى آداب الأكل : الحديث (١٤٩٤) يدل على مشروعية التسمية

للأكل وأن الناس يقولون فى أثنائه بسم الله على أوله وآخره ، قال فى الهدى: والصحيح وجوب التسمية عند الأكل وهو أحد الوجهين لأصحاب أحمد ، وأحاديث الأمر بها صريحة صحيحة لامعارض ، والحديث (١٤٩٥) يدل على النهى عن الأكل والشرب بالشمال ، قال النووى : وهذا إذا لم يكن عذر ، فإن كان عذرا منع الأكل والشرب باليمين من مرض أو جراحة أو غير ذلك ، فلا كراهة فى الشمال ، وقوله (فإن الشيطان يأكل الخ) قال الشوكانى : فيه إشارة إلى أنه يسعى اجتناب الأفعال التى تشبه أفعال الشيطان

(١٤٩٦) وعن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « البركة تنزل في وسط الطعام ، فكلوا من حافتيه ، ولا تأكلوا من وسطه » رواه أحمد وابن ماجه والترمذى وصححه .

(١٤٩٧) وعن عمر بن أبي سلمة قال : « كنت غلاماً في حجر النبي صلى الله عليه وسلم وكانت يلى تطيش في الصفحة ، فقال يا غلام سم الله وكل بيمينك ، وكل مما يليك » متفق عليه .

(١٤٩٨) وعن أبي جحيفة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « أما أنا فلا آكل متكئاً » رواه الجماعة إلا مسلماً والنسائي .

(١٤٩٩) وعن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم « كان إذا طعم طعاماً لعق أصابعه الثلاث وقال : إذا وقت لقمة أحدكم فليط منها الأذى وليأكلها ولا يدعها للشيطان ، وأمرنا أن نسلت القصة وقال : إنكم لا تدرون في أى طعامكم البركة » رواه أحمد ومسلم وأبو داود والترمذى وصححه .

والحديث (١٤٩٦) يدل على مشروعية الأكل من جوانب الطعام قبل وسطه . وقال الأسنوى : إن الشافعى نص على التحريم ، فإن لفظه في الأم : فإن أكل مما يليه أو من رأس الطعام أثم بالفعل الذى فعله إذا كان عالماً ، واستدل بالنهى عن النبي صلى الله عليه وسلم وأشار إلى هذا الحديث ، وقال النزالى : وكذا لا يأكل من وسط الرعيف بل من استدارته ، وإذا قل الحيز فليسكر الحيز (قوله في حديث (١٤٩٧) تطيش) أى تمتد إلى نواحي الصفحة ولا تقتصر على موضع واحد ، قال النووى : والصفحة دون القصة ، وهى ما تسع ما يشبع حصة ، والقصة تسع عشرة ، وقوله (فى حديث (١٤٩٩) لعق أصابعه) فيه استحباب لعق الأصابع ، وقوله (فليط منها الأذى) فيه مشروعية أكل اللقمة الساقطة بعد مسح أذى يصبها ، هذا إذا لم تقع في موضع نجس ، ولا بد من غسلها إن أمكن فإن تعذر ، قال النووى : أطعمها حيواناً ولا تتركها للشيطان ، وقوله (أن نسلت القصة) . قال الخطابى : سلت القصة : تنبغ ما يبقى فيها من الطعام ،

- (١٥٠٠) وعن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إذا أكل أحدكم طعاماً ، فلا يمسخ يده حتى يلعقها أو يلعقها » متفق عليه .
- (١٥٠١) وعن جابر « أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بلعق الأصابع والصحفة وقال : إنكم لاندرون في أى طعامكم البركة » رواه أحمد ومسلم .
- (١٥٠٢) وعن جابر « أنه سئل عن الوضوء مما مسته النار ، فقال لا : لقد كنا في زمن النبي صلى الله عليه وسلم لا نجد مثل ذلك من الطعام إلا قليلاً ، فإذا نحن وجدناه لم يكن لنا مناديل إلا أكفنا وسواعدنا وأقدامنا ثم صلى ولا تتوضأ » رواه البخارى وابن ماجه .
- (١٥٠٣) وعن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « من بات وفي يده عَمَرٌ ، ولم يمسح يده فآصابه ساء فلا يلو من إلا نفسه » رواه الخمسة إلا النسائي .
- (١٥٠٤) وعن أنس بن مالك « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا رجع مائتته قال : الحمد لله حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه غير مكثي ،

قوله (في حديث (١٥٠٠) يلعقها أو يلعقها) قال السيق : إن قوله « أو يلعقها » شك من الراوى ، ثم قال فإن كانا جميعاً محمولين ، فاعلم أن يلعقها صغيراً أو من يعلم أنه لا يتقذر بها ، ويحتمل أن يكون أراد أن يلعق أصابعه فكون بمعنى يلعقها . وقوله (في حديث (١٥٠٢) أكفنا وسواعدنا) ، قال الشوكاني : فيه الإخبار بما كان عليه الصحابة من التقليل من الدنيا والزهد فيها والارتفاع بالأكف والسواعد كما ينتفع غيرهم بالمناديل ، وقد تقدم الكلام على الوضوء مما مست النار ، وقوله (في حديث (١٥٠٣) عمر) بفتح العين والميم : هو ربح دسم اللحم وزهومته ، وقوله (ولم يمسح) قال الشوكاني : إطلاقه يقتضى حصول السنة بمجرد الغسل بالماء ، ولكن قال ابن رسلان : والأولى غسل اليد منه بالأشنان والصابون وما في معناها ، وقوله (فلا يلو من إلا نفسه) لأنه هو السبب في ترك الغسل ، وهذا الحديث يدل على تنظيف اليد بعد الأكل لبرول منها ربح دسم اللحم ، وقوله (في حديث (١٥٠٤) غير مكثي) . فإلى ابن بطال : نحتل أن يكون من كمأت الإناء : أى قلبته ليصب ما فيه ، فإلى غير مردود عليه . إنعامه . ويحتمل أن يكون من الكفاية : قال القرطبي : معناه أنا غير مكثف نسعى عن كفايته ، وقيل المراد لم أكف من فضل الله

ولا مودع ولا مستغنى عنه ربنا » رواه أحمد والبخارى وأبو داود وابن ماجه والترمذى وصححه .

(١٥٠٥) وفي لفظ « كان إذا فرغ من طعامه قال : الحمد لله الذى كفانا وأروانا غير مكفى ولا مكفور » رواه البخارى .

(١٥٠٦) وعن ابن عباس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « من أطعمه الله طعاما فليقل اللهم بارك لنا فيه ، وأطعمنا خيراً منه ، ومن سقاه الله لبناً فليقل اللهم بارك لنا فيه وزدنا منه ، وقال رسول الله : ليس شئ يجرى مكان الشراب والطعام غير اللبن » رواه الخمسة إلا النسائى .

باب ما جاء فى الضيافة

(١٥٠٧) عن عقبة بن عامر قال : « قلت : يا رسول الله إنك تبغنى فنزل بقوم لا يقرؤنا فاترى ؟ فقال : إن نزلتم بقوم فأمرؤا لكم بما ينبغى للضيف فاقبلوا ، وإن لم يفعلوا فخذوا منهم حق الضيف الذى ينبغى لكم » .

(١٥٠٨) وعن أبى شريح الخزاعى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم ضيفه جائزته ، قالوا وما جائزته يا رسول الله ؟

وقوله (ولا مودع) أى غير متروك ، وقوله (فى حديث (١٥٠٥) ولا مكفور) أى مجود فضله ونعمته ، وهذا أيضاً مما يقوى أن الصمير لله تعالى (قوله فى حديث (١٥٠٦) وزدنا منه) قال الشوكانى : يؤخذ من الروايات التى ذكرناها أنه ليس فى الأطعمة والأشربة خير من اللبن ، وظاهره أنه خير من العسل .

باب ما جاء فى الضيافة : قال أكثرهم إنه كان هذا فى أول الإسلام حيث كانت المواساة واجبة ، وهو منسوخ بقوله « جائزته » (فى حديث (١٥٠٨) قالوا والجائز تفضل لا واجب ، وقال النووى هذا تأويل ضعيف أو باطل ، لأن هذا الذى أعاده قائله لا يعرفه اهـ . ولم يبق هنا دليل على تخصيص هذا الحكم بزمان النبوة ، وليس فيه مخالفة لقواعد الشريعة لأن مؤنة الضيافة بعد سرعتها قد صارت لازمة للصيف (قوله فى حديث (١٥٠٨) جائزته) الجائزة : هى العطية والصلة ، ولما يستعمل هذا اللفظ فى الواجب ، قال العلماء : معنى

قال : يوم وليلة ، والضيافة ثلاثة أيام ، فما كان وراء ذلك فهو صدقة ، ولا يحل أن يشوى عنده حتى يخرج « متفق عليهما .

باب آداب الشرب

(١٥٠٩) عن ابن عباس قال : « شرب النبي صلى الله عليه وسلم قائماً من زمزم » رواه البخارى ومسلم والترمذى .

(١٥١٠) وعنه أيضاً « أتى على رضى الله عنه على باب الرحبة بماء فشرب قائماً ، فقال : إن ناساً يكره أحدهم أن يشرب وهو قائم ، وإنى رأيت النبي صلى الله عليه وسلم فعل كما رأيتمونى فعلت » رواه البخارى وأبو داود .

(١٥١١) وعنه أيضاً « أرسلت أم الفضل إلى النبي صلى الله عليه وسلم بقدر من اللبن وهو واقف بعرفة فأخذه وشربه » رواه البخارى .

(١٥١٢) وعن ابن عمر قال : « كنا نأكل على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن نمشى ، ونشرب ونحن قيام » رواه أحمد وابن ماجه والترمذى وصححه .

(١٥١٣) وعن أبى سعيد « أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن الشرب قائماً » رواه أحمد ومسلم .

(١٥١٤) وعن أبى هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لا يشرب أحد منكم قائماً ، فمن نسي فليستق » رواه مسلم .

الحديث الاهتمام بالضيف في اليوم واليلة ، وإخافه بما يمكن من بر وألطف اهـ . والضيافة ليست واجبة عند عامة العلماء ، وحجتهم لفظ حائزته كما سبق ذكره ، ومن قال بوجوب الضيافة قالوا إن أحاديث الضيافة محصورة لأحاديث حرمة الأموال إلا بطيبة خاطر ، ولحديث « ليس في المال حق سوى الزكاة » وقوله (حتى يخرج) أى يوقعه في الحرج وهو الإثم ، فطول إقامته بكدر مضيعه ويثقل عليه .

باب آداب الشرب : ذهب الجمهور إلى حواز الشرب والأكل قائماً ، والأحاديث

الصحيحة (١٥٠٩) و (١٥١٠) و (١٥١٢) تدل على جوازها ، وكرهه قوم بسبب أحاديث الهى : منها حديث أبى سعيد (١٥١٣) وحديث أبى هريرة (١٥١٤) وقد تكلم

(١٥١٥) وعن أنس «أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى بلبن قد شيب بماء وعن يمينه أعرابي وعن يساره أبو بكر ، فشرب ثم أعطى الأعرابي وقال : الأيمن فالأيمن » رواه الجماعة إلا النسائي .

(١٥١٦) وعن أبي قتادة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « ساقى القوم آخرهم شربا » رواه ابن ماجه والترمذي وصححه .

(١٥١٧) وعن أنس سعيّد قال : « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن اختناث الأسقية أن يشرب من أفواهها » متفق عليه .

القاضي عياض على أحاديث النهي وضعفها ، وقال النووي : الصواب أن النهي فيها محمول على التنزيه ، وسر به قائما لبیان الجواز ، وقال الشوكاني : والأمر بالاستقاء محمول على الاستحباب ، فيستحب لمن يشرب قائما أن يستقي لهذا الحديث الصحيح ، وقال القاضي عياض لاختلاف بين أهل العلم أن من شرب قائما ليس عليه أن يتقيا ، وأشار به إلى تضعيف الحديث ، وسلك العلماء في ذلك مسالك أحدها ترجيح الجواز ، لأن أحاديث الجواز أثبت من أحاديث النهي ، وأجاب بعضهم بأن أحاديث الجواز متأخرة ، فهي ناسخة لأحاديث النهي ، وفي الموطأ «أن عمرو عثمان وعلياً كانوا يشربون قياما» فيتأيد الجواز بفعل الخلفاء الراشدين ومعظم الصحابة والتابعين ، ولا خلاف في جواز الأكل قائما ، (قوله في حديث (١٥١٥) قد شيب بماء) أي مزج بماء ، وقوله (الأيمن فالأيمن) أي الأيمن مقدما أو قدموا الأيمن ، وفيه دليل على أنه يقدم من على يمين الشارب في الشرب وهم حرا ، وهو مستحب عند الجمهور ، وقال ابن حزم يجب ، ولا فرق بين شراب اللبن وغيره . وقوله (في حديث (١٥١٦) ساقى القوم آخرهم شربا) قال الشوكاني : فيه دليل على أنه يشترع لمن تولى سقاية قوم أن يتأخر في الشرب حتى يفرغوا عن آخرهم ، ثم قال : ولا معارضة بين هذا الحديث وحديث « ابدأ بنفسك » لأن ذلك عام ، وهذا خاص فينبغي العام على الخاص ، قوله (في حديث (١٥١٧) عن احتناث الأسقية) الاختناث : من خنت السقاء كسر منه وثناه إلى الخارج ، والأسقية جمع سقاء ، وللراد به التخذ من الأدم صغيرا كان أو كبيرا ، وقد جرم الخطابي بأن تمسير الاختناث من كلام الزهري ،

(١٥١٨) وعن ابن عباس قال : « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الشرب من في السقاء » رواه الجماعة إلا مسلما .

(١٥١٩) وعن عبد الرحمن بن أبي عمرة عن جدته كبشة قالت : « دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم فشرب من في القربة معلقة قائما ، فقامت إلى فيها فقططته » رواه ابن ماجه والترمذى وصححه .

تحريم الخمر وما ورد فيها

(١٥٢٠) قال الله تعالى : « ومن ثمرات النخيل والأعناب تتخذون منه سكرا ورزقا حسنا إن في ذلك لآية لقوم يعقلون » .

(١٥٢١) وقال تعالى : « إنما الخمر والميسر والأنصاب والأزلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه لعلكم تفلحون » .

(١٥٢٢) وقال تعالى : « إنما يريد الشيطان أن يوقع بينكم العداوة والبغضاء في الخمر والميسر ويصدكم عن ذكر الله وعن الصلاة فهل أنتم منتهون » .

وقوله (في حديث (١٥١٨) من في السقاء) قال الووى : اتفقوا على أن النهى هنا للتنزيه لا للتحريم ، ونقل ابن التين وغيره عن مالك أنه أجاز الشرب من أفواه القرب وقال لم يبلغني فيه نهى ، قال الشوكاني : فالأولى الجمع بين الأحاديث بحمل الكراهة على التنزيه ، ويكون شربه صلى الله عليه وسلم يانا للجواز .

تحريم الخمر وما ورد فيها : (قوله سكر) أي خمر أو سكر (وورزقا حسنا) كالتمر والزبيب .

فكانت الخمر حلالا بهذه الآية ، فدخل رجل في الصلاة غلظ في قراءته ، فهاج الناس ، فقال عمر : اللهم بين لنا في الخمر يانا شافيا ، فنزلت الآية « لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون » والآية « يستلونك عن الخمر والميسر قل فيهما إثم كبير ومنافع للناس » فقرئ على عمر ، فقال : اللهم بين لنا في الخمر يانا شافيا ، فنزلت الآية « إنما يريد الشيطان » إلى قوله : « فهل أنتم منتهون » فدعى عمر فقرئت عليه ، فقال انتهيا .

(١٥٢٣) وعن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « من شرب الخمر في الدنيا ولم ينسب منها حرمها في الآخرة » رواه الجماعة إلا الترمذى .

(١٥٢٤) وعن أبي سعيد قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « يا أيها الناس إن الله يبعث الخمر ، ولعل الله سينزل فيها أمرا ، فمن كان عنده منها شيء فليبعه ولينتفع به ، قال : فما لبثنا إلا يسيرا حتى قال صلى الله عليه وسلم : إن الله حرم الخمر فمن أدركته هذه الآية وعنده منها شيء فلا يشرب ولا يبيع ، قال : فاستقبل الناس بما كان عندهم منها طرق المدينة فسفكوها » رواه مسلم .

(١٥٢٥) وعن ابن عباس قال : « كان لرسول الله صلى الله عليه وسلم صديق من قتيب أو دوس ، فلقبه يوم افتتح براحلة أو راوية من خمر يهديها إليه ، قال : يا فلان أما علمت أن الله حرمها ، فأقبل الرجل على غلامه ، فقال :

اذهب فبعها ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إن الذي حرم شربها حرم بيعها ، فأمر بها فأفرغت في البطحاء » رواه أحمد ومسلم والنسائي .

(١٥٢٦) وعن ابن عمر قال : « نزل في الخمر ثلاث آيات ، فأول شيء نزل : يستلونك

عن الخمر الآية ، فقيل حرمت الخمر ، فقيل يا رسول الله نتفع بها كما قال الله عز وجل ؟ فسكت عنهم ، ثم أنزلت هذه الآية : لا تقربوا الصلاة وأتم

سكاري ، فقيل حرمت الخمر بيعها ، فقالوا يا رسول الله إنا لا نشربها قرب الصلاة فسكت عنهم ، ثم نزلت : يا أيها الذين آمنوا إنما الخمر والميسر

والأنصاب والأزلام رجس الآية ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : حرمت الخمر » رواه أبو داود والطيالسي .

قال الخطابي والبغوي في شرح السنة ، معنى الحديث (١٥٢٣) لا يدخل الجنة ، لأن

الخمر شراب أهل الجنة ، فإذا حرم شربها دل على أنه لا يدخل الجنة . قال الشوكاني : ويحمل

الحديث عند أهل السنة على أنه لا يدخلها ولا يشرب الخمر فيها إلا إن عفا الله عنه كما في بقية الكبائر ، وقال ابن العربي : ظاهر الأحاديث أنه لا يشرب الخمر في الجنة ولا يلبس الحرير فيها .

(١٥٢٧) وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « الخمر من هاتين الشجرتين : النخلة والعنب » رواه الجماعة إلا البخارى .

(١٥٢٨) وعن أنس قال : « إن الخمر حرمت ، والخمر يومئذ البسر والتمر » متفق عليه .

(١٥٢٩) وعن أنس قال : « كنت أسقى أبا عبيدة وأبى بن كعب من فضغ زهو ، فجاءهم آت فقال : إن الخمر حرمت ، فقال أبو طلحة قم يا أنس فأهرقها فأهرقها » متفق عليه .

(١٥٣٠) وعن ابن عمر قال : « نزل تحريم الخمر ، وإن بالمدينة يومئذ خمسة أشربة ما فيها شراب العنب » رواه البخارى .

(١٥٣١) وعن ابن عمر « أن عمر قال على منبر النبي صلى الله عليه وسلم : أما بعد أيها الناس ، إنه نزل تحريم الخمر وهي من خمسة : من العنب والتمر والعسل والحنطة والشعير . والخمر ما خامر العقل » متفق عليه .

(١٥٣٢) وعن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « كل مسكر خمر ، وكل مسكر حرام » رواه الجماعة إلا البخارى وابن ماجه .

(١٥٣٣) وعن عائشة قالت : « سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن البتع وهو نبيذ الصل ، وكان أهل اليمن يشربونه ، فقال صلى الله عليه وسلم : كل شراب أسكر هو حرام » متفق عليه .

مذاهب العلماء في شرب الخمر : قد اختلف العلماء في شرب الخمر على تحريم قليلها وكثيرها ما كان من عصير العنب . واختلفوا في الأنبذة فقالوا : إن السكر منها حرام إلا القليل منها الذى لا يسكر ، فقال جمهور فقهاء الحجاز وجمهور المحدثين كما ذكر ذلك الامام ابن رشد : إن قليل الأنبذة للسكره وكثيرها حرام ، وقال العراقيون إبراهيم النخعى من التابعين وسفيان الثورى وابن أبى لى وشريك وابن شبره وأبو حنيفة وسائر الفقهاء الكوفيين وأكثر علماء البصريين : إن المحرم من سائر الأنبذة للسكره هو السكر نفسه لا العنب ، فاستدل الحجازيون على تثبيت مذهبهم بطريقتين : الأولى الآثار الواردة في ذلك . والثانية تسدية الأنبذة كلها خمرًا ؛ فمن الآثار التى تمسك بها أهل الحجاز ، حديث ابن عمر (١٥٣٢) وحديث عائشة (١٥٣٣)

(١٥٣٤) وعن أبي موسى قال: «قلت يا رسول الله أفتنا في شرابين كنا نصنعهما باليمن البتع، وهو من العسل ينبذ حتى يشتد، والمزر وهو من النرة والشعير ينبذ حتى يشتد، قال: وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أعطى جوامع الكلم بنحواته، فقال: كل مسكر حرام» متفق عليه.

(١٥٣٥) وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «كل مسكر حرام» رواه أحمد والنسائي وابن ماجه وصححه الترمذى.

(١٥٣٦) وعن جابر بن عبد الله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «ما أسكر كثيره فقليله حرام» أخرجه الترمذى وأبو داود والنسائي.

(١٥٣٧) وعن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «حرمت الخمر بعينها والسكر من غيرها».

(١٥٣٨) وعن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «ما أسكر كثيره فقليله حرام» رواه أحمد وابن ماجه والدارقطنى وصححه.

وحديث جابر (١٥٣٦) وأما الاستدلال الثانى من أن الأنبذة كلها تسمى حمرا، فلأن أهل الأئمة اتفقوا على أن الخمر مبيت حمرا لخامرتها العقل، فوجب لذلك أن ينطلق اسم الخمر لفة على كل ما خامر العقل، واحتجوا فى ذلك بحديث أبي هريرة (١٥٣٧) وحديث ابن عمر (١٥٣٠) وحديث ابن عمر أيضا (١٥٣١) والكوفيون تمسكوا لمذهبهم بظاهر قوله تعالى «ومن ثمرات النخيل والأعناب تتخذون منه سكرًا الآية» (١٥٢٠) وبالقياس للمعنى واحتجاجهم بالآية فانهم قالوا: السكر هو للسكر، ولو كان محرم العين لما سماه الله رزقا حسنا، والآثار التى اعتمدوها من أشهر ما عندهم حديث ابن عمر (١٥٣١) وقالوا هذا يصح لا يحتمل التأويل، ولكن ضعفه أهل الحجاز، لأن بعض رواه روى «والسكر من غيرها» ومنها حديث أبي موسى (١٥٣٤) وحديث أبي بن نيار (١٥٣٩) وحديث ابن مسعود (١٥٤٠) واحتجاجهم من جهة النظر، فانهم قالوا: قد نص القرآن أن علة التحريم فى الخمر إنما هى الصد عن ذكر الله ووقوع العداوة والبغضاء كما قال تعالى فى آية (١٥٢٢) وهذه العلة تؤخذ فى القدر السكر لا فيما دون ذلك، فوجب أن يكون ذلك القدر هو الحرام إلا ما انتقد عليه الاجماع من تحريم قليل الخمر وكثيرها، قالوا وهذا النوع من

(١٥٣٩) وعن أبي بن نيار قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «إني كنت نهيتكم عن الشراب في الأوعية ، فاشربوا فيما بدا لكم ولا تسكروا» أخرجه الطحاوى .

(١٥٤٠) وعن ابن مسعود أنه قال : « شهدت تحريم النبيذ كما شهدتكم ، ثم شهدت تحليله ، فحفظت ونسيتم » .

(١٥٤١) وعن أبي مالك الأشعري أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول . «ليشربن أناس من أمتي الخمر ويسمونها بغير اسمها » رواه أحمد وأبو داود .

القياس يلحق بالنص وهو القياس الذى يبينه الشرع على العلة فيه . قال المتأخرون من أهل النظر : حجة الحجازيين من طريق السمع أقوى وحجة العراقيين من طريق القياس أظهر ، قال الإمام ابن رشد : الحق أن الأثر إذا كان نصاً ثانياً ، فالواجب أن يغلب على القياس ، قال ابن عبد البر ، قال الكوفيون : الخمر من العنب ، لقوله تعالى : « أعصر خمراً » قال : فدل على أن الخمر هو ما يعصر لا ما ينبذ ، قال : ولا دليل فيه على الحصر قال أهل المدينة وسائر الحجازيين وأهل الحديث كلهم « كل مسكر خمر » وحكمه حكم ما اتخذ من العنب ، ومن الحجة لهم أن القرآن لما نزل بتحريم الخمر فهم الصحابة وهم أهل اللسان أن كل شيء يسمى خمراً يدخل فى النهى ولم يحص ذلك بالتخذ من العنب ، وعلى تقدير التسليم ، وإذا ثبت تسمية كل مسكر خمراً من الشرع كان حقيقة شرعية وهى مقدمة على الحقيقة اللغوية ، وقال القرطبي : الأحاديث الواردة عن أنس (١٥٢٨) وغيره على صحتها وكثرتها تطل مذهب الكوفيين القائلين بأن الخمر لا تكون إلا من العنب ، وما كانت من غيره فلا تسمى خمراً ولا يتناولها اسم الخمر ، وهو قول مخالف للغة العرب والسنة الصحيحة وللصحابة لأهم لما نزل بتحريم الخمر فهموا من الأمر باجتناب الخمر تحريم كل مسكر ولم يفرقوا بين ما يتخذ من العنب وبين ما يتخذ من غيره ، بل سوّوا بينهما انتهى باختصار ، والأحاديث (١٥٢٨) و(١٥٢٩) و(١٥٣٠) و(١٥٣١) و(١٥٣٢) تدل دلالة صريحة على سميتها باسم الخمر وليس محصوراً بما يتخذ من العنب بل يشمل أنواعاً أخرى ، فهى إذا -قننة شرعية وهى مقدمة على الحقيقة اللغوية كما ذكر .

(١٥٤٢) وعن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لو قد عبد القيس :

« أنها كم عما ينبذ في الدباء والتقير والمزفت والحتم » متفق عليه .

(١٥٤٣) وعن بريدة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « كنت نهيتكم عن

الأشربة إلا في ظروف الأدم ، فاشربوا في كل وعاء غير أن لا تشربوا

مسكرا » رواه أحمد ومسلم وأبو داود والنسائي .

(١٥٤٤) وفي رواية : « نهيتكم عن الظروف ، وإن ظرفا لا يحمل شيئا ولا يحرمه ،

وكل مسكر حرام » رواه الجماعة إلا البخاري وأبا داود .

ما جاء في الخليطين

(١٥٤٥) عن جابر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم « أنه نهى أن ينبذ التمر والزبيب

جميعا ، ونهى أن ينبذ الرطب والبسر جميعا » رواه الجماعة إلا الترمذي .

(١٥٤٦) وعن أبي قتادة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « تنبذوا الزهو والرطب

واللراد بحديث (١٥٤١) هو أن أناسا من أمته سيثريون الخمر ويزعمون أنها

ليست خمر الأسماء سموها بها ، كالكونياك والبيرا والشبانيا وغيرها من الأسماء الرائجة

في زماننا هذا ، وقوله (في حديث (١٥٤٢) في الدباء الخ) فالدباء : هو القرع ، وهو يسرع

الشدة في الشراب . والتقير : هو فعل بمعنى مفعول : كانوا يأخذون أصل الحلة فينقرون

في جوفه ويجعلونه إناء ينبذون فيه ويكون له تأثير في شدة الشرب . والمزفت : هو الإناء

المطلى بالزفت ، وهو نوع من القار . والحتم : هي جرار خضر مدهونة كانت تحمل الخمر

فيها إلى المدينة ، ثم اتسع فيها قليل للخزف كله حتم واحدها حتمة ، وهي أيضا ما تسرع

فيه الشدة ، وسئل ابن عباس عن الجر فقال : كل شيء يصنع من الدر وجمعه جرار .

والحديث (١٥٤٢) يدل على النهي عن استعمال الأوعية المذكورة ، ولكن رخص لهم

النبي في ذلك بعد النهي كما يدل عليه حديث (١٥٤٣) وحديث (١٥٤٤) .

ما جاء في الخليطين : (الخليطين) من الخلط : وهو تداخل أجزاء الأشياء بعضها

في بعض . (والبسر) نوع من التمر (والزهو) هو البسر اللون ، والمراد بقوله (في حديث

(١٥٤٥) أن ينبذ التمر والزبيب جميعا) أي كل واحد منهما ينبذ منفردا عن الآخر .

جميعا ، ولاتنبذوا الزبيب والرطب جميعا ، ولكن اتنبذوا كل واحد منها على حدته « متفق عليه .

(١٥٤٧) وعن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لاتنبذوا التمر والبسر جميعا ، وانبذوا كل واحد منهما وحده » رواه أحمد ومسلم .

شرب العصير ما لم يغل أو يأت عليه ثلاث

(١٥٤٨) عن عائشة قالت : « كنا ننبذ لرسول الله صلى الله عليه وسلم في سقاء يوكى أعلاه ، وله عزلاء ننبذه غدوة فيشربه عشيا ، وننبذه عشيا فيشربه غدوة » رواه أحمد ومسلم وأبو داود والترمذى .

(١٥٤٩) وعن ابن عباس قال : « كان ينقع لرسول الله صلى الله عليه وسلم الزبيب فيشربه اليوم والغد وبعد الغد إلى المساء الثالثة ، ثم يأمر به فيسقى الخادم أو يهراق » رواه أحمد ومسلم وأبو داود ، وقال « يسقى الخادم يباخر به الفساد »

واختلف في سبب النهى عن الخليطين فقال الجمهور إن النهى في ذلك للتنزيه وإعما محرم إذا صار مسكرا ولا تخفى علامته . وقال بعض المالكية هو للتحريم ، وقيل إن التين عن الداوى أن للنهى عنه خلط النبيذ بالنبيذ إلا إذا نبذا معا ، وقال الخطابي : ذهب إلى تحريم الخليطين وإن لم يكن الشراب منهما مسكرا جماعة عملا بظاهر الحديث ، وهو قول مالك وأحمد وإسحاق وظاهر مذهب الشافعى .

شرب العصير ما لم يغل أو يأت عليه ثلاث : (قوله في حديث (١٥٤٨) يوكى) أى يسد بالوكاء ، وقوله (عزلاء) وهو الثقب الذى يكون في أسفل المزادة والقربة ، وقوله (فيشربه عشيا) قال القرطبي : هذا يدل على أن أقصى زمان الشراب ذلك المقدار فانه لا تخرج حلالة التمر أو الربيب في أقل من ليلة ويوم

والحاصل أنه يجوز شرب النبيذ ما دام حلوا ، غير أنه إذا اشتد الخمر أسرع إليه التعير في زمان آخر دون زمان البرد ، وقوله (في حديث (١٥٤٩) فيسقى الخادم) هذا محمول على أنه لم يكن قد بلغ إلى حد السكر ، لأن الخادم لا يجوز أن يسقى للسكر ، كما لا يجوز له شربه بل تتوجه إراقة ، وقوله (أو يهراق) لأنه إذا صار مسكرا حرم شربه وكان نكاحا فهاق .

- (١٥٥٠) وقال ابن عمر في العصور « اشربه ما لم يأخذ شيطانه ، قيل وفي كم يأخذ شيطانه ، قال في ثلاث » حكاه أحمد وغيره .
- (١٥٥١) وعن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم « سئل عن الجر يتخذ خلا ، فقال : لا » رواه أحمد ومسلم وأبو داود والترمذي وصححه .
- (١٥٥٢) وعن أبي موسى « أن ابن عمر كان يشرب من الطلاء ما ذهب ثلثاه وبقى ثلثه » وقال البخاري وابن عمر وأبو عبيدة ومعاذ « شرب الطلاء على الثلث » .

باب الحقيقة

- (١٥٥٣) عن سليمان بن عامر الضبي قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « مع الغلام حقيقة فأهريقوا عنه دما وأميطوا عنه الأذى » رواه الجماعة إلا مسلما .
- (١٥٥٤) وعن سمرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « كل غلام رهينة بحقيقته

باب الحقيقة : (قوله مع الغلام حقيقة) الحقيقة : الدبحة التي يذبح للولود . والعق في الأصل : الشق والقطع . وسبب تسميتها بذلك أنه يشق حلقها بالدب . ويطلق على شعر الولود ، وجعله الزخري الأصل ، وقوله (فأهريقوا عنه دما) عسك بهذا وبنية الأحاديث القائلون بأنها واجبة وهم الظاهرية والحسن المصري ، وذهب الجمهور إلى أنها سنة ، وذهب أبو حنيفة إلى أنها ليست فرضا ولا سنة ، وقيل إنها عنه تطوع ؛ احتج الجمهور بقوله صلى الله عليه وسلم « من أحب منكم أن ينسك عن ولده » في حديث (١٥٦١) ويقتضى عدم الوجوب لتفويضه إلى الاختيار فيكون قرينة صارفة للأوامر ونحوها عن الوجوب إلى الندب ، وبهذا الحديث احتج أبو حنيفة على عدم الوجوب والسنة ، وقوله (وأميطوا عنه الأذى) أي احلقوا عنه شعر رأسه كما في الحديث الذي بعده (١٥٥٤) وقال في الفتح ولكن لا يمين ذلك في حلق الرأس ، فالأولى حمل الأذى على ما هو أهم من حلق الرأس ، وقوله (في حديث (١٥٥٤) كل غلام رهينة بحقيقته) اختلف فيها العلماء ، فقيل المراد أن الحقيقة لازمة فشبه بلزومها الرهن للرهن ، وقيل إنه مرهون بالحقيقة ؛ بمعنى أنه لا يسمى ولا بحلق شعره إلا بعد الدب ، وبه صرح صاحب

تذبح عنه يوم سابعه ويسمى فيه ويحلق رأسه» رواه الحمسة وصححه الترمذى.
 (١٥٥٥) وعن عائشة قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « عن الغلام شاتان مكافئتان ، وعن الجارية شاة » رواه أحمد والترمذى وصححه .
 (١٥٥٦) وعن ابن عباس : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم عرق عن الحسن والحسين كبشا كبشا » رواه أبو داود ، والنسائى وقال : « بكشين كبشين »
 (١٥٥٧) وعن أبي رافع أن الحسن بن علي رضى الله عنه « لما ولد أرادت أمه فاطمة رضى الله عنها أن تعق عنه بكشين ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تعق عنه ، ولكن احلقى شعر رأسه فتصدق بوزنه من الورق ، ثم ولد الحسين رضى الله عنه فصنعت مثل ذلك » رواه أحمد وفيه مقال.

للمشارك والنهاية (وقوله تذبح عنه يوم سابعه) يدل على أن وقت العقيقة سابع الولادة وأنها نفوت بعده ، وتسقط إن مات قبله ، وعند الشافى أن ذكر السابع للاختيار لا لتعيين ، وقوله (ويسمى فيه) يدل على استحباب التسمية في اليوم السابع ، وقوله (في حديث (١٥٥٥) شاتان مكافئتان) أى مستويتان أو متقاربتان ، قال الشافى : والشروع في العقيقة شاتان عن الذكر ، وبه قال أحمد وأبو داود والجمهور ، وقال مالك : إنها شاء عن الذكر والأنثى ، واستدل بحديث ابن عباس (١٥٥٦) وبحديث بريدة (١٥٦٢) واتفق جمهور العلماء على أنه لا يجوز في العقيقة إلا ما يجوز في الضحايا من الأزواج الثمانية ، وأما مالك فاختار فيها الضأن على مذهبه في الضحايا ، واختاف قوله هل يحزى فيها الإبل أو البقر ، وسائر الفقهاء على أصلهم أن الإبل أفضل من البقر ، والبقر أفضل من الغنم ، وبما أن العقيقة نسك فالقياس يقتضى أن يكون الأعظم فيها أفضل قياسا على الهدايا ، وقيل لا يجوز غير الغنم ، ولعل وجه ذلك ذكرها في الأحاديث دون غيرها ، قال الشوكانى : ولا يحفى أن مجرد ذكرها لا يبنى إجزاء غيرها ، واتفق الجمهور على أن يعق عن الذكر والأنثى الصغيرين فقط ودليلهم قوله صلى الله عليه وسلم « تذبح عنه يوم سابعه » وحكم لها وجلدها وسائر أجزائها كحكم لحم الضحايا في الأكل والصدقة ومنع البيع ، واتفق جميع العلماء كما ذكره ابن رشد على أنه كان يذبح رأس الطفل ، وأنه نسخ في الإسلام لحديث بريدة (١٥٦٢) وحديث أبي رافع (١٥٥٧) يدل على التصديق بالفضة بوزن شعر رأس الصبي . وحديث أبي رافع الثانى (١٥٥٨) يدل على استحباب

(١٥٥٨) وعن أبي رافع قال : « رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم أذن في أذن الحسين حين ولدته فاطمة بالصلاة » رواه أحمد وكذلك أبو داود والترمذي وصححه وقال حسن .

(١٥٥٩) وعن أنس : « أن أم سليم ولدت غلاما قال : فقال لي أبو طلحة احفظه حتى تأتي به النبي صلى الله عليه وسلم فأتاه به ، وأرسلت معه بتمرات ، فأخذها النبي صلى الله عليه وسلم فضمها ، ثم أخذها من فيه فجعلها في في الصبي وحنكه به وسماه عبد الله » متفق عليه .

(١٥٦٠) وعن سهل بن سعيد قال . « أتى ابن المنذر بن أبي أسيد إلى النبي صلى الله عليه وسلم حين ولد ، فوضعه على نخذه وأبو أسيد جالس ، فلما النبي صلى الله عليه وسلم بشئ بين يديه ، فأمر أبو أسيد بابنه فاحتمل من نخذه فاستضاف النبي صلى الله عليه وسلم فقال : أين الصبي ؟ فقال أبو أسيد قلبناه يارسول الله قال : ما اسمه ؟ قال : فلان ، قال ولكن اسمه المنذر ، فسماه يومئذ المنذر » متفق عليه .

(١٥٦١) وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال : « سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن العقيقة ، فقال : لا أحب العقوق وكأنه كره الاسم ، فقالوا : يارسول الله إنما نسألك ، عن أحدنا يولد له ، قال : من أحب منكم أن ينسك عن ولده فليفعل عن التلام شاتان مكافئتان ، وعن الجارية شاة » رواه أحمد وأبو داود والنسائي .

التأذين في أذن الصبي عند ولادته، وحديث أنس (١٥٥٩) يدل على استحباب تحنيك المولود عند ولادته تمر، فإن تعدد ثما في معاه أو قرب منه من الحلواء . ويستحب أن يكون من الصالحين ، وفيه استحباب التسمية وتوحيصها إلى أهل الصلاح، وقيل يشترط في العقيقة ما يشترط في الأضحية، ولكن استدل باطلاق الشاتين على عدم الاشتراط، قال الشوكاني : وهو الحق . لكن لا لهذا بل لعدم ورود ما يدل ههنا على تلك الشروط والعيوب المذكورة في الأضحية وهي أحكام شرعية لا تثبت بدون دليل . وقد احتلوا في وقت

(١٥٦٢) وعن بريدة الأسلمي قال : « كنا في الجاهلية إذا ولد لأحدنا غلام ذبح شاة وطلخ رأسه بدمها ، فلما جاء الله بالإسلام كنا نذبح شاة ونخلق رأسه ، ونلطحه بزعفران » رواه أبو داود ، وأخرجه أيضاً أحمد والنسائي ، وإسناده صحيح .

باب الأواني وأواني الذهب والفضة

(١٥٦٣) عن حذيفة قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « لا تلبسوا الحرير ولا الديباج ، ولا تشربوا في آنية الذهب والفضة ، ولا تأكلوا في صحافها فإنها لهم في الدنيا ولكم في الآخرة » متفق عليه .

(١٥٦٤) وعن أم سلمة رضى الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إن الذي يشرب في آنية الفضة إنما يجرجر في بطنه نار جهنم » متفق عليه .

ولسلم : « إن الذي يأكل ويشرب في إناء الذهب والفضة » .

ذبح العقيقة ، قفيل وقتها وقت الضحايا ، وقيل إنها تجزى في الليل ، وقيل لا ، وقيل تجزى في كل وقت ، قال الشوكاني : وهو الظاهر لما عرفت من عدم الدليل اه باختصار .

التحنك : أن يمسح الخنك التمر أو نحوه حتى يصير مائعا بحيث يتلع ثم يفتح فم المولود ويضعها فيه ليدخل شيء منها في جوفه .

باب الأواني وأواني الذهب والفضة : الحديث (١٥٦٣) يدل على تحريم الأكل والشرب في آنية الذهب والفضة ، وقد أحاز الأكل داود ، والحديث يرد عليه ، وقد أجيب من جهة القائلين بالكراهة عن الحديث بأنه للترهيد بدليل « فإنها لهم في الدنيا ولكم في الآخرة » وردت بحديث (١٥٦٤) فقد جاء فيه « إنما يجرجر في بطنه نار جهنم » وهو وعيد شديد ولا يكون إلا على محرم ، قال الشوكاني : ولا شك أن أحاديث الباب تدل على تحريم الأكل والشرب فيهما ، أما سائر الاستعمالات فلا ، والقياس على الأكل والشرب قياس مع الفارق ، ثم قال : والحاصل أن الأصل الحل ، فلا تثبت الحرمة إلا بدليل سلمه الخصم ، ولا دليل في المقام بهذه الصفة ؛ فالوقوف على ذلك الأصل المعتضد بالبراءة الأصلية هو وظيفة للنصف الذي لم يحيط بسوط هيئة الجمهور لاسباب وقد أيد هذا الأصل حديث وهو « ولكن عليكم بالفضة فالبوا بها لعباً » أخرجه أحمد وأبو داود .

(١٥٦٥) وعن أنس « أن قدح النبي صلى الله عليه وسلم انكسر ، فاتخذ مكان الشب سلسلة من فضة » رواه البخارى .
ولأحمد عن عاصم الأحول قال : « رأيت عند أنس قدح النبي صلى الله عليه وسلم فيه ضبة فضة » .

أوانى الصفر

(١٥٦٦) عن عبد الله بن زيد قال : « أنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فخرجنا له ماء فى تور من صفر فتوضأ » رواه البخارى وأبو داود وابن ماجه .
(١٥٦٧) وعن جابر بن عبد الله فى حديثه له أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « أولئك سقاءك ، واذكر اسم الله ، وخمر إناءك واذكر اسم الله ونو أن تعرض عليه عودا » متفق عليه .

(١٥٦٨) وسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « غطوا الإناء وأوكوا السقاء فإن فى السنة ليلة ينزل فيها وباء لا يمر بإناء ليس عليه غطاء أو سقاء ليس عليه وكاء إلا نزل فيه ذلك الوباء » .

آنية الكفار

(١٥٦٩) عن جابر بن عبد الله قال : « كنا نغزو مع النبي صلى الله عليه وسلم فنصيب من آنية المشركين وأسقيتهم فنستمع بها ، ولا يعيب ذلك علينا » رواه أحمد وأبو داود .

وأما اتخاذ الأوانى بدون استعمال . فذهب الجمهور إلى منعه ورحص فيه طائفة .
والحديث (١٥٦٥) يدل على جواز اتخاذ سلسلة أوضبة من فضة فى إناء الطعام والشراب .
آنية الكفار : استدلل بالحديث (١٥٦٩) على طهارة الكافر . وهو مذهب الجمهور كما قال النووي ؛ لأن تقرير السليين على الاستمتاع بآنية الكفار مع كونها مطنة للملابستهم ومحلا للنفصل من رطوبتهم مؤذن بالطهارة ، ومن قال بنجاسة الكافر

(١٥٧٠) وعن أبي ثعلبة قال : « قلت : يا رسول الله إنا بأرض قوم أهل كتاب ، أفأكل في آنتهم ؟ قال : إن وجدتم غيرها فلا تأكلوا فيها ، وإن لم تجدوا فاغسلوها واكلوا فيها » متفق عليه .

(١٥٧١) ولأحمد وأبي داود . « إن أرضنا أرض أهل الكتاب وإنهم يأكلون لحم الخنزير ويشربون الخمر ، فكيف نصنع بآنتهم وقدورهم ؟ قال : إن لم تجدوا غيرها فاحضوها بالماء واطبخوها فيها واشربوا » .
(١٥٧٢) وللترمذى قال : « سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن قدور المجوس ، قال : أقموها غسلًا واطبخوها فيها »

باب اللباس

تحريم لبس الحرير والذهب على الرجال

(١٥٧٣) عن عمر قال : سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول : « لاتلبسوا الحرير ، فإن من لبسه في الدنيا لم يلبسه في الآخرة » .
(١٥٧٤) وعن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من لبس الحرير في الدنيا فلن يلبسه في الآخرة » متفق عليهما .

استدل بحديث أبي ثعلبة (١٥٧٠) وهو منذهب مالك والهادى وغيرها ، ووجه الدلالة انه لم يأت بالأككل فيها إلا بعد غسلها ، ورد بأن الفصل لو كان لأجل النجاسة لم يجعله مشروطا بعدم الوجدان لغيرها ، إء الإمام النجس لافرق بينه وبين ما لم يتنجس بعد إزالة النجاسة ، فليس ذلك إلا للاستقذار ، ورد أيضا بأن الفصل إنما هو لتلوثها بالخمر ولحم الخنزير ، وأيضا قد أذن الله في أكل طعامهم ، وصرح بحله ، وهو لا يغلو من رطوباتهم في العالب ، وقد استدلل من قال بنجاستهم بقوله تعالى : « إنما للمشركون نجس » وقد استوفينا البحث في هذه المسألة في باب ، وذكر في البحر أنها لو حرمت رطوبتهم لاستفاض نقل نوبهم لفلة المسلمين حينئذ ، وأكثر مستعملاتهم لا يغلو منها ملبوساً ومطعوماً ، والعادة في مثل ذلك تقتضى الاستفاضة اهـ .

باب اللباس : تحريم لبس الحرير والذهب على الرجال : قال الشوكانى : الحديثان

(١٥٧٣) و (١٥٧٤) يدلان على تحريم لبس الحرير لما فى الأول من الهى الذى

(١٥٧٥) وعن أبي موسى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «أحلّ الذهبُ والحريرُ للإناث من أمتي، وحرّم على ذكورها» رواه أحمد والنسائي والترمذي وصححه، وفي إسناده سعيد بن أبي هند عن أبي موسى قال ابن حبان: معلول لا يصح.

(١٥٧٦) وعن حذيفة قال: «نهانا النبي صلى الله عليه وسلم أن نشرب في آنية الذهب والفضة وأن نأكل فيها»، وعن لبس الحرير والديباج وأن نجلس عليه» رواه البخاري.

(١٥٧٧) وعن عقبة بن عامر قال: «أهدى إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فروج حرير، فلبسه ثم صلى فيه ثم انصرف فنزعه نزعا عنيفا شديدا كالكاره له ثم قال: لا ينبغي هذا للمؤمنين» متفق عليه.

(١٥٧٨) وعن جابر بن عبد الله قال: «لبس النبي صلى الله عليه وسلم قباء من ديباج أهدى إليه، ثم أوشك أن نزعه وأرسل به إلى عمر بن الخطاب، فقيل: قد أوشكت ما نزعته يارسول الله، قال: نهاني عنه جبريل فجاءه عمر». (١٥٧٩) وعن المسور بن مخرمة قال: «إنها قدمت للنبي صلى الله عليه وسلم أقبية،

يفتض بحقيقته التحريم اه باختصار. وقال قد أجمع على ذلك المسلمون ذكر داك المهدي في البحر، وقال القاضي عياض حكى عن قوم بإباحته، وقال أبو داود: إنه لبس الحرير عشرون نفساً من الصحابة أو أكثر منهم. وقال الشوكاني: وقوع الإجماع على التحريم مختص بالرجال دون النساء، وقد استدلل من حوز لبس الحرير بأدلة منها حديث عقبة (١٥٧٧) وحديث للمسور (١٥٧٩) وحديث أسماء (١٥٨٤) ومنها الاستدلال بلبس جماعة من الصحابة، ويعد كل البعد أن يقدموا على ما هو محرم في الشريعة، ويعد أيضاً أن يسكت عنهم سائر الصحابة وهم يعلمون تحريمه، فقد كانوا يتكبرون على بعضهم بعضاً ما هو أخف من هذا، ولبسه صلى الله عليه وسلم لقيام الديباج وتسميته للأقية بين أصحابه بموجب حديث (١٥٧٩) بكون قرية صارفة انتهى إلى الكراهة، وليس فيه

فذهب هو وأبوه إلى النبي صلى الله عليه وسلم بشئ منها ، فخرج النبي صلى الله عليه وسلم وعليه قباء من ديباج مزور فقال يا مخرمة خبأنا لك هذا وجعل يريه محاسنه وقال أرضي مخرمة ؟ فبكي ، فقال : يا رسول الله كرهت أمرا وأعطيتنيه فإلى ؟ فقال : ما أعطيتك لتلبسه ، إنما أعطيتك لتبيعه ، فباعه بألفي درهم » رواه أحمد ، والحديث أخرجه مسلم في صحيحه بنحوها هنا .
(١٥٨٠) وعن علي عليه السلام قال : « أهديت إلى النبي صلى الله عليه وسلم حلة سيرة فبعث بها إلى فلبستها ، فزفت الغضب في وجهه ، فقال : إني لم أبعث بها إليك لتلبسها إنما بعثت بها إليك لتشقها خرا بين النساء » متفق عليه .

(١٥٨١) وعن علي عليه السلام قال : « نهاني رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الجلوس على الميثر . والميثر : قسي كانت تصنعها النساء لبعولتهن على الرحل كالقطائف من الأرجوان » رواه مسلم والنسائي .

ما يدل على أنه متقدم على أحاديث النهي ، كما أنه ليس فيها ما يدل على أنها متأخرة عنه كما ذكر ذلك الشوكاني ، قال الشوكاني معترضاً على هذا القياس : لا يخفأك أنه لاجبة في فعل بعض الصحابة ، وإن كانوا عددا كثيرا ، والحجة إنما هي في إجماعهم عند القائلين بحجية الإجماع ، وقوله (في حديث (١٥٨٠) حلة) الحلة : إزار ورداء ، ولا تكون حلة إلا من ثوبين أو ثوب له بطانة ؛ وقوله (سيرة) نوع من الرود فيه خطوط صفراء وغالطه حرير والذهب الخالص ؛ وقيل هي وثى من حرير ؛ وقيل هي حرير محض ، ويدل الحديث على حل الحرير للنساء ، وقوله في حديث علي (١٥٨١) (الميثر) هي ثياب مصلعة بالحرير تعمل بالقس ، وهو موضع في بلاد مصر ، وقيل إنها منسوبة إلى القز ، وهو ردىء الحرير . والأرجوان : هو الصوف الأحمر ، والحديث يدل على تحريم الجلوس على ما فيه حرير ، وفل إن كان حرير الميثر أكثر أو كانت جميعها من الحرير فالهوى للتحريم وإلا فالهوى للتنزيه .

باب إباحة يسير من الحرير

(١٥٨٢) عن عمر « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن لبوس الحرير إلا هكذا ورفع لنا رسول الله أصبعيه الوسطى والسبابة وضمهما » متفق عليه .

(١٥٨٣) وفي لفظ « نهى عن لبس الحرير إلا موضع أصبعين أو ثلاثة أو أربعة » رواه الجماعة إلا البخارى .

(١٥٨٤) وعن أسماء : « أنها أخرجت جبة طيالة عليها بنة شبر من ديباج كسرواني وفرجها مكفوفين به ، قالت : هذه جبة رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يلبسها كانت عند عائشة ، فلما قبضت عائشة قبضتها إلى ففحن تنسلها للمريض يستشفى بها » رواه أحمد ، ومسلم ولم يذكر لفظ الشبر .

باب إباحة يسير من الحرير : الحديث الأول (١٥٨٢) والثاني (١٥٨٣) يدلان على أنه يحل من الحرير مقدار أربعة أصابع كالطراز والسجاف من غير فرق بين للركب على الثوب وللنسوج وللمعمول بالابرة ، والترقيق كالنطريز . ويحرم الزائد على أربعة أصابع من الحرير ومن الذهب بالأولى وهذا مذهب الجمهور ، وقد أعرب بعض المالكية فقال : يجوز العلم وإن زاد على الأربعة ، وقوله (في حديث أسماء (١٥٨٤) جبة طيالة) هو باضافة جبة إلى طيالة جمع طيلسان : وهو كساء عليظ ، وقوله (كسرواني) نسبة إلى كسرى ملك المرس وقوله (وفرجها مكفوفين) الفرع في الثوب : الشق الذي يكون أمام الثوب وخلفه في أسفلها وهما المراد بقوله فرجها [نيل الأوطار] والحديث يدل على جواز ما فيه من الحرير بهذا المقدار ، وفي الحديث دليل على استحباب التحمل بالثياب والاستشفاء بآثار رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال الشوكاني : إنه استدل بعض من جاوز لبس الحرير بهذا ، وهو استدلال غير صحيح . لأن لبسه صلى الله عليه وسلم للجنة المكفوفة بالحرير لا يدل على جواز لبس الثوب الخالص الذي هو محل النزاع اه باختصار .

لبس الحرير للمريض

(١٥٨٥) عن أنس : « أن النبي صلى الله عليه وسلم رخص لعبد الرحمن بن عوف والزيبر في لبس الحرير لحكة كانت بهما » رواه الجماعة ، إلا أن لفظ الترمذى « أن عبد الرحمن بن عوف والزيبر شكوا إلى النبي صلى الله عليه وسلم القمل ، فرخص لهما في قص الحرير في غزاة لهما » .

لبس الخنز وما نسج من حرير وغيره

(١٥٨٦) عن عبد الله بن سعد عن أبيه سعد قال : « رأيت رجلاً ببخارى على بقة بيضاء عليه عمامة حرة سوداء فقال كسانها رسول الله صلى الله عليه وسلم » رواه أبو داود والبخارى في تاريخه .

(١٥٨٧) وعن ابن عباس قال : « إنما نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الثوب المصمت من قز ، قال ابن عباس : أما السدى والعلم فلا يرى به بأساً » رواه أحمد وأبو داود .

لبس الحرير للمريض : الحكة : هي الجرب ، وحديث (١٥٨٥) يدل على جواز لبس

الحرير لعذر الحكة والقمل ، والتقييد بالمريضين لا بالذي كانا عليه لا للتقييد ، وقد جعله بعض الشافعية قيدا في الترخيص وهو ضعيف ، والجمهور على خلافه ، وقال مالك : استعمال الحرير لا يخور للمريض ، والحديث حجة عليه .

لبس الخنز وما نسج من حرير وغيره : قيل ذلك الرجل : هو أمير خراسان ، واسمه

عبد الله السلمي . والخنز : ما سدها حرير ولحمته من غيره ، وقيل الخنز الذي كان في زمن النبي صلى الله عليه وسلم حريرا ممزوجاً بوبر الأرنب ، فبذل حديث (١٥٨٦) على جواز لبس الخنز وهو ما بعضه من الحرير ، وعند الشافعية يجوز ما بعضه أو نفسه من الحرير ، وقوله (في حديث ابن عباس (١٥٨٧) المصمت) هو الذي جميعه حرير لا يخالطه قطن ولا غيره . وأما السدى بوزن الحصى : فهو خلاف اللحمية ، وهو ما مد طولاً في النسج .

والعلم : هو رسم الثوب وورقه ، وذلك كالطراز والسجاف ، والحديث يدل على حل لبس الثوب للشراب بالحرير ، وقال الشوكاني : ولا دليل على تحليل المنرب إلا حديث ابن عباس (١٥٨٧) وهو غير صالح للاحتجاج من وجهين : الأول الضعف في إسناده

(١٥٨٨) وعن علي عليه السلام قال : « أهدى لرسول الله صلى الله عليه وسلم حلة مكفوفة بحرير إماسداها وإماسحتها ، فأرسل بها إلى ، فأتيته فقلت : يا رسول الله ما أصنع بها ألبسها ؟ قال : لا ، ولكن اجعلها خرا بين القواطع »
رواه ابن ماجه ، وفي إسناده يزيد بن أبي زياد ، وفيه مقال .
(١٥٨٩) وعن معاوية قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لا تركبوا الخبز ولا التمار » رواه أبو داود .

(١٥٩٠) وعن عبد الرحمن بن غنم قال : حدثني أبو عامر أو أبو مالك الأشجعي أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول : « ليكونن من أمتي أقوام يستحلون الخبز والحري ، وذكر كلاما ، قال يمسح منهم آخرين قردة وخنازير إلى يوم القيامة » رواه أبو داود ، والبخارى تعليقا وقال فيه « يستحلون الخبز والحري والتمر والماعز » .

قال الشوكاني : وهَمَّ المصنف ، فقال أبو مالك الأشجعي وليس كذلك بل هو الأشعري .

(١٥٩١) وعن شعبة عن فضيل بن فضالة عن أنى رجاء الطاردي قال : خرج علينا عمران بن حصين وعليه مطرف خز ، فقلنا يا صاحب رسول الله تلبس هذا ؟ فقال إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « إن الله يحب إذا أمم

كما عرفت . الثاني أنه أخبر بما بلغه من قصر النبي على المصمت ، وعيره آخر بما هو أعم من ذلك اهـ [نيل الأوطار] باختصار ، وقال : وأحسن ما استدلل به على الحوار هو حديث عبد الله بن سعد (١٥٨٦) للتقدم في لبس عمامة الخبز لما في الهاية من أن الخبز الذي كان على عهد صلى الله عليه وسلم مخلوط من صوف وحري اهـ . ويؤيد هذا الحديث أيضا حديث شعبة (١٥٩١) . وقد جوز لبس ما كان مخلوطا بالحري الشافعي ، (وقوله في حديث عبد الرحمن (١٥٩٠) ليكونن من أمتي الخ) استدلل بهذا على أن استحلال المهرمات لا يوجب لفاعله الكفر والخروج عن الأمة ، وفوله (الخبز) هو الثوب المنسوج من الحرير والصوف ، وعطف الحرير والخبز يشعر بأنهما متمايزان ، والحديث يدل على تحريم الأمور المذكورة في الحديث ، والحديث (١٥٩١) يدل على جواز لبس الخبز .

على عبد أن يرى أثر نعمته عليه « رواه ابن أبي الدنيا في كتاب الشكر واليهيقي واللفظ له ، وقال إسحق بن منصور عن يحيى بن معين : فضيل ابن فضالة الذي روى عنه شعبة ثمة ، وقال أبو حاتم شيخ .

نهى الرجال عن المعصفر وجواز لبس الأحمر

(١٥٩٢) عن عبد الله بن عمرو قال : « رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم على ثوبين معصفرين ، فقال : إن هذا من ثياب الكفار فلا تلبسها » رواه أحمد ومسلم والنسائي .

(١٥٩٣) وعن علي رضي الله عنه قال : « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن التخنم بالذهب ، وعن لباس القسي ، وعن القراءة في الركوع والسجود ، وعن لباس المعصفر » رواه الجماعة إلا البخاري وابن ماجه .

(١٥٩٤) وعن البراء بن عازب قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم مرهوباً ، بعيد ما بين المنكبين ، له شعر يبلغ شحمة أذنيه ، رأته في حلة حمراء لم أر شيئاً أحسن منه » متفق عليه .

نهى الرجال عن المعصفر وجواز لبس الأحمر : (قوله معصفرين) المعصفر: المصبوغ بالمعصفر ، وقد استدل بهذا الحديث من قال بتحريم لبس الثوب المصبوغ بمعصفر وهم المعترة ، واستدلوا على ذلك بحديث عبد الله بن عمرو (١٥٩٢) وحديث علي (١٥٩٣) وذهب جمهور العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم وبه قال الشافعي وأبو حنيفة ومالك إلى الإباحة كذا قال ابن رسلان في شرح السنن ، وقال جماعة من العلماء بالكراهة للتنزيه وحملوا النهي على هذا لما في الصحيحين من حديث ابن عمر (١٥٩٢) وقد أجاب من لم يقل بالتحريم عن حديث عبد الله بن عمرو وحديث علي بأنه لا يلزم من نهيه له نهى سائر الأمة ، وقد جاء في رواية عن علي رضي الله عنه أنه قال « ولا أقول نهاكم » والجواب يبني على الخلاف للجمهور بين أهل الأصول في حكمه صلى الله عليه وسلم على الواحد من الأمة ، هل يكون حكماً على بقيتهم أولاً ١٠١ . والحديث (١٥٩٤) يدل على جواز لبس الأحمر ، وقد احتج به الشافعية والمالكية وغيرهم ، وذهبت المعترة والحنفية إلى كراهة ذلك ، واحتجوا بأحاديث ضعيفة وهي غير صالحة لما في أسانيدنا من اللقال .

الرخصة في اللباس الجميل

(١٥٩٥) عن ابن مسعود قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لا يدخل الجنة من كان في قلبه مثقال ذرة من كبر ، قال رجل : إن الرجل يحب أن يكون ثوبه حسناً ونعله حسناً ، قال : إن الله جميل يحب الجمال ؛ الكبر بطر الحق وغمص الناس » رواه أحمد ومسلم .

(١٥٩٦) وعن ابن عمر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « من جر ثوبه خيلاء لم ينظر الله إليه يوم القيامة ، قال أبو بكر إن أحد شقي إزارى يسترخى إلا أن أ شاهد ذلك منه ، فقال : إنك لست بمن يفعل ذلك خيلاء » رواه الجماعة إلا أن مسلماً وابن ماجه والترمذى لم يذكروا قصة أبى بكر .

(١٥٩٧) وعن أنى هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لا ينظر الله إلى من حرَّ إزاره بطراً » متفق عليه .

(١٥٩٨) ولأحمد والبخارى « ما أسفل من الكعبين من الإزار في النار » .

الرخصة في اللباس الجميل : (قوله جميل) قال القشيري : معناه جليل ، وقال الخطابي المراد به ذوالنور والبهجة ، وقوله (بطر الحق) في القاموس : بطر الحق أن يتكبر عنه فلا يقبله ، وقوله (وغمص الناس) الغمص والغمص : بمعنى واحد . وهو احتقار الناس . قال الشوكاني : الحديث يدل على أن الكبر مانع من دخول الجنة وإن بلغ في القلة إلى الغاية ، وقال القاضي عياض وغيره من المحققين : إنه لا مدخلها بدون عذارة إن جازاء ، والحديث أيضاً يدل على أن محبة لبس التوب الحسن والعمل الحسن وتخير اللباس الجميل ليس من الكبر في شيء ، وقوله (في حديث ابن عمر) (١٥٩٦) خيلاء (بمعنى الكبر . والزهو والتبخر ، وقوله (لم ينظر الله) هذا مجاز عن الرحمة : أى لا يرحمه الله ، وظاهر التقييد بقوله « خيلاء » يدل بمفهومه أن من جرت الثوب لغير الخيلاء لا يلحقه الوعيد ، وقوله صلى الله عليه وسلم لأبى بكر (إنك لست بمن يفعل ذلك خيلاء) هو تصريح بأن من أطاع التحريم الخيلاء (قوله بطراً) معناه الخيلاء ، وفي القاموس : البطر النشاط والأشر ، فهو احتمال النعمة والدهش والخيرة والطغيان وكراهة الشيء من غير أن يستحق الكراهة . ويدل حديث (١٥٩٦) و (١٥٩٧) بأن من أطاع التحريم الخيلاء . قال الشوكاني : الحديث (١٥٩٨) يدل على أن الإسبال المحرم إنما يكون إذا حاوز الكعبين .

لباس النساء

(١٥٩٩) عن أسامة بن زيد قال : « كسني رسول الله صلى الله عليه وسلم قبطية كثيفة كانت مما أهدى له دحية الكلبي فكسوتها امرأتى ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : مالك لا تلبس القبطية ؟ قلت : يا رسول الله كسوتها امرأتى ، فقال : مرها أن تجمل تحتها غلالة فإني أخاف أن تصف بحجم عظامها » .

(١٦٠٠) وعن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « صنفان من أهل النار لم أرهما بعد : نساء كاسيات عاريات مائلات مميلات على رؤوسهن أمثال أسنة البخت المائلة لا يرين الجنة ولا يجدن ريحها . ورجال معهم سياط كأذناب البقر يضربون بها الناس » رواه أحمد ومسلم .

(١٦٠١) وعن أبي هريرة : « أن النبي صلى الله عليه وسلم لمن الرجل يلبس لبس المرأة ، والمرأة تلبس لبس الرجل » رواه أحمد وأبو داود .

لباس النساء : (قوله قبطية) هي لباس نسب إلى القبط . قال الشوكاني : القبايط ثياب رقيقة لاتستر البشرة عن رؤية الناظر بل تصمها ، والحديث يدل على أنه يجب على المرأة أن تستر بدنها بنوب لا يصفه ، وهذا شرط ماز العورة . والغلالة : شعار يلبس تحت الثوب كما في القاموس ، وقوله (في حديث أبي هريرة (١٦٠٠) صنفان من أهل النار) في دم هذين الصنفين ، قال النووي : هذا الحديث من معجزات النبوة ، فقد وقع هذان الصنفان وهما موجودان ، وقوله (كاسيات عاريات) أي تستر بعض بدنهما وتكشف بعضه إظهاراً للجمال ، وقيل تلبس ثوباً رقيقاً يصف لون بدنهما ، وقوله (مائلات) أي عن طاعة الله . أو مائلات بمشيهن ، مبخترات بميلات لأكتافهن ، أو يملن غيرهن يملن اللذوم ، وقوله (على رؤوسهن الخ) أي يكرمن شعورهن ، يعظمنها بلف عمامة أو عصاية أو نحوها . والحت : الإبل الخراسانية ، وحديث أبي هريرة (١٦٠١) يدل على محرم تشبه النساء بالرجال والرجال بالنساء ، وإليه ذهب الجمهور ، وقال الشافعي في الأم : إنه لا يحرم رى النساء على الرجل وإنما يكره . وكذا عكسه ، وهذا الحديث يرد عليه .

باب التصاوير والتماثيل

(١٦٠٢) قال الله تعالى في سورة سبا في قصة النبي سليمان عليه السلام « يصلون له ما يشاء من محاريب وتماثيل » .

باب التصاوير والتماثيل : قال عطية الصوفي والضحاك والسدي : التماثيل الصور ،

قال مجاهد وكانت من نحاس ، وقال قتادة من طين وزجاج ، قل البغوي في تفسير هذه الآية : كانوا يعملون له تماثيل أى صوراً من نحاس وصفر وشبه من زجاج ورخام ، وقيل كانوا يصورون السباع والطيور ، وقيل كانوا يتخذون صور الملائكة والأنبياء والصالحين في السجد ليراها الناس فيزدادوا عبادة ، ثم قال ولعلها كانت مباحة في شريعتهم . كما أن عيسى عليه السلام كان يتخذ صوراً من طين فينفخ فيها فتكون طيراً بإذن الله ، وحكى في الهداية أن أئمة أجازوا التصوير وحكاه النحاس أيضاً ، وكذا ابن الفرس واحتجوا بهذه الآية . والقاعدة الأصولية هي أن شرع من قبلنا شرع لنا إذا قص علينا ولم يرد في شرعنا ما يخالفه على قول ، أو ورد في شرعنا ما يقرره على قول آخر ، وقد قال المخالفون لجواز التصوير : إن الاستدلال بهذه الآية غير صحيح لورود أحاديث صحيحة تدل على حرمة التصوير ، وقالوا إن التصوير من أشد المحرمات ؛ لأن فيه مضاهاة لفعل الخالق كما دل عليه بعض الأحاديث ، فإن سلمنا أن علة حرمة التصوير هي المضاهاة فكيف أسيحت التصاوير في زمن النبي سليمان عليه السلام ؟ وكيف جاز لسيدنا عيسى عليه السلام أن يخلق الصور من الطين ويضاهي خلق الله ؟ وقد اتفق الجمهور على إباحتها صور النباتات والجبال والأشياء التي لا روح فيها ، فهل لا تسمى تصاوير الأشجار والأحجار وغيرها مضاهاة لخلق الله فإن الأشياء كلها مخلوقة خلقها الله ، والأشجار والنباتات نامية حية فكيف جاز تصويرها إذا فرضنا أن الملة هي المضاهاة لخلق الله ؟ وفي الحقيقة مقتضى ما قال الشيخ محمد نجيب : إنما حرمت التماثيل لأنه بمرور الزمان اتخذها الجاهلة بما يعبد وظنوا وضعها في العابد لذلك فشاعت عبادة الأصنام ، أو سدا لباب التشبيه بمتخذي الأصنام بالكلية ، وأظن لهذا الوجه أيسر استعمال التصاوير للمهانة ، قال صاحبنا الشيخ طنطاوي جوهرى : إن الصور على نوعين : نوع ورد ذكره في الأحاديث وكلام العلماء ، ونوع لم يرد . أما الذى ورد ذكره في الأحاديث وكلام العلماء فهو قسبان : التصوير الذى له ظل والذى لا ظل له ، والأول منهما محرم بالسنة ، وقد شرط له العلماء أن يكون على هيئة يعيش بها الخ ، والقسم الثانى مباح . وسنورد الأحاديث التى وردت في التصاوير مع شرحها أولاً ثم نورد آراء العلماء .

(١٦٠٣) وعن عائشة « أن النبي صلى الله عليه وسلم : لم يكن يترك في بيته شيئاً فيه تصاليب إلا نقضه » رواه البخارى وأبو داود وأحمد .

(١٦٠٤) وعن عائشة « أنها نصبت سترأ وفيه تصاوير ، فدخل رسول الله صلى الله عليه وسلم فزرعه فقططته وسادتين ، فكان يرتفق عليهما » متفق عليه .
وفي لفظ لأحمد « قططته مرتقتين ، فلقد رأيته متكئاً على إحداها وفيها صورة » .

(١٦٠٥) وعن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « الذين يصنعون هذه الصور يعذبون يوم القيامة ، يقال لهم أحيوا ما خلقتم » متفق عليه .
(١٦٠٦) وعن ابن عباس وجاءه رجل فقال : إني أصور هذه التصاوير فأفتني فيها ، فقال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « كل مصور في النار يحمل له بكل صورة صورها نفساً تعذبه في جهنم ، فإن كنت لابد فاعلا فاجعل الشجر وما لانفس له » متفق عليه .

(١٦٠٧) وعن أبي هريرة قال : « سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « قال الله تعالى : ومن أظلم ممن ذهب يخلق كخلقى ، فليخلقوا حبة وليخلقوا ذرة » وزاد في رواية « وليخلقوا شجرة » رواه الشيخان .

(قوله في حديث (١٦٠٣) لم يكن يترك في بيته شيئاً) يشمل اللبوس والستور وكل شيء ، وقوله (تصاليب) أى صورة صليب من نقش ثوب أو غيره ؛ والصليب فيه صورة عيسى عليه السلام تعبد الصارى ، وقوله (نقضه) أى أطله ؛ والحديث يدل على عدم جواز اتخاذ الستور وغيرها الى فيها تصاليب ، والقياس على تصاوير أخرى بهذا الحديث هو قياس مع الفارق .
والحديث الثانى (١٦٠٤) يدل على أن التصاوير للمهانة جائزة ، وقد قال العلماء : إن ما كان فى بساط يداس ومخدة ووسادة ونحوها مما يمتن فليس بحرام ، وقال آخرون : يجوز منها ما كان رقماً فى ثوب سواء امتن أم لا ، وسواء علق فى حائط أم لا . قال وهو مذهب القاسم بن محمد . وقال الشوكانى : وأجمعوا على منع ما كان له ظل ووجوب تضييره ، قال القاضى عياض إلا ما ورد فى اللعب بالنبات لصغار النبات والرخصة فى ذلك . وقال الخطاى : الذى يصور أشكال الحيوان والقاش الذى ينقش أشكال الشجر ونحوها

(١٦٠٨) وعن يسرين سعيد عن زيد بن خالد عن أبي طلحة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إن الملائكة لا تدخل بيتا فيه الصور ، قال يسر : ثم اشتكى زيد مدناه ، فإذا على بابه ستر فيه صور ، فقلت لمبيد الله ريب ميمونة زوج النبي صلى الله عليه وسلم : ألم يخبرنا زيد عن الصور يوم الأول ؟ فقال عبيد الله : ألم تسمعه حين قال إلا رقفا في ثوب ؟ » رواه الخمسة .

(١٦٠٩) وعن عتبة « أنه دخل على أبي طلحة الأنصاري يعوده فوجد عنده سهل ابن حنيف ، قال فدعا أبو طلحة إنسانا يزرع نمطا تحته ، فقال له سهل : لم تنزعه ؟ قال لأن فيه تصاوير ، وقال فيه النبي صلى الله عليه وسلم ما قد علمت ، قال سهل : أو لم يقل إلا ما كان رقفا في ثوب ؟ فقال بلى ، ولكنه أطيّب لنفسى » رواه الترمذى وقال هذا حديث حسن صحيح .

إنى أرجو أن لا يدخل في هذا الوعيد وإن كان حملة هذا الباب مكروها وداخلها يشغل القلب بما لا يعنى . وقد استدلت العلامة الشيخ طنطاوى جوهرى بأحاديث (١٦٠٨) و (١٦٠٩) و (١٦١٠) على إباحة استعمال التماثيل التى لا نزل لها . ثم تكلم فى التصوير الشمسى ، فقال : النوع الذى لم يرد ذكره فى الأحاديث ولا كلام العلماء هو التصوير الشمسى وما هو إلا صور رسمها الله بشمسه فاحتال الناس على سكوتها فسكنت ، كما يرى الإنسان صورته فى المرآة ، فهل يباح لنا أن نراها فيها ولا يباح بقاؤها ، إنها من نوع الظلال الشمسية ، ومن حرم الظلال الشمسية تحت جبل أو حائط أو حل فقد انحلع من عقله ودينه معا ؛ فالصورة الشمسية لم ترسم بأيدينا ، والنظر إليها كالنظر إلى الظلال المعروفة . وقد أباح كثير من علماء الأزهر التصوير الشمسى . قال الشيخ طنطاوى جوهرى هذا نص ما قاله شيخى وأستاذى بالجامع الأزهر شيخ السادة الشافعية وهن هيئة كبار العلماء بصحة قال : التصوير المحرم إنشاء صورة شبه صورة الحيوان . محلاى «بس صورة حيوان نحو زجاج فليس بتصوير ، وحينئذ لا حرمة بل هو مثل حس الصورة للمرأة ، وهذا الحبس ليس محرام ، ونحائمه الشيخ يوسف الدحوى والشيخ محمد بنيت الطبعى ، ثم قال الشيخ طنطاوى : وإذا سمعناه صلى الله عليه وسلم يقول لعائشة

(١٦١٠) وعن أنس قال : « كان قرام لمائثة سبوت به جانب بيتها ، قال لها النبي صلى الله عليه وسلم أميطي عني فإنه لا تزال تصاويره تعرض لي في صلاتي » .

(١٦١١) وعن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « أتاني جبريل فقال : إني كنت أبتك الليلة فلم يمنعني من أن أدخل البيت الذي أنت فيه إلا أنه كان فيه تمثال رجل وكان في البيت قرام ستر فيه تماثيل ، وكان في البيت كلب ، فرب رأس التمثال الذي في البيت يقطع يصير كهيئة الشجرة ، وأمر بالستر يقطع فيجعل وسادتين منتبذتين توطآن ، وأمر بالكلب يخرج ؛ ففعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وإذا الكلب جرو ، وكان للحسن والحسين تحت نضد لم » رواه أحمد وأبو داود والترمذي وصححه .

(في حديث (١٦١٠) أميطي عني ، فإنه لا تزال تصاويره تعرض لي في صلاتي) فإننا نفهم منه أنه لم يمنعه من ظهوره أمامه في الصلاة إلا أنه شغلها ، إذ أن التماثيل شغلته في الصلاة فأمر بإماتها إذن ، إذ كانت التماثيل تعرفنا جمال الله وحكمته في كتبنا التي ندرسها فإننا لا نعطها ولا نبعدا لأنها مذكورة بالله وبجلاله اه باحتصار . وقال الشيخ محمد بن نجيب : أخذ الصور بالفوتوغرافيا أي التصوير الشمسي الذي هو عبارة عن حبس الظل بالوسائط المعروفة لأرباب هذه الصناعة ليس من التصوير المنهي عنه في شيء . لأن التصوير المنهي عنه هو إيجاد صورة وصنع صورة لم تكن موجودة ولا مصنوعة من قبل يصاها بها حيوان خلقه الله تعالى ، وليس هذا للشيء موجودا في أخذ الصورة بتلك الآلة ، سواء قلنا كما هو الراجح إن التصوير المنهي عنه شامل لإيجاد كل صورة وصنعها ، لافرق في ذلك بين ذات الطلح ماسبق ، أو قلنا كما هو قول آخرين إن التصوير المنهي عنه خاص بالصور دوات الظل الكاملة التي لم تفقد عصا تعيش بدونه . وأما تصوير ما لا ظل له ولو كاملا وتصوير ما له جرم وظل ولكن فقد عصا لا يعيش بدونه فلا يعد تصويرا منها عنه ؛ لأن ما لا ظل له داخل في الرقم وهو مستثنى من الهى . وإن تحريم ما لا ظل له كان في الوقت الذي كانوا فيه - بدني عهد بعبارة الصور ثم لما تقرر فيه استثنى ما كان رقما كما تقدم .

باب سنن الفطرة

(١٦١٢) عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « خمس من الفطرة : الاستحداد ، والختان ، وقص الشارب ، وتنف الإبط ، وتقليم الأظفار » رواه الجماعة .

(١٦١٣) وعن أنس بن مالك قال : « وقت لنا في قص الشارب وتقليم الأظفار وتنف الإبط وحلق العانة أن لا نترك أكثر من أربعين ليلة » رواه مسلم وابن ماجه ، ورواه أحمد والترمذي والنسائي وأبو داود وقال : « وقت لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم » الحديث ، فيه ضعف .

(١٦١٤) وعن زكريا بن أبي زائدة عن مصعب بن شيبة عن طلق بن حبيب عن أنى الزبير عن عائشة قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « عشر من الفطرة : قص الشارب ، وإعفاء اللحية ، والسواك ، واستنشاق الماء ، وقص

باب سنن الفطرة : (قوله في حديث (١٦١٢) خمس من الفطرة) أى إذا فعلت نصف فاعلمها بالفطرة التى فطر الله العباد عليها ، وقال البيضاوى : هى السنة النبوية التى اختارها الأنبياء وافقت عليها الشرائع ، فكأنها أمر جلي ، يفطرون عليها ، وقوله (الاستحداد) هو حلق العانة ؛ سمي استحدادا لاستعمال الحديد أى موسى ، وهو سنة بالاتفاق ، والمراد بالعانة الشعر فوق ذكر الرجل وحواله ، وكذا الشعر الذى حول فرج المرأة ، ولادليل على سنية حلق الشعر البابت حول الدبر وقوله (والختان) هو قطع جميع الجلدة التى تغطى الحشفة حتى ينكشف جميع الحشفة ، وفى المرأة قطع أدنى جزء من الجلدة التى فى أعلى الفرج . واختلف فى وجوبه وسيأتى بيانه قوله (وقص الشارب) هو سنة بالاتفاق ، وقوله (وتنف الإبط) الأقص التنف إن قوى عليه . وحصل أيضا بالحلق والوردة وهو سنة بالاتفاق ، وقوله (وتقليم الأظفار) وهو سنة بالاتفاق ، وقوله فى حديث (١٦١٣) (أن لا نترك) قال الووى : مضاء تركا تتجاوز به أربعين ليلة لأنه وقت لهم الزك بأربعين ، قال والمختار أنه يضبط بالحاجة والطول ، فإذا طال حلق اه . قوله (فى حديث (١٦١٤) وإعفاء اللحية) أى توفيرها وسيجىء بيانه ، قال القاضى عياض يكره حلق اللحية وقصها وتحريقها ، وقوله (والسواك) وهو فى اصطلاح العلماء استعمالعود

الاضفار، وغسل البراحم وسف الإبط، وحلق العانة وانتقاص الماء يعني الاستنجاء؛ قال زكريا، قال مصعب، ونسيت العائشة إلا أن تكون المضمضة» رواه أحمد ومسلم والنسائي والترمذي، وصححه ابن السكن وقال الحافظ وهو معلول.

(١٦١٥) وعن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «السواك مطهرة للفم مرضاة للرب» رواه أحمد والنسائي وهو للبخاري تعليق.

(١٦١٦) وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة» رواه الجماعة.

(١٦١٧) وعن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «اختن إبراهيم خليل الرحمن بعد ما أت عليه ثمانون سنة، واختن بالقدم» متفق عليه إلا مسلماً لم يذكر السنين.

(١٦١٨) وعن سعيد بن جبيرة قال: «سئل ابن عباس مثل من أنت حين قبض رسول الله؟ قال: أنا يومئذ محتون، وكانوا لا يختنون الرجل حتى يدرك» رواه البخاري.

أو نحوه في الأستان لتذهب المفرة وغيرها عنها؛ وأما الفطرة فقد اختلف العلماء في المراد بها، وذهب أكثر العلماء إلى أنها السنة وسجي يانها، وقوله (وانتقاص الماء) المراد به كما هو مذكور الاستنجاء، وقيل للمراد به انتقاص البول بسبب استعمال الماء في غسل مذاكيره. والحديث (١٦١٥) يدل على فضيلة السواك، وقد وردت أحاديث أخرى تدل على استحبابه، لأنه سبب لتطهير الفم، وموجب لرضا الله على فاعله، وهو من السنن المؤكدة وليس بواجب، ويستحب أن يستاك يعود من أراك. وبأي شيء استاك بما يزيل التغير حصل السواك. والحديث (١٦١٦) يدل على استحباب السواك وعدم وجوبه، والحديث (١٦١٧) يدل على أن مدة الختان لا تختص بوقت معين وهو مذهب الجمهور، وليس بواجب في حال الصغر. واختلف في وجوب الختان، فروى عن الشافعي وكثير من العلماء أنه واجب في حق الرجال والنساء، وعند مالك وأبي حنيفة وهو قول أكثر العلماء أنه سنة

- (١٦١٩) وعن ابن جريج قال : « أخبرني عن عثيم بن كليب عن أبيه عن جده انه جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : قد أسلمت ، قال : ألق عنك شعر الكفر ، يقول احلق ، قال : وأخبرني آخر معه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لآخر : ألق عنك شعر الكفر واختن » رواه أحمد وأبو داود وفيه مقال .
- (١٦٢٠) وعن زيد بن أرقم قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « من لم يأخذ من شارب به فليس منا » رواه أحمد والنسائي والترمذي وقال حديث صحيح .
- (١٦٢١) وعن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « جزوا الشوارب وأرخوا اللحى ، خالفوا المجوس » رواه أحمد ومسلم .
- (١٦٢٢) وعن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم : « خالفوا المشركين . وفروا اللحى وأحفوا الشوارب » متفق عليه .

وكان ابن عمر إذا حج أو اعتمر قبض على لحيته فامسح بها

فيهما ، واحتج الأولون بحديث عثيم (١٦١٩) بلفظ (ألق عنك شعر الكفر واختن) وهو لا ينتمض للحجة لما فيه من المقال ، واحتج الفائلون بسنية الحان بأحاديث ضعيفة أيضا . قال الشوكاني : والحق أنه لم يبق دليل صحيح يدل على الوجوب . والتيقن السنية كما (في حديث (١٦١٢) خمس من الفطرة) والحديث (١٦٢٠) يدل على الأخذ من الشوارب . وقد اختلفوا في معنى هذا الحديث ؛ فذهب كثير من السلف إلى استئصاله وحلقه لظاهر قوله (في حديث (١٦٢٢) وأحفوا) وذهب كثير منهم إلى منع الحلق والاستئصال وإليه ذهب مالك وكان يرى تأديب من حلقه ، وقال النووي الخنار أنه يقص حتى يبدو طرف الشفة ولا يخفيه من أصله ، وأما رواية «وأحفوا الشوارب» فمماهاأحفوا من الشوارب ما طال عن الشفتين ؛ وأما أبو حنيفة فذهب في شعر الرأس والشوارب أن الإحفاء أفضل من القصير ، قال ابن القيم واحتج من لم ير إحقاء الشارب بحديث أبي هريرة (١٦١٢) وحديث عائشة (١٦١٤) فذكر فيهما قص الشارب ، وقوله (في حديث (١٦٢١) وأرخوا : اللحى) قال النووي معناه اركوها ولا تعرضوا لها . وقال النووي والفاصمي عيبس حلقه مكروه ، قال صاحب الكنز : حلق اللحية مكروه عند الجمهور ، وحرام عند الحنيفة واللاحية : شعرا ندفن ، والمراد ما يعبر العارفين .

كراهة تنف الشيب وتغييره بالخضاب

(١٦٢٣) عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لا تنفوا الشيب فإنه نور المسلم ، ما من مسلم يشيب شيبة في الإسلام إلا كتب الله له بها حسنة ، ورفعه بها درجة ، وحط عنه بها خطيئة »
رواه احمد وابو داود .

(١٦٢٤) وعن جابر بن عبد الله قال : « جىء بأبي قحافة يوم الفتح إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان رأسه ثمامة ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : اذهبوا به إلى بعض نسائه فلتغيره شئ وجنبوه السواد » رواه الجماعة إلا البخارى والترمذى .

(١٦٢٥) وعن محمد بن سيرين قال : « سئل أنس بن مالك عن خضاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يكن شاب إلا يسيرا ، ولكن أبانكر وعمر بعده خضبا بالحناء والكم » متفق عليه .

كراهة تنف الشيب وتغييره بالخضاب : قال الشوكاني : الحديث (١٦٢٣) يدل على محرم تنف الشيب ، لأنه مقضى النهى حقيقة عند المحققين ، وقد ذهبت الشافعية والمالكية والحنابلة وغيرهم إلى كراهة ذلك ، قال النووي : لو قيل يحرم التنف للنهى الصريح الصحيح لم يبعد ، قال : ولا فرق بين تنفه من اللحية والرأس والشارب والحاجب والعذار من الرجل والمرأة (قوله في حديث (١٦٢٤) ثمامة) قال أبو عبيد : هو نبت أبيض الزهر والتمر يشبه ياض الشيب به ، والحديث يدل على مشروعية تغيير الشيب وأنه غير محتسب بالاحية وعلى كراهة الخضاب بالسواد ، قال بذلك جماعة من العلماء . وقال النووي الصحيح بل السموات أنه حرام ، يعنى الخضاب بالسواد ، روى ذلك عن عثمان والحسن والحسين ابى على وعقبة بن عامر وابن سيرين وأبى بردة وآخرين . ومفهوم حديث (١٦٢٥) يدل على أنه صلى الله عليه وسلم ، لم يخصب . قال ابن القيم : اختلف الصحابة في خضابه صلى الله عليه وسلم ، فقال أنس لم يخصب ، وقال أبو هريرة خضب وقوله (والكم) هو دت يخلط بالحناء ويخصب به الشعر ، وهو المعروف بالوصمة ؛ يعنى

(١٦٢٦) وعن عثمان بن عبد الله بن موهب قال : « دخلنا على أم سلمة فاخرجت

إلينا من شعر النبي صلى الله عليه وسلم فإذا هو مخضوب بالحناء والكم »

رواه أحمد وابن ماجه ، والبخارى ، ولم يذكر « بالحناء والكم » .

(١٦٢٧) وعن أبي ذر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « إن أحسن ما غيرتم

به هذا الشيب الحناء والكم » رواه الخمسة وصححه الترمذى .

(١٦٢٨) وعن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « إن اليهود

والنصارى تغير بالسواد فخالقوهم » رواه الجماعة .

باب جواز اتخاذ الشعر وإكرامه

(١٦٢٩) عن أنس بن مالك أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من كان له شعر

فليكرمه » رواه أبو داود .

(١٦٣٠) وعن عبد الله بن مغفل قال : « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن

الترجل إلا غيباً » رواه الخمسة إلا ابن ماجه وصححه الترمذى .

ورقة النيل ، والحديث (١٦٢٩) يدل على أن النبي صلى الله عليه وسلم خضب ، وقد أجيب

بأن الحديث ليس فيه بيان أن النبي صلى الله عليه وسلم هو الذى خضب . بل يحتمل أن

يكون أحمر بعده لما خالطه من طيب فيه صفرة . والحديث (١٦٢٧) يدل على أن

أحسن الصبغات التى يغير بها الشيب هو الحناء والكم ، وأن الصبغ غير مقصور عليهما

لدلالة صيغة التفضيل على مشاركة غيرها من الصبغات لهما ، والصنع بالحناء والكم

يخرج بين السواد والحمر ، والحديث (١٦٢٨) يدل على أن الصلة فى شرعية الصنع

وتغير الشيب هى مخالفة اليهود والنصارى ، وبهذا يتأكد استحباب الخضاب .

باب جواز اتخاذ الشعر وإكرامه : فى الحديث دلالة على استحباب إكرام الشعر

بالدهن والتسريح وإغفائه من الخلق لأنه يخالف الإكرام ، إلا أن يطول [نيل الأوطار]

وقوله (فى حديث (١٦٣٠) عن الترحل) الترحل ، والترجيل : تسريح الشعر ، وقيل

الأول للشط ، والثانى التسريح ، وقوله (إلا غا) أى فى كل أسبوع مرة ، وفسره

الإمام أحمد بأن يسرحه يوماً ويدعه يوماً وتبعه غيره . قال الشوكانى : والحديث يدل

(١٦٣١) وعن أبي قتادة: « أنه كانت له جمة ضخمة، فسأل النبي صلى الله عليه وسلم، فأمره أن يحسن إليها وأن يترجل كل يوم » رواه النسائي ورجال إسناده كلهم رجال الصحيح .

كراهية القزع وحلق الرأس

(١٦٣٢) عن نافع عن ابن عمر قال : « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن القزع قيل لنافع : ما القزع ؟ قال : أن يحلق بعض رأس الصبي ويترك بعضه » متفق عليه .

(١٦٣٣) وعن عمر « أن النبي صلى الله عليه وسلم رأى صبيا قد حلق بعض رأسه وترك بعضه فهام عن ذلك ، وقال : احلقوا كله أو ذروا كله » رواه أحمد وأبو داود والنسائي بإسناد صحيح .

(١٦٣٤) وعن عبد الله بن جعفر : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أهل آل جعفر ثلاثاً أن يأتيهم ثم أتاهم ، فقال : لا تبكوا على أخي بعد اليوم ، ادعوا لي بنى أخى ، قال فجئى بنا كأننا أفرخ ، فقال : ادعوا لي الخلاق فجئى بالخلاق فخلق رموسنا » رواه أحمد وأبو داود والنسائي .

على كراهة الاشتغال بالترجيل في كل يوم ، لأنه نوع من الترفه ، وقوله (في حديث (١٦٣١) حمة) هي مجتمع شعر الرأس . والوفرة : الشعر إلى شحمة الأذن ، فإذا حاوزها فهو اللثة ، فإذا بلغ النكين فهو الجملة ، والحديث يدل على استحباب ترك الشعر على الرأس إلى أن يبلغ ذلك المقدار والترجل كل يوم ، وهو مخالف للحديث المتقدم في النهي عن الترجل إلا غبا .

كراهية المزع وحلق الرأس : الحديث (١٦٣٢) يدل على النع من القزع . قال النووي : وأجمع العلماء على كراهة القزع كراهة تنزيه . قال عبيد الله : أما القصة والقفا للسلام فلا بأس بهما ، وكل خصلة من الشعر قصة سواء كانت متصلة بالرأس أو منفصلة ، والمراد بها هنا شعر الناصية ، وشعر القفا لا بأس به ، وقيل : النؤابة جائزة ، أو قال صاحب القاموس : القزع : هو أن يحلق رأس الصبي ويترك مواضع منه متفرقة غير محلوقة تشبهاً بقزع السحاب وهو يشوه الخلق ، وقيل : لأنه زى أهل الشرك ، والحديث (١٦٣٣) يدل على حواز حلق الرأس جميعه . قال الشوكاني في حديث (١٦٣٤) : إنه يدل على أن الكثير من أقارب الأطفال يتولى أمرهم وينظر في مصالحهم ، وهو يدل على الترخيص في حلق جميع الرأس في حق الرجال .

الاكتحال والادهان والتطيب

(١٦٣٥) عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « من اكتحل طيوتر ، من ضل فقد أحسن ومن لا فلا حرج » رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه .

(١٦٣٦) وعن ابن عباس « أن النبي صلى الله عليه وسلم كانت له مكحلة يكتحل منها كل ليلة ثلاثة في هذه وثلاثة في هذه » رواه ابن ماجه والترمذى وأحمد .

(١٦٣٧) وعن أنس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « حبيب إلى من الدنيا : النساء والطيب وجعلت قرّة عيني في الصلاة » رواه النسائي .

(١٦٣٨) وعن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « من عرض عليه طيب فلا يردّه فإنه خفيف المحمل طيب الرائحة » رواه أحمد ومسلم والنسائي وأبو داود .

الاكتحال والادهان والتطيب : يدل الحديث (١٦٣٥) على مشروعية الايامر في الكحل ، وظاهره عدم الافضرار على الثلاث . إلا أن بقية الآثار مما سيأتى من فعله صلى الله عليه وسلم في حديث (١٦٣٦) وهو يدل على استحباب أن يكون الاكتحال في كل عين ثلاثة أميال ، وأن يكون بالائتمد . وأن يكون عند النوم وحديث أنس (١٦٣٧) يدل على أن النساء والطيب محبان إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم . وقل : « قرّة عيني » استدأ قصد به الإعراض عن حب الدنيا وما يحب فيها . وليس عطفاً على الطيب كما سبق إلى المهم لأنها ليست من حب الدنيا ، والحديث (١٦٣٨) يدل على أن رد الطيب خلاف السنة ، ولهذا نهى النبي صلى الله عليه وسلم عنه ، ثم أعقب النهى بحلة تفيد اتمام موجبات الرد ، لأنه باعتبار دانه خفيف لا ينقل حامله ، وباعتبار عرضه طيب لا يسأدى به من يعرض عليه .

كتاب الطب

(١٦٣٩) عن أسامة بن شريك قال : « جاء أعرابي فقال : يا رسول الله أنتدأوى ؟ قال : نعم ، فإن الله لم ينزل داء إلا أنزل له شفاء علمه من علمه وجهله من جهله » رواه أحمد .

وفي لفظ : « قالت الأعراب : يا رسول الله ألا نتدأوى ؟ قال : عباد الله تداؤوا فإن الله لم يضع داء إلا وضع له شفاء ودواء ، إلا داء واحداً ، قالوا : يا رسول الله وما هو ؟ قال الهرم » رواه ابن ماجه وأبو داود والترمذي وصححه .

(١٦٤٠) وعن جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لكل داء دواء ، فإذا أصيب دواء الداء برى بإذن الله تعالى » رواه مسلم وأحمد .

(١٦٤١) وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « ما أنزل الله من داء إلا أنزل له شفاء » رواه أحمد والبخاري وابن ماجه .

كتاب الطب

قوله : (فإن الله لم ينزل داء) . قال الشوكاني : المراد بالإزال إزال علم ذلك على لسان الملك للنبي ، وهذا التأويل عندي غير صحيح ، وإنما المراد به التقدير ، وقوله : (علمه من علمه) فيه إشارة إلى أن خواص الأدوية لا يعلمها كل إنسان إلا من تعلم ، فيجهله من لا يعرف الطب وعلم الأدوية ، وقوله (تداؤوا) فيه حث على التدأوى ، وينظم معرفة التدأوى أطباء ، فهو حث أيضاً على تعليم الطب ، فالجاهل لا يعرف شيئاً عن الداء والدواء ما لم يتقن فن الطب ، وقوله (الهرم) أى الشيب ، وفي رواية « السام » وهو الموت .

قال الشوكاني : في أحاديث الباب كلها إثبات الأسباب ، وأن ذلك لا ينافي التوكل على الله لمن اعتقد أنها بإذن الله وبقتديره ، وأنها لا تتجعب بذواتها ، بل بما قدره الله فيها . ثم قال : والتدأوى لا ينافي التوكل كما لا ينافيه دفع الجوع والعطش بالأكل والشرب ، وكذلك تجنب الهلكات والداء بالأسقية ودفع المضار وغير ذلك ،

(١٦٤٢) وعن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « يدخل الجنة من امتى سبعون ألفاً بغير حساب : هم الذين لا يسترقون ولا يتطيرون ولا يمتنون وعلى ربهم يتوكلون » رواه البخارى ومسلم .

(١٦٤٣) وعن وائل بن حجر « أن طارق بن سويد الجعفي سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن الخمر فنهاه عنها ، فقال : إنما أصنعها للدواء . قال : إنه ليس بدواء ولكنه داء » رواه مسلم وأبو داود والترمذى وصححه .

(١٦٤٤) وعن أبي الدرداء قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إن لنا داءً ليس الداء والدواء وجعل لكل داء دواء فداؤوا ، ولا تداءوا به » . رواه أبو داود .

(١٦٤٥) وقال ابن مسعود : في السكر « إن الله لا يجعل شاةً كما يحب » . رواه ابن مسعود . ذكره البخارى .

وقوله (في حديث (١٦٤٢) لا يسترقون) من استرقاه : أى طلب منه الرقبة . وفواؤوا (ولا يتطيرون) التطير من الطيرة : وهى التشاؤم بالشيء ؛ وكان ذلك بعدهم عن غاشية فنهاه الشرع وأبطله . قال ابن الأثير : هذا من صفة الأولياء المعرصين عن الدنيا بأربابها وعلاقتها وهؤلاء خواص الأولياء ، ولا يرد عليه وقوع مثل ذلك من غيرهم . رواه ابن مسعود . فعلا وأمرأ ؛ لأنه كان فى أعلى مقامات العرفان ودرجات التوكل ، فكان داء منه للشرع وبیان الجواز ، ومع ذلك لا ينقص من نوكله اه باختصار . وقوله (في حديث (١٦٤٣) ليس بدواء) يدل على أن الخمر ليست بدواء فيحرم التداوى بها . وإليه ذهب الجمهور . وقوله (في حديث (١٦٤٤) ولا تداءوا) يدل على أنه لا يجوز التداوى بما حرم الله من الجذامات وغيرها مما حرمه الله ولولم يكن نجسا . وقال ابن رسلان : يحجر التداءد بجميع النجاسات سواء السكر وغيره لحديث العرينين في الصحيحين ، حيث أمرهم صلى الله عليه وسلم بالشراب من أبوال الإبل للتداوى وهو مذهب الشافعى ،

(١٦٤٦) وعن أبي هريرة قال : « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الدواء الخبيث ؛ يعنى السم » رواه أحمد ومسلم وابن ماجه والترمذى .
وقال الزهرى : فى أبواب الإبل « قد كان المسلمون يتداوون بها فلا يرون بها بأساً » رواه البخارى .

ما جاء فى السكى

(١٦٤٧) عن جابر قال : « بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى أبى بن كعب طبيباً فقطع منه عرقاً ثم كواه » رواه أحمد ومسلم .
(١٦٤٨) وعن جابر أيضاً « أن النبى صلى الله عليه وسلم : كوى سعد بن معاذ فى الحسكة مرتين » رواه ابن ماجه ومسلم بمعناه .
(١٦٤٩) وعن المغيرة بن شعبة عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال : « من اكتوى واسترق فقد برئ من التوكل » رواه أحمد وابن ماجه والترمذى وصححه .
(١٦٥٠) وعن ابن عباس عن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « الشفاء فى ثلاثة : فى شرطة محجم ، أو شربة عسل ، أو كية بنار ، وأنهى أمتى عن السكى » رواه أحمد والبخارى وابن ماجه .

وقوله (فى حديث (١٦٤٦) عن الدواء الخبيث) ظاهره تحريم التداوى بكل خبيث ، والتفسير بالسم مدرج لاجبة فيه ، والحرام والتنجس خيئتان : وقيل يحوز التداوى بالقليل من السم إن كان مما يرفع فى الدواى كركبات سم الفار والزئبق ، وقد سبق القول فى العلاج بأبوال الإبل فى باب .

ما جاء فى السكى : يدل هذا الحديث على جواز العملية الجراحية والعلاج بالسكى ، واسندل بذلك على أن الطبيب مداوى بما ترحح عنده ، وقوله (فى حديث جابر (١٦٤٨) كوى سعد بن معاذ) يدل على حواز السكى عند الضرورة ، وقد ورد النهى عن السكى فى أحاديث أخرى . قال الشوكانى : « ورد النهى عن السكى حيث يقدر الرجل على أن مداوى العلة بدواء آخر ، لأن السكى فيه تعذيب بالنار ، ولأن السكى يبق منه أثر فاحش وقد قيل : آحر الدواء السكى . وقوله (فى حديث (١٦٥٠) فى شرطة محجم) المحجم : آلة الحمامة ، وقوله (أو شربة عسل) قال تعالى : « فيه شفاء للناس » ، ويستعمل العسل فى أكبر الأدوية المستعملة عند الأطباء .

ما جاء في الحجامسة

(١٦٥١) عن جابر قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « إن كان في شيء من أدويتكم خير ؛ ففي شرطة محجم أو شريرة عسل أو لذة من نار توافى الداء ، وما أحب أن أكتوى » متفق عليه .

الرقى والتائم

(١٦٥٢) عن ابن مسعود قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « إن الرقى والتائم والتولة شرك » رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه .

(١٦٥٣) وعن أنس قال : « رخص رسول الله صلى الله عليه وسلم في الرقية من العين والحمة والنملة » رواه أحمد ومسلم والترمذى وابن ماجه .

(١٦٥٤) وعن عوف بن مالك قال : « كنا رقى في الجاهلية قفلنا : يا رسول الله كيف ترى في ذلك ؟ فقال : اعرضوا على رقاكم ، لا بأس بالرقى ما لم يكن فيه شرك » رواه مسلم وأبو داود

(١٦٥٥) وعن جابر قال : « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الرقى ، فجاء آل عمرو بن حزم ، فقالوا : يا رسول الله إنها كانت عندنا رقية نرقى بها من العقارب وإنك نهيت عن الرقى ، قال : فعرضوها عليه ، فقال : ما أرى بأساً فمن استطاع منكم أن ينفع أخاه فليفعل » رواه مسلم .

الرقى والتائم : (قوله إن الرقى) جمع رقية وهى التعويد بكلمات من أسماء الله وعبرها ، وللتنوع من الرقية ما فيها شرك كالتموذ بوتن أو الشياطين أو بأسماء الحان ونحو ذلك ، والجبى صلى الله عليه وسلم نهى عن الرقى ، لأنهم كانوا يرقون بما فيه شرك وغير لغة العرب . والتائم : هى خرزات كانت العرب تعلقها على أولادهم يمنعون بها العين فى زعمهم ، فأبطله الإسلام . والتولة : نوع من السحر تصنع النساء المنجبة .

وحديث عوف (١٦٥٤) يدل على أن الرقية التى ليس فيها شرك أو ما يخالف الشرع جائزة ، وكان النبي يرقى بكلمات ويطلبها لأصحابه الأعلام قبل زول العودتين . فلما نزلنا أخذ يرقى بهما وترك ماسواهما ؛ وقوله (فى حديث جابر (١٦٥٥) فمن استطاع منكم أن ينفع أخاه فليفعل) . قال الشوكانى : قد تمسك قوم بهذا العموم ، فأجازوا كل

(١٦٥٦) وعن عائشة قالت : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم : إذا مرض أحد من أهله نفث عليه بالعوذات ، فلما مرض مرضه الذي مات فيه جملت أنفث عليه وأمسحه بيد نفسه لأنها أعظم بركة من يدي » متفق عليه .

(١٦٥٧) وعن سهل بن حنيف « أن النبي صلى الله عليه وسلم خرج وسار معه نحو مكة حتى إذا كانوا بشعب الخرار من الجحفة اغتسل سهل بن حنيف وكان رجلاً أبيض حسن الجسم والجلد ، فنظر إليه عامر بن ربيعة أحد بني عدي بن كعب وهو يتنسل ، فقال : ما رأيت كالأيوم ولا جلد مخبأة ، فلبط سهل ، فأثنى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقيل : يا رسول الله هل لك في سهل والله ما يرفع رأسه ، قال هل تهمون فيه من أحد ؟ قالوا نظر إليه عامر ابن ربيعة ، فدعا رسول الله صلى الله عليه وسلم عامراً فتقيظ عليه وقال علام يقتل أحدكم أخاه ؟ هلا إذا رأيت ما يعجبك بركت ؟ ثم قال له اغسل له ، فغسل وجهه ويديه ومرفقيه وركبتيه وأطراف رجليه ودخله إزاره في قدح ثم صب ذلك الماء عليه يصبه رجل على رأسه وظهره من خلفه

رقية جرت منفعتها : ولولم يعقل معناها ، ولكن دلَّ حديث عوف (١٦٥٤) على أنه يمنع ما كان من الرقي ما يؤدى إلى الشرك ، وما لا يعقل معناه لا يؤمن أن يؤدى إلى الشرك فيمنع احتياطاً ، وقوله (في حديث عائشة (١٦٥٦) نفث) النفث : نفخ لطيف بلا ريق وفيه استجاب النفث في الرقية ، قال النووي قد أجمعوا على جوازه ، واستحبه الجمهور من الصحابة والتابعين من بعدهم . قال ابن التين : الرقي بالمعوذات وغيرها من أسماء الله تعالى هو الطب الروحاني إذا كان على لسان الأبرار من الخلق حصل الشفاء بإذن الله . وكره من الرقي ما لم يكن بذكر الله وأسمائه خاصة ، وعلى كراهة الرقي بغير كتاب الله علماء الأمة . وقال الربيع : سألت الشافعي عن الرقية ، فقال : لا بأس أن ترقى بكتاب الله وعما تعرف من ذكر الله ، قلت : أبرى أهل الكتاب المسلمين ؟ قال : نعم إذا رَقُوا بما يعرفون من كتاب الله وبذكر الله ، قوله في حديث (١٦٥٧) بشعب الخرار (هو موضع قريب من الجحفة ، وقوله (فلبط) أى صرع وسقط إلى الأرض ؛ وقوله (ودخله إزاره) يحتمل أنه يريد به الفرج ، أو يريد طرف الإزار الذي يلي جسده من الجانب

ثم يكفأ القدح وراءه ، ففعل ذلك ، فراح سهل مع الناس ليس به بأس »
رواه أحمد وصححه ابن حبان ، وأخرجه أيضا في اللوطا والنسائي .

باب الغناء وآلات الطرب

(١٦٥٨) عن عبد الرحمن بن غنم قال : حدثني أبو عامر أو أبو مالك الأشعري أنه
سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول : « ليكونن من أمتي قوم يستحلون الحر
والحرير والخمر والمعازف » أخرجه البخاري .

الأيمن ، وقوله (يكفأ القدح وراءه) ، فل المازرى : هذا للمنى ، لا يمكن تعليمه
ومعرفة وجهه من جهة العقل ، فلا يرد لكونه لا يعقل معناه . قال ابن القيم : إذا كان
في الطبيعة خواص لا يعرف الأطباء علما بل هي عدم خارقة عن القياس وإنما بفعل
بالخاصة ، فما الذي ينكر جهلهم من الخواص الشرعية؟ هذا ، مع أن في المعالجة بالاعتسال
مناسبة لاتباعها العقول الصحيحة ، فهذا ريق سم الحية يؤخذ من لهما . وهذا علاج
النفس النضية توضع اليد على بدن العصبان فيسكن ؛ فكأن أثر تلك العين شعله نار وقعت
على جسد العيون ، ففي الاعتسال إطفاء لتلك الشعلة ؛ ثم لما كانت هذه الكيفية الخبيثة
تظهر في المواضع الرقيقة من الجسد لشدة النفوذ فيها ، ولا شيء أرق من العين فكان
في غسلها إبطال لعملها ولا سببا للأرواح الشيطانية في تلك المواضع . ثم قال : وهذا
الفعل للأمر به ينفع بعد استحكام النظرة ، فأما عند الإصابة وقبل الاستحكام فقد
أرشد الشارع إلى ما بدفقه بقوله في قصة سهل « ألا بركت عليه ؟ » .

باب الغناء وآلات الطرب : (قوله يستحلون الخمر) الحر ما لحاء المكسورة : هو
الفرج ، والمعنى يستحلون الزنا ، وقوله (والمعازف) جمع معرف : وهي آلات اللامى .
وقال الجوهري : إنها اللهو ، ويطلق على الماء عزف وعلى كل لعب عزف . وقال الجوزون
للطرب : إن المعازف مختلف في مدلولها ، وإذا كان المعنى محتملا لأن يكون للآلة وغيرها
لم ينته للاستدلال ، لأنه إما أن يكون مشتركا ، والراحح التوقف فيه . أو حقيقة
ومجازاً أو لا يتعين للمنى الحقيقي . وقيل : يمكن أن يكون المراد يستحلون مجموع
الأمر للذكورة ، فلا يدل على تحريم واحد منها على الأفراد ، وقد تقرر أن المراد
عن الأمور المتعددة أو الوعيد على مجموعها لا يدل على تحريم كل فرد منها وقالوا لعظ
« يستحلون » ليس نصاً في التحريم ، فقد ذكر أبو بكر ابن العربي لتلك معنيين :

وفي لفظ « ليسرين » أناس من أمّية الحمر يسمونها بغير اسمها ، يمزق على رؤوسهم بالمعازف والغنيات ، يخسف الله بهم الأرض ، ويحمل منهم القردة والخنازير » رواه ابن ماجه وقال عن أبي مالك الأشعري ولم يشك . قال ابن حزم إنه منقطع فيما بين البخارى وهشام . وقال الحافظ في الفتح : قد أخطأ في دعوى الانقطاع من وجوه ، والحديث صحيح معروف الاتصال بشرط الصحيح ، والبخارى قد يفعل مثل ذلك لكونه قد ذكر الحديث في موضع آخر .

أحدهما أن المعنى يعتقدون أن ذلك حلال . الثاني أن يكون مجازاً عن الاسترسال في استعمال تلك الأمور ، وبجواب بأن الوعيد على الاعتقاد يشعر بتحريم اللباسه بضم الحاء ، وقد ثبت في الحديث الصحيح (١٦٦٢) سماع النبي صلى الله عليه وسلم للدف والتناء .

وقال الشوكاني : ذهب أهل المدينة ومن وافقهم من علماء الظاهر وجماعة من الصوفية إلى الترخيص في السماع ولو مع العود والبراع ، وحكى أبو الفضل بن طاهر في «وله في السماع أنه لا خلاف بين أهل المدينة في إباحة العود ، قال ابن النحوي في العمدة ، قال ابن طاهر هو إجماع أهل المدينة وإليه ذهب الظاهرية قاطبة ، وحكى الرويانى عن انفقال أن مذهب مالك بن أنس إباحة التناء بالمعازف ، وحكى الأستاذ أبو منصور والفوراني عن مالك جواز العود . وأما للناجون من الطرب أو التناء مع المعازف ، فقد استدلوأ بأدلة منها حديث أبي مالك (١٦٥٨) وأحاب المحوزون بأجوبة بأن الحديث منقطع كما قال ابن حزم ، والثاني في إسناده صدقة ابن خالده وقد حكى ابن الجنيدي عن يحيى بن معين أنه ليس بشيء ، وروى للزى عن أحمد أنه ليس بمستقيم وقالوا إن الحديث مضطرب سنداً ومتناً ، أما السند فللتردد من الراوى في اسم السجاني ، وأما متناً فلأن في بعض الأنماط يستحلون وفي بعضها بدوه ، وفي رواية الحمر بمهملتين . وفي أخرى بمعجمتين . وقالوا إن لفظة المعازف التي هي محل الاستدلال ليست عند أبي داود ، وبجواب بأنه قد ذكرها غيره وثبت في الصحيح ، والزيادة من العدل مقبولة ، وقد ذكرنا في شرح حديث (١٦٥٨) بعض أدلة المحوزين والمائمين ما فيه الكفاية ، وقال ابن حزم إنه لا يصح في الباب حديث . وكل ما فيه موضوع ، وقد وافقه بعض العلماء

وقد اختلف في الفناء مع آله من آلات اللّاهي فقال الشوكاني : ذهب الجمهور إلى التحريم مستدلين بمسلف ، وذهب أهل المدينة ومن وافقهم من علماء الظاهر وجماعة من الصوفية إلى الترخيص في السماع كما ذكر ، وقد حكى الأستاذ أبو منصور البغدادي الشافعي في رسالته في السماع أن عبد الله بن جعفر كان لا يرى بائناً بأساً ويصوغ الألقاب لحواشي وسمعيها ممن على أوتاره وكان ذلك في زمن أمير المؤمنين على رضي الله عنه ، وحكى الأستاذ المذكور مثل ذلك أيضاً عن القاضي شريح وسعيد بن السيب وعطاء بن أبي رباح والزهرى ، الشعبي ؛ وقال إمام الحرمين في النهاية وابن أبي الهيثم : نقل اثبات من اللّوثرخين أن عبد الله بن الزبير كان له حوار عوادات ، وأن ابن عمر دخل عليه وإلى حبه عود فقال ما هذا يا صاحب رسول الله ؟ فتأمله ابن عمر وقال هذا ميزان شامي ، فقال ابن الزبير يوزن به العقول ؟ وروى صاحب العقد العلامة الأدب أبو عمر الأندلسي أن عبد الله بن عمر دخل على عبد الله بن حمفر فوجد عنده جارية في حجرها عود ثم قال لابن عمر هل ترى بذلك بأساً ؟ قل لا بأس بهذا ؛ ونقل ابن السمعاني الترخيص عن طائوس ونقله ابن قتيبة وصاحب الإمتاع عن قاضي المدينة سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن الزهرى من التابعين ، ونقله أبو يعلى الخليل في الإرشاد عن عبد العزيز بن سلمة اللاحشون مفتي المدينة ، وهذه الأقاويل والروايات هي في الفناء مع آله من الآلات المعروفة . وأما مجرد الفناء من غير آله ، فقد نقل العزالي الاتفاق على حله ، ونقل ابن طاهر إجماع الصحابة والتابعين عليه . قال ابن النحوي في العمدة : وقد روى العناء وسماعه عن جماعة من الصحابة والتابعين ، ونقل الشوكاني قول المجوزين فقال : إنه ليس في كتاب الله ولا في سنة رسول الله ولا في معقولها من القياس والاستدلال ما يقتضي تحريم مجرد سماع الأصوات الطيبة للوزونة مع آله من الآلات . أما المانعون من الماء فقد استدلوا بأحاديث كثيرة وعلى فرض ضعف أسانيدھا فإنھا تنهض بمجموعھا ، ولا سيما وقد حسن بعضها ، فأقل أحوالھا أن تكون من قسم الحسن لغيره ، وقد أجاب المجوزون عنها بأنه قد نفعها جماعة من الظاهرية والمالكية والحابلة والشافعية . وقد قال ابن حزم : إنها موصوعة كما تقدم ذكره . ووافقه على ذلك أبو بكر بن العربي في كتابه [الأحكام] وقال : لم يصح في التحريم شيء . وكذلك قال العزالي وابن النحوي في العمدة ، وهكذا قال ابن طاهر : إنه لم يصح منها حرف واحد . قال الفاكهاني : لم أعلم في كتاب الله ولا في السنة حديثاً يحجب حرساً في تحريم اللّاهي ، وإنما هو ظواهر وعمومات يفسر بها :

(١٦٥٩) وعن نافع عن ابن عمر : « أنه سمع صوت زمارة راع ، فوضع أصبعيه في أذنيه وعدل راحلته عن الطريق وهو يقول : يا نافع أنسمع ؟ فأقول نعم فيمضي حتى قلت لا ، فرفع يده وعدل راحلته إلى الطريق وقال : رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم سمع صوت زمارة راع فصنع مثل هذا »
رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه ، قال أبو على اللؤلؤي : سمعت أبا داود يقول : هو حديث منكر .

(١٦٦٠) وعن عبد الله بن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إن الله حرم الخمر واليسر والكوبة والغبراء ، وكل مسكر حرام » رواه أحمد ، وفي إسناده الوليد بن عتبة الرازي وهو مجهول ، وقال المنذرى : إن الحديث معلول ولكن قال يشهد له حديث ابن عباس (١٦٦١) .

(١٦٦١) وعن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « إن الله حرم الخمر واليسر والكوبة ، وكل مسكر حرام » رواه أحمد .

(١٦٦٢) وعن الربيع بنت معوذ قالت : « دخل على النبي صلى الله عليه وسلم غداة بني ، فجلس على فراش كيجلسك منى وجويرات يضربن بالدف يندبن من قتل من آبائي يوم بدر حتى قالت إحداهن : وفينا نبي يعلم ما في غد ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا تقولن هكذا ، وقولن كما كنتم تقولين » رواه الجماعة إلا مسلمان والنسائي .

(١٦٦٣) وعن عائشة « أنها زفت امرأة إلى رجل من الأنصار ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : أما كان معكم من هو فإن الأنصار يحبهم الله » رواه أحمد والبخارى .

(١٦٦٤) وعن محمد بن حاطب قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « فصل ما بين الحلال والحرام الدف والصوت في النكاح » رواه الخمسة إلا أبا داود .

لا أدلة قطعية . وأحب المجبورون عن حديث ابن عمر (١٦٥٩) بأنه حديث منكر ، وأيضا لو كان سماعه حراما لما أباحه صلى الله عليه وسلم لأن عمر ولا ابن عمر لما نفع ؛

... ..

ولنهي عنه وأمر بكسر الآلة ، لأن تأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز . وأما سنده
صلى الله عليه وسلم لسمعه فيحتمل أنه تجنبه كما كان يتجنب كثيراً من المباحات ، كما تجنب
أن يبيت في بيته درهم أو دينار وأمثال ذلك ، وقالوا لو حكمتنا بتحريم اللهو لكونه لهواً
لكان جميع ما في الدنيا محرماً لأنه لهو كقوله تعالى : « إنما الحياة الدنيا لعب ولهو » .

شرح بعض الألفاظ الواردة في الأحاديث المتقدمة : (الحر) هو الفرج (للعازف)
جمع معزفة بفتح الزاي : وهي آلات الملاحى . ونقل القرطبي عن الجوهري أن المعازف الغناء
والتي في صحاحها أنها اللهو ، وقيل صوت الملاحى ، وفي حواشي السمعاني : المعازف :
الدقوف وغيرها مما يطرب به ، ويطلق على الغناء عزف ، وعلى كل لعب عزف ذكر ذلك
الشوكاني [في نيل الأوطار] (الكوبة) قيل : هي الطبل كما رواه البيهقي من حديث
ابن عباس وبين أن هذا التفسير من كلام علي بن بذيمة ، وقال ابن الأعرابي : « الكو » :
الترد ، وقيل البربط (القيراء) قيل هي الطنبور ، وقبل البربط . وقيل مزر يصنع
من القمع وبذلك فسر في النهاية ، والمزر : هو نيزج من الشعر اه .

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

بحمد الله تم طبع الجزء الثاني من كتاب (مصادر
الأحكام الشرعية) مصححاً بمعرفة لجنة من العلماء .
برئاسة : أحمد سعد على .

القاهرة في يوم الثلاثاء } ١ شادى الأولى ١٣٦٨ هـ
١ مارس ١٩٤٩ هـ

ملاحظ المطبعة محمد أمين عمران
مدير المطبعة رستم مصطفى الحلبي

فهرس

الجزء الثاني من مصادر الأحكام الشرعية

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
٣	باب ترك غسل الشهيد .	٢١	باب موقف الإمام من الرجل والمرأة
٤	» معة العسل .		وكيف يصنع إذا جمعت أنواع .
٥	أبواب الكفن ونوابه .	٢٢	باب الصلاة على الجبارة في المسجد .
٥	باب استحباب إحسان الكفن من غير	٢٣	حمل الجبارة والسير بها .
	مغالة .	٢٣	باب الإسراع بها .
٦	صفة الكفن للرجل والمرأة .	٢٤	للشي أمام الجبارة والركوب معها .
٨	وجوب تكفين الشهيد في ثيابه التي	٢٥	ما يكره في الجبارة من نياحة أو نار .
	قتل فيها .	٢٦	باب من اتبع الجبارة .
٨	تطيب بدن الميت ركزته إلا المحرم .	٢٦	القيام للجبارة إذا مرت .
٩	أبواب الصلاة على الميت .		أبواب الدفن وأحكام القبور .
١٠	ترك الصلاة على الشهيد .	٢٨	باب تعميق القبر واختياره على الشق .
١٠	الصلاة على النمط والطفل .	٢٩	باب من أين يدخل الميت قبره ، وما
١١	باب ترك الصلاة على الغل وقاتل نفسه .		يقال عند ذلك والحني في القبر .
١١	الصلاة على من قتل في حدث .	٣٠	باب نسيان القبر ورشه بالماء ، وكراهة
١٢	الصلاة على العائب .		البناء والكتابة عليه .
١٣	الصلاة على الفير .	٣٢	باب من يستحب أن يدفن المرأة .
١٤	باب قيل الصلاة على الميت وما رحي	٣٢	» آداب الحلو في القبرة .
	لا .	٣٣	الدفن ليلا .
١٦	ما جاء في كراهة الدمي .	٣٤	باب البناء للميت بعد دفنه .
١٧	عدد تكبير صلاة الجبارة .		» الهي عن اتخاذ المساجد والسرير
١٨	باب البرقة والسلاة على رسول الله		في القبر .
	صلى الله عليه وسلم فيها .	٣٥	باب وصول ثواب القرب للمهدة
١٩	باب الدعاء للميت وما ورد فيه .		إلى المولى .
		٣٧	باب تبرئة المصاب وثواب صبره .

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
٣٨	باب صنع الطعام لأهل الميت وكرهته للناس	٧٠	باب العاملين عليها
٣٩	باب ما جاء في البكاء على الميت ويسان	٧١	» للوالة قالوسهم .
	للكروه منه .	٧٢	» قوله تعالى : وفي الرقاب .
٤٢	باب الهى عن النياحة وخشم الوجوه .	٧٣	» القارمين .
٤٤	» الكف عن ذكر مساوى الأموات	٧٤	» الصبر في سبيل الله وابن السبيل .
٤٥	» استحباب زيارة القبور للرجال	٧٥	» غرم الصدقة على بني هاشم .
	دون النساء .	٧٧	» نهى المصدق عن شراء ما صدق به
٤٦	باب ما جاء في نبش الميت ونقله .	٧٨	» فضل الصدقة على الأرواح والأمر
٤٨	» الحث على الزكاة والتشديد في منعها	٨٠	» في زكاة الفطر .
٤٩	» صدقة المواشي ونصاب الإبل		كتاب الصيام
	ونصاب النعم .	٨٣	باب فرضية الصوم .
٥٢	نصاب البقر .	٨٣	» ما يثبت به النهم والطهر .
٥٣	إعطاء الزكاة عن طيب نفس .		النهو .
٥٥	باب لا زكاة في الرقيق والحيل والجر .	٨٥	يوم النعم والشك .
٥٦	» زكاة الذهب والفضة .	٨٨	باب وحوب الأثم من الليل .
٥٧	» زكاة الزرع والثمار .	٨٩	» وقت الصوم والإفطار والسحور .
٥٩	» خرس التحل والعنب .	٩٠	» آداب الإفطار والسحور .
٦١	» زكاة العسل .	٩٢	» أسباب الفطر .
٦٢	» في زكاة الركاز والعدن .	٩٣	» الفطر والصوم والسفر .
٦٣	المادة إلى إخراج الزكاة .	٩٧	ما حاء في المريض والشيخ والشبهة
٦٣	تعجيل الزكاة .		والحامل والرضع .
٦٤	تفرقة الزكاة في بلدها .	٩٧	عدم وحوب الصوم على الخائفين .
٦٧	برادة رب المال بعد الدفع .	٩٨	باب ما جاء في الأمور المهي عنها في الصوم
٦٨	أمر الساعي أن يعد للماشية عند الماء .		منها الجماع .
٦٩	باب فيمن تحمل له الزكاة والصدقة .	٩٩	ومها الأكل والشرب .
	الأحاديث الواردة في أدنى الثمانية .	٩٩	باب الحجامة والحي .
٧٠	باب ما جاء في انقصر والنسكين .	١٠١	فصل في الهى عن الرصد .

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
١٠٢	التحفظ من العبة والافو .	١٣٢	بحث الاستطاعة وعدمها .
١٠٢	دسل في المضضة والاشتقاق والفعل للاصائم .	١٣٣	باب النهى عن سفر المرأة للحج وغيره إلا بمحرم .
١٠٣	فصل في القبلة للاصائم .	١٣٤	باب ما يتعلق بلباس المحرم .
١٠٤	حكم من أصبح جنباً وهو صائم .	١٣٧	منع المحرم من ابتداء التطيب دون استدامته .
١٠٥	باب قضاء صوم رمضان والقضاء عن البت .	١٣٨	للمحرم الفسل والحجامة والسكحل .
١٠٧	باب صوم الطوع ، منه صوم ست من شوال .	١٣٩	النهى عن أخذ الشعر إلا لمدبر .
١٠٧	صوم شهر المحرم .	١٣٩	محرم على المحرم قتل الصيد إلا الضرر منه وأكل لحمه .
١٠٨	باب صوم عمر ذى الحجة وصوم عرفة .	١٤٢	باب ما يحوز قتله من الدواب في الحرم والإحرام .
١٠٩	» صوم شعبان .	١٤٣	باب صيد الحرم والمدينة وتحريم صيدهما وشجرهما .
١١١	صوم يوم وفطر يوم وصوم الدهر	١٤٦	باب مباح في نكاح المحرم وحكم وطئه .
١١٢	صوم الدوع لا يائزم بالشروع .	١٤٧	الإهلال من الميقات .
١١٤	الأيام للنهى عن صيامها .	١٤٩	باب التلية .
١١٥	الاعتكاف .	١٥١	» أنواع النسك في الحج ، أوله : الإفراد .
١١٨	الاجتهاد في العشر الأواخر وليلة القدر .	١٥٢	النوع الثانى : التمتع .
	كتاب الحج	١٥٦	باب القران .
١٢٠	باب فريضة الحج .	١٥٧	» إدخال الحج على العمرة .
١٢٥	أشهر الحج .	١٥٨	دخول مكة .
١٢٦	باب موايب الإحرام ، أو المواقيت السكائية .	١٥٩	الطواف بالبيت .
١٢٨	باب وجوب الحج على العور .	١٦٢	باب في الحجر الأسود واستلامه .
١٢٩	وجوب الحج على المعضوب وعن الميت وحج الصبي .	١٦٣	شروط الطواف .
١٣١	الكسب مع أعمال الحج والعمرة .	١٦٤	الطواف راكباً .

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
٢٤٦	ما جاء في الخاططين .	٢٦٠	الإخصة في اللباس الجميل .
٢٤٧	شرب العصير ، ألم يغل أو يأت عليه ثلاث .	٢٦١	لباس النساء .
٢٤٨	باب العقيقة .	٢٦٢	باب النساوير والتماثيل .
٢٥١	» الأواني أو أواني الذهب والفضة .	٢٦٦	» سنن الفطرة .
٢٥٢	أواني الصفر .	٢٦٩	كراهة تنفث الشيب وتغييره بالخصاب .
	آنية الكفار .	٢٧٠	باب جواز اتخاذ الثمر وإكرامه .
٢٥٣	باب اللباس .	٢٧١	كراهية القزع وحلق الرأس .
	تحريم لبس الحرير والذهب على الرجال .	٢٧٢	الاكتحال والادهان والتطيب .
٢٥٦	باب إباحة يسير من الحرير .	٢٧٣	كتاب الطب .
٢٥٧	لبس الحرير للمريض .	٢٧٥	ما جاء في السكى .
٢٥٧	لبس الخبز وما نسج من حرير وغيره .	٢٧٦	ما جاء في الحجامة .
٢٥٩	نهى الرجال عن المعصر وجواز لبس الأتمر .	٢٧٦	الرقى والتمايم .
		٢٧٨	باب العناية وآلات الطرب .